جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة ماجستير

التخصص: اللغوي

ظاهرة التحويل في النحو العربي
دراسة وصفية تحليلية لوجوه العدول
عن أصل الوضع بتغيير مطرد

من طرف :

عواطف قاسمي الحسني

أمام اللجنة المشكلة من:

ساسي عمار	أستاذا التعليم العالي	جامعة البليدة	رئـيـ ـ ـسا
بن لعلام مخلوف	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
الحباس محمد	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
بوحساين نصر الدين	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة مارس 2008

ملخص

إن ظاهرة التحويل في النحو العربي – وفق المفهوم الذي نتبناه – هي مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم العربي و يتمّ بموجبها العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد . أي بتغيير يخضع إلى نظام . و هي ظاهرة تجري ما بين المستوى التجريدي للغة و ما بين مستواها الحسّي و ينطلق مسار الظاهرة أي ظاهرة التحويل – من تغيير مطّرد يقع في أصل الوضع الخاص بالنظر إلى أصل الوضع العام . و منه يتم بناء الفرع الذي يستعمله المتكلم العربي عادلا إليه عن أصل الوضع الخاص و أصل الوضع العام معا . كما أن ظاهرة التحويل هي ظاهرة تجري في جميع مستويات اللغة العربية :

1- المستوى الصوتي .

2- المستوى الإفرادي .

3- المستوى التركيبي .

4- المستوى الدلالي .

و تقتصر دراستنا على دراسة الظاهرة في المستويين الإفرادي و التركيبي . وفق منظور علم النحو . إذ تجري تحويلات عديدة في المستوى الإفرادي ـ الإعلال و الحذف و الزيادة و الإدغام .

و تحويلات أخرى في المستوى التركيبي كالتقديم و التأخير و الاستبدال في الموضع و الاستبدال في الوظيفة النحوية و انتقال الوحدة اللغوية من دور العامل إلى دور المعمول أو من دور المعمول إلى دور العامل . أو انتقال الوحدة اللغوية من دور العمل إلى عدم العمل . و من دور عدم العمل إلى العمل .

و لهذه الأوجه التحويلية الجارية في المستويين الإفرادي و التركيبي علل تضبطها و تفسرها فظاهرة التحويل هي ظاهرة تخضع إلى نظام . و ليس هناك شيء في العربية إلا و له وجه من الحكمة اقتضاه واضعها .

و من هذه العلل ما هو نابع من ذات اللغة كعلة المشابهة . و منها ما هو ناتج من الاستعمال اللغوي نفسه كـ :

علة سياق الحال و علة الثقل اللفظي و علة الثقل المعنوي . و علة تعذر النطق .

كما تعد ظاهرة التحويل في النحو العربي ظاهرة مقابلة لظاهرة التحويل في النحو التوليدي التحويلي لأفرام نعوم تشومسكي لكي تبين لنا أن هناك نقاط اختلاف عميقة بين ظاهرتين رغم تشابههما في أوجه معينة .

و نحن نتبين رغم ما قدمناه في هذه الدراسة المتواضعة لابد أن نعترف بأن ظاهرة التحويل في النحو العربي هي ظاهرة ما تزال بحاجة ماسة إلى دراسات علمية أكثر و أعمق حتى نستطيع الوقوف على أسرارها و ضبط أدق لآليتها و هذا لغموض مفهوم التحويل نفسه و تشعب ظاهرة التحويل في نظام اللغة العربية .

شـــكـــر

إلهي أشكرك شكرا كبيرا و أحمدك حمدا كثيرا . يا صاحبي عند شدّتي.
و يا مؤنسي في وحدتي و يا حافظي في غربتي و يا وليّ نعمتي.
يا مفرّج كربتي فرّج عني كلّ شدّة و ضيق.
و أخرجني من حلق المضيق إلى سعة الطريق.
فبك أدفع ما أطيق و ما لا أطيق.

قائمة الجداول

الرقم	
01	ص 20
02	ص 21
03	ص 21
04	ص 22
05	ص 29
06	ص 31
07	ص 33
08	ص 33
09	ص 34
10	ص 39
11	ص 39
12	ص 45
13	ص 48
14	ص 48
15	ص 51
16	ص 53
17	ص 56
18	ص 58
19	ص 67
20	ص 75

21	ص 106
22	ص 117
23	ص 155
24	ص 166
25	ص 168
26	ص 169
27	ص 171
28	ص 171
29	ص 171
30	ص 172
31	ص 198

قائمة الأشكال

الرقم	
01	ص 17
02	ص 26
03	ص 27
04	ص 28
05	ص 55
06	ص 55
07	ص 59
08	ص 60
09	ص 62
10	ص 65
11	ص 74
12	ص 80
13	ص 101
14	ص 110
15	ص 121
16	ص 130
17	ص 163
18	ص 184
19	ص 194
20	ص 195
21	ص 199
22	ص 200
23	ص 204
24	ص 207

الفهرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الفهرس
المقدمة

1- ثنائيّة الأصل و الفرع في النّحو العربي.....13
1.1- ماهية الأصل و الفرع في المستوى الإفرادي.....19
1.1.1- الأصول و الفروع كوحدات لغويّة مستعملة (حسّية) 19
2.1.1 - الأصول و الفروع كهيئات مجرّدة..... 24
1.2.1.1- الأصول و الفروع المجرّدة العامة 24
2.2.1.1- الأصول المجرّدة الخاصة.....32
1.2.2.1.1- أصول مجرّدة خاصّة غير مستعملة في كلام العرب.....34
2.2.2.1.1- أصول مجرّدة خاصة مستعملة في كلام العرب.....34
1.2.2.2.1.1- أصول مجرّدة خاصة قليلة أو نادرة الاستعمال.....35
2.2.2.2.1.1-الأصول المجرّدة الخاصة مما كثر استعماله.....36
2.1- ماهية الأصل و الفرع في المستوى التّركيبي.....40
1.2.1- الأصول و الفروع كوحدات لغوية مستعملة (محسوسة) 43
2.2.1- الأصول و الفروع كهيئات مجردة.....47
1.2.2.1- الأصول و الفروع المجردة العامة.....47
2.2.2.1- الأصول المجردة الخاصة.....53
2- مفهوم التحويل في النحو العربي و أسسه الابستمولوجية.....61
1.2- مفهوم التحويل في النحو العربي.....69
1.1.2- التحويل كأداة منهجية.....72
2.1.2- التحويل كعملية انتقال من الأصل إلى الفرع.....76
3.1.2- التحويل كزيادة (أو كتغيير) 78
2.2- الأسس الابستمولوجية لمفهوم التحويل في النحو العربي.....111
1.2.2- تسليم النحاة بحكمة واضع اللغة.....112
2.2.2- ثنائية الممكن و الواقع.....113
3.2.2- للغة نظام باطن.....115
4.2.2- ثنائية البنية / الاستعمال.....119
5.2.2- ثنائية الأصل و الفرع.....119
3- من أوجه التحويل في النحو العربي.....122
1.3 - من أوجه التحويل في المستوى الإفرادي.....122
1.1.3- من أوجه التحويل وفق التقسيم الخاص للكلم.....122
1.1.1.3- من أوجه التحويل الجارية على الاسم.....122
1.1.1.1.3- الانتقال من التنكير إلى التعريف.....122
2.1.1.1.3- الانتقال من التذكير إلى التأنيث 125
3.1.1.1.3- الانتقال من الإفراد العددي إلى التثنية.....125
4.1.1.1.3- الانتقال من الإفراد العددي إلى الجمع.....126

2.1.1.3- من أوجه التحويل الجارية على الفعل.....126
1.2.1.1.3- الانتقال من الدلالة على الزمان و الحدث إلى الدلالة على الزمان دون الحدث 127
2.2.1.1.3- الانتقال من بنية الفعل المبني للمعلوم إلى بنية الفعل المبني للمجهول.....127
2.1.3- من أوجه التحويل وفق التقسيم العام للكلم.....129
2.3- من أوجه التحويل في المستوى التركيبي.....144
1.2.3- من أوجه التحويل وفق النظرة إلى الجملة كلفظ دال له بنية.....144
1.1.2.3- التقديم و التأخير.....144
2.1.2.3- الحذف.....147
3.1.2.3- الزيادة المطردة 155
4.1.2.3- انتقال الجملة الفعلية من بناء الفعل فيها للمعلوم (للفاعل) إلى بناء الفعل فيها للمفعول (للمجهول) 157
5.1.2.3- الانتقال بالجملة الاسمية من بنية المبتدأ و الخبر إلى بنية الناسخ و اسمه و خبره.....157
6.1.2.3- الانتقال من الإثبات إلى النفي.....158
7.1.2.3- الانتقال من الإثبات إلى الاستفهام.....159
8.1.2.3- الانتقال من الإثبات إلى التعجب.....159
9.1.2.3- الانتقال من الإعراب إلى البناء.....159
10.1.2.3- الانتقال من الانصراف إلى منع الصرف.....163
11.1.2.3- الانتقال من البناء إلى الإعراب 164
12.1.2.3- الانتقال من العاملية إلى المعمولية (أي انتقال الوحدة اللغوية من دور العامل إلى دور المعمول).....166
13.1.2.3- الانتقال من المعمولية إلى العاملية (انتقال الوحدة اللغوية من دور المعمول إلى دور العامل).....168
14.1.2.3- الانتقال من عدم العمل إلى العمل (انتقال الوحدة اللغوية من عدم العمل إلى العمل)..169
15.1.2.3- الانتقال من العمل إلى عدم العمل (انتقال الوحدة اللغوية من العمل إلى عدم العمل) 169
16.1.2.3- الاستبدال في الموضع.....170
17.1.2.3- الاستبدال في الوظيفة النحوية للوحدات اللغوية.....172
18.1.2.3- التحويل الجاري على العلامة الإعرابية.....174
1.18.1.2.3- الانتقال من الإعراب بالحركة إلى الإعراب بالحرف.....175
2.18.1.2.3- الانتقال من الحركة الإعرابية الظاهرة إلى الحركة الإعرابية المقدرة.....177
3.18.1.2.3- الانتقال من الحركة الإعرابية الظاهرة إلى حذف الحركة الإعرابية.....178
4.18.1.2.3- الانتقال من الحركة الأصلية إلى الحركة المناسبة.....178
4- مفهوم التحويل بين النحو التوليدي التحويلي و النحو العربي.....185
1.4- مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية.....190
1.1.4- مفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية.....191
2.1.4- مفهوم التحويل في المرحلة النموذجية.....200
3.1.4- مفهوم التحويل في المرحلة النموذجية الموسعة.....205
2.4- دراسة مقارنة بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي و مفهوم التحويل في النحو العربي.....208
1.2.4- أوجه التشابه.....214
2.2.4- أوجه الاختلاف.....215
الخاتمة.....222
المصادر والمراجع.....226

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف السادة المرسلين، سيّدنا محمّد الأمين، و على آله و صحبه أجمعين، الحمد للّه الّذي لا ينسى من ذكره، الحمد للّه الّذي هو ثقتنا حين تنقطع الحيل، الحمد للّه الّذي يكشف ضرّنا عند كربنا، الحمد للّه الذي يجزي بالإحسان إحسانا، الحمد للّه الّذي يجزي بالصبر نجاة.

أما بعد:

إنّ ما دعانا إلى اختيار هذا الموضوع – أي ظاهرة التحويل في النّحو العربي دراسة وصفيّة تحليليّة مقارنة لوجوه العدول عن الأصل بتغيير مطّرد – هو رغبتنا في دراسة مفهوم التحويل في النحو العربي ، هذا المفهوم المحاط بعلامات استفهام كثيرة في تراثنا النحوي ، و الذي تكاد تغيب أصالته في ظل إسقاطات بعض المحدثين العرب لمفهوم التحويل عند أفرام نعوم تشومسكي على النحو العربي على أساس القول أنّ النحاة الأوائل سبقوا تشومسكي إلى مفهوم التحويل بمئات السنين . بل و قولهم إنّ مفهوم التّحويل عند العرب ، هو عينه عند تشومسكي ، أو مشابه له إلى حدّ كبير .

لقد وجدنا أنفسنا أمام قضيّة تحتاج إلى وقفة تأمّل و إطالة النظر في كتب النحويين القدماء لضبط هذا المفهوم .

و دراستنا لمفهوم التحويل هي التي دعتنا لدراسة ظاهرة التحويل ككلّ ، كما أنّ تلك الدراسات العربيّة الحديثة ، التي أدخلت مفهوم التحويل عند أصحاب النظريّة التوليديّة التحويليّة في علاقة تكافؤ أو تشابه مع مفهوم التحويل عند نحاتنا الأوّلين ، هي التي دفعتنا إلى عقد فصل كامل للمقارنة بين مفهوم التحويل في النحو العربي و مفهوم التحويل في النحو التحويلي ، لنتبيّن نقاط التقاطع و الاختلاف .

فهل لمفهوم التحويل وجود في تراثنا النحوي ؟ و إذا كان له وجود فهل هو وجود مصرّح به أم له وجود مضمر و ما ضابطه ؟ ما هي النتائج التي توصل إليها المحدثون الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية التنقيب عن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي ؟ هل يقف مفهوم التحويل في النحو العربي عند حدود النظريّة النحوية القديمة أم له رؤى حديثة في الدرس العربي المعاصر ؟ كيف استطاع النحاة الأولون الكشف عن ظاهرة العدول عن أصل الوضع كظاهرة كليّة ، تفرّعت عنها ظاهرة العدول بتغيير مطّرد ؟ و ما هي الأسس الابستمولوجيّة الّتي تقوم عليها فكرة التحويل أو ما أطلقنا عليها تسمية العدول عن الأصل بتغيير مطّرد ؟ ما هي الأوجه التحويليّة الجارية في المستويين الإفرادي و التّركيبي ؟ و ما هي أهم العلل المفسرة لها ؟ لماذا رفض دعاة الوصفيّة و بعض دعاة تيسير النحو القول بالعدول عن

الأصل و منه القول بالتحويل ؟ إلى أي مدى يناظر أو يشابه مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي مفهوم التحويل في تراثنا النحوي على ضوء ما توصل إليه بعض المحدثين العرب ؟ و إلى أي مدى يصح القول بتأثّر نعوم تشومسكي بالنحو العربي ؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة ، ارتأينا أن تكون دراستنا دراسة وصفيّة تحليليّة مقارنة. فظاهرة التّحويل هي ظاهرة تحتاج إلى الوصف ، كما تحتاج إلى التحليل ، حتّى نحدّد ماهيتها و أوجهها و آليّتها و الغاية منها . كما أنّ مفهوم التحويل في تراثنا النحوي – على ضوء ما توصل إليه بعض المحدثين – هو بحاجة ماسة إلى دراسة مقارنة بينه و بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي. أكثر من دراسة مقابلة في اعتقادنا، لأنّ الوقوف عند أوجه الاختلاف و التشابه هو الذي قد يكشف لنا بشكل أكبر عن مدى صحة الأقوال التي تدخل المفهومين في علاقة تناظر أو التي تدخلهما في علاقة تشابه. ذلك لأنّنا وجدنا من الباحثين من يجعل البنية العميقة هي الأصل و البنية السطحية هي الفرع. و العمليات التحويليّة الّتي تنقل الكلام من البنية العميقة إلى البنية السطحية و من الأصل إلى الفرع متقاربة إلى حد بعيد عند أصحاب النظريتين (أي النظريّة العربيّة القديمة ، و النظريّة التوليديّة التحويليّة)

و قد جعلنا لهذا البحث أربعة فصول .

تناولنا في الفصل الأوّل ثنائيّة الأصل و الفرع في النحو العربي لأنّها مصدر القول بالعلاقات التفريعيّة ، و من بين هذه العلاقات علاقة التحويل – وفق المفهوم الذي نتبنّاه للتحويل – و يقوم هذا الفصل على ثلاثة مباحث .

تطرّقنا في المبحث التمهيدي إلى الأسباب الداعية إلى دراسة ثنائية الأصل و الفرع ، و تناولنا في المبحث الأوّل ماهية الأصل و الفرع في المستوى الإفرادي ، و في المبحث الثاني ماهية الأصل و الفرع في المستوى التركيبي .

أمّا الفصل الثاني فخصّصناه لمفهوم التحويل في النحو العربي و أسسه الابستمولوجيّة، و هو من ثلاثة مباحث ، تطرّقنا في المبحث التمهيدي إلى بعض العلاقات التفريعيّة الرابطة بين الأصول و الفروع في النحو العربي تمهيدا لدراسة التحويل كعلاقة تفريعيّة ، يتمّ بموجبها العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد . لنتعمّق في المبحث الأوّل – الذي يحمل عنوان مفهوم التحويل في النحو العربي– أكثر في ماهية هذه العلاقة التفريعيّة ، متعرّضين في المبحث الثاني إلى مجموعة من الأسس الابستمولوجيّة التي أدّت بالنحاة الأوّلين إلى القول بظاهرة العدول عن أصل الوضع بتغيير مطّرد ،

و التي أطلقنا عليها بظاهرة التّحويل.

لندرس في الفصل الثالث أهمّ وجوه التحويل الجارية في المستويين الإفرادي و التركيبي . و قد جعلنا لهذا الفصل مبحثين تعرّضنا في المبحث الأوّل إلى أهمّ وجوه التحويل الجارية في المستوى

الإفرادي ، و في المبحث الثاني إلى أهمّ الأوجه التحويليّة الجارية في المستوى التركيبي .كما قد سلطنا الضوء في هذا الفصل على أهم العلل المفسرة لتلك الأوجه .

أمّا الفصل الرابع فكان لعقد مقارنة بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي و مفهوم التحويل في تراثنا النحوي على ضوء ما توصل إليه بعض المحدثين في عملية استقصائهم لمفهوم التحويل عند النحاة الأوّلين. و يقوم هذا الفصل على ثلاثة مباحث قدّمنا في المبحث التمهيدي لمحة موجزة عن مسار النظريّة التوليديّة التحويليّة في تطوّرها الذاتي، أمّا المبحث الأوّل فخصّصناه لمفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي، ليكون المبحث الثاني موضع المقارنة الفعليّة، إذ عرضنا فيه أوجه الاختلاف و التشابه بين المفهومين، متطرّقين إلى قضيّة هامّة تفرض نفسها بقوّة في الدرس اللساني المعاصر ألا و هي قضيّة تأثّر أفرام نعوم تشومسكي بالنحو العربي من عدمها .

و أخيرا لا يفوتنا أن نعبّر عن خالص شكرنا و تقديرنا لأستاذنا الفاضل الدكتور بن لعلام مخلوف الذي تحمّل عناء متابعة هذا البحث ، و قراءته و تصحيحه مرّات و مرّات رغم المشاغل و الأعباء.

و نشكر له إخلاصه في العمل معنا، و تضحيته بوقته من أجلنا، و في كثير من الأحيان أكثر ممّا نستحق، فقد علّمنا أنّ البحث فكرة و الفكرة إيمان و عطاء ، فندعو الله أن يجزيه عنّا خير الجزاء ، و أن يجعل مرتبته في أعلى الدرجات درجة الفردوس.

و لا يغيب عنّا و قد وفقنا الله سبحانه و تعالى ، إلى هذا الموضوع أن نثني خير الثناء على أستاذنا الفاضل الدكتور بوحساين نصر الدين ، فإذا كنّا ندين لأستاذنا المشرف و الدكتور عمّار ساسي شغفنا باللسانيات العربيّة ، فإنّنا ندين لأستاذنا بوحساين نصر الدين شغفنا الكبير باللسانيات العامّة ، و ندين له بالكثير و الكثير لأنّه جعلنا نعرف يوما من أفرام نعوم تشومسكي و ما هي نظريّته اللسانيّة ، التي أحدثت ثورة في الدرس اللساني المعاصر .

كما لا يفوتنا أن نعرب عن خالص شكرنا و امتناننا لجميع أساتذتنا بجامعة سعد دحلب، نخصّ بالذكر : الدكتور عمّار ساسي ، الدكتور محمّد الحبّاس ، الدكتور مسعودي الحوّاس ، الأستاذة سليمة مدلفاف و الأستاذة أنيسة بن تريدي .

فجزى الله عنّا معلّمينا و أساتذتنا خير الجزاء، و نسأله أن يوفقنا إلى صالح الأعمال ابتغاء حبّه و وجهه و مرضاته ، و الحمد لله ربّ العالمين.

الفصل 1

ثنائيّة الأصل و الفرع في النّحو العربي

تعتبر ثنائيّة الأصل و الفرع من أهمّ القوانين الكلّية الّتي يقوم عليها نظام اللغة العربيّة ، و في هذا يقول د / عبد الرّحمن بودرع :

« و يستمدّ ترتيب المقولات قيمته من معيار الأصول و الفروع باعتباره كلّية من الكلّيات الّتي تحكم بنية العربيّة ، تشدّ مفرداتها و تراكيبها و ألفاظها و دلالاتها في نسق متماسك ، و هذا المعيار نظام يسري في جسم العربيّة فيخترق كلّ ظواهرها حتّى إنّه لمن منطق الأشياء أن يحتفل النحو به و يخصّص له حيّزا في وصفه و تفسيره للسان العرب [1] ص (111-112).

و تحت عنوان " منطق اللسان العربي " يقول د / عبد الرّحمن الحاج صالح :

« فللعناصر اللغويّة مراتب على حدّ تعبيرهم و يعنون بذلك أنّ كلّ كيان لغوي إمّا أصل يبنى عليه غيره أو فرع يبنى على أصل أو أصول.» [2] ص 5 .

و يركّز د / عبد الرحمن بودرع على أهمّية ثنائيّة الأصل و الفرع لكونها نظاما قائما بذاته فيقول:

« و أمّا "أصل تنظيم الكلام" فمهمّته تعيين الوظائف و تنظيم الظّواهر ، و يمكن تسميته بنظام الأصل و الفرع ، و هو بنية تعليليّة ثابتة بها تنتظم ظواهر اللغة و تتماسك ، و بها تعلّل ، و هو وضعي غنيّ عن الدليل لأنّه منطق كلّ استدلال.» [1] ص 113.

إنّ لثنائيّة الأصل و الفرع أهميّة بالغة ، لا لكونها نظاما يسري في جسم اللغة العربيّة ، فحسب ، بل لأنّها من أهمّ المكوّنات لجسم اللغة العربيّة ، فإذا ما كانت المستويات اللغويّة بمثابة خلايا ، فإنّ ثنائيّة الأصل و الفرع هي بمثابة نواة كلّ خليّة .

إنّها قانون كلّي نستطيع من خلاله صياغة الكيانات اللغويّة وفق مخطّطات تفريعيّة ، بحيث تتولّد من أصول محدودة العدد ، فروع كثيرة ذات اتّجاهات مختلفة ، فما هو فرع لأصل ما ، قد يكون فرعا لأصل آخر ، و قد يكون نفسه أصلا لفرع أو لمجموعة من الفروع .

و إذا كان الدكتور عبد الرحمن بودرع يرى في نظام الأصل و الفرع بنية تعليليّة ثابتة ، بها تنتظم ظواهر اللغة و تتماسك ، فإنّنا نرى أنّ ثنائيّة الأصل و الفرع ، تستمدّ أهميّتها الكبرى من كونها كيانا ثنائيّا تتولّد منه ظواهر لغويّة أخرى ، ظواهر منها ما يخضع لأبنية محكمة ، أي منها ما يخضع لنظام ، ظواهر لا تقف عند حدود سطح اللغة الظاهر ، بل تسري عروقها في النّظام الباطني للّغة .

و من هذه الظواهر ظاهرة العدول عن الأصل إلى الفرع بتغيير مطّرد ، و قد أطلقنا عليها مصطلح التحويل وفق أسس معيّنة ارتكزنا عليها ، سنوضّحها في فصل لاحق إن شاء الله .

هذه الظاهرة (أي ظاهرة التّحويل) الّتي كان علينا قبل أن نتناولها بالوصف و التحليل ، أن نعمّق الفكر في الكيان الثنائي المتولّدة منه ، فدراستنا لثنائيّة الأصل و الفرع في النحو العربي ليست بالدراسة التمهيديّة ، فحسب بل دراسة أصيلة ، تعتبر دراسة ظاهرة التحويل فرعا عنها .

فلا وصف و لا تحليل لظاهرة التحويل ، إلاّ بعد استقصاء ماهية ثنائيّة الأصل و الفرع .

و رغم شيوع مصطلح ثنائيّة الأصل و الفرع في كتب التراث ، و تداولها بكثرة على ألسنة القدماء و الباحثين المعاصرين ، و كأنّها من البديهيّات في اللسانيّات العربيّة ، مع هذا دعنا نقول أنّ مفهومها ما يزال يحتاج إلى تحديد أعمق .

إنّنا لا نتعامل مع ثنائيّة محدّدة تحديدا كافيا شافيا ، و ما علينا و نحن نحاول دراسة ظاهرة التحويل في النحو العربي (أي ظاهرة العدول عن الأصل بتغيير مطّرد) ، إلاّ أن ننتقل مباشرة إلى العلاقات التفريعيّة ، لإبراز موقع التحويل كعلاقة تفريعيّة داخل تلك المنظومة التفريعيّة المتشعّبة الرابطة بين الأصول و الفروع .

فإذا كانت الحدود هي من أهمّ الضوابط التي نصل من خلالها كدارسين إلى ماهية الأشياء ، فإنّ هذا ما لا نجده بالنسبة إلى مفهومي الأصل و الفرع في النحو العربي بشكل كاف واف ، لأنّ تعاريفهما نادرة هذا من جهة ، و من جهة أخرى قد يركّز فيها أصحابها على بعد أو بعدين من ضمن الأبعاد الّتي يقوم عليها المفهوم ككلّ .

و هكذا نجد أنفسنا أمام إشكاليّة هي من أهمّ الإشكاليّات الّتي يصطدم بها الباحث في أصول النّحو العربي لأنّ مفهوم ثنائيّة الأصل و الفرع ليس من المفاهيم البسيطة ، بل إنّه من المفاهيم المركّبة و المتشعّبة .

و من الباحثين المعاصرين الّذين اصطدموا بهذه الإشكاليّة نجد د / تمّام حسّان إذ يقول :

« فلقد دأبوا أن .... يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر ، و أن يردّدوا مصطلحات مثل أصل الوضع و أصل القاعدة و الأصل المهجور و العدول عن الأصل .... إلخ ، تاركين للقارئ أن يفهم معاني هذه المصطلحات من سياق الكلام ، و لست أتّهم المؤلّفين في أصول النحو.... و كلّ ما أوجّهه إليهم أنّهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات ، لأنّهم اتّكلوا على شيوعها في زمانهم أو لأنّهم لم يجدوا من الضروري إثباتها. » [3] ص 107.

و كذلك نجد د / بن لعلام مخلوف ، يصطدم بنفس الإشكاليّة أثناء معالجته لظاهرة التقدير في كتاب سيبويه ، و هذا حين طرق باب مفهوم الأصل ، لأنّه أدرك أنّ التقدير كعمليّة ذهنيّة ، يقوم فيها النحوي بردّ الفروع الظّاهرة إلى أصولها غير الظّاهرة لن تتبلور كماهية في الأذهان ، إلاّ من خلال النّظر في مفهوم الأصل ، إذ يقول :

« إنّ مفهوم الأصل يستحقّ من العناية و الدرس أكثر ممّا جاء عنه في كتب النحو و أصول النحو عند النحاة القدماء و لا سيما إذا علمنا أنّ هذا المصطلح يكثر دورانه في كتبهم و أنّ النحو العربيّ قام أساسا على فكرة ثنائيّة الأصل و الفرع. » [4] ص 49.

و قد بيّن د / بن لعلام مخلوف ما يتميّز به الأصل عن الفرع من النّظر في أقوال سيبويه ، كاعتباره أنّ الأصل ما يبنى عليه و لا يبنى على غيره ، و أنّ الفرع ما يبنى على غيره ، و أنّ الأصل ما يستحقّ الحكم بذاته و الفرع ما يستحقّ الحكم بغيره .

و أنّ الفرع ما يحتاج إلى العلامة و الأصل ما يتقوّم بنفسه و لا يحتاج إلى علامة ، أو ما له العلامة العدميّة على حدّ تعبير اللسانيّات الحديثة ، و أنّ التغيير يوجد في الفروع و الأصول ثوابت ، و غيرها من المقابلات الّتي سعى د / بن لعلام مخلوف إلى توضيحها وبيّن طرق استدلال سيبويه على الأصول .

لكن مع ما قدّمه د / بن لعلام مخلوف ، و ما قدّمه بعض الباحثين المعاصرين ، الّذين استطعنا أن نتصفّح مؤلّفاتهم ، الّتي تناولت ثنائيّة الأصل و الفرع [5] ص 32. أدركنا أنّ ماهية الأصل و الفرع تحمل أبعادا متعدّدة ، إنّها من الماهيات المتشعّبة الّتي تحتاج إلى مجهود مضاعف على ما تقدّم من جهود.

لذا رحنا نستقرئ واقعها في المستوى الإفرادي والتّركيبي قدر المستطاع و قدر وسعنا ، علّنا نصل إلى تحديد أدقّ لماهية الأصل و الفرع في النحو العربي .

الأمر الّذي جعلنا نخصّص لثنائيّة الأصل و الفرع فصلا قائما بذاته لا مبحثا تمهيديّا فقط لأنّنا إذا كنّا نسعى إلى مزيد من التأصيل لمفهوم التّحويل في النحو العربي فالمنهج العلمي يقتضي منا أن نضبط مفهومي الأصل و الفرع لأنّهما مصدر القول بالعدول عن الأصل إلى الفرع بتغيير مطّرد .

ـ فما هي ماهية ثنائيّة الأصل والفرع في النحو العربي؟

قبل أن نتطرّق إلى ماهية الأصل و الفرع في المستوى الإفرادي ، علينا أن نقف عند مفهوم الكلمة في النحو العربي .

يقول ابن عقيل :

« و الكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ،و قولنا "الموضوع لمعنى" أخرج المهمل كـ "ديز" و قولنا " مفرد " أخرج الكلام ، فإنّه موضوع لمعنى غير مفرد .» [6] ص 39.

فالكلمة عند ابن مالك ، هي اللّفظ الدال على معنى مفرد ، أي أنّنا أمام دليل لغوي (دال و مدلول)، و هو لفظ مفرد لأنّه يدلّ على معنى مفرد ، بخلاف الجملة الدالة على معنى تركيبي إذ تتّحدّ في الجملة المعاني المفردة للكلمات من أجل تشكيل المعنى الكلّي (التّركيبي) للجملة أي الإفادة .

و لا يتوقّف مفهوم الكلمة عند ابن مالك عند هذا ،بل أضاف شرط الإستقلاليّة. فأخرج بذلك أحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التّأنيث ونحو ذلك من خانة الكلمات . لأنّها ألفاظ غير مستقلّة بذاتها .وإنّما تأتي دائما مرتبطة بغيرها من الكلمات [6] هامش ص 39.

في مقابل هذا نجد من نحاتنا الأوّلين من يرى في الكلمة الوحدة الصوتيّة الدالة على معنى مفرد ، سواء أكانت هذه الوحدة منفصلة أم متّصلة .

يقول د / الحاج صالح :

« أمّا لفظة " كلمة " فهي عند سيبويه غير ما هي عند ابن مالك : فلفظة " كتاب " كلمة و الألف في " الزيدان خرجا " كلمة و لكنّ الهمزة في " أكتب " و التّاء في " اكتتب " و الميم في " مكتب " ليست كلمات لأنّها حروف بنيت عليها الكلمة و لا تنفصل ، فالكلمة في الحرف (= العنصر) المنفصل: إمّا بالتّمام (تبتدأ و توقف عليها) أو جزئيّا كالحروف التي تدخل و تخرج إذا اقترنت بكلمة أخرى و لم تبن عليها هذه الأخيرة ، فهذا هو مفهوم الخليل و سيبويه ، فالتّنوين على هذا كلمة و حتّى الحركات الإعرابيّة كما لاحظه الرضي .» [7] ص 13.

يوضّح لنا د / الحاج صالح ، مفهوم الكلمة عند الخليل و سيبويه و الرضي ، و هذا باعتبارها الوحدة اللّغوية الصوتيّة المنفصلة الدالة ، و تنقسم إلى قسمين :

– الوحدات اللغوية المنفصلة انفصالا تامّا :

و هذه الوحدات تتميّز بكيانات مستقلّة عن غيرها كقولك : رَجَلٌ ، فَرَسٌ ، قَتَلَ ، يَسْأَلُ ، ضَرَبَ .

– الوحدات اللغوية المنفصلة انفصالا جزئيّا :

هذه الوحدات لا تملك كيانات مستقلّة ، بل كيانها يتميّز بالتبعيّة ، إذ لا نجدها إلاّ مرتبطة بغيرها من الكلمات المنفصلة انفصالا تامّا ، مثل : أداة التعريف (أل) ، تاء التأنيث ، التنوين ، حروف التثنية و الجمع ، الحركات الإعرابيّة .

و نحن نتّفق مع هذا المفهوم النحوي الأصيل للكلمة ، الذي يعطي لها مساحة أوسع في دائرة المفاهيم النحويّة ، إنّها (أي الكلمة) الحرف (أو العنصر) المنفصل انفصالا جزئيّا أو تامّا ، و الدّال على معنى معجمي أو على معنى وظيفي نحوي .

إذ لا يقتصر مفهوم الحرف عند نحاتنا المؤصّلين على حروف المعاني ، كما يؤكّد لنا ذلك د / الحاج صالح ، و إنّما مجاله أوسع في منظومة المفاهيم النحوية الأصيلة ، فالحرف قد يدلّ على

الفونيم (حرف مبنى) و قد يدلّ على الكلمة سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرف معنى أم أداة تعريف أم حركة إعرابيّة أم تنوينا ، فكلّ كلمة هي حرف لكن ليس كلّ حرف كلمة .

« فالحرف عند الأوّلين هو العنصر أو الوحدة المؤلّفة من قطعة صوتيّة و تنطبق كعنصر على الوحدة الصوتيّة (الفونيم) أو على المفردة أيّا كانت ، اسما أو فعلا أو أداة ، و عندما يحدّد سيبويه تقسيم الكلم العربيّة ، فإنّه يقول : " اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل " و لم يقف عند كلمة " حرف " كما يفعله أكثر من جاء بعده و معناه : الكلم اسم و فعل و عنصر آخر جاء لمعنى أي لم يأت لدلالة على ذات (object) كالاسم أو حدث (process) كالفعل بل على معنى مثل الاستفهام أو النّفي أو غير ذلك ممّا يضاف إلى الاسم و الفعل و ليس ذلك اسما أو فعلا لأنّ بعض الأسماء و الأفعال قد تدلّ على هذه المعاني كالظّروف و أسماء الاستفهام و الأفعال النّاسخة و غير ذلك. » [7] ص (12- 13).

و نجد تمّام حسّان يقدّم لنا رؤية أخرى نصنف من خلالها كَلِم العربيّة و هي رؤية أصيلة كذلك .

يقول :

« و إذا نظرنا في أصناف الكَلِم ، و جدنا أنّ أعمّ تصنيف للكلمات في اللغة العربيّة هو تقسيم الكلمات بحسب الاشتقاق و الجمود ، فهذا التصنيف أعمّ من تصنيف الكلم لأنّ قسمين من أقسام الكَلِم ربّما وقع (بصفة عامّة) تحت قسم الكلمات المشتقّة ذانك هما الاسم و الفعل ، و يبقى الحرف خالصا للجمود ، - قلنا إنّ ذلك يقال بصفة عامة – أمّا التعبير الأدقّ في هذه المسألة فيبدو من الشكل الآتي :

شكل رقم : 1

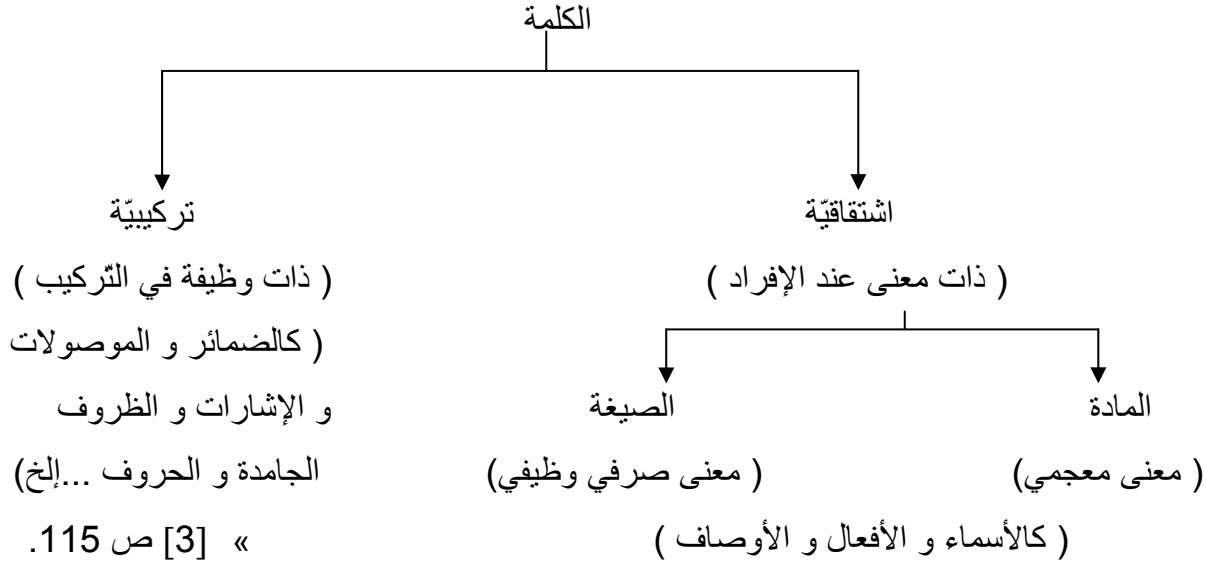

» [3] ص 115.

إنّ هذا التقسيم الأعمّ الذي قدّمه د / تمّام حسّان هو تقسيم محوري ، إذ يكشف لنا عن زاوية أخرى نعالج بها الوحدات اللغويّة داخل هذا المستوى (الإفرادي) و هي زاوية الاشتقاق و الجمود .

حيث نتعامل مع الكلمات وفق هذا التقسيم ككيانات لغويّة منحدرة من جذر اشتقاقي ، في مقابل كلمات لا تَنْحَدِرُ من جذر اشتقاقي .

و مع أنّ د / تمّام حسّان قد اعتبر تصنيف الكلم بحسب الجمود و الاشتقاق تصنيفا أعمّ ، بمعنى أنّ تصنيف الكلم إلى أسماء و أفعال و حروف معانٍ هو تصنيف عام .

لكن دعنا نعتبر في بحثنا هذا أنّ تقسيم الكَلِم إلى " أسماء وأفعال و حروف معانٍ " هو تقسيم خاصّ، أمّا تقسيم الكلم بحسب الجمود و الاشتقاق هو تقسيم عامّ .

إذ يندرج تحت قسم المشتقّات : أسماء و أفعال ، و يندرج تحت قسم الجوامد : أسماء و أفعال و حروف معان .

و الكلمات المشتقّة هي كلمات ناتجة عن صياغة أصل الاشتقاق في صيغة معيّنة في حين أنّ الكلمات الجامدة هي كلمات غير منصرفة ، فليس لها جذر اشتقاقي و ليس لها صيغة صرفيّة .

إذ يقول ابن جنيّ في باب الأسماء و الأفعال :

« أوّل ما في هذا أن يسأل فيقال : لِمَ لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء و الأفعال؟ و ما السبب في ذلك و الجواب : أنه إنما قصد أن تمثل الأسماء الأفعال ؟ ليرى أصلها من زائدها ، لأنّها ممّا يُصَرَّفُ و يشتقّ بعضها من بعض ، و الحروف لا يصحّ فيها التّصريف و لا الاشتقاق ، لأنّها مجهولة الأصول ، و إنّما هي كالأصوات نحو صه و مه و نحوهما ، فالحروف لا تمثّل بالفعل ، لأنّها لا يعرف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائل : ما مثال : هل أو قد أو حتّى أو هلاّ ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته محالا ، و كنت تقول له : إنّ هذا و نحوه لا يمثّل ، لأنّه ليس بمشتقّ. » [8] ص 7.

و تحت عنوان " ما في حكم الحروف من الأسماء المبنيّة " يقول ابن جنيّ :

« و قول أبي عثمان : الأسماء : يعني الأسماء المتمكّنة ، و التي يمكن تصريفها و اشتقاقها نحو " رجل و فَرَس " ، و لا يريد الأسماء المبنيّة الموغلة في شبه الحروف ، لأنّ تلك الأسماء في حكم الحروف ، ألا ترى أنّ " كَمْ و مَنْ و إذْ " سواكن الأواخر ، " كهل و بل و قد " ، و إنّما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف ، و إذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أنّ الألف في " متى و إذا و أنّى و إيّاك " و نحوها غير منقلبة من ياء و لا واو،كما أنّ الألف في" حتّى و كلاّ " كذلك، و كما كانت " من و كم كهل و بل" فهذه الأسماء المبنيّة التي في حكم الحروف لا تشتقّ و لا تمثّل من الفعل كما أنّ الحروف كذلك. » [8] 8/1.

يوضّح لنا ابن جنيّ أنّ حروف المعاني لا تندرج تحت قسم الكلمات المشتقّة ، لأنّها مجهولة الأصول (أي مجهولة حروفها الأصليّة) ، و كذلك الأسماء المبنيّة المضارعة لها ، إذ لا نجدها تنحدر من جذر اشتقاقي ، و لا تمثّل في صيغة معيّنة .

كما أنّ حروف المباني التي تبنى عليها حروف المعاني ، و الأسماء المبنيّة المضارعة لها ، لا تعرف التغيير ، فلا تعرف زيادة و لا حذفا ، و إنّما يعرف الزائد من المحذوف عندما تعرف الحروف الأصول ، و تلك الحروف (حروف المعاني) و الأسماء المبنيّة المضارعة لها ، مجهولة الأصول .

كما أنّ الأفعال الجامدة نحو : " لَيْسَ و عَسَى " ، لا تعرف تغييرا بل تظلّ محتفظة بصورتها اللفظيّة ، عكس الأفعال المشتقّة التي تتغيّر صورتها اللفظية من زمن إلى آخر .

" الفعل الجامد ..... لا يقبل التحوّل من صورة إلى صورة بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها " [9] ص (55-56).

و الجدير بالذّكر القول أنّ الكلمات المشتقّة وفق التقسيم العامّ للكلم ، هي التي سنتناول بعضا من أوجهها التحويليّة ، في حين أنّ الكلمات الجامدة ، هي خارج موضوع بحثنا ، لأنّها لا تعرف تغييرا ، و منه لا تعرف تحويلا ، بل تظلّ محتفظة بهيئة لفظيّة واحدة ، لا تزايلها .

1.1- ماهية الأصل و الفرع في المستوى الإفرادي

إنّ استدلال النحاة الأوّلين على الأصول و الفروع في المستوى الإفرادي يتمحور وفق بعدين :

– بعد حسّي مرتبط بالاستعمال اللغوي للمتكلّم العربي .

– بعد تجريدي مرتبط بما هو متصوّر في ذهن المتكلّمّ العربي ضمنيا .

1.1.1- الأصول و الفروع كوحدات لغويّة مستعملة (حسّية)

إنّ الأصل أو الفرع كوحدة لغويّة مستعملة في المستوى الإفرادي هو كلمة بعينها محقّقة فعلا في الأداء اللغوي للمتكلّم العربي ، قد تكون هذه الكلمة اسما أو فعلا أو حرف معنى .

و مثال ذلك توصل النحاة إلى أنّ الهمزة أصل باب الاستفهام ، فهي أكثر و أوسع تصرّفا من أخواتها في باب الاستفهام ، و من ذلك " أنّ تقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، كما جاز ذلك في هلا و ذلك لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، و ليس للاستفهام في الأصل غيره ، و إنّما تركوا الألف في ، من ، و متى ، و هل ، و نحوهنّ حيث أمنوا الالتباس " [10] ص 99.

فها هو ذا سيبويه يكشف لنا عن الأسس التي جعلت من حرف الهمزة أصلا لباقي حروف و أسماء الاستفهام الأخرى إذ تتميّز الهمزة بثبوت معناها ، إنّها تلازم معنى الاستفهام دائما ، غير أنّ بعض أسماء الاستفهام قد تتغيّر دلالتها مثل : مَنْ ، إذ تنتقل من باب الاستفهام إلى باب الجزاء و قد تنتقل

كذلك إلى باب الموصولات ، فمعنى " مَنْ " متغيّر غير ثابت ، و الأحرى بالثّابت أن يكون أصلا ، و بالمتغيّر أن يكون فرعا عليه .

و يقدم سيبويه أساسا آخر استدلّ من خلاله على أصالة حرف الهمزة فيقول :

« و اعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت: هل زيد قام و أين زيد ضربته . لم يجز إلاّ في الشعر .... إلاّ الألف فإنّه يجوز فيها الرفع و النصب لأنّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم . » [10] 101/1.

فهذا دليل على أنّ الهمزة أشدّ تمكّنا من باقي حروف و أسماء الاستفهام ، إذ لا يأتي بعد أخواتها اسم إذا كان بعد ذلك الاسم فعل ، فلا يجوز القول : " هل زيدٌ قَامَ " أو " أين سعيدا رأيتَه ؟" ، فهذه الفروع أقلّ تصرّفا من الهمزة الّتي يأتي بعدها اسم و فعل و إن لحق بذلك الاسم فعل كقولك : " أزَيْدٌ قَامَ؟ " أو " أسعيدًا رأيتَ " .

فإذا ما تأمّلنا ماهية الهمزة باعتبارها أصلا في باب الاستفهام و ماهية أخواتها (باقي حروف و أسماء الاستفهام) باعتبارها فروعا ، لوجدنا أنفسنا نتعامل مع وحدات لغويّة محسوسة أي مع أصول و فروع مستعملة ، محقّقة فعلا في الأداء اللّغوي للمتكلّم العربي .

و من استدلال النحاة الأوّلين على الأصول و الفروع كوحدات لغوّية مستعملة ، استدلالهم على أنّ الأسماء المذكّرة في الاستعمال اللغوي تعدّ أصولا قائمة بذاتها ، و الأسماء المؤنّثة تعدّ فروعا تخرج من المذكّر .

يقول سيبويه :

« و اعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكّر أوّل و هو أشدّ تمكنّا .» [10] 22/2.

و نوضّح الأصول و الفروع المستعملة في المثال السّابق كالآتي :

جدول رقم : 1

	الأصل (المذكّر)	**الفرع (المؤنّث)**	
أصول مستعملة	مُعَلّمٌ	مُعَلّمَةٌ	فروع مستعملة
	طَمُوحٌ	طَمُوحَةٌ	
	حَزِينٌ	حَزِينَةٌ	

كما استدلّ النحاة الأوّلون على أنّ النكرات هي أصول و المعارف فروع عليها .

يقول سيبويه :

« و اعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة و هي أشدّ تمكّنا ،لأنّ النكرة أوّل، ثم يدخل عليها ما تعرف به. » [10] 22/2.

و قوله :« النكرة قبل المعرفة.» [10] 24/1.

و نوضّح الأسماء النكرة كأصول مستعملة و المعارف كفروع مستعملة في الجدول التّالي :

جدول رقم : 2

		النّكرة	**المعرفة**	
أصول مستعملة		طفل	الطّفل	فروع مستعملة
		أخ	أخوك	
		حلم	الحلم	

و لا تخضع الأسماء و الحروف (حروف المعاني) فقط إلى سلّم الأصول و الفروع ، إنّما نجد النحاة يستدلّون كذلك على الأفعال كأصول مستعملة تبنى عليها أفعال فرعيّة مستعملة .

يقول السيوطي نقلا عن ابن جني أن الفروع هي المحتاجة إلى علامة و الأصول لا تحتاج إلى علامة :

« و إذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين ليدلّ على استقباله و ذلك يدلّ على أنّ أصله موضوع للحال ، و لو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة. » [11] ص 282.

فها هو ذا السيوطي يبيّن أنّ الفعل المضارع الدّال على الحال هو الأصل و الفعل المضارع الدال على الاستقبال هو الفرع ، لأنّ الفرع قد بني على الأصل بزيادة علامة لفظيّة تخصّصه .

و نستطيع تمثيل هذا النوع من الأصول و الفروع كوحدات لغوّية مستعملة فيما يخصّ الأفعال المضارعة كالآتي :

جدول رقم : 3

		الأصل	**الفرع**	
أصول مستعملة		يَضْرِبُ	سَيَضْرِبُ	فروع مستعملة
		يَقْرَأُ	سَيَقْرَأُ	
		يَنْجَحُ	سَيَنْجَحُ	

و لا تتوقّف الأفعال الأصليّة و الأفعال الفرعيّة كوحدات لغوّية مستعملة عند حدود الفعل المضارع، بل تخضع الأفعال الماضية أيضا إلى سلّم الأصول و الفروع كذلك .

يقول د / الحاج صالح :

« فللفعل أيضا حدّه و مثاله إلاّ أنّه يختلف عن الاسم في أنّه متفرّع إلى ثلاثة حدود الماضي و المضارع و الأمر ، و الأصل في الماضي هو الغائب لأنّه يأتي على أقل ما يمكن أن ينطق به : فيه الفعل + علامة عدميّة تمثّل ضمير الغيبة ثم تتفرّع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرّفع ثمّ ضمير النّصب على يساره . » [7] ص 20.

و نمثّل للأفعال الماضية كأصول و فروع مستعملة في الجدول الآتي :

جدول رقم : 4

	الأصل	**الفرع**	
أصول مستعملة	ضَرَبَ Ø	ضَرَبُوا	فروع مستعملة
	ضَرَبَ Ø	ضَرَبْنَ	
	ضَرَبَ Ø	ضَرَبْنَا	

فالأفعال الماضية المسندة إلى ضمير الغائب هي الأصل لأنّها تحمل العلامة العدميّة ، في حين أنّ الأفعال الماضية المسندة إلى ضمائر الرفع أو ضمائر النصب هي فروع بنيت على الأصل(الفعل الماضي المسند إلى ضمير الغائب).

و إذا ما تأمّلنا في جميع الأمثلة السابقة التي تتشكّل فيها الأصول و الفروع كوحدات لغوّية مستعملة (أي محققة فعلا في الأداء الكلامي)في المستوى الإفرادي يتبيّن لنا أنّ استدلال نحاتنا الأوائل على تلك الأصول و الفروع يخضع إلى منطق استدلالي محكم .

فلا نظن أنّ النحاة الأوائل يعدّون وحدات لغويّة أصليّة و أخرى فرعيّة دون أن يخضع ذلك الاستدلال إلى مقتضيات المنهج العلمي ، فلا حكم عندهم يصدر عن غير استدلال .

بل عمليّة استدلالهم على الأصول و الفروع المستعملة في المستوى الإفرادي تقوم على أسس علميّة .

فالأصل له سمات جعلته أصلا ، أي جعلته يحتلّ مرتبة الأولويّة على غيره.

منها : أنّ الأصل ما كان أكثر تصرّفا في بابه من نظائره ، فالهمزة مثلا هي أصل باب الاستفهام، لأنّها تتميّز بخصائص غير موجودة في باقي حروف و أسماء الاستفهام ، إذ قد يأتي بعدها اسم أو فعل في حين أنّ باقي حروف و أسماء الاستفهام لا يأتي بعدها اسم إذا كان بعد ذلك الاسم فعل ، كما أنّ الهمزة تتميّز بالثبوت لأنّها تلزم معنى الاستفهام دائما ، في حين أنّ من أسماء الاستفهام ما ينتقل من

معنى الاستفهام إلى معنى الموصولية أو الشرط كـ " ما " مثلا ، و الأحرى بالثابت أن يكون أصلا ، و بالمتغيّر أن يكون فرعا عليه .

و انطلاقا من نفس السمة (أي سمة الثبوت) استدلّ الخليل على أصالة " إن " في باب حروف الجزاء فيقول :

« من قبل أنّي لا أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاما و منها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء ، و هذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة . » [10] 63/3.

و قد يخضع استدلال النحاة الأوّلين على أصالة كلمات و فرعية أخرى ، إلى أساس علمي آخر يتمثّل في أنّ الأصل ما تقوّم بنفسه ، فهو لا يبنى على غيره ، في حين أنّ الفرع محتاج إلى غيره ، لأنّه يبنى على غيره ، و بناء الفرع على الأصل ، قد يكون بتغيير معيّن يلحق الأصل ، فيخرج منه الفرع ، سواء أكان هذا التغيير لفظيّا أو تغييرا دلاليّا أو تغييرا لفظيّا دلاليّا ، فالأصل عند العرب ما لا يحمل علامة لفظيّة في حين أنّ الفرع ماله العلامة اللفظيّة كبناء الفرع المضارع الدّال على الاستقبال على الفعل المضارع الدال على الحال ، أو بناء الفعل الماضي المسند إلى ضمير المتكلّم على الفعل الماضي المسند إلى الضمير الغائب ، أو بناء المثنّى على المفرد أو بناء المعرفة على النكرة ، و غيرها ، فكلّ تلك الفروع مبنيّة على الأصول بعلامات دالّة معيّنة ، حيث يمكننا صياغة عمليّة البناء تلك الصياغة الرياضيّة الآتية :

الفرع = أصل + تغيير فيه. و هذا نحو :

سيأكل = يأكل + علامة لفظيّة (حرف السّين) للدلالة على الاستقبال .

الوطن = وطن + علامة لفظيّة (أل) للدلالة على الخصوصيّة .

معلّمان = معلّم + علامة لفظيّة (الألف و النّون) للدلالة على التثنية .

فجميع التغييرات اللاحقة بالأصول : (معلّم ، وطن ، يأكل) هي تغييرات لفظيّة دلاليّة فالفروع هي ما تحمل العلامة اللفظيّة،في حين أنّ الأصول تحمل العلامة العدميّة على حدّ تعبير اللسانيّات الحديثة، إذ يقول د / الحاج صالح:

« و الأصل عند العرب هو ما يبنى عليه و لم يبن على غيره ، و هو أيضا ما يستقلّ بنفسه – أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده – و لا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدميّة marque zero على حدّ تعبير اللسانيّات الحديثة) و الفرع هو أصل مع زيادة. » [12] ص 12.

و هكذا يتبيّن لنا أنّ استدلال نحاتنا الأوائل على الأصول و الفروع المستعملة (أي المحقّقة في الأداء اللغوي للمتكلّم العربي) في المستوى الإفرادي تخضع إلى منطق استدلالي محكم .

2.1.1 - الأصول و الفروع كهيئات مجرّدة

كما استدلّ النحاة الأوائل على الأصول و الفروع في المستوى الإفرادي ككلمات حسّية محقّقة فعلا في الاستعمال اللغوي للمتكلّم العربي نجدهم يستدلّون على الأصول و الفروع كهيئات مجرّدة يفترضون أنّها متصوّرة ضمنيا في ذهن المتكلّم العربي .

و التجريد هو استنباط المعقول من أفراد المحسوس و هو ذو طابع عام كما أنه ذو طابع مخصوص.

و تنقسم الأصول المجرّدة في المستوى الإفرادي إلى قسمين :

– الأصول المجرّدة العامة .

- الأصول المجرّدة الخاصة .

في حين لا تأتي الفروع المجرّدة إلاّ كهيئات مجرّدة عامة .

إنّ الأصول و الفروع المجرّدة العامة هي هيئات كلّية تندرج تحتها العديد من الكلمات في الاستعمال اللغوي كمتغيّرات في حين أنّ الأصول المجرّدة الخاصة هي هيئات ذهنيّة تخصّ كلمات بعينها،و سنوضّح هذا فيما هو آت .

1.2.1.1- الأصول و الفروع المجرّدة العامة

تتمثّل الأصول و الفروع المجرّدة العامة في المستوى الإفرادي وفق التقسيم الخاصّ للكلم ، فيما يمكن أن نطلق عليه تسمية السمات الكلّية المجرّدة ، حيث استطاع النحاة الأوائل أن يتوصّلوا إلى أنّ الاسم أو الفعل أو حرف المعنى ، ككيانات نحويّة كلّية مجرّدة يقوم كل واحد منها على مجموعة من السمات المجرّدة .

و السمة هنا هي حكم تمييزي خاصّ بقسم من أقسام الكلم الخاصّة (اسم / فعل / حرف معنى) ، و تعتبر السمة كفكرة مجرّدة جزئيّة من ضمن الجزئيّات التي قد تدخل في تكوين قسم من تلك الأقسام الخاصّة للكلم ككيان نحوي مجرد لا على التّعيين .

فالأصل أو الفرع كسمة ذهنية مجرّدة لا يرتبط باسم بعينه أو بفعل بعينه أو بحرف معنى بعينه ، إنّما هيو يرتبط بالاسم في المطلق أو بالفعل في المطلق أو بحرف معنى لا على التّعيين ، إذ يتميّز الأصل أو الفرع كسمة مجرّدة بطابع العموم .

يقول سيبويه :

« الأشياء كلّها أصلها التّذكير ثمّ تختصّ بعد ، فكلّ مؤنّث شيء ، و الشّيء يذكّر ، فالتّذكير أول و هو أشدّ تمكّنا.» [10] 241/3 .

و قوله كذلك :

« و الشّيء يختصّ بالتّأنيث ، فيخرج من التّذكير.» [10] 242/3 .

يتبيّن لنا من خلال تفحّصنا لبعض أقوال سيبويه و غيره من النحاة الأوّلين الذين ساروا على نهج الخليل و سيبويه ، أنّ النحاة الأوائل قد استنبطوا الأصول و الفروع كمفاهيم ، أي ككيانات مجرّدة ، فعندما يعتبر سيبويه التذكير أصلا في الأسماء أو التنكير أصلا في الأسماء ، أو عندما يعدّ الإفراد العددي أصلا في الأسماء ، و البناء أصلا في الأفعال ، فإنّه هنا لا يتعامل مع الأصل ككيان حسّي ، إنّ التّذكير هنا ليس كلمة بعينها محقّقة في الاستعمال اللّغوي للمتكلّم العربي ، كـ (كتاب ، فرس) بل الأصل كـ (التّذكير و التنكير و الإفراد العددي) عبارة عن مفهوم كلّي ، إنّه فكرة مجرّدة يفترض النحاة أنّها متضمنة في ذهن العربي .

كما استطاعوا الاستدلال عليها باستقرائهم للواقع اللغوي ، و بتطبيقهم لطرق استدلاليّة أخرى .

« و هذا الاستدلال على أصليّة المذكّر ذو صبغة نظريّة و المراد منه بيان ضرب من الترتيب في منطق الأشياء بين ما هو مذكّر و ما هو مؤنّث ، و قد تكرّرت النصوص و توافرت في بيان هذا المعنى ، و في التكرير تقرير.» [1] ص 155.

لقد استطاع النحاة الأوائل بفكرهم العلمي الموضوعي أن يستدلّوا على أنّ كلّ قسم من تلك الأقسام الخاصّة قد يقوم على سمة أصليّة أو على مجموعة من السمات الأصليّة كل سمة هي أصل قائم بذاته ، قد نجد ما يقابلها من سمات فرعيّة مجرّدة .

و قد« مرّ بنا في فقرة خلت أنّ باب علم ما الكلم من العربيّة باب للعدّة الأساسيّة التي يقوم بها كلّ تركيب ، و يدور الحديث فيه على مراتب الكلم و المعاني الأولى المسندة إليها ، و كلّ مجموعة من المعاني الأولى أو السمات أو الخصائص تؤلّف مدخلا معيّنا يميّز هذه المقولة من تلك و يجعل بينهما حجازا ، و المعاني الأصليّة أصول ثابتة في المقولة ، و المعاني الملحقة فروع طارئة.» [1] ص 123.

و يمكننا توضيح السمات الأصليّة الخاصّة بكلّ قسم من أقسام الكلم (اسم / فعل / حرف معنى)

و ما قد يقابها من سمات فرعيّة في المخطّطات التالية :

شكل رقم : 2

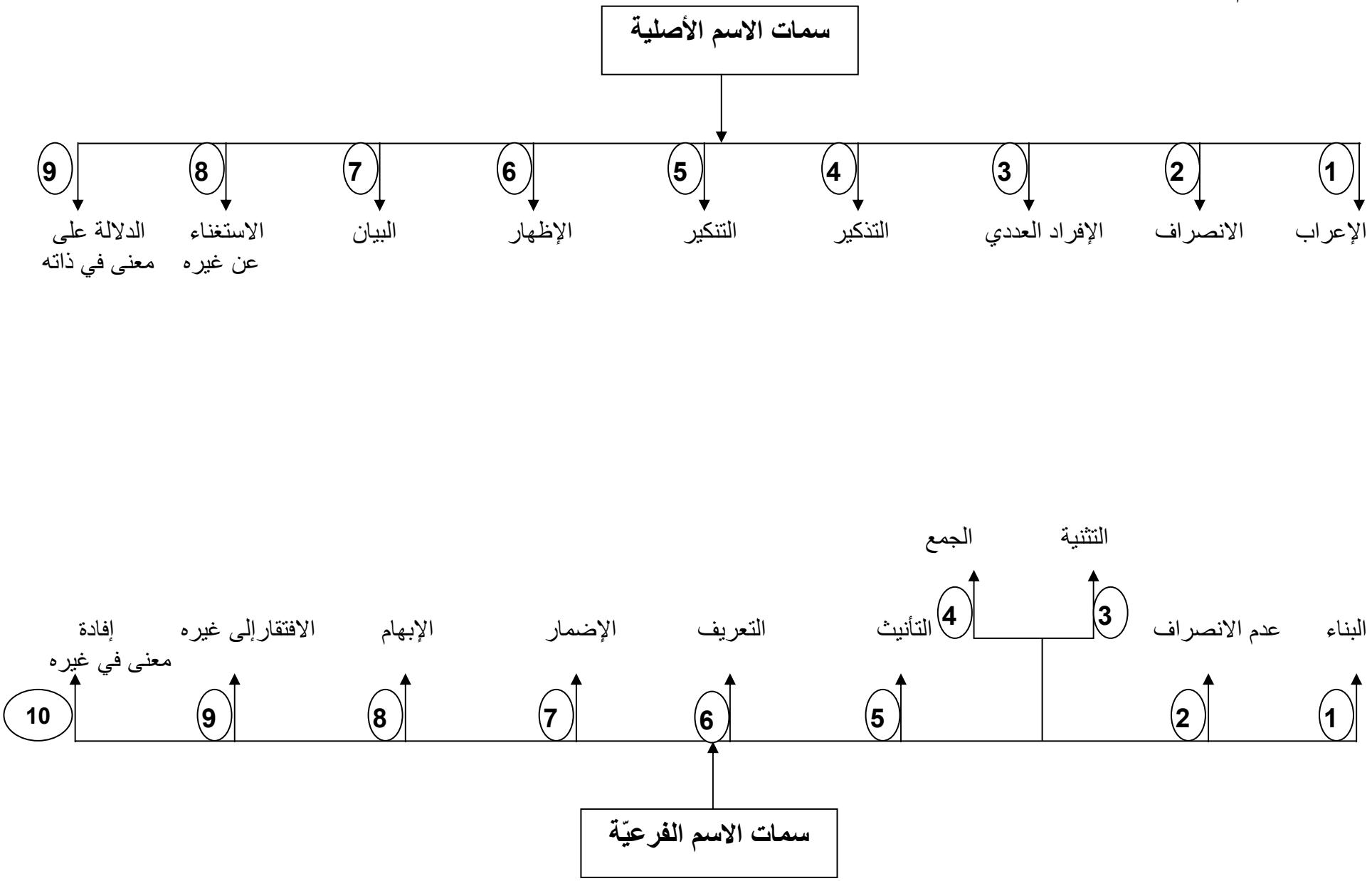
سمات الاسم الأصلية
1 الإعراب
2 الانصراف
3 الإفراد العددي
4 التذكير
5 التنكير
6 الإظهار
7 البيان
8 الاستغناء عن غيره
9 الدلالة على معنى في ذاته
التثنية
الجمع
3
4
البناء
عدم الانصراف
التأنيث
التعريف
الإضمار
الإبهام
الافتقارإلى غيره
إفادة معنى في غيره
1
2
5
6
7
8
9
10
سمات الاسم الفرعيّة

شكل رقم : 3

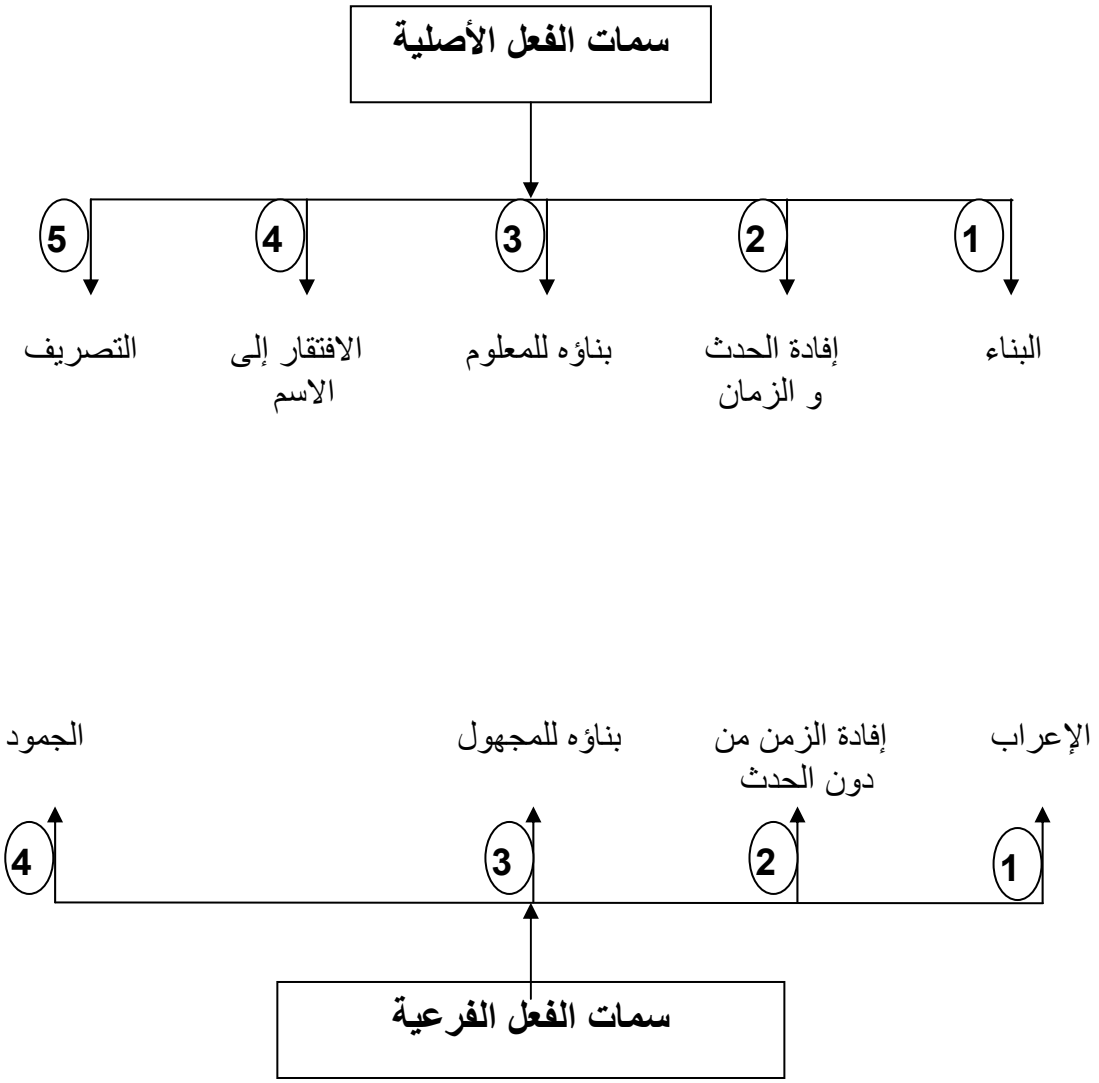
سمات الفعل الأصلية
1
2
3
4
5
البناء
إفادة الحدث و الزمان
بناؤه للمعلوم
الافتقار إلى الاسم
التصريف
الإعراب
إفادة الزمن من دون الحدث
بناؤه للمجهول
الجمود
1
2
3
4
سمات الفعل الفرعية

شكل رقم : 4

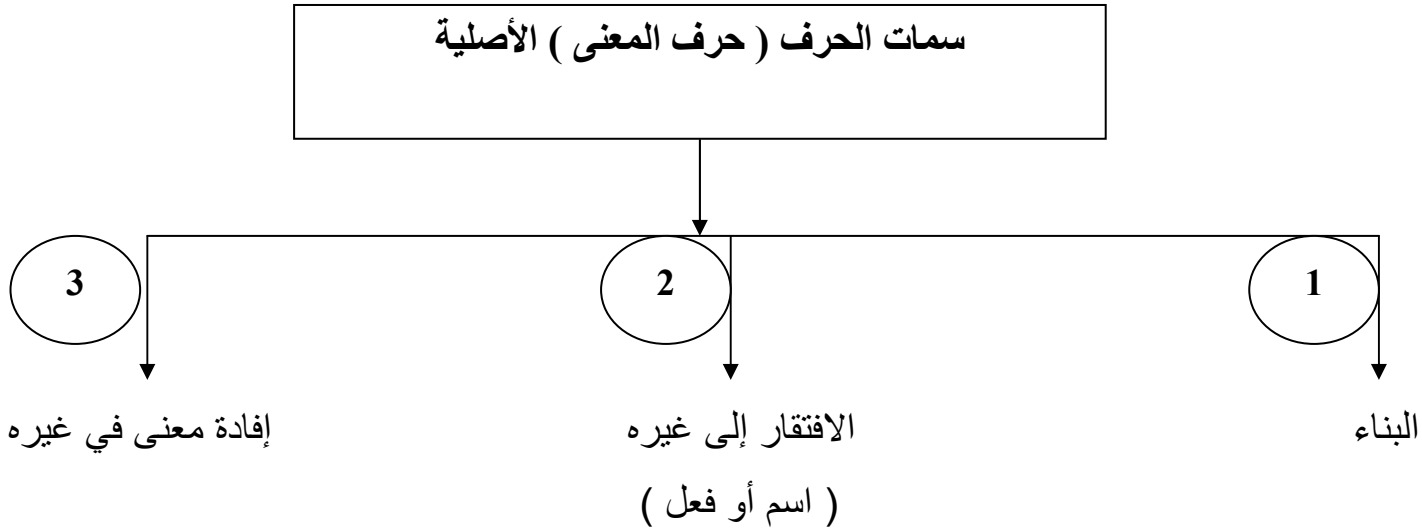
سمات الحرف (حرف المعنى) الأصلية
1
2
3
البناء
الافتقار إلى غيره
(اسم أو فعل)
إفادة معنى في غيره

و لعلّنا لاحظنا أنّ في المخطّط الأوّل الخاص بالاسم ، و في المخطّط الثاني الخاص بالفعل أنه توجد مجموعة من السمات الأصليّة ، لها ما يقابلها من سمات فرعيّة في حين أنّنا في المخطّط الثالث الخاص بالحرف (حرف المعنى) لا نجد سمات فرعيّة مقابلة للسمات الأصليّة ، و هذا راجع إلى أنّ حروف المعاني تظلّ محتفظة بسماتها الأصليّة ، في الاستعمال اللغوي فحرف المعنى دائما مبني ، و لا يأتي معربا ، و حرف المعنى دائما متعلّق بغيره أي دائما مفتقر إلى غيره ، فهو دائما يفيد معنى في غيره لا في ذاته .

و في هذا يقول د / عبد الرحمن بودرع :

« يأتي الحرف في كتاب سيبويه في المنزلة الثالثة ، و هو حرف المعنى لأنّه جاء لمعنى و ليس باسم و لا فعل ، و المراد به " الحرف " بالمعنى الخاصّ الّذي ينماز عن غيره لا معناه الّذي يشمل كلّ الكلم .... و للحرف علامات محفوظة هي البناء ، و الافتقار ، و إفادة معنى في غيره.» [1] ص 174.

و ما يهمّنا من عرضنا لهذه السمات ، هو أن نبيّن كيف استدلّ النحاة الأوائل على الأصول و الفروع كهيئات مجرّدة كلّية (أي عامّة) بحيث تندرج تحت كلّ سمة من تلك السمات المجرّدة العديد من الأصول أو الفروع المستعملة كمتغيّرات في الواقع الحسّي للغة كما هو موضّح فيما يلي :

جدول رقم : 5

سمة الإفراد العددي ⟵ أصل مجرد عامّ للاسم

الأصول المستعملة	قَلَمٌ
	مُعَلِّمٌ
	صُورَةٌ
	دُكْتُورٌ
	عِجْلٌ

فها نحن نلاحظ كيف تندرج تحت ذاك الأصل المجرّد العام المتعلّق بالاسم ككيان كلّي مجرّد (أي الاسم لا على التعيين) العديد من الوحدات اللغوية المستعملة كمتغيّرات ، و التي تعدّ أصولا قائمة بذاتها.

يتميّز الأصل المجرّد العام عن الأصول المستعملة في المثال الذي بين أيدينا في :

– الطابع التجريدي .

– الثبوت .

– العموم .

في حين تتميّز الأصول المستعملة بـ :

– الطابع الحسّي :

فكلّ أصل من تلك الأصول هو لفظ منطوق (مستعمل) ، محقّق في الأداء اللغوي للمتكلّم العربي، بينما يعدّ الأصل المجرّد العام هيئة ذهنيّة يفترض النحوي أنّها متصوّرة ضمنيا في ذهن المتكلّم العربي .

– الخصوصيّة :

إذ كلّ أصل مستعمل هو وحدة لغويّة بعينها ، في حين أنّ الأصل المجرّد العام هو هيئة ذهنيّة كلّية تندرج تحتها العديد من الأصول المستعملة كمتغيّرات .

– الدلالة المعجميّة :

إنّ الأصل المجرّد العام ليس له دلالة معجميّة ، إنّما هو مفهوم ذهني نحوي ، بينما الأصول المستعملة لها مدلولات معجميّة فقبل أن تكون تلك الوحدات اللغويّة المستعملة أصولا قائمة بذاتها فهي ألفاظ دالّة .

– التغيّر :

إنّ الأصل المجرّد العام يتميّز بالثبوت إنّما يلحق التغيير الأصل المستعمل لأنّه ملفوظ ، أمّا الأصل المجرّد العام فهو صورة ذهنيّة مجرّدة ثابتة منزوعة من الملفوظ و المحسوس .

أمّا الأصول المستعملة فيلحقها التغيير إذا بنيت عليها الفروع نحو :

دكتور + الألف و النون = دكتوران

الأصل المستعمل — تغيير لفظي يتبعه تغيير دلالي (معنى التّثنية) — الفرع المستعمل

و نحو :

معلّم + الواو و النون = مُعَلّمُون

الأصل المستعمل — تغيير لفظي يتبعه تغيير دلالي (معنى الجمع) — الفرع المستعمل

و نحو :

معلّم + الألف و اللام = المعلّم

الأصل المستعمل — تغيير لفظي يتبعه تغيير دلالي (التّعريف) — الفرع المستعمل

فها نحن قد لاحظنا قكيف لحق الأصول المستعملة تغييرات بنيت من خلالها الفروع ، سواء أكان الفرع مثنّى أم جمع مذكّر سالم أم اسم معرفة .

فهناك فروق عديدة بين الأصل المجرّد العام و بين الأصل المستعمل .

و هذا مثال آخر عن الفرق بين الأصل المجرّد العام و الأصل المستعمل وفق التقسيم الخاص للكلم :

جدول رقم : 6

سمة التّنكير ⟵ أصل مجرّد عامّ للأسماء

الأصول المستعملة	مُعَلِّمٌ
	طِفْلٌ
	وَطَنٌ

فها نحن نلاحظ كيف تندرج تلك الأصول المستعملة تحت الأصل المجرّد العام ، فلقد جرّد النحاة سمات لأقسام الكلم ، منها السمات الأصليّة التي تعدّ صورا مجرّدة كلّية تندرج تحتها الأصول المستعملة (الملفوظة أو المكتوبة).

و كما استدلّ النحاة على الأصول و الفروع المجرّدة العامة وفق التقسيم الخاص للكلم ، نجدهم يستدلّون على الأصول و الفروع المجرّدة العامة فيما يخصّ الكلمات المشتقّة .

و يتمثّل هذا في استدلالهم على :

– أصول الاشتقاق .

– أصول الصّيغ .

– الصّيغ الفرعيّة .

فأصل الاشتقاق : هو مادّة حرفيّة أصليّة تشترك فيها العديد من الكلمات المشتقّة و مثال ذلك أصل الاشتقاق : ضـ - ر – ب ، فهذا أصل عام تندرج تحته العديد من الكلمات المشتقّة نحو : " ضَرَبَ ، ضَارِبٌ ، يَضْرِبُ ، مَضْرُوبٌ ، مَضْرِبٌ ".

أصل الصيغة : هو بدوره أصل عام تندرج تحته العديد من الكلمات في الاستعمال اللغوي ، مثال ذلك : إنّ أصل صيغة اسم مفعول من الفّعل الثّلاثي هو مَفْعُولٌ و يندرج تحت هذا الأصل كلمات غير محصورة العدد مثل : " مَعْلُومٌ ، مَضْرُوبٌ ، مَأْمُورٌ ، مَقْتُولٌ ، مَجْنُونٌ ".

الصيغة الفرعيّة :كما جرّد النحاة الصيغ الأصليّة للكلمات المشتقّة ،نجدهم يجرّدون الصيغ الفرعيّة لها و الّتي تدلّ على نفس معنى الصيغة الأصليّة .

و مثال ذلك :« " فَعْلٌ " هو المصدر الأصلي للأفعال الثلاثيّة المجرّدة ثمّ عدل بكثير من مصادرها عن هذا الأصل ، و بقي كثير منها على هذا الوزن .» [9] 162/1.

فأصل صيغة المصدر للفعل الثلاثي هو فَعْلٌ ، و لكنّ كثيرا من المصادر ترد على صيغ فرعيّة نحو :

" حُزْنٌ ، شُكْرٌ ، كُرْهٌ ، بُغْضٌ "، فهذه المصادر جاءت على صيغة فرعيّة هي " فُعْلٌ " و نحو : " جُحُودٌ ، رُكُوبٌ ، جُلُوسٌ " ، فهذه المصادر جاءت على وزن " فُعُولٌ " .

فهذه الصيغ الفرعيّة هي ذات طابع تجريدي عام ، فهي لا تخصّ كلمة بعينها ، بل كثيرة هي الكلمات الّتي تندرج تحت هذه الصيغة الفرعيّة .

يقول د / الحاج صالح :

« تفطّن النحاة العرب منذ عهد قديم إلى أنّ الكلمة المنصرفة ، قد تتكوّن من مادة حرفيّة أصليّة و من صيغة تكون بمنزلة قالب تصبّ فيها المادّة الأصليّة ، و هذا تحليل مخالف تماما للتحليل المعروف اليوم المبني على التقطيع المتسلسل للكلام .... و الجدير بالذكر أنّ مفهوم البناء أو الوزن و إن كان مأنوسا عند العرب و معروفا عند المستشرقين ، فإنّه شيء تجهله تماما اللسانيات الغربيّة الحديثة ، لاقتناع أصحابها بأنّ الوحدة الدالة هي بالضرورة قطعة ملفوظة بالفعل ما عدا النبرة ، و لهذا يحاولون دائما الكشف عن الدوال بالتقطيع و استبدال قطعة بأخرى ، و هذا ينطبق على الكلم العربيّة ككلم ، إلاّ أنّ الكلمة المتصرّفة هي نفسها متكوّنة من عناصر أصغر منها ، تدلّ كل واحدة منها على معنى على حدة ، و هي عناصر مجرّدة غير متقطّعة. » [13] ص (94-95).

و يعني بالعناصر المجرّدة هذه الصيغ للكلم المنصرفة و هي دوال على معانٍ ، مثل ذلك أيضا أنّه في باب يَفْعِلُ يكون الأصل العام لهذا الباب أن يرد على هذه الصّيغة المجرّدة يَفْعِلُ ثمّ قد تخرج منه صيغة مجرّدة فرعيّة كما في الفعل المثال ، فإنّه على يَعِلُ في هذا الباب نحو : " يعد ، و يزن ، و يقف".

2.2.1.1- الأصول المجرّدة الخاصة

في مقابل استدلال النحاة الأوّلين على الأصول و الفروع كهيئات مجرّدة عامة ، نجدهم يستدلّون على الأصول المجرّدة الخاصة ، في حين أنّ الفروع لا تأتي كصور مجرّدة خاصة ، إنّما تأتي فقط كصور مجرّدة عامة .

إنّ الأصل المجرّد الخاص هو أصل خاص بلفظ معيّن ، سواء أكان اسما أم فعلا أم حرف معنى وفق التقسيم الخاص للكلم ، أو اسما أو فعلا ، وفق التقسيم العام للكلم (أي بحسب الجمود و الاشتقاق) .

يقول ابن جنيّ :

« الأصل في قام قوَم ، و في باع بيَع ، و في طال طوُلَ ، و في خاف ، و نام ، و هاب ، خَوِفَ،

و نَومَ ، و هِيبَ ، و في شدّ شدد ،و في استقام استقوم ، و في يستعين يستعون ،و في يستعدّ يستعدد.» [13] ص (256-257).

فجميع الأصول المذكورة في هذه المقولة هي صور مجرّدة خاصة بألفاظ بعينها .

فالأصل المجرّد الخاص و إن كان يتقاطع مع الأصل المجرّد العام في الطابع التجريدي إلاّ أنّ الأصل المجرّد الخاص يخص لفظا بعينه ، في حين أن الأصل المجرد العام هو صورة مجرّدة كلّية تندرج تحتها العديد من الوحدات اللغويّة في الاستعمال اللغوي .

و هذا كقولك إنّ الأصل في المؤنّث "معلّمة " هو " معلّم " لأنّ الأصل في الأسماء التنكير و إذا ما تأمّلنا هذا المثال وجدنا أنفسنا أمام ثلاثيّة :

– الأصل المجرّد العام .

– الأصل المجرّد الخاص .

– الفرع المستعمل .

و يتمثّل الأصل المجرّد العام : في سمة التنكير و هي أصل عامّ يندرج تحته العديد من النّكرات في الاستعمال اللّغوي .

أمّا الأصل المجرّد الخاص فهو : " معلّم " و هو خاصّ بلفظ معيّن و الفرع المستعمل " معلّمة ".

و نستطيع توضيح هذه الثلاثيّة في الجدول الآتي :

جدول رقم : 7

أصل مجرّد عام	أصل مجرّد خاص	الفرع المستعمل
سمة التنكير	معلّم	مُعَلِّمَة

كذلك نجد أنفسنا في المثال الآتي أمام ثلاثيّة أخرى :

كقولك إنّ الأصل في " مَلُومٌ " هو " مَلْوُومٌ " لأنّ الأصل في اسم المفعول للفعل الثلاثي يأتي على صيغة " مَفْعُولٌ " لا " مَفْعْلٌ " و تتمثّل هذه الثلاثيّة في :

جدول رقم :8

أصل مجرّد عام	أصل مجرّد خاص	الفرع المستعمل
مَفْعُولٌ	مَلْوُومٌ	مَلُومٌ

وفي ذلك يقول د/بن لعلام مخلوف:

« و مثل ذلك أنّ الكلمة عند الخليل و سيبويه و غيرهما من القدماء ترد إلى أصل وضع جرد لها، و تحمل عليه ، إذا منع الاستعمال أن تأتي على ما يقتضيه هذا الأصل و القياس عليه ، و من ذلك

أنّ الأصل في اسم المفعول أن يكون على " مفعول " من الثلاثي نحو : مطلوب و معلوم ، و مأكول ، و مسؤول ، و مضروب ... إلخ ، كلها ترد إلى أصل صيغة واحدة هي مفعول و على هذا الأصل عقد باب اسم المفعول من الفعل الثلاثي ، و لكنّ بعض أسماء المفعولين جاءت مغيّرة في الاستعمال و لم تطابق هذا الأصل . و قد تجافى بها الاستعمال عن مطابقته لعلّة و هي التخفيف ، و من ذلك مخيّط و ملوم و مجنيّ إلاّ أنّها في الأصل محمولة على نظائرها مما أخذ من الصّحيح نحو : مضروب و مأكول و نحوها و كلّها على صيغة مفعول و ترد إلى هذا الأصل فيكون لفظها في التقدير : مخيوط و ملووم و مجنوي. » [4] ص (98-99).

و تنقسم الأصول المجرّدة الخاصة إلى قسمين :

1.2.2.1.1- أصول مجرّدة خاصّة غير مستعملة في كلام العرب

و هذا نحو : استغناء العرب عن" انطرد " بقولهم : " ذَهَبَ " ، و عن " مَقْوُول " بقولهم " مَقُول" و عن " يَقْوُمُ " بقولهم " يَقُومُ " ، نوضّح هذا في الجدول الآتي :

جدول رقم : 9

الأصل المجرّد الخاصّ	الفرع المستعمل
انطرد	ذَهَبَ
يَقْوُمُ	يَقُومُ
مَقْوُول	مَقُولٌ

فالأصول المجرّدة الخاصة الموضّحة في الجدول هي صور مجرّدة خاصة بفروع مستعملة ، كما أنّها أصول لا يستعملها العربي ، لأنّه عدل عنها إلى الفروع المستعملة ، عدولا مطلقا (عدولا بالتّرك).

و في هذا يقول ابن جني :

« ألا ترى أنّهم قد أجمعوا على أنّ أصل " قَامَ : قَوَمَ " و هم مع ذلك لم يقولوا قطّ " قَوَمَ " ... فلا ينكر أن يكون هناك أصول مقدّرة غير ملفوظ بها. » [8] 348/1 .

2.2.2.1.1- أصول مجرّدة خاصة مستعملة في كلام العرب

إن عدول العربي عن الأصول المجرّدة الخاصة إلى الفروع المستعملة ليس دائما عدولا مطلقا فقد يستعمل بعضا من تلك الأصول المجرّدة الخاصة في سياقات لغويّة أخرى ، بحيث لا يكون ذاك الأصل صورة ذهنيّة ماثلة ضمنيّا في ذهن العربي فقط و إنّما هو وحدة لغويّة مستعملة أي أصلا محقّقا فعلا في الأداء اللغوي ، و تنقسم الأصول المجرّدة الخاصّة التي قد يعدل عنها العربي في سياقات و يستعملها في سياقات لغويّة أخرى إلى قسمين :

1.2.2.2.1.1- أصول مجرّدة خاصة قليلة أو نادرة الاستعمال

و هذا النوع من الأصول المجرّدة الخاصة قد يستعمل في الضرورات الشعريّة ، أو في بعض لغات العرب .

و في هذا يقول ابن جنيّ :

« و يدلّ على أنّ ذلك عند العرب معتقد كما أنّه عندنا معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحدّ الذي نتصوّره نحن فيه ، و ذلك قوله :

صددتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ و قلّما

وصال على طول الصّدود يدومُ .» [14] 257/1.

فالشاعر قد استعمل هنا الأصل المجرّد الخاص " أطوَلْتِ " فالعرب لا تقول " أطوَلتِ " و إنّما أطلْتِ ، لكن للضرورة الشعريّة نجد الشّاعر قد أخرج الأصل المجرّد الخاص إلى الاستعمال اللغوي .

كما يقول :

« ألا ترى أنّا نقول في الأمر من المضاعف في التميميّة نحو شدّ و ضنّ و فرّ و استعدّ و اصطبّ يا رجل ، و اطمئنّ يا غلام ، إنّ الأصل اشدد و اضنن و افررْ ، و استعددْ و اصطببْ و اطمأننْ، مع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز و هي اللغة الفصحى القدمى.» [13] 259/1-260 .

فمع أنّ أغلبيّة العرب لا تخرج تلك الأصول الّتي ذكرها ابن جنيّ ، لكن نجد أهل الحجاز ، يستعملونها في لغتهم أي يخرجون تلك الأصول من الحيّز التجريدي لها إلى الحيّز الاستعمالي ، فأهل الحجاز لا يتعاملون مع تلك الأصول كهيئات مجرّدة كجميع العرب ، و إنّما كوحدات لغويّة مستعملة .

و في هذا السياق يقول د / بن لعلام مخلوف :

« فخروج تلك الأصول المقدّرة إلى الاستعمال في بعض لغات العرب ، وفي بعض شعرهم دليل قويّ على أنّ لها وجودا في ملكة العربي و متصوّرة ضمنيّا في النّظام اللّغوي الكامن في عقله و ذلك ما ينبّه إليه سيبويه حين يشير إلى بعض هذه الأصول المقدّرة المتروكة في الاستعمال .... فالعرب تقول : كل و غدا .... و لكنّ بعض العرب قد يخرجونهما على الأصل في الكلام فيقولون أوكل و غدو و هذا يقوّي عندهم الاعتقاد أنّ الأصول التي قدّروها معتقدة عند العرب .... و أعود بك إلى ما بدأته معك و أقول : إنّ الأصول المقدّرة مترتّبة عن افتراض النحاة تحقّق ممكنات القياس في الاستعمال أو في التقدير أي في النية، بمعنى أنّ لها وجودا في ذهن العربي و لها ثبوت في نفسه حتّى و إن كان لا يستعملها ، و يأتي النحوي و يقدّرها و ينسبها إلى العربي كما لو كان يكتشفها فحسب ، و ليست شيئا من بنات مخيّلته.» [4] ص 152.

2.2.2.2.1.1-الأصول المجرّدة الخاصة مما كثر استعماله

كما قد يعدل العربي عن الأصول المجرّدة الخاصة إلى الفروع المستعملة ، عدولا مطلقا ، نجده قد يعدل عن أصول مجرّدة خاصة أخرى إلى الفروع المستعملة أحيانا ، و يستعملها بكثرة أحيانا أخرى .

فالأصول المجرّدة الخاصة ليست فقط أصولا مهملة أو أصولا قليلة الاستعمال ، إنّما قد نجد من الأصول المجرّدة الخاصة ، ما هو مستعمل بكثرة في كلام العرب ، لكنّ العربي قد يعدل عنها أحيانا إلى الفروع المستعملة و هنا تكون الأصول صورا مجرّدة خاصة ، و أحيانا أخرى قد لا يعدل عنها إلى الفروع بل يستعملها و بكثرة في كلامه و في هذه الحالة تكون أصولا حسّية مستعملة .

نحو : عدول العربي عن الأصل " معلْم " إلى الفرع " معلّمة " ، فالعربي قد عدل عن الأصل المجرّد الخاص " معلْم " لكنّه أصل قد يستعمل و بكثرة في كلام العرب .

و نحو : عدول العربي عن الأصل " أمّ " إلى الفرع " الأمّ " ، فالأصل المجرّد الخاصّ " أمّ " هو من الوحدات اللغويّة الّتي يستعملها العربي كثيرا و إن عدل عنها في سياقات لغويّة أخرى إلى الفرع المستعمل .

و نحو : عدول العربي عن الأصل " عَالِمٌ " إلى الفرع " عالمون " ، فالأصل المجرّد الخاص " عَالِمٌ " هو من الوحدات اللّغويّة الّتي يستعملها العربي كذلك و بكثرة في كلامه .

و نحو : عدول العربي عن الأصل " ضَرَبَ " إلى الفرع " ضُربَ " ، فالأصل المجرّد الخاص " ضُربَ " هو من الوحدات اللّغويّة الّتي يستعملها العربي بكثرة في كلامه .

فالأصول المجرّدة الخاصة و إن كانت هيئات ذهنيّة متصورة عند العرب اعتقادا ضمنيّا و عمل النحاة على اكتشافها ، فليست جميعها كيانات مهملة. لكن منها ما هو مهمل و منها ما هو قليل الاستعمال، و منها ما هو كثير الاستعمال .

و الواقع أنّ النحاة الأوائل لم يستدلّوا على الأصول و الفروع كهيئات مجرّدة إلاّ بعد استقرائهم للواقع اللغوي ، بل إنّ تلك الأصول و الفروع المجرّدة هي استنباط معقول من أفراد المحسوس ، فكثير من تلك الأصول و الفروع المجرّدة قد استدلّ عليها النحاة بعد استدلالهم على الأصول و الفروع كوحدات لغويّة مستعملة .

و في هذا يقول د / تمّام حسّان :

« و أمّا الوسيلة الثانية المؤدية إلى الشمول ، فهي تجريد الثوابت بواسطة الاعتماد على المتغيّرات، و أقصد بالمتغيّرات المفردات،و بالثوابت الأفكار العامة أو الأطر الفكريّة الّتي تعبّر عنها المتغيّرات.» [3] ص 17.

و قوله كذلك :

« و الصفة الرابعة التي تميّز العلم المضبوط هي الاقتصاد و له مظهران هما أوّلا الاستغناء بتناول الأصناف عن تناول المفردات في العبارة العلميّة و المظهر الثاني هو التّقعيد ..... و إذا كان التصنيف مظهرا من مظاهر التماسك فإنّ الاستغناء عن المفردات الّتي لا حصر لها بأصناف محدودة العدد مظهر لخاصّية الاقتصاد. » [3] ص (18-19).

و قوله أيضا :

« و يتّسم النحو أيضا بالشمول .... أمّا العنصر الثاني من الشّمول فهو تجريد الثوابت ، و يكاد النشاط النحوي كلّه يكون من قبيل تجريد الثوابت ، فلقد جرّد النحاة الأصل و الفرع .... فأمّا الأصل فقد يكون أصل وضع أو أصل قاعدة ، و أصل الوضع يمكن أن يكون أصل حرف أو أصل كلمة أو أصل جملة.» [3] ص 58.

يوضّح د / تمّام حسّان في أقواله السالفة الذكر ، أنّ من خصائص العلم المضبوط خاصية الشمول، و النحو العربي يتميّز بهذه الخاصية .

و من سبل تحقيق الشمول تجريد الثوابت ، أي تجريد الأصول العامة، الّتي توصّل النحاة من خلالها إلى الكشف عن كيفيّة عمل الملكة (ملكة المتكلّم العربي) – في بعض مقتضياتها – و من جهة أخرى ، تعدّ تلك الأصول المجرّدة العامة ،من وسائل العلم المحدودة الّتي يستغني بها النّحوي عن اللاّمحصور أي عن المفردات الّتي تعدّ متغيّرات تندرج تحت الكلّيات المجرّدة (الثوابت) ، كما يوضّح لنا أنّ النحاة قد توصّلوا إلى الكشف عن الأصول المجرّدة في المستوى الإفرادي و التركيبي و الصوتي فالأصول المجردة لا تخصّ مستوى لغويا بعينه دون غيره ، فهناك أصل الحرف و أصل الكلمة و أصل الجملة .

و عن غاية النحاة من تجريد الأصول يقول د / بن لعلام مخلوف :

« إنّ الغاية من ذلك في علم النحو هي حصر الثوابت و الكليات لتعمّ بها الأفراد التي تندرج تحتها.» [4] ص 98.

و قوله أيضا :

« فالعقل يسعى أبدا إلى حمل الأمثال و الأشباه و النظائر بعضها على بعض لاستنباط القوانين و الأصول و الكلّيات منها لتنظيم معارفه باختزال كثرة الأفراد المتماثلة و الأعيان المتجانسة في وحدة تحقّق له الاقتصاد الذّاكري ، كما يتحقّق له الاتساق و الانسجام في إدراكه للظواهر التي يدرسها و لولا نزوع العقل إلى التعميم و الشمول لما قامت العلوم على الإطلاق.» [4] ص 113.

إنّ استنباط النحاة الأوائل للأصول و الفروع كهيئات مجرّدة سواء في المستوى الإفرادي أو التركيبي ، ليس من باب الاختراع إنّما هو كشف عن آليّة النظام الباطني للغة ، الكامن ضمنيّا في ذهن

المتكلّم العربي ، إنّهم يحاولون تفسير الاستعمال اللغوي و تبيين كيفيّة عمل الملكة [15] ص 5 من خلال تلك الهيئات المجرّدة العامة و الخاصة التي تضبط الوحدات اللغويّة في الواقع الحسّي للغة .

و كأنّهم يريدون الإجابة عن هذا السؤال :

كيف يتمّ عمل السليقة عند خروج الكلام من أصل الوضع إلى الاستعمال ؟

فتوصّلوا إلى أنّ العقل العربي يعمل على إنتاج الكلام في الاستعمال اللغوي وفق آليّة محكمة ، تقوم على مجموعة من القوانين الكلّية الضابطة (كالأصول المجردة العامة).

يقول د / الحاج صالح :

« إنّ النحاة العرب الأوّلين لم يكن من اهتمامهم النظر في الوحدات اللفظيّة في ذاتها و من ثمّ لم يحاولوا أن يشخّصوها بأوصافها السكونيّة ، أو بما تخالف بها غيرها من الصفات ، (أو لم يهتمّوا بذلك) إنّما الذي كان يهمّهم بالدرجة الأولى هو كيفيّة تحصيلها و تحقيقها ، سواء كانت وحدات صوتيّة أوإفرادية أو تركيبيّة ، فكانوا يبحثون عن مقاييس أو ضوابط تضبط هذه الكيفيّات على حسب ما كانت تؤدّيها العرب الموثوق بعربيّتهم.» [7] ص 15.

إنّ كشف النحاة الأوائل عن الأصول و الفروع المجرّدة العامة كان له دور كبير في الكشف عن النظام الباطني للغة العربيّة الكامن في أذهان متكلّميها ، فهي تعدّ قوانين كلّية قاس عليها العربي السليقي، و هي من بين وسائله المحدودة في التعبير اللغوي عن اللامحدود ، أليست اللغة نتاج فكر [16] ص (43إلى46) ، و لقد تفطّن النحاة العرب إلى أنّ اللغة العربيّة من وضع حكيم ، أو ليست اللغة – وفق المفهوم اللساني الحديث – هي التعبير عن اللامحدود بوسائل محدودة ، و ها نحن نجد نحاتنا الأوائل يقفون عند تلك الأصول و الفروع المجرّدة العامة ، باعتبارها كليات تندرج تحتها العديد من المتغيّرات في الاستعمال اللغوي ، فانتقلوا بذلك من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير و هذا قريب ممّا عناه تشومسكي حين قال :

« و مهمّة الوصف صعبة جدّا في ذاتها ، لكنّ مهمة التفسير.... تفوقها في الصعوبة و التحدّي ، فنجد اللساني في المستوى الوصفي ، يقدّم له رصيد من الظواهر فيسعى لاكتشاف النظام الحوسبي الذي يفسّر هذه الظواهر و غيرها من الظواهر المتوقّعة ، أمّا في المستوى التّفسيري ، فإنّه من الضروري ، أن يبيّن كيف لهذه الظواهر أن تشتقّ من المبادئ غير المتغيّرة .... نحن نحاول على مستوى التفسير أن نبيّن النظام الثابت.». [17] ص (65-66-67).

لقد استطاع النحاة الأوائل بعد استنباطهم للأصول المجردة العامة و بعد معاودة استقرائهم للواقع اللغوي من جديد عبر تلك الأصول العامة المجرّدة أن يتوصّلوا إلى الكشف عن الفروع المخالفة لتلك الأصول المجرّدة العامة ، و منه تقديرهم للأصول المجرّدة الخاصة بالفروع المستعملة المخالفة للأصول العامة .

و مثال ذلك توصّل النحاة إلى الكشف عن الأصول المجرّدة العامة التي يقوم عليها الاسم في نظام اللغة العربيّة ، كقولهم إنّ الأصل في الأسماء التنكير أو الإعراب و الانصراف أو التذكير أو الإفراد العددي ، و غيرها من الأصول المجرّدة العامة ، ثم بعد استنباطهم لهذه الأصول المجرّدة العامة ، راحوا يعاودون استقراء الواقع اللغوي من جديد عبر تلك الأصول العامة ، فتوصّلوا إلى أنّ هناك من الأسماء ما يأتي مطابقا لأصولها المجرّدة العامة ، و منها ما يأتي مخالفا (الفروع) ، هذه الفروع المخالفة يقدّر النحاة أصولها المجرّدة الخاصة بها، و نوضّح ذلك أكثر في الجدول الآتي :

جدول رقم : 10

أصل مجرّد عامّ	**أصل مجرّد خاصّ**	**الفرع المستعمل**
مَفْعُولٌ	مَلُوُوْمٌ	مَلُومٌ
		(على صيغة مَفُعْلٌ)
يَفْعِلُ	يَوْعِدُ	يَعِدُ
		(على صيغة يَعِلُ)
فَعْلٌ	صَخْبٌ	صَخَبٌ
		(على صيغة فَعَلٌ)

و حصل ذلك وفق التقسيم العام للكلم أي تقسيم الكلم بحسب الجمود و الاشتقاق ، فانتهي النحاة إلى أنّ الكلمات المشتقّة تقوم على أصول صيغ و على أصول اشتقاق و قد قاموا باستقراء الواقع اللّغوي من جديد عبر تلك الأصول العامة ، فاكتشفوا أنّ من الكلمات المشتقّة ما يخرج إلى الاستعمال مطابقا لها ، و منها ما يأتي مغايرا لعلّة و تعدّ تلك الكلمات المغايرة فروعا ،راح النحاة يكشفون عن أصولها المجرّدة الخاصة. و الجدول التّالي يوضّح ذلك :

جدول رقم : 11

أصل مجرّد عامّ	**أصل مجرّد خاصّ**	**الفرع المستعمل**
التّنكير	معلّم	المعلّم
التّذكير	طفل	طفلة
الإفراد العددي	قلم	قلمان
الإفراد العددي	وطن	أوطان

2.1- ماهية الأصل و الفرع في المستوى التّركيبي

قبل أن نتناول ماهية الأصل و الفرع في المستوى التركيبي ، علينا أن نبيّن مفهوم الجملة الذي نتبنّاه في دراستنا هذه ، فمفهوم الجملة هو من المفاهيم النحويّة الشائكة ، قديما و حديثا ، شكّل بؤرة اختلاف و ما يزال [18] ، الأمر الذي يجعلنا و نحن نحاول دراسة ظاهرة التحويل ، أن نحدّد مفهوما معيّنا للجملة ننطلق منه ، حتّى نحدّد ما هي الجملة الأصليّة و كيف هي ؟

إنّنا نتبنّى في مفهومنا للجملة العربيّة نظرة ابن هشام الأنصاري و رضي الدين الاستراباذي ، إذ لا تقوم الجملة عندهما و من ذهب مذهبهما على أساس الإفادة ، بل شرطها أن تقوم على التّركيب الإسنادي سواء أكان تركيبا ذا معنى مفيد ، أو غير مفيد. فهي عكس الكلام الذي يقوم على شرط الإفادة.

يقول ابن هشام :

« الكلام : هو القول المفيد بالقصد ، و المراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. » [19] ص 505.

أمّا عن مفهوم الجملة فيقول :

« و الجملة عبارة عن الفعل و فاعله كقام زيدً و المبتدأ و الخبر كزيدٌ قائم ، و ما كان بمنزلة أحدهما نحو : " ضُربَ اللص " و " أقائم الزيدان " و " كان زيد قائما " و " ظننته قائما " ، و بهذا يظهر أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس ، و هو ظاهر صاحب المفصل ، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال :و يسمّى جملة ، و الصّواب أنّها أعمّ منه ، إذ شرطه الإفادة ، بخلافها ، و لهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، و كلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام. » [19] 505/2.

فمفهوم الجملة عند ابن هشام هو أعمّ من مفهوم الكلام ، فكلّ كلام جملة ، لكن ليس كلّ جملة كلاما، فالجملة قد تكون تركيبا مفيدا ، كما قد لا تكون تركيبا مفيدا ، إنّما أساسها قيامها على التركيب الإسنادي.

و الجدير بالذكر هنا ، أنّ نظرة أصحاب هذا الاتجاه إلى مفهوم الجملة تسير وفق منهج النحاة المؤصّلين ، و إن لم يعدّوا الإفادة شرطا تقوم عليه الجملة . [20] ص (26-27).

فمنهج النحاة الأوائل كان منهجا سديدا ، في تحليلهم للجملة [21] ص (116إلى133) ،إذ نظروا إليها نظرة مزدوجة ، و هذا باعتبارها وحدة خطابيّة ، و باعتبارها بنية .

و تحت عنوان " الكلام كخطاب أو كحدث إعلامي يحصل في وقت معيّن و مكان معين " يقول د / الحاج صالح :

« إن الكلام المستغني أو الجملة المفيدة هو أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف ، و يمكن أن يحلل كما فعله سيبويه إلى مكونات قريبة على حد تعبير اللسانيات تكون خطابية لا لفظية صورية أي عناصر لكل واحدة منها وظيفة دلالية و إفادية ، و هذه العناصر في الحقيقة عنصران : المسند و المسند إليه.» [22] ص 4.

يوضح د / الحاج صالح كيف نظر النحاة المؤصلون إلى الجملة كوحدة لغوية مرادفة للكلام ، فشرطها الإفادة ، كما يبين لنا بنية الخطاب للجملة و كيفية تحليلها و هذا باعتبارها وسيلة من وسائل تبادل الأغراض و المعاني بين أطراف الرسالة : المتكلم و المستمع ، تجمع بينهما ظروف زمانية و مكانية واحدة ، في مقابل هذا تعامل النحاة مع الجملة كبنية لفظية ، و هذه النظرة إلى الجملة إنما هي نظرة لفظية صورية ، توصلوا من خلالها إلى أن الجملة العربية تقوم على قانون عام هام هو قانون العمل ، و الذي تصاغ الجملة من خلاله كعناصر مكونة من عوامل و معمولات ، بحيث تؤثر العوامل في معمولاتها تأثيرا لفظيا و تأثيرا دلاليا (دلالة نحوية).

و تحت عنوان " الكلام كلفظ دال له بنية (اللفظ في حدّ ذاته) " يقول د / الحاج صالح :

« إن الكلام المستغني له عند سيبويه و النحاة الأولين صيغة لفظية خاصة ، و ليست هي الصيغة الخطابية المتكونة من المسند و المسند إليه ، و إلا فلم احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى ، مثل المبتدأ أو المبني عليه،و لماذا احتاجوا إلى تصور عنصر لفظي هام هو العامل و ما يتعلق به من معمول ؟.» [22] ص 4.

و قوله أيضا :

« ثم إن كل واحد من هذه الوحدات هو كيان مجرد لأن العامل مثلا شيء و محتواه شيء آخر ، فقد يكون العامل كلمة واحدة (و لا يكون أبدا مورفيما مركبا في كلمة) مثل إن و كان .... و قد يكون تركيبا بأكمله ، و ذلك مثل " أعلمت خالدا " ..... و هكذا هو الأمر بالنسبة للمعمول الأول و الثاني ، هذا و قد تظهر معمولات أخرى غير هذين ، و هي في الواقع زوائد تركيبية ، تدخل على العامل و معموليه، و تخرج كما هو الشأن في الزوائد التي تزاد في مستوى اللفظة ، فهي إذن مخصصات من حيث الدلالة و هي جميع المفاعيل إلا المفعول به (فهو دائما معمول ثان) و الحال و التمييز ، و غير ذلك مما لا يدخل كجزء في الوحدة التركيبية الصغرى و قد رمزنا إلى كل هذه العناصر و علاقاتها بالرموز التالية :

[(ع ← م1) ± م2] ± خ .

ع = العامل ، و م1 = المعمول الأول ، و م2 = المعمول الثاني ، و خ = المخصص .

← = الترتيب الواجب ، و القوسان يجمعان الزوج المرتب ، أما المعقوفتان فللوحدة التركيبية الصغرى .

فهذا التمثيل (Simulation) جوهره التجريد الإنشائي (و يتم كما رأينا بحمل الشيء على الشيء) أي الذي ينشأ منه كيان جديد و هو البنية الجامعة إذ لم تكن ظاهرة قبل هذه العملية. » [7] ص (23-24).

يوضح لنا د / عبد الرحمن الحاج صالح كيف توصل النحاة الأوائل إلى البنية اللفظية الجامعة التي تندرج تحتها ما لا يحصى من الجمل في نظام اللغة العربية ، الاسمية منها و الفعلية ، البسيطة و المركبة، و هذا من خلال تحليلهم للجملة كنظام من العوامل و المعمولات ، و عبر إجرائهم لعمليات حملية ، استطاعوا من خلالها الكشف عن الحدّ و المثال الجامع و الضابط لجميع أنواع الجمل العربية .

و الحقيقة أن د / الحاج صالح قد صاغ لنا تلك البنية اللفظية الجامعة في المستوى التركيبي الصياغة العلمية الدقيقة و المتمثلة في :

[(ع ← م1) ± م2] ± خ .

فالعامل و المعمول الأول هما نواة للجملة ، فلا تستغني أي جملة في نظام اللغة العربية عن العامل و المعمول الأول ، و العلاقة بينهما علاقة تلازم قوية كما قد تقوم الجملة العربية على العامل و المعمول الأول و المعمول الثاني .

و نلاحظ أن د / الحاج صالح قد وضع علامتين أمام المعمول الثاني و هي علامة (+) و علامة (-) ، و هذا راجع إلى أن المعمول الثاني قد يرد في الجملة كما قد لا يرد نحو " قام زيدٌ " ، فعدم وجود المعمول الثاني لا ينفي السلامة النحوية للجملة في نظام اللغة العربية في حين أن وجود المعمول الأول و العامل هو وجوبي ، فلا جملة دون عامل و معمول أول ، فوجودهما مرتبط بكيان الجملة ككل .

و بالإضافة إلى المعمول الثاني قد تضاف إلى الجملة مجموعة أخرى من المعمولات تدخل و تخرج من الجملة مثل المعمول الثاني الذي يقصد به د / الحاج صالح المفعول به ، لذا نجده يضع أمامها علامتي (**±**) ، فهي قد تكون في الجملة و قد لا تكون ، و عدم وجودها في الجملة من الناحية اللفظية لها لا يؤثر في سلامتها النحوية ، و يرمز د / الحاج صالح لتلك المعمولات بـ (خ) لأنه قد أطلق عليها تسمية (المخصصات) مثل (الحال و التمييز ، المفعول فيه ، المفعول لأجله ، المفعول المطلق و غيرها من المتممات) .

و الجدير بالذكر، القول أن النحاة الأولين قبل أن يتعاملوا مع العوامل و المعمولات ككيانات كلية مجردة ، استدلوا عليها و هي ضمن جمل بعينها ، أي و هي تتفاعل مع بعضها بعض نحويا وفق خطها الأفقي ، هاته الحركية التي اكتشفها النحاة المؤصلون عبر الحركات الإعرابية كآثار لفظية ، ناتجة عن تأثير العوامل في معمولاتها ، بمعنى أن لتلك الحركات الإعرابية دلالة وظيفية نحوية ، مرتبطة بنظام مبنى الجملة العربية .

و هكذا يتبين لنا ، كيف كانت نظرة النحاة الأوائل إلى الجملة نظرة مزدوجة ، و ذلك باعتبارها وحدة خطابية و باعتبارها بنية لفظية ، فالنظرة إلى الجملة كوحدة خطابية يعكسها قيام الجملة على أساس التركيب الإسنادي ، و الذي يحتوي على إفادة معينة يريد المتكلم إيصالها إلى المستمع وفق وضعية تبليغية معينة ، محددة زمانا ، و مكانا .

أما النظرة إلى الجملة كبنية لفظية ، فقد توصل النحاة الأوائل من خلالها إلى أن الجملة العربية نظام قائم على أساس أن كل جملة لا تخلو من عامل و معمول أو أكثر ، بحيث تؤثر العوامل في معمولاتها تأثيرا معنويا نحويا يقتضي تأثيرا لفظيا .

و نحن إذ نتبنى وجهة النظر القائلة بأن الجملة أعم من الكلام فليس شرطها الإفادة فلأننا نعالج الجملة من منظور علم النحو ، و موضوع علم النحو الرئيسي هو هيئات التراكيب و بناها اللفظية ، و الاعتماد على معيار الإفادة ، قد يخرجنا من الحدود البنيوية للغة إلى حدودها الأوسع ، حدود العملية التواصلية .

و هذا ما اهتم بدراسته علم المعاني و قريب من ذلك ما يعرف حديثا بالتداولية عند الغربيين [23] .

و ما يعنينا هنا اعتبار الجملة بنية لفظية لأن دراسة ثنائية الأصل و الفرع و القواعد التحويلية التي يخرج بها الفرع من الأصل ، ينبغي أن تنطلق من اعتبار الجملة بنية لفظية و أن نعنى بذلك لا بالإفادة في الخطاب .

فهل يختلف مفهوم الأصل و الفرع في المستوى الإفرادي عنه في المستوى التركيبي ؟

إن ماهية الأصول و الفروع في المستوى التركيبي لا تختلف عنها في المستوى الإفرادي إذ تتمحور هي الأخرى وفق بعدين :

– بعد حسّي : تتشكل فيه الأصول و الفروع كجمل مستعملة أي محققة فعلا في الأداء اللغوي للمتكلم العربي .

– بعد تجريدي : و تشكل فيه الأصول و الفروع كهيئات ذهنية مجردة متصورة ضمنيا في ذهن المتكلم العربي .

1.2.1- الأصول و الفروع كوحدات لغوية مستعملة (محسوسة)

إن الجملة الأصلية أو الفرعية في بعدها الحسي هي جملة منطوقة أو مكتوبة ، محققة فعلا في الاستعمال اللغوي للمتكلم العربي ، إنها جزء من الأداء الكلامي .

إذ استدل النحاة الأوائل على أصالة جمل و فرعية أخرى في الاستعمال اللغوي ، انطلاقا من خصائص معينة ، تجعل من هذه الجملة أصلية و من أخرى فرعية .

فالجملة الأصلية هي جملة متقومة بنفسها و لا تحتاج إلى غيرها ، في حين أن الجملة الفرعية هي الجملة المبنية على الجملة الأصلية و هذا بتغيير يلحق الجملة الأصلية ، فتخرج منها الجملة الفرعية ، هذا التغيير الذي قد يكون تغييرا لفظيا أو تغييرا لفظيا دلاليا ، أو تغييرا دلاليا .

إذ توصل النحاة الأوائل إلى أن الجمل في الاستعمال اللغوي تقوم على نظام تفريعي توليدي ، بحيث قد تخرج من الجملة النواة مجموعة من الجمل الفرعية .

و نستطيع صياغة هذه الفكرة صياغة رياضية كالآتي :

الفرع = أصل + تغيير فيه .

فالجملة الأصلية هي جملة بسيطة في مقابل الجمل الفرعية المبنية عليها ، فالفرع مركب من الأصل ، أي أن الفرع هو الأصل مع زيادة تغيير ، و منه بالضرورة يكون الأصل أبسط من الفرع .

يقول سيبويه :

« و اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء و إنما يدخل الناصب و الرافع سوى الابتداء ، و الجار على المبتدأ ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، و لا تصل إلى الابتداء ، مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه ، و ذلك أنك إذا قلت : عبد الله منطلق ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبد الله منطلقا ، أو قلت : كان عبد الله منطلقا ، أو مررت بعبد الله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد ، و النكرة قبل المعرفة.» [10] 1/23-24.

و يوضح لنا ذلك د / بن لعلام مخلوف قائلا :

« و معنى قوله " المبتدأ أول جزء " أنه أول جزء من الأصل أو النواة و هي المبتدأ و الخبر ، ثم يجري تحويل عليها بالزيادة و ذلك بإدخال عامل عليها ، كما أن المفرد أصل ثم تزاد عليه علامة المثنى أو الجمع فيصبح المثنى أو الجمع فرعا عنه ، و النكرة أصل ثم تزاد عليه لام التعريف فيكون فرعا عنه ، و النكرة أصل ثم تزاد عليه لام التعريف فيكون التعريف فرعا عن النكرة.» [4] ص 54.

و يبين لنا د / عبد الرحمن الحاج صالح كيف استدل النحاة الأولون على أصالة الجمل و فرعية أخرى ، كوحدات لغوية مستعملة ، انطلاقا من النواة التي تجري عليها عمليات زيادة فتبنى عليها بذلك الفروع .

يقول :« ينطلق النحاة العرب في هذا المستوى من أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد مما هو أكثر من لفظة و ذلك مثل : " زيد منطلق " ... ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النواة و ذلك مثل :

جدول رقم : 12

Ø	زيد	منطلق
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقا
1	2	3

فكل هذه التراكيب هي محمولة بعضها عن بعض و هي متكافئة من حيث إنها تتضمن نواة واحدة و هي الأصل (لعدم دخول أي زيادة عليه) . و تفرع عليها الفروع بهذه العملية التحويلية التي هي زيادة الزوائد ..... و يتبين .... أن الزوائد على الوحدة التركيبية تؤثر تأثيرا لفظيا و دلاليا على ما تدخله عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ و معان زائدة لم تكن موجودة في النواة ، و على هذا اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة عاملا ، و ما تؤثر فيه معمولا ، و لاحظوا أيضا و هو مهم جدّا أن أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدم على عامله و هو الذي لا يستغني عنه العامل . فسماه الخليل المعمول الأول .... أما الأصل الذي لا زيادة فيه فالعامل فيه هو الخلو من العامل اللفظي و هو على أي حال عامل(أشرنا إليه بالعلامة العدمية Ø) .» [7] ص (22-23).

فها هو ذا د / الحاج صالح يبين كيف استدل النحاة على أصلية الجملة النواة ، و فرعية الجمل الأخرى ، في الجدول السابق ، و هذا بإجرائهم عملية حملية ، تبين لهم فيها أن الأصل ما يحمل العلامة العدمية أي به موضع تقع فيه عمليات طردية و عكسية و ذلك بدخول العامل اللفظي و خروجه من موضع الابتداء و المتمثلة في العامل المعنوي (عامل الابتداء) ، هذا في مقابل الفروع التي تحمل العلامات اللفظية و المتمثلة في العوامل اللفظية ، كما أن الفروع قد بنيت على الأصل بزيادة ، لأننا نجد النواة قائمة في كل جملة فرعية لكن مع تغيير لأن :

الفرع = الأصل + تغيير فيه .

و التغيير الذي يلحق الجملة النواة ، فتبنى عليها الفروع بذلك هو تغيير لفظي دلالي ، فزيادة العوامل اللفظية هي تغيير لفظي من جهة ، يؤدي إلى تغيير دلالي (دلالة نحوية) من جهة أخرى ، فالمبتدأ مثلا يصبح له معنى نحوي آخر هو (اسم الناسخ) و الخبر و إن بقي محتفظا بمعناه النحوي، لكنه خبر لناسخ.

كما أن التغيير الدلالي قد يكون تغيير معنى الجملة ككل إذ يتغير معنى الجملة " زيد منطلق " من محض الإخبار إلى تأكيد الخبر في جملة " إن زيدا منطلق " أو إلى التمني في جملة " ليت زيدا منطلقٌ".

كما نجد النحاة الأوائل يستدلون على أصلية الجمل التي تحمل معنى الإيجاب ، و فرعية الجمل التي تحمل المعاني الآتية :

– معنى النفي .

– معنى الاستفهام .

– معنى النهي .

– معنى التعجب .

يقول السيوطي :

« الإيجاب أصل لغيره من النفي و النهي و الاستفهام و غيرها تقول مثلا: قام زيد ثم تقول في النفي: ما قام زيد و في الاستفهام : أقام زيد ؟ وفي النهي :لا تقم ،وفي الأمر :قم . فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه ،وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير ، وكلما كان فرعا احتاج إلى ما يدل به عليه ، كما احتاج التعريف إلى علامة من (أل) ونحوها، لأنه فرع التنكير . والتأنيث إلى علامة من تاء و ألف لأنه فرع التذكير.» [11] 211/1.

فها هو ذا السيوطي يبين لنا أن الجملة المثبتة هي الأصل الذي تبنى عليه الفروع بزيادات لفظية تؤدي إلى تغيير معنى الجملة النواة ، و هو معنى الإيجاب إلى معنى النفي أو النهي أو الاستفهام ، أو التعجب ، و بناء الفروع على الأصل بهذه الطريقة ، يعد في الحقيقة من وسائل العقل العربي المحصورة للتعبير عن غير المحصور ، إذ يعتمد العقل العربي على جملة واحدة لتوليد جمل متعددة ، و نستطيع توضيح عملية بناء الفروع على أصل واحد كالآتي :

Ø قام زيد . ⟵ الأصل (جملة مثبتة)

ما قامَ زيدُ . ⟵ الفرع (جملة منفية)

هل قامَ زيدُ ؟ ⟵ الفرع (جملة استفهامية)

متى قامَ زيد ؟ ⟵ الفرع (جملة استفهامية)

إن الجمل الأصلية و الفرعية المقدمة في الأمثلة السابقة هي كيانات لغوية مستعملة (محسوسة) أي محققة فعلا في الاستعمال اللغوي للمتكلم العربي ، كما أنها لا تمثل إلا جزءا من واقع الجمل النواة و ما يبنى عليها من جمل فرعية في الواقع الحسي للغة . استدل عليها النحاة الأوائل عبر طرق استدلالية مختلفة من خلال معالجتهم للواقع اللغوي المستعمل .

و الجدير بالذكر هنا ، القول إن الجمل الفرعية كوحدات لغوية مستعملة لم يستدل عليها النحاة من زاوية بنائها على الجمل النواة فقط و إنما استدلال النحاة الأوائل على الفروع المستعملة في المستوى التركيبي ، قد يخضع إلى منطق تحليلي آخر بحيث تأتي الجمل الفرعية المستعملة جملا مخالفة للأصول كأفكار مجردة ، كما سنوضحه فيما هو آت .

2.2.1- الأصول و الفروع كهيئات مجردة

إن الأصل أو الفرع كهيئة مجردة في المستوى التركيبي هو صورة ذهنية ماثلة ضمنيا في عقول المتكلمين العرب ، فكما استدل النحاة الأولون على جمل أصلية و أخرى فرعية كوحدات لغوية محققة في الأداء اللغوي للمتكلم العربي ، نجدهم يستدلون على الأصول و الفروع في المستوى التركيبي كهيئات مجردة أي كجزء لا يتجزأ من النظام الباطني للغة الكامن في ذهن المتكلم العربي مثلما وجدنا ذلك في المستوى الإفرادي .

و تنقسم الأصول المجردة في المستوى التركيبي إلى قسمين :

– أصول مجردة عامة .

- أصول مجردة خاصة .

1.2.2.1- الأصول و الفروع المجردة العامة

إن الأصل أو الفرع كهيئة مجردة عامة ، لا يخص لفظا بعينه إنما هو صورة مجردة كلية ، تندرج تحتها العديد من المتغيرات في الاستعمال اللغوي .

يقول ابن هشام :

« الجملة عبارة عن الفعل و فاعله " كقام زيد " ، و المبتدأ و الخبر ... و ما كان بمنزله أحدهما نحو : " ضُرِبَ اللص " و " أقائم زيدان " و " كان زيد قائما " و " ظننته قائما ".» [19] 505/2 .

يوضح ابن هشام ، في هذه المقولة الأصل العام المجرد المتعلق بالجمل الاسمية ، و الأصل المجرد العام الخاص بالجمل الفعلية .

و الأصلان المجردان العامان يتمثلان في البنية الأصلية التي من المفترض أن تقوم عليها أيّ جملة اسمية أو في البنية الأصلية التي من المفترض أن تقوم عليها أي جملة فعلية في نظام اللغة العربية.

أما البنية الأصلية المتعلقة بالجمل الاسمية فقيامها على المبتدأ أو الخبر ، لكن قد تأتي جمل اسمية كثيرة مخالفة لهذا الأصل المجرد العام ، فتاتي وفق بنية فرعية كـ (بنية الناسخ و اسم الناسخ و خبره)، و هذه البنية الفرعية هي من البنى التي تأتي بمنزلة البنية الأصلية حسب ما يوضحه لنا ابن هشام الأنصاري .

و لو نظرنا في البنية الأصلية المجردة للجملة الاسمية هذه (بنية المبتدأ أو الخبر) لوجدناها أصلا مجردا عاما ، تندرج تحته العديد من الجمل الاسمية في الاستعمال اللغوي ، فهي لا تخص جملة بعينها، و نوضح هذا في الجدول الآتي :

جدول رقم : 13

المبتدأ	الخبر
الحلمُ	جميلٌ
زَيْدٌ	منطلقٌ
السماءُ	ممطرةٌ
العلمُ	نورٌ

و لو نظرنا في البنية الفرعية التي جاءت بمنزلة البنية الأصلية و نعني بالبنية الفرعية المكونة من الناسخ و اسمه و خبره لوجدناها فرعا مجردا عاما ، تندرج تحته جمل متعددة في الاستعمال اللغوي و يبين ذلك الجدول التالي :

جدول رقم : 14

الناسخ	اسمه	خبره
كان	الحلمُ	جميلا
إن	زيدا	منطلق
ليت	السماءَ	ممطرةً
ظننت	العلمَ	نورَا

أما البنية الأصلية التي من المفترض أن تقوم عليها جميع الجمل الفعلية في نظام اللغة العربية ، فالأساس فيها قيام الجملة على بنية الفعل المبني للمعلوم ، فقد تكون البنية الأصلية مكونة من فعل لازم مبني للمعلوم و فاعل ، و قد تكون البنية الأصلية مكونة من فعل متعد بُني للمعلوم و فاعل و مفعول به ، أو مكونة بالإضافة إلى ما سبق من مجموعة متممات كـ (الحال و التمييز و المفعول فيه و غيرها).

المهم أن تقوم الجملة الفعلية على بنية فعل مبني للمعلوم ، و هذا أصل مجرد عام تندرج تحته العديد من الجمل في الاستعمال اللغوي كمتغيرات .

و بالإضافة إلى هذا الأصل المجرد العام و المتمثل في البنية الأصلية سواء الخاصة بالجمل الفعلية أو البنية الأصلية الخاصة بالجمل الاسمية .

فهناك عدد من الأصول المجردة العامة التي استطاع النحاة التوصل إليها فيما يخص المستوى التركيبي نحو :

– الأصل في الجملة العربية الإثبات .

– الأصل في الجملة الذكر .

– الأصل في الجملة مراعاة قانون الترتيب بين عناصرها .

و في هذا يقول د / تمام حسّان :

« ... هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية و يضاف إليه :

– الأصل الذكر : فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة .

– الأصل الإظهار : فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره .

– الأصل الوصل : و قد يعدل عنه إلى الفصل .

– الأصل الرتبة بين عناصر الجملة : و قد يعدل إلى التقديم و التأخير. » [3] ص 121.

يقدم لنا د / تمام حسان بعض الأصول المجردة العامة التي تقوم عليها الجملة العربية و ما يقابلها من الفروع المجردة العامة ، لكن لا يقف الأمر عند هذا ، بل هناك جملة أخرى من الأصول و الفروع المجردة العامة في المستوى التركيبي ، و التي لا تخص البنى اللفظية التي تقوم عليها الجمل ، و لا المعاني العامة والمتمثلة في معنى الإثبات و ما يقابله من المعاني الفرعية كالنفي و الاستفهام و التعجب، و إنما هي أصول و فروع تخص الأبواب النحوية .

فكل جملة في الاستعمال اللغوي تقوم على مجموعة من العناصر النحوية و كل عنصر نحوي فيها ينتمي إلى باب نحوي معين ، و كل باب نحوي معقود على مجموعة من القواعد الأصلية العامة ، و منه فالأصل في كل جملة أن تأتي جميع العناصر المتكونة منها مطابقة للقواعد الأصلية العامة التي تقوم عليها الأبواب النحوية التي تنتمي إليها تلك العناصر النحوية (كالمبتدأ و الخبر و الحال و التمييز و النعت و المضاف إليه و الاسم المعطوف و المعطوف عليه و غيرها من العناصر النحوية) .

و خروج أي عنصر نحوي من تلك العناصر عن أي قاعدة أصلية عامة من تلك القواعد الأصلية العامة التي يقوم عليها الباب النحوي الذي ينتمي إليه ذلك العنصر يجعل من الجملة الاسمية أو الفعلية في الاستعمال اللغوي جملة فرعية لأنها جاءت مخالفة لأصل من الأصول المجردة العامة التي تقوم عليها الجملة في نظام اللغة العربية .

يقول د / تمام حسان :

« نقرأ أحيانا عن " القواعد الأصلية " و " القواعد الفرعية " فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو القاعدة الأصل أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود و التعريفات كقاعدة رفع الفاعل و نائب الفاعل و المبتدأ و تقدم الفعل على الفاعل و تقدم الموصول على صلته.» [3] ص 123.

و قوله أيضا« هذا و من المظان التي يعثر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو، فإذا عرف النحاة الفاعل بأنه الاسم المرفوع الذي تقدمه فعل مبني للمعلوم و دل على فعل الفاعل .... فإن هذا التعريف يشتمل على عدد من أصول القواعد يمكن أن نعرضها على الوجه التالي :

– الفاعل اسم .

– الفاعل مرفوع .

– الفاعل يتقدمه الفعل .

– الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم .

.... فكل قيد من قيود هذا التعريف يعبر عن قاعدة أصلية ، و منها مجتمعة تتضح معالم الباب النحوي. » [3] ص(134-135) فكل باب نحوي يقوم على مجموعة من الأصول العامة المجردة ، و هذا نحو ما نجده في باب الحال [24] ص (363 إلى 376) ، و هو الآتي :

– الأصل في الحال أن تكون صفة متنقلة لا ثابتة نحو :" طلعت الشمس صافية " و قد تكون صفة ثابتة نحو : " هذا أبوك رحيما " ، " يوم أبعث حيّا ".

– أن تكون نكرة لا معرفة .

– أن تكون مشتقة لا جامدة .

كما يقوم المبتدأ كباب نحوي قائم بذاته على مجموعة من الأصول المجردة العامة (قواعد عامة) نحو :

– الأصل فيه أن يكون معرفة .

– الأصل فيه أن يكون مرفوعا .

– الأصل فيه أن يتقدم الخبر.

كذلك الخبر يقوم على مجموعة من القواعد الأصلية العامة مثل :

– أن يكون نكرة مشتقة .

– أن يكون اسما مرفوعا .

– وجوب مطابقته للمبتدأ إفرادا و تثنية و جمعا و تذكيرا و تأنيثا .

– أن يكون بعد المبتدأ رتبة .

و لو تأملنا هذه الأصول المجردة لوجدناها أحكاما عامة تندرج تحتها العديد من الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي.فعندما تضبط قاعدة عامة المبتدأ مثل :الأصل في المبتدأ أن يأتي اسما معرفة مفردا. فهذه قاعدة عامة لا تخص مبتدأ بعينه في جملة بعينها و إنما هي أصل عام ، يخضع له كل مبتدأ في كل جملة اسمية في الاستعمال اللغوي .

و لو تأملنا الفروع المجردة كاعتبار الحال قد تأتي جملة لوجدنا أن هذا الحكم المجرد هو حكم عام، بحيث يندرج تحته عدد لا نهائي من الجمل الحالية في الاستعمال اللغوي ، نوضح هذا في الجدول الأتي:

جدول رقم :15

فعل	فاعل	الحال (جملة)
جَاءَ	زيدٌ	و هو يمشي
قَامَ	زيدٌ	و هو يبكي

و لأن نظرة النحاة الأولين كانت نظرة تحليلية عميقة إلى الجملة العربية ، و هذا بتوصلهم إلى قانون العمل الذي تقوم عليه جميع الجمل العربية ، الاسمية منها و الفعلية نجد هناك جملة أخرى من الأصول و الفروع المجردة العامة ، التي توصل إليها النحاة العرب نحو :

* الأصل في الجملة العربية أن لا يتقدم فيها المعمول الأول على عامله :« إن عبارة سيبويه " أول ما تشغل به الفعل " تستلزم شيئا آخر و هو استحالة تقدم المعمول الأول على عامله مهما كان فإذا قدم محتواه تغيرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي). » [22] ص 9 .

و في هذا يقول ابن جني :

« و بعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما غير المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ،إنما الرافع (المبتدأ و الابتداء) جميعا ، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، و إنما تقدم على أحدهما و هو المبتدأ فهذا لا ينتقض ، لكنه على قول أبي الحسن مرفوع وحده و لو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ.» [14] 385/2.

و من الأصول العامة كذلك نجد :

* الأصل ألا يتقدم المعمول الثاني على المعمول الأول . لكن قد يعدل عن هذا الأصل إلى الفرع فيجوز تقديم المعمول الثاني على المعمول الأول .

* الأصل في المعمول أن يأتي اسما مفردا ظاهرا معربا . لكن قد يعدل عن هذا الأصل إلى الفرع، فيأتي المعمول جملة أو اسما مبنيا و غيرها من المعمولات الفرعية .

* الأصل في عمل النصب للأفعال . لكن قد تعمل بعض الأسماء عمل الفعل كـ (المصدر ، و اسم الفاعل ، و اسم المفعول).

* الأصل في الأسماء أن تأتي معمولة : لكن قد يعدل عن هذا الأصل ، فتأتي بعض الأسماء عاملة في غيرها .

* الأصل في الحروف أن لا تعمل إلا إذا كانت مختصة .

* الأصل أن لا يدخل العامل على العامل .

فهذه جملة من الأصول المجردة العامة و ما قد يقابلها من الفروع المجردة العامة فيما يتعلق بالمستوى التركيبي ، و هي جزء لا يتجزأ من النظام الباطني للغة العربية الكامن في أذهان متكلميها .

و الجدير بالذكر هنا ، القول أن النحاة الأوائل لم يستنبطوا هذه الأصول و الفروع من وحي خيالهم، إنما هو استنباط معقول من أفراد المحسوس ، أي أنها مستنبطة من الاستعمال اللغوي نفسه ، فلم يتوصلوا إلى تلك الأصول و الفروع المجردة إلا بعد أن استدلوا على الجمل الأصلية و الفرعية ككيانات لغوية مستعملة ، و لم يتعاملوا مع العوامل و المعمولات ككيانات نحوية كلية مجردة إلا بعد أن عاينوها كوحدات لغوية قائمة في جمل بعينها .

فالعملية (أي عملية الكشف عن الأصول و الفروع ككليات مجردة) بالنسبة إلى النحاة الأولين ، لم تكن بسيطة ، بل هي غاية في العمق ، فهم لم يرتقوا إلى المستوى التجريدي للغة إلا بعد أن قاموا باستقراء الواقع اللغوي و القيام بعمليات التصنيف و القياس و غيرها من العمليات الاستدلالية ، فاطراد تلك الأحكام العامة في الواقع اللغوي للمستوى التركيبي هو ما أداهم إلى الكشف عن الأصول و الفروع المجردة العامة.

يقول د / تمام حسّان :

« إذا كان النحو صناعة فهو بالضرورة بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية و إذا كانت المعرفة ، تكتسب بمداولة الاطلاع ، و يتوقف الوصول إليها بتوقف هذا الاطلاع ، فإن الصناعة تكتسب بالتدريب حتى تصبح ملكة في النفس .... و لكن كيف توصل النحاة إلى بناء هذا الهيكل النحوي المجرد ؟ ..... و معنى هذا أن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح ، و أن هذا الكلام لم يكن يأتي بطريق المشافهة (إلا في القليل) و إنما كان يأتي بواسطة النقل الذي يتمثل في تحمل الرواة للنصوص و أدائها أداء صحيحا إلى من يطلبها ، و أن هذا المنقول ينبغي أن يكون بالغا حد الكثرة حتى يصطلح الاعتماد عليه ، هذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال و هي خطوة حسية لا تشتمل على تجريد لأنها لا تتجاوز النقل و الاستقراء ، و الكشف عن هيئات المسموع و ملاحظة اختلاف الصور فيها ..... فإذا انتهي النحوي من الملاحظة و الاستقراء اللذين أجراهما على المسموع فقد انتهت الرحلة الحسية من عمله و بدأ في التجريد وهو استخراج المعقول من أفراد المحسوس.» [3] ص (61-62).

و قوله أيضا :

« و معنى هذا أن التصنيف خطوة إلى التجريد بمعنى أن المرء لا يستطيع أن يكون أفكارا كلية إلا إذا اعتمدت على تصنيف ما لمدركاته الجزئية ، فعندئذ يستطيع أن يسمي الأصناف بأسماء اصطلاحية ثم يبني على ذلك تفكيره المجرد الذي يؤدي إلى بناء الأبواب و الأنظمة ، و إذا صدق ذلك على الخطوة الأولى من خطوات نشأة النحو فهو صادق بنفس الدرجة على الخطوات التي تلت ذلك ، فالذي يبدو أن فصل المعربات عن المبنيات بالملاحظة سبق تجريد الإعراب و البناء ، و أن عزل الجمل إحداها عن الأخرى بحسب صورها و أنماطها سبق تجريد الخبر و الإنشاء و الطلب ...إلخ.» [3] ص 54.

كما كان القياس أداة منهجية فعالة في الكشف عن طبيعة العوامل المعنوية في مقابل العوامل اللفظية ، و عن البنى اللفظية الجامعة للجمل و القياس يكون بحمل الجمل المتماثلة بعضها على بعض للكشف عن البنى المجردة الكلية التي تشترك فيها تلك الجمل .

و يوضح لنا ذلك أكثر د / عبد الرحمن الحاج صالح في قوله :

« فالتوازي (القياس) أو المناظر هو خاص ببنية اللفظ و ليس له أي علاقة بصيغة الخطاب ، و على هذا الأساس نستطيع توسيع الجدول الحملي السابق هكذا :

جدول رقم :16

	العامل	المعمول 1	المعمول 2	
الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية)	∅	زيد	منطلق	← الأصل أو النواة
العوامل اللفظية	إن	زيدا	منطلق	
	كان	زيد	منطلقا	
	حسب عمرو	زيدا	منطلقا	
	أعلمت عمرا	زيد	منطلقا	
	قام	زيد	ـــــ	
	ضرب	زيد	عمرا	← الأصل
	ضرب	ت	عمرا	

عمليات تحويلية

حملنا كل هذه الجمل بعضها على بعض كما فعل سيبويه و بذلك تظهر موازاة تامة بين العناصر لأن إجراء الشيء على ما هو بمنزلته ، حتى و لو كان مختلفا عنه تماما يكشف لنا البنية اللفظية الجامعة، أي التي تشترك فيها العدد اللانهائي من الجمل ، و هذا هو النوع الذي يسميه النحاة في مستوى الجملة ههنا قياسا و مثالا وحدا و أصلا تبنى عليه و تتفرع عليه الفروع فهو بالنسبة للجمل كالبناء و الوزن (و المثال) بالنسبة للكلمة. » [22] ص 8.

و هكذا يتبين لنا أن توصل النحاة الأولين إلى الأصول و الفروع الكلية المجردة سواء في المستوى التركيبي أو حتى في المستوى الإفرادي ينطلق من الواقع الحسّي للغة نفسه ، فما التجريد إلا استنباط معقول من المحسوس .

2.2.2.1- الأصول المجردة الخاصة

إن الأصل المجرد الخاص في المستوى التركيبي مثله كمثله في المستوى الإفرادي ، إنه صورة ذهنية ماثلة في ذهن المتكلم العربي ضمنيا، خاص بجملة معينة .

و هذا نحو قولك : إن الأصل في " زيدٌ يضربُ " هو " زيدٌ ضاربٌ " فالأصل " زيدٌ ضاربٌ " هو صورة مجردة لا كيانا لغويا مستعملا ، بل المتكلم قد استعمل الفرع " زيدٌ يضربُ " كما أن الأصل " زيدٌ ضاربٌ " و إن كان يستعمل إلا أنه مقدر عقلا ها هنا هو صورة مجردة خاصة بلفظ معين ، إنه يخص فرعا بعينه هو " زيدٌ يضربُ " ، فهذا الأصل المجرد الخاص ، و إن كان يتقاطع مع الأصل المجرد العام الذي ينص على أن (الأصل في الخبر أن يأتي اسما مفردا) ، في الطابع التجريدي ، فكل أصل منهما متصور في ذهن المتكلم العربي أي كلاهما جزء من النظام الباطني ، مع هذا فإنهما يختلفان في نقطة جوهرية مهمة تتمثل في طابع الخصوصية و العموم ، فالأصل المجرد الخاص " زيدٌ ضاربٌ" هو خاص بجملة معينة " زيدٌ يضربُ " ، في حين أن الأصل المجرد العام الذي ينص على أن (الأصل في الخبر أن يأتي اسما مفردا) هو حكم عام يندرج تحته العديد من المتغيرات (الأخبار) في الاستعمال اللغوي ، فقد يرد ما يطابقه نحو :

- زيد منطلق.
خبر مفرد
- العلم نور.
خبر مفرد
- الربيع جميل.
خبر مفرد

و قد يرد ما يخالفه نحو :

- زيد يضربُ.
خبر جملة
- زيد يجري.
خبر جملة
- زيد يبكي.
خبر جملة

فالخبر في جملة " زيد يضرب " مثلا خرج مخالفا للأصل المجرد العام (المفرد أصل في الخبر)، و إذا ما تأملنا هذا المثال وجدنا أنفسنا أمام ثلاثية :

- الفرع المستعمل " زيد يضربُ " .
- الأصل المجرد الخاص " زيد ضاربٌ " .
- الأصل المجرد العام (المفرد أصل في الخبر) .

و لا بأس أن نوضح هذه الثلاثية في المخطط الآتي :

شكل رقم : 5

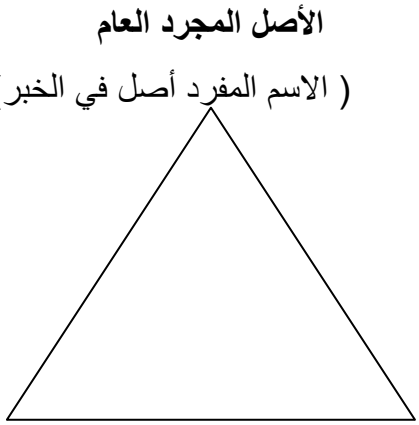

و الأمر نفسه في قولك : " الأصل في " جاء زيد يبكي " هو " جاء زيد باكيا " ، لأن الأصل في المعمول أن يأتي اسما مفردا معربا ظاهرا .

فإنك تجد نفسك أمام ثلاثية أخرى :

- الفرع المستعمل " جاء زيد يبكي ".
- الأصل المجرد الخاص " جاء زيد باكيا ".
- الأصل المجرد العام (الأصل في المعمول الحال أن تأتي اسما مفردا منصوبا نكرة مشتقة) .

نوضح هذا في المخطط الآتي :

شكل رقم : 6

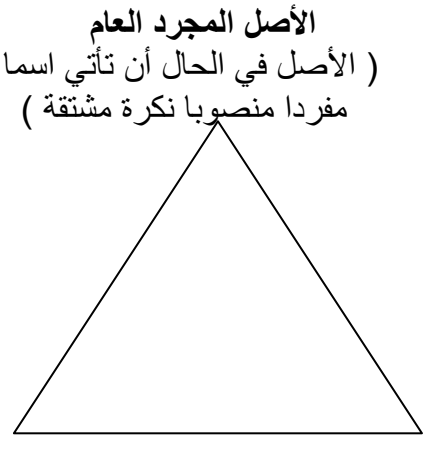

فالأصل المجرد الخاص يختلف عن الأصل المجرد العام في كونه خاصا بلفظ معين ، في حين أن الأصل المجرد العام هو صورة ذهنية كلية تعم أفرادا كثيرة و لا تخص لفظا بعينه .

و لا بأس أن نمثل للأصول المجردة العامة و الأصول المجردة الخاصة و الفروع المستعملة في الجدول الأتي :

جدول رقم : 17

الأصل المجرد العام	الأصل المجرد الخاص	الفرع المستعمل
1 – الأصل في الجملة الإثبات.	زيد منطلق.	ما زيد منطلق.
2 – الأصل في الجملة الإثبات.	زيد منطلق.	أزيد منطلق؟.
3 – الأصل في الخبر الإفراد.	زَيْدٌ حالمٌ.	زيد يحلمُ.
4 – الأصل في المبتدأ الإفراد و الرفع.	حَسْبُكَ زيدٌ.	بحَسْبِكَ زيدٌ.
5 – الأصل في الحال أن تأتي نكرة مشتقة.	جاء زيد قويا.	جاء زيد صنديدا.
6 – الأصل في الفاعل أن يأتي اسما ظاهرا.	جاء زيدٌ بالأمس.	جاء بالأمس.
7 – الأصل أن لا يتقدم المعمول الثاني على المعمول الأول .	ضرب زيدٌ عمرا.	ضرب عمرا زيدٌ.
8 – الأصل في الجملة الذكر.	رأيته يمشي.	يمشي.
9 – الأصل في الحركة الإعرابية أن تأتي ظاهرة لا مقدرة.	جاءت ليلى.	جاءت ليلى.

و كشف النحاة الأوائل عن الأصول المجردة الخاصة في المستوى التركيبي ، يخضع هو الآخر إلى منطق استدلالي محكم ، فبعد أن توصل النحاة إلى استنباط الأصول المجردة العامة انطلاقا من معالجتهم للواقع اللغوي عبر طرق استدلالية مختلفة كالاستقراء و التصنيف و القياس ، راحوا يعيدون استقراء الواقع اللغوي من جديد عبر تلك الأصول المجردة العامة ، التي تعدّ قوانين كلية ، من المفترض أن تخضع لها جميع الجمل العربية في الاستعمال اللغوي ، لكن كما وجد النحاة جملا قد جاءت مطابقة لأصولها العامة المجردة ، صادفوا جملا جاءت مخالفة لأصولها المجردة العامة فعدوها فروعا و راحوا يقدرون أصولها المجردة الخاصة ، لاكتشاف كيفية مخالفة الفروع لأصولها المجردة العامة ، بل ذهب النحاة إلى أبعد من ذلك ، فراحوا يعللون مخالفة الفروع للأصول العامة المجردة التي تعدّ قوانين من المفترض أن تخضع لها جميع الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي .

و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« فها هي ذي فكرة الاتساق و الانسجام في ظواهر العالم تستحوذ على أذهان أكثر العلماء إن لم نقل كل العلماء ، و هي فكرة ضرورية ،لأنها توجههم إلى اكتشاف موجود قد يخفى عن الحس متمثل في القوانين و القواعد المطردة التي تحكم مجرى الظواهر و نظامها ، هذه الفكرة التي تفترض الاتساق في

جريان الظواهر في العالم ساعدتهم على اكتشاف علاقات نسقية تربط بين أشياء قد تبدو في الظاهر مختلفة، و استقراء العلماء الذي ينتهي إلى التعميم يقوم على هذه الفكرة لأنه استقراء ناقص للظواهر المتشابهة و كذلك عملت هذه الفكرة – أو قل هذا الافتراض – عمله في النحو العربي. » [4] ص 40.

إن اعتقاد النحاة العرب القدامى بأن اللغة من واضع حكيم ، كان له دور كبير في رد اللانتظام الظاهر على سطح اللغة إلى نظام باطن ، فوراء مخالفة الفروع لأصولها المجردة العامة ، حكمة اقتضاها الواضع ، على النحوي أن يكتشفها عبر تطبيقه لطرق استدلالية مختلفة كالقياس و التعليل و التقدير [4] ص 40.

و الأصول المجردة الخاصة في المستوى التركيبي مثلها مثل الأصول المجردة الخاصة في المستوى الإفرادي ، إذ نجد من الأصول المجردة الخاصة ما هو غير مستعمل في كلام العرب ، فعدول العربي عن تلك الأصول غير المستعملة إلى الفروع المستعملة هو عدول بالترك ، نحو استغناء العرب عن " ما أجوبه " ، بقولهم : " ما أجود جوابه " ، و عن " ما أسوده " بـ " ما أشد سواده " [14] 266/1 إلى 271.

و في مقابل عدول العربي عن أصولٍ مجردة خاصة عدولا بالترك ، نجده قد يعدل عن بعض الأصول المجردة الخاصة إلى الفروع المستعملة في سياقات لغوية ، و في سياقات لغوية أخرى قد يستعمل تلك الأصول المجردة الخاصة ، لكنه حينما يستعملها لا تكون أصولا مجردة خاصة ، بل جملا أصلية مستعملة قائمة بذاتها .

و هذا نحو : عدول العربي عن الأصل " ضَربَ عمرٌ زيدًا " إلى الفرع المستعمل " ضرب زيدا عَمْرٌ " ، فالأصل المجرد الخاص " ضَربَ عمرٌ زيدًا " هو في هذا المثال صورة مجردة ماثلة ضمنيا في ذهن العربي لكن في مقابل هذا ، نجد العربي يخرج هذا الأصل إلى الاستعمال اللغوي فيقول : " ضَربَ عمرٌ زيدًا "، و في هذه الحالة لا نكون أمام أصل مجرد خاص و فرع مستعمل بل نحن أمام جملة أصلية محققة فعلا في الأداء اللغوي للمتكلم العربي .

و نحو : عدول العربي عن الأصل " جاء محمدُ " إلى الفرع المستعمل " جاء " ، فالأصل المجرد الخاص " جاء محمدُ "قد نجده أصلا محققا في الاستعمال اللغوي للمتكلم العربي في سياقات لغوية أخرى، فالأصول المجردة الخاصة سواء في المستوى الإفرادي أو التركيبي منها ما لا يستعمل ، و منها ما قد يستعمل في كلام العرب .

و من خلال عرضنا لماهية الأصول و الفروع في النحو العربي يتبين لنا أن النحاة الأولين ، قد انتهوا إلى أن الأصول و الفروع قد تكون وحدات لغوية مستعملة ، أي كلمات و جملا محققة فعلا في الأداء اللغوي للمتكلم العربي .

في مقابل هذا استدلوا على الأصول و الفروع كصور مجردة ماثلة ضمنيا في ذهن المتكلم العربي.كما توصلوا إلى أن الأصول المجردة قائمة على نظام التدرج ، فهناك الأصول المجردة العامة و هناك الأصول المجردة الخاصة .و نستطيع توضيح الفرق بين البعد التجريدي و البعد الحسي لثنائية الأصل و الفرع في المستويين الإفرادي و التركيبي كالآتي :

جدول رقم : 18

الأصل أو الفرع كفكرة مجردة	**الأصل أو الفرع كوحدة لغوية مستعملة**
1 – كيان لغوي متصور في ذهن المتكلم العربي .	1 – كيان لغوي منطوق أو مكتوب ، أي محقق في الأداء اللغوي للمتكلم العربي .
2 – كيان لغوي هو جزء من النظام الباطني للغة.	2 – كيان لغوي هو جزء من سطح اللغة الظاهر.
3 – الفرع ككيان لغوي مجرد هو كيان عام.	3 – الفرع ككيان لغوي مستعمل هو إما كلمة بعينها أو جملة بعينها إنه كيان خاص قائم بذاته .
4 – الأصل ككيان لغوي مجرد قائم على نظام التدرج فهناك الأصول المجردة العامة و هناك الأصول المجردة الخاصة .	4 – الأصل ككيان لغوي مستعمل لا يقوم على نظام التدرج فالأصل المستعمل هو كيان خاص إما كلمة محددة أو جملة محددة .

كما نستطيع توضيح الأصول و الفروع في النحو العربي وفق بعديها التجريدي و الحسي في المخططين التاليين :

1 – مخطط خاص بالأصل .

2 – مخطط خاص بالفرع .

شكل رقم :7

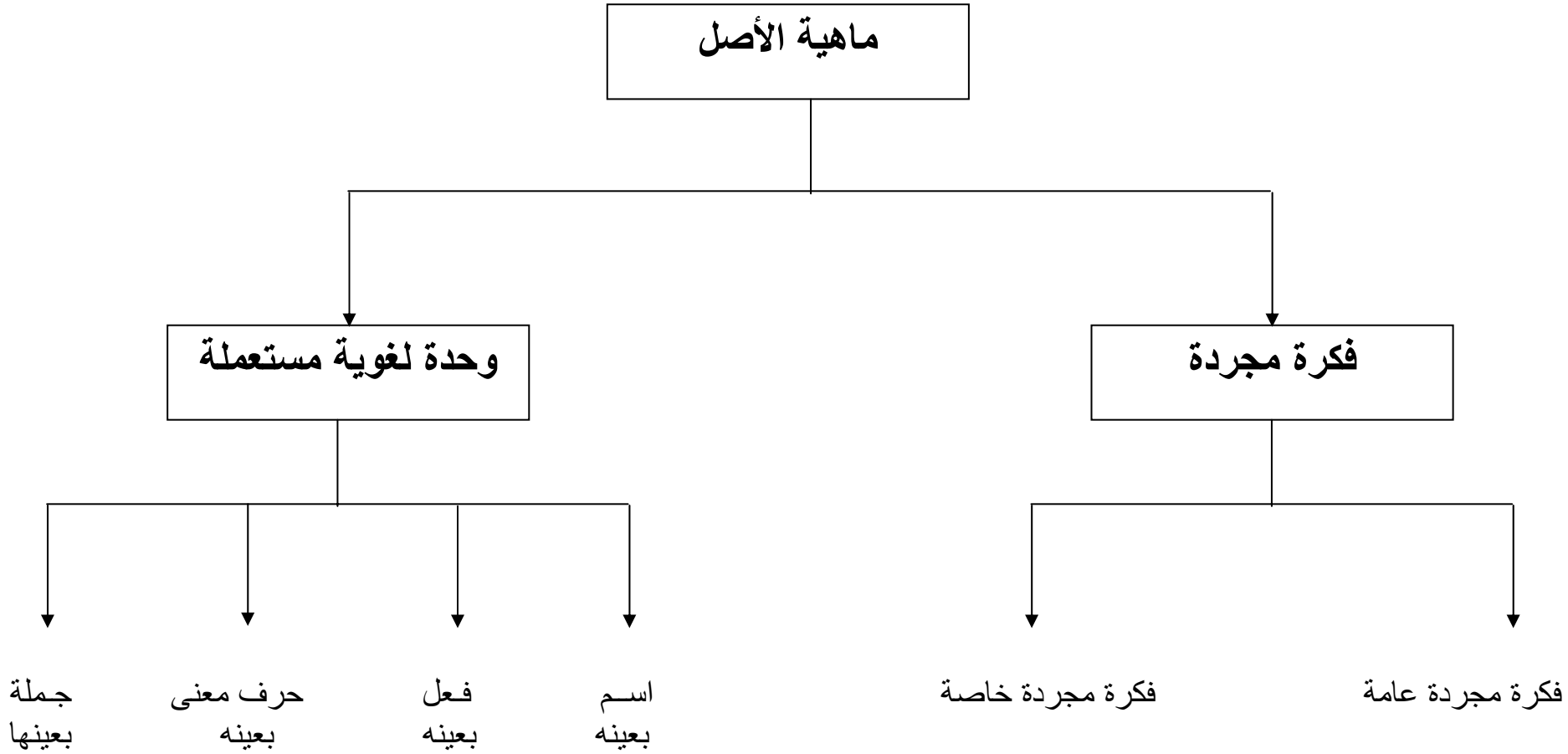
ماهية الأصل
فكرة مجردة
وحدة لغوية مستعملة
فكرة مجردة عامة
فكرة مجردة خاصة
اسـم بعينه
فـعل بعينه
حرف معنى بعينه
جـملة بعينها

شكل رقم : 8

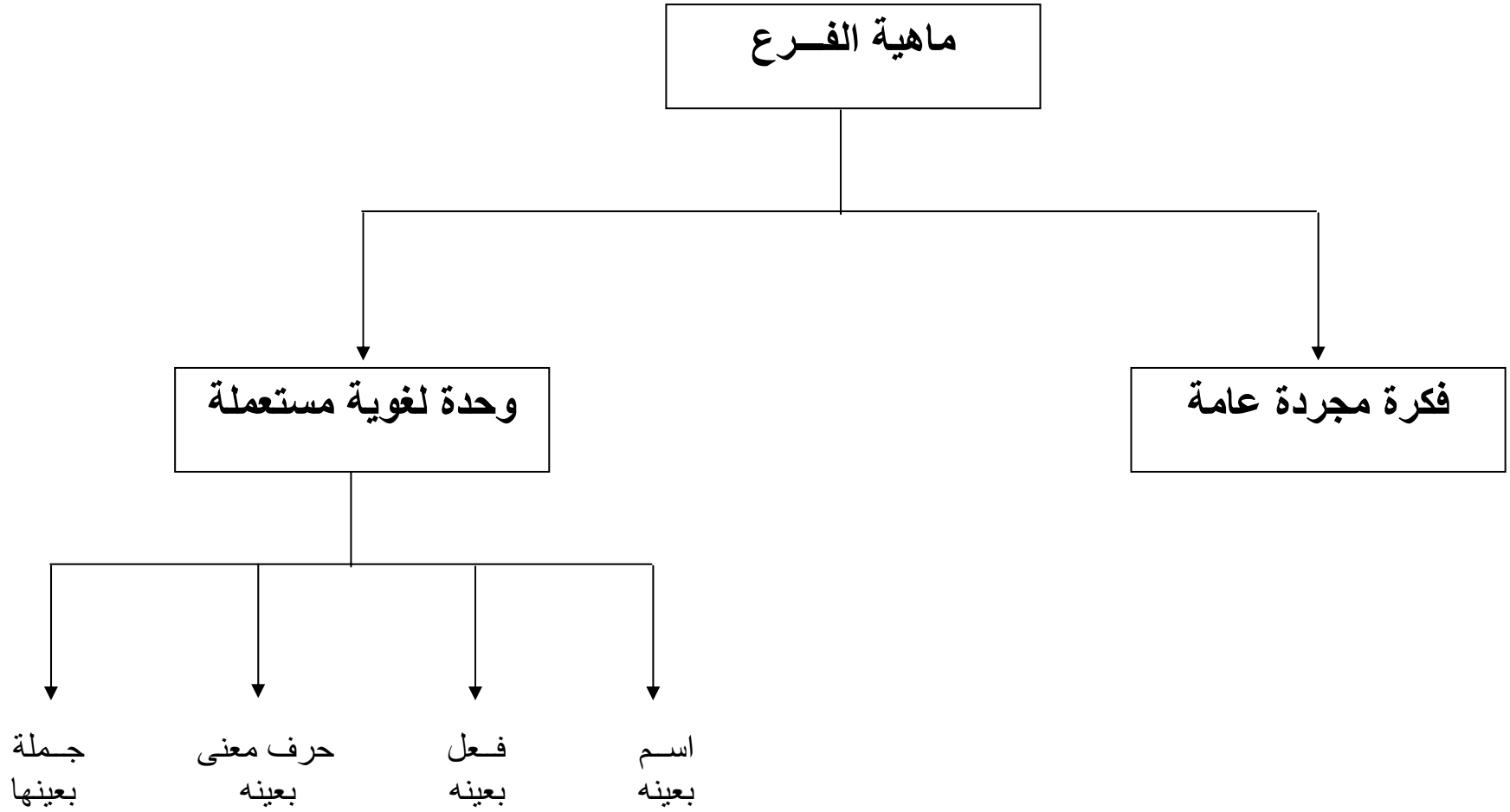
ماهية الفــرع
فكرة مجردة عامة
وحدة لغوية مستعملة
اســم
بعينه
فــعل
بعينه
حرف معنى
بعينه
جـملة
بعينها

الفصل 2

مفهوم التحويل في النحو العربي و أسسه الابستمولوجية

لقد توصلنا في الفصل السابق إلى أن النحاة الأوائل قد استدلوا على الأصول و الفروع كهيئات مجردة موجودة ضمنيا في ذهن العربي ، في مقابل هذا ، استدلوا عليها كوحدات لغوية مستعملة أي ككلمات و جمل محققة فعلا في الأداء اللغوي للمتكلم العربي .

كما توصلنا إلى أن الأصول المجردة ، سواء في المستوى الإفرادي أو التركيبي ، قائمة على نظام التدرج ، فهناك الأصول المجردة العامة ، نحو توصلهم إلى أن :

- الأصل في الأسماء التنكير .
- و أن الأصل في الأفعال البناء .
- و أن الأصل في الحروف أن لا تعمل إلا إذا كانت مختصة .
- و الأصل أن لا يتقدم المعمول الأول على عامله .
- و الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا ظاهرا .

و في مقابل الأصول المجردة العامة ، هناك الأصول المجردة الخاصة بألفاظ بعينها نحو : الأصل في " قال " هو " قَوَلَ " ، و الأصل في " ضرب عمرا زيدٌ " هو " ضرب زيدٌ عمرًا " ، و الأصل في " كاد زيد يَقُوم " هو " كاد زيدٌ قائما " ، و الأصل في " زيد ينطلق " هو " زيد منطلقٌ " ، و الأصل في " باع " هو " بَيَعَ " .

فالأصل المجرد العام هو أصل لا يخص لفظا بعينه إنما هو صورة مجردة كلية ، تندرج تحتها العديد من المتغيرات في الاستعمال اللغوي ، في حين أن الأصل المجرد الخاص هو صورة مجردة خاصة بلفظ بعينه (كلمة أو جملة) .

و الجدير بالذكر، القول أن النحاة الأوائل يطلقون على الأصل كفكرة مجردة تسمية أصل الوضع، و « نخلص من هذا إلى أن ما يسميه النحاة أصل الوضع هو في الحقيقة فكرة مجردة تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة و تستأنس به شواردها و أوابدها ، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيرا هنا و تأويلا هناك ، و معنى هذا أن تجريد الأصول وسيلة للوصول إلى الاقتصاد في العلم كما أشرنا من قبل ، و مرة أخرى نشير إلى أن النحاة بعد أن جردوا هذه الأصول ..... بدأوا يتكلمون عن "الواضع" و عن "حكمة الواضع" و أن "العرب أمة حكيمة".» [2] ص 121.

و الحقيقة أن النحاة الأولين كما أطلقوا تسمية أصل الوضع على الأصل المجرد العام ، نجدهم يطلقون تسمية أصل الوضع على الأصل المجرد الخاص .

يقول ابن جني :

« من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت و كيف تصرفت .» [14] 457/2 .

فها هو يستعمل مصطلح أصل الوضع للدلالة على الأصل المجرد الخاص بحرف العطف (أو) أي الخاص بلفظ بعينه .

و كذلك يقول :

« الحقيقة : ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة و المجاز : ما كان بضد ذلك .» [14] 442/2 .

فابن جني يطلق تسمية أصل الوضع على الأصل الخاص بجملة معينة ،أي على المعنى الحقيقي لها ، و هو المعنى الأصلي ، الذي قد يعدل عنه إلى المجاز و هو الفرع .

و وفقا لهذا ، أي لإطلاق النحاة تسمية أصل الوضع على الأصل المجرد الخاص أو العام نقترح أن تكون تسمية أصل الوضع العام دالة على الأصل المجرد العام ، و تسمية أصل الوضع الخاص دالة على الأصل المجرد الخاص .

نوضح هذا في المخطط الآتي :

شكل رقم : 9

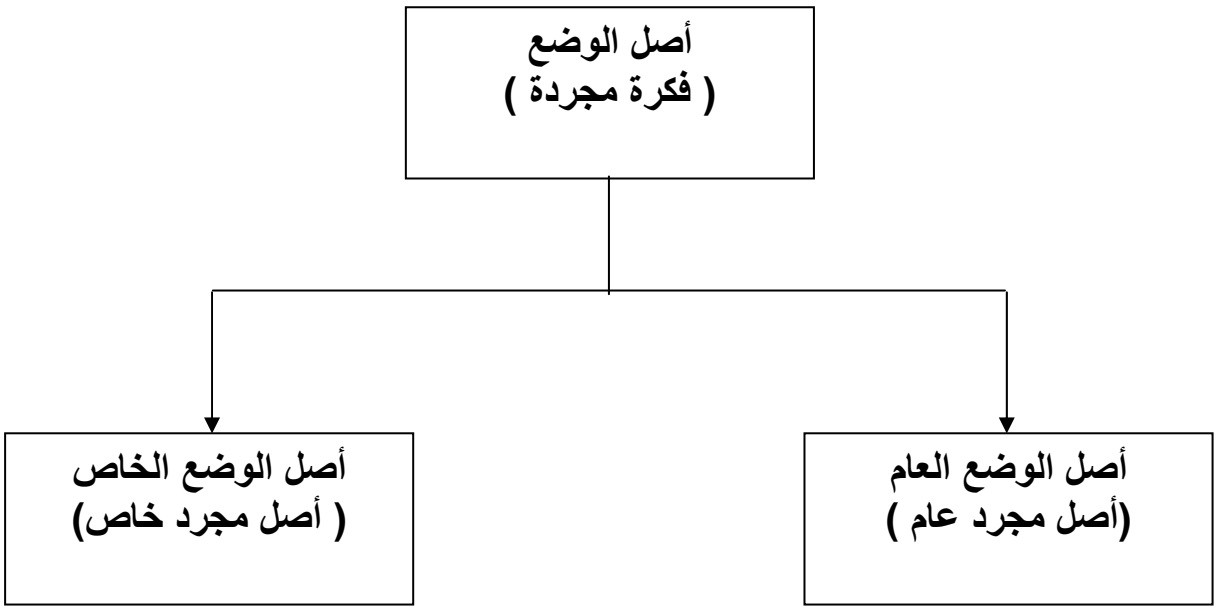

و الجدير بالذكر، القول أن النحاة الأوائل لم يقفوا فقط عند حدود الاستدلال على الأصول و الفروع، سواء في بعدها التجريدي أو في بعدها الحسي .

و إنما درسوا بعض العلاقات التفريعية الرابطة بين الأصول و الفروع .

و في هذا يقول د / عبد الرحمن بودرع :

« و هناك جملة من قواعد الأصل و الفرع تتجلى فيها علاقة الفروع بالأصول ، و هي موزعة على مجموعة من المفاهيم مثل : الحمل ، و الإجراء ، و الرد إلى الأصل ، و لزوم الأصل ، و الخروج على الأصل ، و طرد الباب. » [1] ص 119 .

و قوله أيضا :

« فتلك جملة من القواعد تعتبر عنوانا على الباب و لم يؤت بها ههنا محصاة محصلة محاطا بها، بل جيء بها للاستدلال على طريقة النظر في تجريد الأحكام من المسائل ، و الضوابط من المثل ، و على صدور النحو – في قراءته للسان العرب – عن مرتفق مكين و نظام محكم يصنف المفردات و الظواهر إلى أصول ثابتة متناولة قبلا بالوضع، و فروع منحدرة منها و متنامية تتولد عنها ظواهر جديدة و تتوسع، و تمتد إلى آفاق الاستعمال المختلفة التي تتنوع فيها مذاهب القول ، و لكنها تظل وفية لأوضاع الواضع ملتزمة بأقيسته غير تاركة أصله و لا ناسخة شرعه.» [1] ص 122 .

و العلاقات التفريعية بين الأصول و الفروع قد تربط بين أصولٍ مستعملة و فروعٍ مستعملة أو بين أصولٍ مجردة و فروعٍ مستعملة .

و من هذه العلاقات نجد :

- علاقة الخروج من الأصل (علاقة التوليد) :

استطاع النحاة الأوائل بعد قيامهم بعملية الاستقراء و عمليات استدلالية مختلفة مثل عملية الإجراء (القياس) أن يتوصلوا إلى أن بعض الفروع المستعملة تتولد من الأصول ككيانات حسية ملفوظة .

فقد يخرج من النواة (الأصل) فرع أو مجموعة من الفروع و تتم عملية التوليد عن طريق تغيير يلحق الأصل الملفوظ فيخرج منه الفرع الملفوظ (المستعمل) ، هذا التغيير الذي قد يكون تغييرا لفظيا أو تغييرا دلاليا أو تغييرا لفظيا دلاليا .

و نستطيع صياغة خروج الفرع من الأصل في المعادلة التالية :

الفرع = الأصل + تغيير فيه .

و مثال علاقة خروج الفرع من الأصل في المستوى الإفرادي ما أشار إليه سيبويه في قوله :

« و اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول و هو أشد تمكنا ، و إنما يخرج التأنيث من التذكير. » [10] 22/1 .

و قوله أيضا :

« و الشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة.» [10] 242/3.

فالمؤنث يخرج من المذكر كما يخرج المعرفة من النكرة ، و هذا نحو قولك : " الطفلة " فهذه كلمة فرعية متولدة من كلمة أصلية هي " الطفل " ، و خروج الفرع (الاسم المؤنث) من الأصل (الاسم المذكر) تم بواسطة تغيير لحق الأصل ، و هذا التغيير تغيير لفظي دلالي ، يتمثل التغيير اللفظي في زيادة تاء التأنيث ، و التغيير الدلالي في انتقال الكلمة من معنى التذكير إلى معنى التأنيث ، نمثل ذلك في المعادلة الآتية :

الطفلة = الطفل + علامة التأنيث و معنى التأنيث .

و من وجوه خروج الفرع من الأصل في المستوى الإفرادي خروج المعرفة من النكرة ، فكلمة " المعلم " هي الفرع خرجت من الأصل " مُعَلِمُ " بواسطة تغيير لفظي دلالي .

يتمثل التغيير اللفظي في زيادة أداة التعريف و التغيير الدلالي في انتقال دلالة الكلمة من معنى التنكير إلى معنى التعريف ، أي الانتقال من العموم إلى الخصوص .

ومن الوجوه أيضا :

خروج المثنى من المفرد : فكلمة " عَالِمَان " هي فرع خرج من الأصل " عَالِمٌ " بواسطة تغيير لفظي دلالي ، أما التغيير اللفظي فيتمثل في زيادة علامة التثنية (الألف و النون) ، و أما التغيير الدلالي فيتمثل في الانتقال بدلالة الكلمة من الإفراد العددي إلى التثنية .

عَالِمَان = عالمٌ + علامة التثنية .

و من الوجوه أيضا :

خروج باقي المشتقات من المصدر : يقول د / بن لعلام مخلوف :

« و إذا كانت الأصول ثوابت لا يلحقها التغيير إلا إذا بني عليها الفرع .... فإن المصدر عند سيبويه أصل المشتقات كلها لاشتمالها جميعا على معنى الحدث الذي هو في المصدر ثم زيد عليها معنى محصل من صيغة المشتق كدلالة صيغة الفعل على زمان و دلالة صيغة اسم الفاعل على صاحب الحدث، و دلالة صيغة اسم المفعول على من أو ما وقع عليه الحدث ، و مثل ذلك يقال عن بقية المشتقات، فالفرع ها هنا مبني على الأصل بزيادة في المعنى و تغيير في الصيغة ، و الفرع كالتعريف و التأنيث و الجمع و نحو ذلك مبني على الأصل بزيادة في اللفظ مرفوقة بزيادة في المعنى ، و مثله استدلال النحاة على أن المفرد أصل و المركب فرع .... فالمفرد أول و التركيب بعده لأنه يبنى عليه و قد تكون أولوية الأصل على الفرع لا لزيادة في اللفظ أو في المعنى لحقت الأصل و لا لتحويل ما جرى على الأصل فخرج منه الفرع و إنما لأنه متقوم بنفسه لا يحتاج إلى غيره كاحتياج الفرع إلى الأصل. » [4] ص (80-81) .

و مثال خروج الكلمات المشتقة من المصدر قولك : " قائلٌ " و هي كلمة تدل على اسم الفاعل ، جاءت على صيغة " فاعِلٌ " و هي كلمة فرعية خرجت من المصدر " قَوْلٌ " بتغيير لفظي دلالي ، أما التغيير اللفظي فيتمثل في تغيير صيغة " فَعْلٌ " إلى " فَاعِلٌ " ، أما التغيير الدلالي فهو إضافة معنى صاحب الحدث إلى دلالة الحدث .

و نستطيع تمثيل خروج بعض المشتقات من المصدر " عِلْمٌ " كالآتي :

شكل رقم : 10

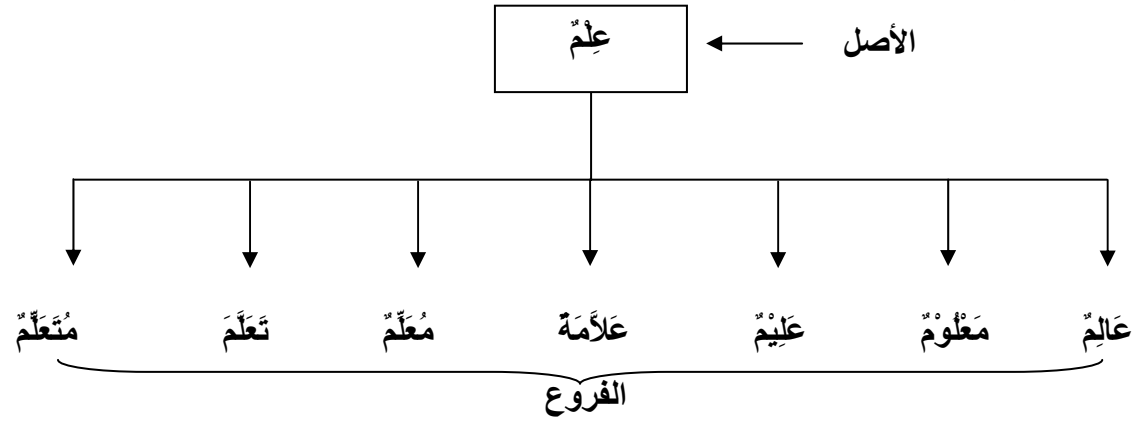

و مثال علاقة الخروج من الأصل (أو علاقة التوليد) في المستوى التركيبي خروج الجمل الاسمية التي تحتوي على النواسخ من الجملة النواة التي تحتوي على المبتدأ أو الخبر، مثال ذلك :

Ø	السلامُ	حُلْمٌ.	← الأصل (النواة)
إن	السلامَ	حُلْمٌ.	← الفروع
كان	السلامُ	حُلْمًا.	
ظننت	السلامَ	حُلْمًا.	
أريتك	السلامَ	حُلْمًا.	

نلاحظ في المثال المقدم أن كل جملة فرعية مبنية على الجملة الأصلية بتغيير معين ، فكل جملة فرعية ما هي في الحقيقة إلا الجملة الأصلية مع تغيير .

و هذا التغيير الواقع في كل جملة هو تغيير لفظي دلالي إذ يؤدي دخول الناسخ على الجملة النواة إلى تغيير لفظي و تغيير دلالي (دلالة نحوية و خطابية) ، فالناسخ " إنّ " ينصب المبتدأ و يسمى اسمه ، و يرفع الخبرويسمى خبره ، كما أن معنى الجمل ككل يتغير ، و ليس فقط المعاني النحوية للمبتدأ أو الخبر، إذ تنتقل دلالة الجملة من الإخبار إلى التأكيد للخبر .

فالجملة النواة " السلام حلمٌ " هي قائمة في كل الجمل الفرعية في المثال السابق ، لأن تلك الفروع خارجة من الأصل (أو متولدة منه) ،و مثال العلاقة التوليدية في المستوى التركيبي كذلك :

- خروج الجملة المنفية من الجملة المثبتة .

- و خروج الجملة الاستفهامية من الجملة المثبتة .
- و خروج الجملة التي تحمل معنى النهي من الجملة المثبتة .
- و خروج الجملة التعجبية من الجملة المثبتة .

إذ تتولد الجملة الفرعية من الجملة الأصلية عبر تغيير لفظي دلالي مثال ذلك :

Ø	قام	زيد.	⟵	الأصل
ما	قام	زيد.	⟵	الفروع
هل	قام	زيد ؟.		
متى	قام	زيد ؟.		

ففي الجملة المنفية تم تغيير لفظي دلالي وقع في الجملة الأصلية " قام زيد " ، فخرج الفرع المستعمل " ما قام زيد " ، و يتمثل التغيير اللفظي في زيادة " ما النافية " ، و يتمثل التغيير الدلالي في الانتقال من معنى الإثبات (الإيجاب) في الجملة الأصلية إلى معنى النفي في الجملة الفرعية ، و الأمر نفسه حدث في الجمل الاستفهامية إذ تولدت تلك الفروع من الأصل " قام زيد " بزيادة حرف و اسم للاستفهام " هل و متى " ، و بهذه الزيادة انتقل معنى الجملة من الإثبات إلى الاستفهام ، فالتغيير الدلالي ناجم عن التغيير اللفظي ، و منه تشكلت الجمل الفرعية ككيانات متولدة من أصل واحد .

و كما قد يخرج الفرع المستعمل (الملفوظ) من أصل ملفوظ (مستعمل) قد يخرج الفرع المستعمل من أصل مجرد هو أصل الوضع الخاص ، و هذا نحو :

(الأصل المجرد) قَوَلَ ⟵ قال (الفرع المستعمل)

(الأصل المجرد) طَوُلَ ⟵ طال (الفرع المستعمل)

(الأصل المجرد) بَيَعَ ⟵ باع (الفرع المستعمل)

فالفرع المستعمل " قَالَ " قد خرج من الأصل المجرد " قَوَلَ " أصل الوضع الخاص ، عبر تغيير لفظي لحق الأصل " قَوَلَ " و هو إعلال بالقلب ، إذ قلبت الواو ألفا ، و نفس الأمر حدث في المثال الثاني، إذ خرج الفرع المستعمل " طَالَ " من الأصل " طَوُلَ " عبر تغيير وقع في الأصل " طَوُلَ " و هو إعلال بالقلب ، بحيث قلبت الواو ألفا و الأمر عينه حدث في المثال الثالث إذ خرج الفرع المستعمل " بَاعَ " من الأصل " بَيَعَ " عبر إعلال بالقلب وقع في الأصل حيث قلبت الياء ألفا .

- علاقة المشابهة :

يقول سيبويه :

« و قد يشبهون الشيء بالشيء و ليس مثله في جميع أحواله. » [10] 182/1.

إن علاقة المشابهة هي علاقة تربط بين الفرع كوحدة لغوية مستعملة و الأصل كوحدة لغوية مستعملة ، بحيث لا يخرج الفرع من الأصل في هذه العلاقة و إنما الفرع هو مشابه للأصل في بعض

أحواله لا في كل أحواله ، إذ يبقى الأصل أشد تمكنا من الفرع ، فالفرع لا يدخل في علاقة تكافؤ مع الأصل بل يدخل معه في علاقة تشابه في وجه أو أكثر من وجه (وجه شبه) .

و نستطيع أن نطلق على هذه العلاقة "علاقة إلحاق" ، فالفرع المستعمل يخرج عن أصل بابه لأنه التحق بأصل آخر لمشابهته من وجوه ، و مثال ذلك خروج " ما " النافية عن أصلها و المتمثل في عدم العمل لأن " ما " حرف غير مختص ، و الأصل في الحرف أن لا يعمل إلا إذا كان مختصا لكن نجد " ما " النافية في لغة أهل الحجاز تعمل ، فراح النحاة يبحثون عن علة خروج " ما " عن أصلها فوجدوا أن علة ذلك هي دخولها في علاقة مشابهة مع الفعل الناقص " ليس " ، و وجه الشبه بينهما هو معنى النفي، فلما شابهت " ما " " ليس " في معنى النفي عملت عمل " ليس " في لغة أهل الحجاز .

يقول سيبويه :

« هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف " ما " . تقول : ما عبد الله أخاك ، و ما زيد منطلقا .» [10] 57/1 .

و مثل ذلك مشابهة لات للفعل الناقص " ليس " .

يقول سيبويه :

« و أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، و ذلك مع الحين خاصة لا تكون لات إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا و تنصب الحين لأنه مفعول به. » [10] 57/1.

و مثل ذلك مشابهة " لا النافية " للفعل الناقص " ليس " . يقول سيبويه :

« كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

من فرّ عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا برَاحُ.

جعلها بمنزلة " ليس "، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع . » [10] 58/1.

و قصد سيبويه أن ما الحجازية و لات و لا النافية« قد تشبه بليس في بعض المواضع و تحمل عليها و تعمل عملها للجامع الذي بينهما و هو معنى النفي و الجدول الحملي التالي يبين ذلك :

الجدول رقم : 19

عامل	معمول أول مرفوع	معمول ثان منصوب
ليس	عبد الله	أخاك
ما	عبد الله	أخاك
ما	زيد	منطلقا
لات	{الحين}	حين مناص
لا	براح	{عندي}

و لابد أن تكون قد لاحظت أن الحروف ما و لات و لا قد وقعت جميعها بمنزلة ليس عند إجرائها عليه في الجمل الواردة في الجدول فهي تشبهه في المعنى و لهذا الجامع بينهما حملت عليه فعملت عمله فرفعت الأول و نصبت الثاني ، غير أنها لا تعمل عمله في كل موضع و لا تجري مجراه في جميع الأحوال لأنها حروف و ليست بفعل و إذا انتقض فيها معنى ليس لم تعد عاملة لأنه علة إعمالها و إذا زالت العلة زال الحكم. » [25] ص (156-157) .

فالفروع الملحقة بالأصل " ليس " تدخل في علاقة مشابهة معه ، و وجه الشبه معنى النفي ، و بمجرد أن يزول وجه الشبه من تلك الفروع تفقد حكم العمل .

و من أمثلة مشابهة الفروع بالأصول ما جاء في قول سيبويه :

« .... إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها بتظن .» [10] 122/1.

و قوله كذلك :

« و سأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون مثله على أكثر أحواله ، و قد بين بعضه فيما مضى . و ذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا ، و أتقول عمرا ذاهبا و أكل يوم تقول عمرا منطلقا. » [10] 123/1.

و يوضح لنا د / بن لعلام مخلوف ذلك قائلا :

« و إذن فإن الفعل " تقول " يعمل عمل تظن بعد الاستفهام لأن معناه في هذا الموضع كمعنى تظن ..... و لكن الفعل " تقول " إذا خرج عن هذا المعنى الذي يجمعه بتظن - و ذلك إذا لم يأت بعد استفهام و لم يأت في صيغة المفرد المخاطب – لم يعمل مثله و رد إلى أصله. » [25] ص (157-158).

و الجدير بالذكر هنا القول أن استدلال النحاة على علاقة المشابهة القائمة بين الفرع المستعمل و الأصل المستعمل هو استدلال على علاقة قياسية(قياس مشابهة) [26] ص(101-102) تجري ضمنيا في ذهن المتكلم العربي، عن غير وعي منه ، فالعرب هم من يشبهون ، و النحوي يكشف لنا عن هذه العلاقة التفريعية التي يجريها لذا نجد سيبويه يقول :

« يشبهون الشيء بالشيء.» [10] 182/1.

فينسب ذلك إلى العرب .

و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« ... العرب كثيرا ما تشبه الشيء بالشيء فتعطي الثاني حكم الأول ، فيكون الأول مستحقا لهذا الحكم بالأصالة ، و يأخذ الثاني هذا الحكم من الأول لمشابهته إياه أو لجامع بينهما ، فيكون الأول أصلا و الثاني فرعا عليه .... فسيبويه ينسب هذا الضرب من القياس للعرب و هو عنده من مسالكهم في هذه

اللغة و ليس للنحوي إلا أن يكتشفه و يتبين العلة التي دعتهم إلى حمل شيء على شيء في الحكم و ليس مثله في كل حال.» [25] ص139.

يوضح د/ بن لعلام مخلوف كيف يدخل الفرع في علاقة مشابهة مع الأصل بحيث يكون للفرع نفس حكم الأصل ، كما يوضح لنا أن سيبويه ينسب مشابهة الفروع للأصول إلى العرب ، فالعرب هم من يشبهون و يلحقون الفروع بالأصول .

و من بين هذه العلاقات التفريعية نجد كذلك علاقة العدول عن الأصل إلى الفرع و هي في الحقيقة علاقة متفرعة بدورها إلى علاقات تفريعية جزئية ، و من بين هذه العلاقات الجزئية المتفرعة عنها نجد علاقة العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد ، و هي التي نطلق عليها مصطلح التحويل .

و الجدير بالذكر هنا القول ،منذ البداية ، بأننا إذ نتبنى هذا المفهوم للتحويل في النحو العربي أي باعتباره عدولا عن الأصل إلى الفرع بتغيير مطرد ، لا يعني أبدا أننا ننسب هذا المفهوم إلى النحاة الأولين ، بل نحن استعرنا مفهوما من المفاهيم النحوية الأصيلة التي توصل إليها النحاة الأولون في محاولتنا التي نسعى من خلالها إلى المساهمة في مزيد من التأصيل لهذا المفهوم في النحو العربي ، انطلاقا من أسس معينة ارتكزنا عليها سنبينها في موضعها .

كما أننا في محاولتنا هذه لا ننطلق من مفهوم التحويل عند تشومسكي ، و من ثم إسقاطه على منظومة المفاهيم النحوية الأصيلة عند العرب ، بل نحن مرتبطون جدا بالنظرية النحوية العربية الأصيلة، و لسنا نزعم أن هذا المفهوم الذي نتبناه للتحويل في النحو العربي ، هو عينه في المدرسة التوليدية التحويلية ، بل بين المفهومين اختلاف شاسع و إن تقاطعا في نقاط معينة ، لكن تظل نقاط الاختلاف أعمق بكثير من نقاط التشابه ، كما سيتبين ذلك من خلال عقدنا للمقارنة بين مفهوم التحويل في النحو العربي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد ، و بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي .

ـ فماهي الأسس التي ارتكزنا عليها في تبنينا لهذا المفهوم للتحويل في النحو العربي ؟.

ـ و ماهي النتائج التي توصل إليها اللغويون المحدثون اللذين حملوا على عاتقهم مسؤولية التنقيب عن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي ؟.

ـ و هل هناك مفهوم عربي حديث للتحويل في الدرس اللساني المعاصر؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما هو آت.

1.2- مفهوم التحويل في النحو العربي

التحويل لغة« مصدر حقيقي من حَوّلْتُ ، و الحِوَل اسم يقوم مقام المصدر .... حال إلى مكان آخر أي تحوّل ، و حال الشيء نفسه يحوّل حوّلا : يكون تغيّرا ، و يكون تحوّلا ... و حوّله إليه : أزاله

و الاسم الحِوَل و التحويل ... و تحوّل : تنقل من موضع إلى موضع آخر ، و التحوّل : التنقل من موضع إلى موضع آخر ، و الاسم الحِوَل ، و منه قوله تعالى : " خالدين فيها لا يبغون عنها حِوَلاً".» [27] ص(755-760).

أما في الاصطلاح ، فإننا لا نكاد نجد عند النحاة الأولين حدّا ضابطا لماهية التحويل« خاصة أن الحدّ يزعم لنفسه أنه يسعى للبحث عن ماهية المحدود ، و معلوم أن الماهية مفهوم ذهني ناشئ عما تتصوره الأذهان .» [1] ص 8.

و هذا المفهوم شأنه شأن العديد من المفاهيم التي بني عليها صرح النحو العربي ، و لم يعن النحاة المؤسسون بحدّها ، كمفهوم ثنائية الأصل و الفرع ، و مفهوم العلامة ، و مفهوم الموضع ، و مفهوم الباب و غيرها من المفاهيم .

و« أهم ما يتوسل به النظر لتأويل الواقع هو حدّه للأشياء ، و تنتظم الحدود في جملة من القوانين الموزّعة على الصناعات و العلوم .... و يتحول الشيء عند النظر إلى تصور ، و يصبح الحدّ اسما جامعا لما يعرف به التصوّر ، و الظاهر أن التصوّر حاصل لا محالة في كل العلوم و المقالات و الأعمال و الصناعات ، و محتاج إليه لنقل الشيء من الوجود إلى الذهن،غير أن من التصورات ما تذرّع بالحد ، و منها ما لم يتذرّع.» [1] ص 7.

و عدم توصلنا إلى حدود تنكشف لنا من خلالها ماهية التحويل وفق رؤية نحوية قديمة لا يعني أبدا أن مفهوم التحويل لا وجود له في تراثنا النحوي ، بل إننا نراه من المفاهيم المضمرة التي علينا الاجتهاد في استنباطها باستنطاق الخطاب العلمي للنحاة الأولين« و لا شك في أن أهل العلم المتقدمين و أئمتهم و جهابذتهم كانوا يعرفون الأمور التي احتاجوا إلى معرفتها و يحققون ما عنوه من العلوم و الأعمال من غير تكلم بحد منطقي ، و من هذا الباب كان استغناء التصور عن الحدّ أمرا معلوما. » [1] ص 8.

أما في العصر الحديث ، فإن كثيرا من الدراسات اللغوية العربية ترتكز على استقصاء ماهية التحويل في تراثنا النحوي ، و لم نصادف بحثا يقدم لنا رؤية نحوية جديدة لماهية التحويل .

و لا يسعنا و نحن في هذا المقام إلا أن نشيد بالنظرية التوليدية التحويلية ، و نثني على رائدها المفكر اللساني البارز " نعوم تشومسكي " الذي أحيا مفهوم التحويل في اللسانيات الغربية .

و يثني عليه د / الحاج صالح فيقول :

« أما فيما يخص نظرية تشومسكي فلابد أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات ... ثم أرجع لمفهوم التحويل (transformation) و قيمته و دوره و قد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نفته تماما من البحث اللغوي. » [12] ص 10.

فلولا إحياء تشومسكي لمفهوم التحويل في اللسانيات الغربية،و لولا دراسته العلمية المعمقة له، و لولا ذلك الصيت الذي لاقته نظريته التوليدية التحويلية،ربما ما كنا لنقف اليوم أمام هذا الزخم من الدراسات اللسانية الحديثة في الدرس العربي التي تناولت التحويل و قواعده في نظام اللغة العربية و دراسات أخرى مقابلة،و أخرى مقارنة بين النظرية النحوية العربية القديمة و بين النظرية التوليدية التحويلية .

فقد« شاعت النظرية التحويلية،و ارتبط بهذا الشيوع اسم تشومسكي، و تناولت أبحاث عربية كثيرة هذه النظرية بالدراسة،و تناول بعضها وجوها من التقابل بين ظواهر العربية و بعض أسس هذه النظرية و إجراءاتها،و أجرت بعض البحوث تطبيقات نصية على هذه النظرية ، منهم على سبيل المثال "خليل أحمد عمايرة" و الدكتور"محمد حماسة عبد اللطيف"، و أجرى الدكتور" محمد سليمان ياقوت " دراسة شبيهة بالتطبيقية لأنها تناولت التطبيقات من خلال كتب النحو و الصرف و اللغة . » [28] ص (7-8) و يقدم د / ممدوح عبد الرحمن لكتابه بقوله« في هذا الإطار كتبنا هذا البحث الذي يحوي بعض الأصول التي ارتكز عليها النحو العربي و التي مثلت أسسا و ركائز استعان بها التحويليون في تحليل ظواهر اللغات و استعمالاتها.»

و لولا النظرية التوليدية التحويلية ، و ما فجرته من دراسات عربية حديثة ، لما كنا لنهتم بدراسة موضوعنا هذا " ظاهرة التحويل في النحو العربي (دراسة وصفية ، تحليلية ، مقارنة لوجوه العدول عن الأصل بتغيير مطرد) ."

و من أهم المعاصرين الذين حاولوا استقصاء ماهية التحويل في تراثنا النحوي ، نجد د / عبد الرحمن الحاج صالح ،إذ يقول :

« النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصيلة فقط) ، و ذلك كمفهوم التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية standard لا تعرف إلا نوعا واحدا من التحويل و هو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة و البنية السطحية ، فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري فكل كلام يحتمل أكثر من معنى – في أصل الوضع – فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظا و هذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها (انظر كتاب سيبويه مثلا أبواب الاتساع و الإيجاز و الاختصار و الإضمار في مستوى الكلام .... و كذلك أبواب الإبدال و القلب و غيرها في مستوى الكلم) و هناك فرق جدير بالذكر ، فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله، فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه و هذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمموا (في نهاية الستينات) مفهوم

التحويل التقديري و جعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة و من ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم الدلالة التوليدي. » [12] ص 10.

و قوله أيضا :

« و أما مفهوم التحويل فلا تعرفه البنوية (باستثناء هاريس و هو شاذ) ، و قد وفق تشومسكي في إحيائه و إدخاله في النظرية اللغوية ، غير أنه لم يجعله الأساس في كل شيء كما هو عند النحاة العرب الأولين ، و ذلك لأن إجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول و المحول إليه متكافئان ، فالتحويل (مع عكسه) و من وجهة نظر المنطق (الرياضي الحديث) تكافؤ غير اندواجي ، و هو هذا الذي يحصل عليه بالقياس (أما الاندراج فلا يحصل به هذا التكافؤ) .

ثم التحويل عند العرب تحويلان : هذا الذي يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) و هو الأهم ، و تحويل تفسر به الشواذ عن القياس ، و هو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل إلى الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه ، أي بين صيغة مقدرة و بين الصيغ الموجودة بالفعل في الاستعمال. » [29] ص (28-29).

و يقول في موضع آخر :

« و الأصل عند العرب هو " ما يبنى عليه و لم يبن على غيره " و هو أيضا ما يستقل بنفسه – أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده – و لا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدمية marque zero على حد تعبير اللسانيات الحديثة) . و الفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل ، فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد و لا بد من التنبيه أن التفريع له مقابل و هي الحركة العكسية للتفريع و هو عند النحاة " رد الشيء إلى أصله " فالتحويل على هذا طردي و عكسي فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير ... لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات . و على هذا فالتحويل بهذا المعنى هو إجراء أو حمل الشيء الذي سبق أن ذكرناه. و سنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكون دائما ما يسمى عند الرياضيين المحدثين بالزمرة groupe .» [12] ص 12 .

إن مفهوم التحويل في النظرية النحوية الأصيلة ، حسب ما يوضحه لنا د / عبد الرحمن الحاج صالح ، من خلال هذه الأقوال و غيرها من الأقوال التي تناول فيها مفهوم التحويل عند النحاة الأوائل يرد على ثلاث أوجه :

1.1.2- التحويل كأداة منهجية

يبين لنا د / الحاج صالح أن النحاة المؤصلين و من سار على نهجهم من النحاة الأولين ، قد تعاملوا مع التحويل كأداة منهجية ، أي كطريقة حاولوا بها دراسة اللغة العربية ، و استنبطوا من خلالها

قوانينها ، و التحويل كأداة منهجية إما أن يكون قياسا (إجراءا) و إما أن يكون تقديرا ، (أو ما يعبر عنه د / الحاج صالح بالتحويل التقديري) .

و وفقا لهذا المنظور يكاد يكون التحويل أصلا من أصول النحو العربي و إن كان النحاة يجرونه ضمنيا كبقية الأصول .

« ... هذا ما يفسر خلو كتاب سيبويه من الحدود التي تحدّ هذه الأصول و الأسس المنهجية و طرائق الاستنباط و الاستدلال كالسماع و القياس و نظرية العامل و التقدير و العلة ، و حتى بعد نضج علم النحو و اهتمام بعض النحاة بالبحث في أصوله كابن جني و ابن الأنباري و السيوطي ، فإن اهتمامهم اتجه إلى السماع و القياس و الاستصحاب أساسا ، و لم يعنوا بالتأصيل لنظرية العامل و التقدير. » [4] ص 115.

و فيما يخص التحويل كأداة منهجية يقول د / الحاج صالح :

« ثم التحويل عند العرب تحويلان : هذا الذي يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) و هو الأهم ، و تحويل تفسر به الشواذ عن القياس.» [12] ص 10.

أما التحويل الذي يبحث به عن تكافؤ البنى ، فإنه يقصد به التحويل كإجراء أي كعملية قياسية ، لكن ليس كل قياس يقوم به النحاة هو تحويل – حسب ما يوضحه لنا د / الحاج صالح – بل التحويل كقياس هو تلك العملية التي يريد من خلالها النحاة الكشف عن البنية اللفظية الجامعة بين الوحدات اللغوية المحمولة بعضها على بعض .

يقول د / الحاج صالح :

« فالتحويل على هذا طردي و عكسي فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير ... لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات ، و على هذا فالتحويل بهذا المعنى هو إجراء أو حمل الشيء الذي سبق أن ذكرناه . و سنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكون دائما عند الرياضيين المحدثين ما يعرف بالزمرة groupe . » [12] ص 12.

و قوله أيضا :

« فهذه العملية ليست تجريدا بسيطا يؤدي إلى كشف فئة بسيطة هي الجنس بل عملية منطقية رياضية تسمى قديما " حمل الشيء على الشيء أو إجراءه عليه أو اعتبار شيء بشيء " و حديثا تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها و هذه البنية يستنبطها المحلل بهذا العمل و هذا الإجراء بالذات و يمكن أن نرسم ذلك كالتالي :

شكل رقم : 11

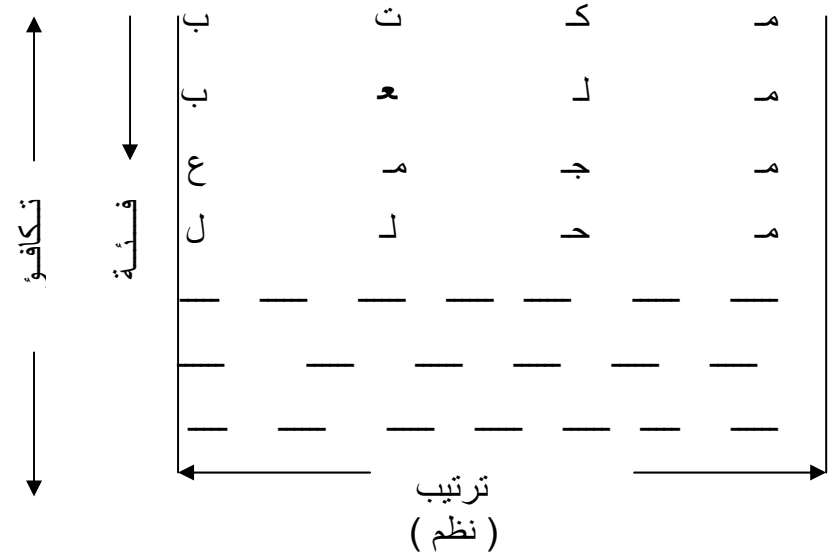

فهذه فئة اسم مكان الثلاثي أي باب للفعل (مثاله مفعل) ..... فالمثال يحصل بتركيب عمليتين : عملية تجريدية تؤدي إلى فئة تسلط عليها هي نفسها عملية أخرى ترتيبية فيحصل بناء معين مشترك يسمى مثالا...هذا في مستوى المفردات و لا مانع بأن يكون مثل ذلك في المستويات اللغوية الأخرى.» [30] ص 3 .

و لا يتوقف التحويل كإجراء يبحث به النحاة الأوائل عن تكافؤ البنى بين الوحدات اللغوية ، عند المستوى الإفرادي ، بل يعدّ كإجراء أداة فعالة في اكتشاف النحاة للبنى اللفظية الجامعة لعدد لا نهائي من الجمل في المستوى التركيبي .

يقول د / الحاج صالح :

« حملنا كل هذه الجمل بعضها على بعض كما فعل سيبويه و بذلك تظهر موازاة تامة بين العناصر لأن إجراء الشيء على ما هو بمنزلته حتى و لو كان مختلفا عنه تماما يكشف لنا البنية اللفظية الجامعة ، أي التي تشترك فيها العدد اللانهائي من الجمل ، و هذا النوع الذي يسميه النحاة في مستوى الجملة ههنا قياسا و مثالا وحدا و أصلا تبنى عليه و تتفرع عليه الفروع فهو بالنسبة للجمل كالبناء و الوزن(و المثال) بالنسبة للكلمة.» [22] ص 8 .

و يقصد د / الحاج صالح بالبنية اللفظية الجامعة في المقولة السابقة ، بنية العامل و المعمول الأول و المعمول الثاني ، إذ تندرج تحت هذه البنية عدد لانهائي من الجمل في نظام اللغة العربية و توصل النحاة إلى هذه البنية ، تم بإجراء عملية قياسية حملت فيها الجمل بعضها على بعض ، تلك الجمل التي قد تبدو متغايرة بشكل كبير ، إذ تم حمل الجمل الفعلية على الجمل الاسمية ، و حمل الجمل

المركبة على الجمل البسيطة ، و مع ذلك التخالف الظاهر ، كشف لنا النحاة الأوائل على أن تلك الجمل تدخل في علاقة تكافؤ مع بعضها بعض ، انطلاقا من اشتراكها في تلك البنية اللفظية الجامعة .

و التي أحسن د / الحاج صالح صياغتها الصياغة العلمية الدقيقة و المتمثلة في :

ع + م1 ± م2 .

يقول د / الحاج صالح :

« ليست اللفظة الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب ... لأن لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريدا ، و ههنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية ..... فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون من أعمدة و سطور (مثل المصفوفة اللفظية) و ذلك مثل:

الجدول رقم : 20

Ø	زيد	قائم.
إن	زيدا	قائم.
كان	زيد	قائما.
حسبت	زيدا	قائما.
أعلمت عمرا	زيدا	قائما.
1	**2**	**3**

ففي العمود الأول يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا و له تأثير على بقية التركيب و لذلك يسمى عاملا ، ثم لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يتقدم على عامله فهو عند سيبويه" المعمول الأول " (م1) ... أما المعمول الثاني (م2) فقد يتقدم على كل العناصر اللهم إلا في حالة جمود العامل (مثل إن) و قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه بـ Ø) فهذا هو الذي يسمونه بالابتداء و هو عدم التبعية،التركيبية،و ليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم.» [12] ص (18-19) .

أما التحويل الذي تفسر به الشواذ عن القياس فبقصد به التحويل كعملية تقديرية و التي لا تقتصر في الحقيقة على ردّ الشواذ عن القياس (أو الأصل) إلى أصولها ، بل على كل لفظ خرج عن أصل وضعه ، و كنا نظن أن التحويل التقديري تسمية يطلقها د / الحاج صالح على تحويل يُقَدره النحاة ، لكن تبين لنا من خلال أقواله أنه يقصد بتسمية " التحويل التقديري " التقدير نفسه ، أي التقدير كعملية ذهنية يقوم بها النحاة لضرورة مُحْوجة قد تكون هذه الضرورة عدول الفرع عن أصل بابه لأن التقدير« عملية ذهنية تتم في ذهن النحوي برد الكلام المعدول عن أصل بابه إلى الأصل ، و الكلام الذي يحتاج إلى التقدير هو الكلام الذي خرج عن الجادة و كانت فيه الكراهة على حدّ تعبير أبي حيان و الشلوبين

و يعنيان بذلك عدوله عن الأصل أو القانون الضابط لبابه فيكون ذلك ضرورة ملجئة إلى التقدير. » [4] ص121.

و قد تكون هذه الضرورة المُحْوجة إلى التقديرإظهار قصد المتكلم ، يقول سيبويه :

« و مما جاء على اتساع الكلام و الاختصار قوله تعالى جدّه : " و اسْأَلِ القَرِيَةَ الّتِي كُنَّا فِيْهَا وَ الْعِيرَ الّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا " إنما يريد: أهل القرية ، فاختصر، و عمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ها هنا. » [10] 212/1.

فالضرورة التي أحوجت سيبويه إلى التقدير هنا ليست خروج اللفظ عن أصله و إنما هي ضرورة معنوية [4] ص 124 ،« اقتضاها قصد المتكلم و ليس اللفظ في ذاته ذلك لأن القرية لا تسأل . و إنما يسأل أهلها ، فهذا هو المعنى المراد ، لأنه لا يمكن حمله على ظاهره و إلا لاستحال عقلا.» [31] ص (341-340) .

فالتحويل التقديري ، كما يوضح لنا د / الحاج صالح هو عملية التقدير نفسها و التي يقوم بها النحاة لدواعي مختلفة إذ يقول :

« .... فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري فكل كلام يحتمل أكثر من معنى – في أصل الوضع – فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظا و هذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها.» [12] ص 10.

2.1.2- التحويل كعملية انتقال من الأصل إلى الفرع

في مقابل تعامل النحاة الأوائل مع التحويل كأداة منهجية ، نجد د / الحاج صالح يبين لنا بعدا ثانيا لمفهوم التحويل في النظرية النحوية الأصيلة و المتمثل في عملية الانتقال من الأصل إلى الفرع أو إلى مجموعة من الفروع ، يقول :

« فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد و لابد من التنبيه أن التفريع له مقابل و هي الحركة العكسية للتفريع و هو عند النحاة رد الشيء إلى أصله .» [12] ص 12.

و قوله أيضا :

« أما الأصل الذي هو منطق كل تحويل فيقول عنه النحاة العرب أنه " ما يبنى عليه و لا يبنى هو على غيره " أو " ما يفرع عليه الفروع " ، فالبناء هنا أو التفريع هو العملية التحويلية ، و يمكن أن نقول على إثر ما قالوه أن الأصل هو الشيء غير المسبب ، الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة ، و لذلك لا يحتاج إلى علامة مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث و المفرد بالنسبة إلى المثنى

و الجمع،و المبتدأ أو الخبر بالنسبة إلى الجملة التي تحتوي على زوائد عليهما،و المضارع بالنسبة إلى الماضي و نحو ذلك .» [29] ص 29.

إن التحويل وفق هذا البعد حسب ما يوضحه لنا د / الحاج صالح ليس أداة منهجية يتوصل بها النحاة إلى الكشف عن قوانين نظام اللغة العربية ، بل التحويل هنا هو عملية تجري في جسم اللغة العربية، إننا نتعامل مع اللغة نفسها ، لا مع أصل من أصول النحو العربي ، إذ يتم عبر تلك العملية الانتقال من الأصل إلى الفرع أو إلى مجموعة من الفروع عبر زيادة تلحق الأصل الذي يحمل العلامة العدمية في مقابل حمل فروعه العلامات اللفظية ، تلك الزيادة التي قد تكون زيادة لفظية ، و قد تكون زيادة لفظية دلالية ، و استعمال د / الحاج صالح لتسمية الزيادة ، لا يقصد بها الزيادة بمعناها اللفظي البحت ، إنما بمعنى التغيير الذي قد يكون بالنقصان (أي بنقصان في المعنى) نحو الانتقال من حيز الفعل التام إلى حيز الفعل الناقص ، أو بالحذف ، آو بالزيادة . فكل تغيير يلحق الأصل هو زيادة عليه ، لأن ذلك التغيير طارئ ، و ليس جزءا من الأصل ، و إنما يلحق التغيير الأصل لبناء الفرع عليه .

تلك الزيادة (أو التغيير) التي يؤكد لنا د / الحاج صالح بأنها لابد أن تكون زيادة مطردة ، أي تخضع لقاعدة في حدّ ذاتها .

فالتحويل باعتباره انتقالا من الأصل إلى الفرع لا يتم إلا عبر قاعدة (زيادة أو تغيير مطردة) أو قواعد« فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد. » [12] ص 12.

كما أن التحويل باعتباره عملية انتقال من الأصل إلى الفرع (أو فروع) وفق نظام من القواعد ، قد يكون من أصل مجرد إلى فرع مستعمل نحو الانتقال من قَوَلَ إلى قَالَ ، فالأصل هو قَوَلَ ، و الفرع هو قَالَ ، و تم الانتقال من الأصل المجرد إلى الفرع المستعمل بتغيير لفظي و المتمثل في الإعلال بالقلب و هو تغيير مطرد ، أي أن التحويل هنا يخضع إلى قاعدة ، و كثيرا ما يلجأ النحاة إلى الكشف عن هذا التحويل عبر التقدير ، أو ما أطلق عليه د / الحاج صالح تسمية " التحويل التقديري " .

كما قد يتم التحويل باعتباره عملية انتقال من الأصل إلى الفرع بزيادة مطردة ، من أصل محسوس (مستعمل) إلى فرع مستعمل (محسوس) .

و هذا نحو الانتقال من المصدر " ضَرْبٌ " إلى الفعل " ضَرَبَ " إذ تم الانتقال هنا من الأصل إلى الفرع ، عبر تغيير لفظي دلالي لحق الأصل " ضَرْبٌ " ، التغيير اللفظي يتمثل في تغيير الصيغة من " فَعْلٌ "إلى " فَعَلَ " ، أما التغيير الدلالي فيتمثل في الدلالة على الزمان بالإضافة إلى الدلالة على الحدث.

فعملية الانتقال من الأصل إلى الفرع في المثال السابق قد تمت من أصل محسوس إلى فرع محسوس ، فلسنا أمام عدول عن أصل و الذي يتم فيه الانتقال من أصل مجرد ، كان من المفترض أن يستعمل إلى فرع مستعمل ، نحو الانتقال من الأصل " طَوُلَ " إلى الفرع المستعمل " طَالَ " .

كما يوضح د / الحاج صالح أن التحويل باعتباره عملية يتم بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر زيادة مطردة له ما يقابله و هو عملية تفريعية معاكسة ، تعرف عند النحاة برد الشيء إلى أصله .

فهناك إذن عملية يتم بموجبها الانتقال من أصل إلى الفرع ، و عملية أخرى يتم بموجبها رد الفرع إلى الأصل ، و العمليتان تسيران في اتجاه معاكس .

فالعملية الأولى (الانتقال من الأصل إلى الفرع)هي عملية يجريها المتكلم العربي ضمنيا ـ فهي في أغلبها الأعم عملية لاشعورية يجريها دون وعي منه ـ في حين أن العملية الثانية (عملية رد الفرع إلى الأصل) هي عملية يجريها النحوي ، إن هذه العملية هي ما يطلق عليها النحاة مصطلح التقدير أو ما يعبر عنه د / الحاج صالح" بالتحويل التقديري ".

فهي عملية يجريها النحوي للتفسير و الكشف عن آلية العملية الأولى التي يجريها المتكلم العربي (أي عملية الانتقال من الأصل إلى الفرع) ، و يلجأ النحوي إلى ذلك لتفسير كيفية عمل السليقة .

و عملية رد النحاة الفرع إلى أصله هي عملية شعورية ، فالنحوي يعي بماذا يقوم ، و يعي علّة إجرائه لتلك العملية ، عكس المتكلم العربي الذي يجري عملية الانتقال من الأصل إلى الفرع دون أن يعي في الأغلب الأعم أنه يجري تلك العملية ، و دون أن يعي في الأغلب الأعم لماذا يقوم بتلك العملية .

و منه فهناك فرق واسع بين عملية الانتقال من الأصل إلى الفرع و بين عملية رد الفرع إلى الأصل.

و على حد علمنا ، إن النحاة الأولين لا يقومون بعملية رد الفرع إلى الأصل إلا في نوع واحد من عملية الانتقال من الأصل إلى الفرع ، و هذا عندما يحدث عدول عن الأصل ، أي عندما يحدث الانتقال من أصل مجرد كان من المفترض أن يستعمل إلى فرع قد استعمل ، ففي هذه الحالة يلجأ النحاة إلى عملية التقدير أي إلى عملية رد الفرع إلى الأصل ، أو ما يطلق عليه د / الحاج صالح " بالتحويل التقديري " .

3.1.2- التحويل كزيادة (أو كتغيير)

إذا كان د / الحاج صالح قد وضح لنا أن النحاة الأوائل قد تعاملوا مع التحويل كعملية انتقال من الأصل إلى الفرع بزيادة تلحق الأصل ،فلأننا نجده يقدم لنا بعدا ثالثا لمفهوم التحويل في النظرية النحوية الأصيلة عند العرب ، إذ تعد الزيادة التي تلحق الأصل في حد ذاتها تحويلا تلك الزيادة التي يتم بموجبها بناء الفرع على الأصل .

يقول :« و على هذا الأساس فإن المواضع التي يحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية و هذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى) ..... و يتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة ..... لأن الموضع شيء و ما

يحتوي عليه شيء آخر و هذه مفاهيم رياضية محضة و هي أهم صفة يتميز بها **التحويل الخليلي** ، و يعبر عن هذا النحاة بأن هذه الزوائد " تدخل و تخرج ".... .» [12] ص 17.

و من خلال السياقات اللغوية المختلفة التي يستعمل فيها د / الحاج صالح تسمية الزيادة خَلُصنَا إلى أنه لا يقصد بها المعنى الحرفي للزيادة دائما بل قد يقصد بها أي تغيير مطرد يلحق الأصل فيبنى عليه الفرع ، سواء أكان هذا التغيير لفظيا أم تغييرا دلاليا ، و سواء أن كان حذفا أم زيادة أم نقصانا أم إعلالا بالقلب أم تقديما أو تأخيرا ، و غير هذه من التحويلات (أي التغييرات) .

ففي مقابل التحويل كعملية يتم بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع بزيادة مطردة (أو تغيير مطرد) ، نجد التحويل هو نفسه تلك الزيادة (أو ذلك التغيير) نحو قولك : الأصل في الجملة " جاء " قولك " جاء محمد " مثلا ، فالتحويل وفق البعد الثاني ، هو الانتقال من الأصل إلى الفرع ، أي من " جاء محمد " إلى " جاء " ، هذا الانتقال الذي تم بتغيير معين و هو إضمار الفاعل .

نجد التحويل وفق البعد الثالث – حسب ما يوضحه لنا د / الحاج صالح – هو ذلك التغيير نفسه (إضمار الفاعل) و هو تغيير لفظي .

فالتغيير كان جزءا من التحويل باعتباره عملية الانتقال من الأصل إلى الفرع بتغيير مطرد (أو بزيادة مطردة) في حين نجد التغيير في هذا الوجه يعكس مفهوم التحويل في النحو العربي ككل، و ليس جزءا من المفهوم .

و على هذا الأساس (أي على أساس أن التحويل هو زيادة (آو التغيير)) ، نجد أنفسنا أمام تحويلات عديدة في المستويين الإفرادي و التركيبي كالتقديم و التأخير و الحذف و الزيادة ، و الاستبدال في الموضع ، و الإعلال بالقلب و الإعلال بالنقل ، و القلب المكاني ، و الإدغام ، و الإبدال و غيرها من التحويلات .

فهناك فرق واضح بين أن نعتبر التحويل زيادة (أو تغييرا) تلحق الأصل فيبنى عليه الفرع و بين أن نعتبر التحويل عملية يتم بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر زيادة (أو تغيير) تلحق الأصل .

و نستطيع توضيح النتائج التي توصل إليها د / عبد الرحمن الحاج صالح في عملية استقصائه لمفهوم التحويل في النظرية النحوية العربية الأصيلة في المخطط التالي :

الشكل رقم : 12

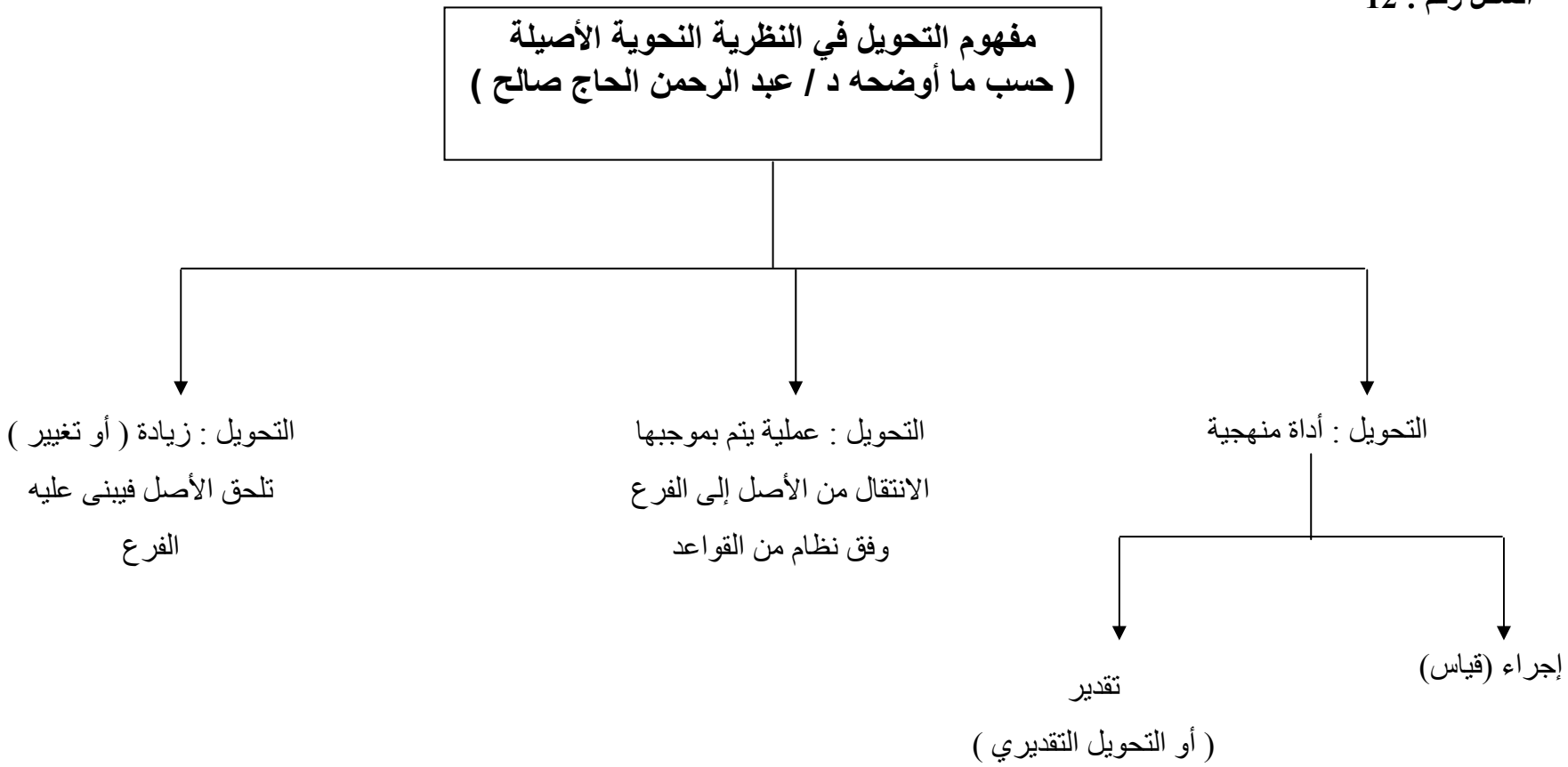
مفهوم التحويل في النظرية النحوية الأصيلة
(حسب ما أوضحه د / عبد الرحمن الحاج صالح)
التحويل : أداة منهجية
التحويل : عملية يتم بموجبها
الانتقال من الأصل إلى الفرع
وفق نظام من القواعد
التحويل : زيادة (أو تغيير)
تلحق الأصل فيبنى عليه
الفرع
إجراء (قياس)
تقدير
(أو التحويل التقديري)

و من خلال هذه النتائج التي توصل إليها د / عبد الرحمن الحاج صالح في عملية استقصائه لمفهوم التحويل في تراثنا النحوي الأصيل ، نخلص إلى أنه لا وجود لمصطلح التحويل داخل منظومة المصطلحات النحوية التي اعتمدها نحاتنا في خطابهم العلمي .

فإن« التلقيب هو الانتقال إلى الدلالة الاصطلاحية التي تتحول معها المادة إلى علامات و رموز و مفاهيم ، و تنتقل إلى موضوع قابل للاكتشاف و التصور و الإدراك ، و لاشك أن المبادرة الأولى إلى تحديد الحدود و وضع المصطلح لها أثر كبير في الأشكال التي سيتخذها الوصف و التأويل و التحديد و التقعيد ، مهما كانت درجة هذه المبادرة من بساطة أو تعقيد ، إن الحدود و المصطلحات النحوية – على سبيل المثال – تكون في نهاية المطاف لغة نظرية في النحو. » [1] ص90.

فالمصطلح هو تسمية دالة على مفهوم معين ، و محدد ، داخل تخصص معين ، لكن د / الحاج صالح ، قد توصل إلى أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي الأصيل لا يتحدد من وجه واحد ، بل يرد بوجوه ، فقد يكون التحويل قياسا ، و قد يكون تقديرا ، و قد يكون عملية يتم بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع وفق نظام القواعد ، و قد يكون زيادة (أو تغيير) تلحق الأصل ، فيبنى بها الفرع على الأصل .

فلسنا في الحقيقة أمام مفهوم واحد للتحويل في تراثنا النحوي ، بل نحن أمام مفاهيم متعددة ، و منه لا يمكننا القول إن لمصطلح التحويل وجودا مضبوطا داخل منظومة المصطلحات النحوية لنحاتنا الأوائل ، و هذا حسب ما توصل إليه د / الحاج صالح في عملية استقصائه لمفهوم التحويل عند النحاة الأوائل المؤصلين و من سار على نهجهم .

في مقابل هذا نجد من المحدثين ، من يعدّ مصطلح التحويل مصطلحا قائما بذاته في تراثنا النحوي، يقول د/ نهاد الموسى :

« و طريف أيضا أن نجد مصطلح التحويل عينه يستعمل لدى النحاة العرب المحدثين الذين يصدرون – لا ريب – عن مناهج النحاة الأوائل و مصطلحهم ، و هم يلحظون عند استعماله في التحليل النحوي أو الصرفي قريبا مما يلحظ أصحاب النظرية في الغرب. » [32] ص 60.

فها هو ذا د / نهاد الموسى يقرّر بأن بعض المحدثين يستعملون مصطلح التحويل انطلاقا من منهج النحاة الأوائل ، بل و يقرّر بوجود مصطلح التحويل في تراثنا النحوي ، أي أننا أمام تسمية دالة على مفهوم معين و محدد ، و أن هذا المفهوم أي مفهوم التحويل في تراثنا النحوي لا يبتعد عن مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية في اللسانيات الغربية بل هو قريب منه .

و يقول د / ممدوح عبد الرحمن :

« إن منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجا يقوم على افتراض (بنية عميقة) لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح ، و لكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة بدت في

معالجتهم ،و (البنية السطحية) لم يعبروا عنها أيضا بهذا المصطلح ، و لكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم ،و تعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية ، و يمكن أن نطلق على هذا (التحويل) لديهم أنه تحويل عفوي قائم على دقة النظر للأمور ، و يكشف في الوقت نفسه استقامة المنهج الذي سلكوه و استواء الطريق الذي أمّوه. » [28] ص 12.

يوضح د / ممدوح عبد الرحمن أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي لا يختلف كثيرا عن مفهوم التحويل عند تشومسكي ، هذا إذا لم يدخل معه في علاقة تكافؤ« و لسنا نريد بهذا أن نقول إنهم سبقوا إلى ذلك و لكن الوصف المجرد لما فعلوا هو الذي يؤدي إلى هذا الحكم مع ملاحظة أن كل منهج له سياقه الفكري الخاص به ، و ظروفه الثقافية التي تحكمه.» [28] ص 12.

إذ يجعل د / ممدوح عبد الرحمن مفهوم الأصل مكافئا لمفهوم البنية العميقة ، و مفهوم البنية السطحية مكافئا لمفهوم الفرع .

و إذا كان التحويل في النظرية التحويلية التوليدية عبارة عن مجموعة من العمليات الذهنية المطردة التي يتم عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية فإن التحويل في تراثنا النحوي – حسب ما يوضحه د / ممدوح عبد الرحمن – هو كذلك مجموعة من العمليات المطردة التي يتم عبرها الانتقال من الأصل إلى الفرع .

إذ يقول :« لقد اعتبر الأصل و الفرع في أمور كثيرة ، فالنحاة يعتقدون أن هناك أصولا تتفرع عنها الفروع ، و هذا الأصل قد يعد (بنية عميقة) و هذا الفرع قد يعدّ (بنية سطحية) و تقوم عدد من القواعد التحويلية المعينة بتحويل الأصل إلى الفرع. فالنكرة أصل والمعرفة فرع ،ولذلك يحتاج المعرف إلى علامة خاصة به قد تكون لغوية (ال) مثلا في المعرف بالأداة و الإضافة في المضاف إلى المعرفة، و جملة الصلة في الموصول ، و قد تكون غير لغوية كالمواضعة في العلم ، و الحضور أو الغيبة في الضمائر و الإشارة في اسم ، و الواحد (الإفراد) أصل يتفرع عنه المثنى و الجمع ، و لذلك يحتاج المثنى إلى علامة تثنية ، و يحتاج الجمع إلى علامة تخصه قد تكون لاحقة خاصة كما في جمع المذكر السالم و جمع المؤنث السالم أو تحويل الصيغة كما في جمع التكسير و التذكير أصل يتفرع عنه التأنيث و لذلك يحتاج التأنيث إلى علامة هي تاء التأنيث ، أو ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، و قد تكون العلامة مقدرة في الاسم ، بحيث لا تظهر إلا إذا تحولت صيغته إلى التصغير مثلا. » [28] ص (76-77).

و مثل ذلك : " شمس " تقول في التصغير " شميسة " فتظهر علامة التأنيث .

و قوله أيضا :

« فالنحو العربي قام على اعتبار البنية العميقة و التحويل منها إلى البنية السطحية و معظم خلافات النحويين كانت حول تقديرات البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية التي تتبع في التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية. » [28] ص 151.

فالدكتور عبد الرحمن ممدوح ، يحاول استقصاء ماهية التحويل في تراثنا النحوي من خلال ما هو موجود في النظرية التوليدية التحويلية على أساس أن التحويل عند تشومسكي هو عينه عند العرب ، إلى درجة أنه يستعمل مصطلحات النظرية التوليدية التحويلية ، في ضبطه لماهية التحويل في تراثنا النحوي ، و كأننا أمام تحصيل حاصل .

كذلك نجد د / عبده الراجحي يقترب من هذا المنحى ، فيربط مفهوم التحويل في تراثنا النحوي بمفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية ، على أساس أن دراسة النحاة العرب للتحويل في نظام اللغة العربية ، تتقاطع في كثير من النقاط مع دراسة التحويليين في اللسانيات الغربية المعاصرة .

و تحت عنوان " الجوانب التحويلية في النحو العربي " يقول د / عبده الراجحي :

« عرضنا في الباب الأول للجوانب الوصفية ، في النحو العربي ، و نعرض الآن للجوانب " التحويلية " فيه ، و هي في الحق أغلب عليه ، لأن هناك أصولا مشتركة بين المنهجين ، أهمها صدور النحو العربي – في معظمه – عن أساس " عقلي " .

و غني عن البيان أننا لا نريد أن ننسب إلى النحو العربي سبقه إلى هذا المنهج ، و لكننا نقصد – كما أشار تشومسكي – أن نؤكد أن ما سمي " بالنحو التقليدي " كان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراسته للغة ، و أن ما نحتاجه الآن قد يكون – في الأغلب – إعادة أصوله على أسس أكثر علمية.» [33] ص 143.

فإذا كان التحويل عند تشومسكي عبارة عن مجموعة من العمليات الذهنية التي يتم عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، و أن تلك العمليات تعدّ قواعد قائمة بذاتها ، فإن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي ، لا يبتعد كثيرا عن هذا المفهوم (مفهوم التحويل عند تشومسكي) ، فما التحويل عند العرب إلا مجموعة من القواعد التي يتم بها الانتقال من الأصل إلى الفرع ، و هذا حسب ما يوضحه د / عبده الراجحي عند تناوله للجوانب التحويلية في النحو العربي ، إذ يقول :

« و سوف نعرض هنا لعدد من الجوانب التي رآها التحويليون أصيلة في الدرس النحوي عندهم، و هي التي كان يراها الوصفيون موطن ضعف وجهوا إليه نقدهم على ما بيناه : و هذه الجوانب هي : قضية الأصلية و الفرعية : شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية فقرروا أن النكرة أصل و المعرفة فرع ، و أن المفرد أصل للجمع و أن المذكر أصل للمؤنث .... و أن التصغير و التكسير يردان الأشياء إلى أصولها ، و هكذا ، و كان الوصفيون يرون في ذلك بحثا ميتافيزيقيا ، لا

يعتمد على مبدأ علمي سليم ، غير أن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية و الفرعية قضية أساسية في فهم " البنية العميقة " و تحولها إلى " بنية السطح " ، و في العربية مثلا لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل " قال " على أن أصله " قال " ، و أن الفعل " باع " أصله " باع" مع وجود " يقول " و " يبيع "، بل علينا أن نعرف " أصل " الألف فيهما ، و لا نستطيع أن نغفل على أن الطاء في " اصطبر " و " اضطرب " ليست طاء و إنما أصلها " تاء " ، و ليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حدّ وصف الظاهرة " كما هي " دون أن يجد تفسيرا لها ، و من هذا التفسير البحث عن الأصل . ..... و مما هو من قضية الأصل و الفرع حديثهم عن ظاهرة " القلب المكاني " التي نقدها الوصفيون أيضا ، و قد عرض لها النحاة القدماء عرضا مفصلا فبحثوا في أسبابها و في طرق معرفة " الأصل " الذي صدر عنه هذا القلب .» [33] ص (143-144-145).

لقد توصل د / عبده الراجحي إلى أن هناك قضايا عديدة يتقاطع فيها النحو العربي مع النحو التوليدي التحويلي ، و من أهم تلك القضايا ، قضية الأصلية و الفرعية ، و قضية القواعد التحويلية التي يتم بها الانتقال من الأصل إلى الفرع في الدر س العربي ، و الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في الدرس الغربي .

و من بين تلك القواعد التحويلية التي تعرض إليها د / عبده الراجحي نجد :

ـ قواعد الحذف :

« و هي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية ، حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق ، و الطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي هي التي قدمها النحو العربي. » [33] ص 149.

ـ قواعد الزيادة :

« يشير التحويليون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، و إنما تفيد وظيفة تركيبية .... و قد عرض نحاة العربية لظاهرة الزيادة ، في الجملة ، و أشاروا إلى أن ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى ، و خروج بعضه من الكلام كدخوله فيه ، و إنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك. » [33] ص (152-153).

ـ قواعد إعادة الترتيب :

« و هي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية ، ذلك أن لكل لغة ترتيبها الخاص ، و لكن المهم أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولا ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح .... و الحق أن العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة ، و اخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها ، فبحثوا قضية " التقديم و التأخير " و تأثيرها على

تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء ، و من حيث التغيير الدلالي ، و نحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم المبتدأ ، و عن جواز الأمرين. » [33] ص (154-155).

يبين لنا د / عبده الراجحي من خلال عرضه للجوانب التحويلية في النحو العربي ، أن تلك الجوانب تعدّ من أهم نقاط التقاطع بين النحو العربي و النحو التوليدي التحويلي ، و أن النحاة الأوائل كانت نظرتهم التحليلية للظاهرة اللغوية نظرة عميقة إذ يقول :

« و بعد ، فهذه أهم الجوانب التي تقرب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث ، و من الواضح أن " الأصل العقلي " فيهما كان حقيقا أن يفضي إلى هذا التقريب ، و من الواضح أيضا ما سمي افتراضات أو تقديرات نحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة إنسانية. » [33] ص 157.

كذلك وجدنا د / نهاد الموسى من الباحثين المعاصرين من يرون أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي يقترب كثيرا مما هو موجود في النظرية التوليدية التحويلية .

إذ يقول :

« السؤال المحيّر الذي يواجه نظرية التحويل و هو : " كيف تمّ بالضبط الافتراض بأن الوصف الذي يقوم به النحوي لبناء الجمل وصف يمثل قدرة المتكلم على قول و فهم هذه الجمل ، و بأي معنى تحديدا لمفهوم " المعرفة " اعتبر المتكلم أنه يعرف قواعد النحو يواجه ملاحظات الخليل و ابن جني كما يواجه عمل ابن الأنباري في أسرار العربية على حدّ سواء . » [32] ص (51-52).

و قوله أيضا :

« و تلتقي جلّ منطلقات نظرية تشومسكي ، نظرية التحويل و التفريع ، في اعتراضاتها على البنيوية من الجهات التي وجدت أن البنيوية تتخلف فيها عن تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية ، مع الأصول التي رسمها ابن هشام في (المغني) للتحليل النحوي .... بل إن مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في (باب اللفظ للمعاني) من أوائل كتابه.» [32] ص 46.

لقد توصل د / نهاد الموسى إلى أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي يقترب إلى حدّ بعيد من مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية ، هذا إذا لم يكن نظيره إذ يقول :

« و من أسس النحو التحويلي أنه يميز في اللغة نوعين من الجمل : بسيطا و مركبا ، و تقوم الجملة المركبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة ، و يعمل النحو التحويلي في استخراج الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقها أن نفرع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن نحول الجملة البسيطة إلى جمل مركبة .

و هذا نظير ما نجد في النحو العربي من الصدور عن الجملتين : الاسمية و الفعلية في صورتهما البسيطة و رصد التغييرات التي تجرى عليهما و تمدّ فيهما عناصر إضافية و وظائف جديدة و قد لحظ سيبويه هذا المعنى ، تمييز جمل بسيطة أولية في اللغة ، و ردّ التراكيب الممتدة و المتحولة إلى أصولها من تلك الجمل. » [32] ص 56.

يربط د / نهاد الموسى في هذه المقولة ، مفهوم التحويل في النظرية النحوية القديمة عند العرب بمفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية للنظرية التوليدية التحويلية ، كما يجعل مصطلح التفريع في النحو العربي مقابلا لمصطلح التحويل في النحو التوليدي التحويلي ، فكما توصل تشومسكي – حسب ما يوضحه د / نهاد الموسى – إلى أن الجمل المركبة مُحَولة من الجمل البسيطة ، نجد الأمر عينه في الدراسات النحوية عند النحاة الأولين ، إذ تلحق تغييرات معينة الجملة البسيطة فتتفرع منها الجملة المركبة و يقول أيضا :

« و غني عن التعليق أن ابن هشام قد ميز جملة كبرى يكون الخبر فيها جملة صغرى ، و أنه ميز جملة تكون أصلا ، و أخرى تكون فرعا بمنزلتها فضبط العلاقة بين الأصل البسيط " قام زيد " و الفرع المحول بالبناء للمجهول " ضُرِبَ اللصُّ " .إلخ.» [32] ص 59.

و كما نجد د / نهاد الموسى يربط مفهوم التحويل في تراثنا النحوي بمفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية للنظرية التحويلية في الغرب ، نجده لا يتوقف عند هذه المرحلة ، بل يربط مفهوم التحويل في تراثنا النحوي بمفهوم التحويل عند تشومسكي في المرحلة الثانية ، و التي أصبح فيها مفهوم التحويل ، تلك العمليات الذهنية التي يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية إذ يقول :

« و في ... إشكاليات العلاقة بين براني الكلام و جواني اللغة ، اتجه التحويليون إلى فحص هذا البعد من أبعاد الظاهرة اللغوية ، و طرحوا هذا التساؤل : كيف ندل على المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة ؟ إيمانا منهم بأن التعبير عن المعنى المتوحد يتخذ في اللغة أشكالا متعددة ، و حقا أنهم اتجهوا إلى ضبط هذه المسألة و إحكامها بأحكام حاولوها ، و لكن المهم في الأمر هنا أننا نجد النحاة العرب ينتبهون إلى هذا البعد بتبصرهم في أمثلة الاستعمال الجاري ، ثم يعللونه.» [32] ص (74-75).

و قوله أيضا :

« و على نحو ما تأدى التحويليون إلى تقدير أصل للجملة غير ما يكون لها في ظاهر اللفظ ، صدورا عن الملاحظات المتقدمة ، لجأ النحويون العرب إلى التقدير ضبطا للعلاقة بين براني الكلام و الأصول التي تنتظم بنيته عندهم .

و قد وضع التحويليون قواعد حاولوا بها تفسير العلاقة بين البنى السطحية و البني العميقة الكامنة تحتها ، أو بين براني الكلام و جواني اللغة ، و ذلك حين يكون هناك تغاير بين المستويين و قد افترضوا لتلك القواعد سبقا مخصوصا تتسلسل تبعا له سموه : ترتيب الأحكام (rule ordering) .

و قد كان هذا كله مما استتبعه لدى النحويين العرب التفاتهم إلى أن اللغة ليست ظاهرا سطحيا متوحدا ، و أنها قد يتوحد فيها الظاهر على تعدد المعنى ، و قد يختلف الظاهر منها على معنى متفق ، كما سلف ، و نظير ترتيب الأحكام عند التحويليين ما عقده ابن جني في الخصائص من " باب في حفظ المراتب " .... و قد عالج ابن هشام هذه المسألة في سياق بيانه عن أصول الخليل النحوي في المغني و خاصة ما عقد لها من ذلك الباب الموسوم ببيان كيفية التقدير عند الحذف ... و واضح أن التركيب (الظاهر) يُرَدّ إلى التركيب (المقدّر) وفقا لمعطيات المعنى في المواضعات المتفارقة (كما في الأول و الثاني) ، أو وفقا لمقتضى المعنى و نواميس العربية الغالبة (كما في الثالث) ، و واضح أن التقدير هنا لم يأت لتبرير حركات الإعراب فحسب ، و اللافت حقا أن تكون هذه المسألة ، مسألة التدريج عند التقدير، قد وردت على النحويين العرب منذ زمن مبكر و أنهم تعاوروا فيها وجهات النظر ، على ما نرى. » [32] ص (76-77-78).

يبين لنا د / نهاد الموسى في هاتين المقولتين أن النحاة العرب الأولين قد توصلوا إلى أن اللغة ليست سطحا ظاهرا ، بل وراء هذا السطح بناءا باطنيا (أو ما يعبر عنه د / نهاد الموسى بالبراني و الجواني) .

و منه توصلهم إلى أن من الجمل في نظام اللغة العربية ، ما يخفي ظاهرها تركيبا لغويا خفيا (أصلا مقدرا) ، كما درس نحاتنا الأوائل العلاقة التي تربط تركيب الجمل الظاهر بتركيبها الباطن .

و ما نجده عند النحاة الأوائل هو عينه عند التحويليين الذين توصلوا إلى أن الجمل تقوم على بنى سطحية و بنى عميقة ، كما تعمقوا في دراسة العلاقة التي تربط بين البنية العميقة و البنية السطحية على نحو ما نجده في النحو العربي .

كما توصل العرب إلى نفس النتيجة التي توصل إليها النحاة التحويليون في اللسانيات الغربية ، في كشفهم عن أن هناك العديد من الجمل مما يختلف ظاهرها ، لكنها متفرعة من تركيب لغوي باطني واحد.

نحو : " قتل عمرًا زيدٌ " و " عمرا قتل زيدٌ " ، فهاتان الجملتان ظاهرهما مختلف ، لكنهما متفرعتان من تركيب باطني واحد ، و هو " قتل زيدٌ عمرًا " .

كما يوضح لنا د / نهاد الموسى أن ما توصل إليه التحويليون فيما يخص ترتيب الأحكام نجد نظيره في النحو العربي : " حفظ المراتب " ، فكما قد يتم الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية عبر سلسلة من القواعد ، مرتبة ترتيبا معينا ، في النظرية التوليدية التحويلية ، نجد النحاة العرب الأولين قد توصلوا إلى أن عملية الانتقال من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل قد تتم عبر مراتب ، و هذه النقطة تعدّ من أهم نقاط التقارب بين التحويل عند العرب و التحويل عند تشومسكي ، و سنعود إلى هذه المراتب في النحو العربي عند تناولنا لبعض الأوجه التحويلية الجارية في المستوى الإفرادي .

و ممن نظروا في فكرة التحويل في النحو العربي الدكتور بن لعلام مخلوف إذ يقول :

« قد تبين لنا فيما سبق أن ما دعا النحاة المؤسسين إلى اللجوء إلى التقدير هو أن اللغة لا يفصح ظاهر لفظها عن النظام الباطن تحت ألفاظها التي يتباين ظاهرها و يختلف ، و لا يطرد على وتيرة واحدة في كثير من الأحيان فهداهم طول البحث و التنقيب إلى فكرة التحويل لإدراج الفروع تحت الأصول في نظام معلل يفسر فيه ما خرج عن أصولهم و قوانينهم المستنبطة فقادهم ذلك إلى تقديره لبيان العمليات التحويلية التي جرت على الفروع و لتعليل عدولها عن الأصل. » [4] ص 194.

يوضح لنا د / بن لعلام مخلوف أن فكرة التحويل في تراثنا النحوي مرتبطة بفكرة العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل .

فمفهوم التحويل في النظرية النحوية الأصيلة ، لا يساوي مفهوم التقدير – حسب ما يوضحه د / بن لعلام مخلوف – بل التقدير أداة منهجية تعدّ من ضمن الأدوات المنهجية التي اعتمدها النحاة في الكشف عن التحويل كظاهرة من بين الظواهر اللغوية ، التي يعنى النحاة بدراستها ، عبر أصولهم المنهجية ، و من بين هذه الأصول نجد آلية التقدير .

يقول :

« و محصلة هذه الأقوال في التقدير أنه عملية ذهنية تتم في ذهن النحوي برد الكلام المعدول عن أصل بابه إلى الأصل . » [4] ص 121.

و قوله أيضا :

« فالتقدير عملية ذهنية تجري في ذهن النحوي لمعرفة أصل الكلام المغير بالنظر إلى نظائره في الباب لتبيين نوع هذا التغيير الذي جرى عليه ، لتعليله بعد ذلك حتى تتبين حكمة واضع اللغة في كل ما استعملته و عدلت به عن الأصل ، و تتبين العلاقات التفريعية بين الأصل و الفرع ، فعملية تقدير الكلام المعدول عن الأصل دائما تسبق في ذهن النحوي تعليل هذا العدول و تفسيره فعملية التقدير تجري في أذهانهم قبل التعليل عادة و تمهد له ، لأنها ترد الكلام المعدول و المغير إلى ما يفترض أن يكون عليه لفظه لو جاء على ما يقتضيه الأصل و القياس ، فتتكشف بذلك العلاقة التفريعية و القواعد التحويلية التي تربط الفروع بالأصول ، و بذلك تدرج هذه الفروع تحت أصولهم و قواعدهم و تفسر.» [4] ص43.

يبين لنا د / بن لعلام مخلوف أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي يرتبط بفكرة العدول عن الأصل، لكن ليس أي عدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل هو تحويل ، بل إن التحويل كعملية تجري في ذهن المتكلم العربي ضمنيا يتم بموجبها الانتقال من أصل معدول عنه إلى فرع معدول إليه بتغيير مطرد ، أي أن التحويل باعتباره عدولا عن أصل مغير إلى فرع يجري وفق نظام من القواعد .

« و التقدير قد يجري على مراتب بعمليات تحويلية إلا أنه ينطلق من الأصل المقدر و يمر بعمليات تحويلية تقدر هي أيضا ليصل إلى اللفظ كما هو في الاستعمال ..... و تجري تلك التحويلات

بناء على قواعد مستنبطة من كلام العرب ، أي تكثر نظائرها في كلامهم ، فقد تكفي قاعدة تحويلية واحدة للوصول إلى الفرع المستعمل انطلاقا من الأصل و مثل ذلك ...." ميزان " أصله " موزان " و قلبت الواو ياء لأنها ساكنة مسبوقة بكسرة ، و قد لا نصل إلى النتيجة أي الفرع المستعمل ابتداء من الأصل المقدر إلا بعمليتين تحويليتين أو أكثر ، و يتم ذلك في التقدير على مراتب و يحدد نوع العمليات و ترتيبها و عددها .... و يريد سيبويه أن الأصل المقدر للفرعين : " مزور و مصوغ " هو " مزوور و مصووغ " ، بحملهما على نظائرهما من الصحيح نحو : " مكتوب و معلوم " ثم جرت عليهما عمليتان تحويليتان ، الأولى هي إسكان العين بنقل حركتها إلى الفاء ، و هذا التحويل بالإسكان بالنقل له نظائره في معتاد كلام العرب تدل عليه ، و من ذلك إسكانهم العين في يفعل من " زار و صاغ " ، تقول : " يزور و يصوغ " و أصلهما " يَزْوُرُ و يَصْوُغُ " ... و الثانية : حذف واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، و نظائرها كثيرة في كلام العرب. » [4] ص (185-186).

فها هو ذا د / بن لعلام مخلوف يوضح أن التحويل في النحو العربي باعتباره عدولا عن الأصل المغير إلى الفرع المستعمل لا يجري إلا وفق قواعد أي أن التغيير الذي يلحق الأصل المعدول عنه إلى الفرع المستعمل هو تغيير مطرد ، أي تغيير يكثر استعماله في كلام العرب .

كما يوضح لنا في موضع آخر ، أن التحويل كظاهرة تجري في جسم اللغة العربية ظاهرة لا تخضع لقوانين أصل الوضع بل هي خاضعة في الأغلب الأعم لقوانين الاستعمال ، بل كيف تكون قوانين أصل الوضع و هي قوالب مجردة ماثلة ضمنيا في ذهن المتكلم هي التي تتحكم في التحويل و ما التحويل في تراثنا النحوي إلا عدول عن أصل الوضع اقتضاه الاستعمال إذ يقول :

« و بذلك فإن ما جاء على الأصل لا يقدر عندهم ، و إنما التقدير يكون لما خرج عن الأصل ، مما جرى على أصله تغيير في الاستعمال ، و هذا التغيير عبارة عن عمليات تحويلية ، تدعو إليها عوارض الاستعمال التي قد تعارض القياس ، أو تنقل الكلام من قياس تمنعه إلى قياس آخر يطرد على قاعدة تحويلية معينة.» [4] ص 218.

و نستطيع تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها د / بن لعلام مخلوف في عملية استقصائه لمفهوم التحويل في تراثنا النحوي كالآتي :

– إن مفهوم التحويل في النظرية النحوية القديمة هو عدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل ، و تجري هذه العملية بتغيير يقع في الأصل ، ذلك التغيير الذي يجب أن يكون تغييرا مطردا ، فالتحويل ظاهرة تخضع إلى نظام ، أي ظاهرة تحكمها مجموعة من القواعد .

– التحويل عملية تجري ضمنيا في ذهن المتكلم العربي ، و تربط بين قطبين أصل مجرد و فرع مستعمل ، يقول :

« و إذن فإن الأصول المقدرة المتروك استعمالها ممكنة في القياس بحملها على نظائرها من الصحيح و غير متحققة في الكلام ، و مع ذلك هي معتقدة عند العرب أي أن لها وجودا بالقوة في نظام اللغة العربية المختزن ضمنيا في عقولهم ، و هذا ما يفهم من كلام سيبويه إذ ينسب كل العمليات التحويلية التي تجري على الأصل إلى العرب كالإضمار و الزيادة و التقديم و التأخير و الإبدال و الإدغام و القلب المكاني .....» [4] ص 153.

– التحويل كظاهرة تجري في جسم العربية ، هي ظاهرة تخضع إلى قوانين الاستعمال ، يقول :

« و محصلة الكلام أن وجوه العدول عن الأصل و الوضع و القياس يقتضيها الاستعمال الذي يخضع لمبدأين أساسيين هما : الاقتصاد في المجهود العضلي و البيان دون أن يعوق أحدهما الآخر ، فإذا كان مثلا الإظهار هو الأصل فإن الحذف - و هو ضد الإظهار – يقف عند حد معين و هو البيان و أمن اللبس ، بمعنى أن المتكلم لا يحذف من الكلام ما شاء و هو يريد الإفادة و البيان ، فهو لأجل ذلك لا يحذف من الكلام شيئا إلا و فيه أو في سياق الحال ما يدل على المحذوف .....» [4] ص 219.

– التحويل كظاهرة لغوية ، قد توصل إليها النحاة الأولون عبر طرق استدلالية مختلفة منها آلية التقدير .

لأن « دراسة وجوه العدول عن الأصل تعد من صميم البحث في ظاهرة التقدير في النحو العربي، ذلك لأن هذا العدول دعا النحاة إلى التقدير و ذلك برد الفروع_ المترتبة عن العدول إلى أصولها المحولة عنها لبيان العلاقات التفريعية التي تربط بين الأصول و بين فروعها.» [4] ص 219.

فآلية التقدير يكشف النحاة بها عن كيفية الانتقال من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل ، كما يكشفون بها عن طبيعة التغيير الذي يلحق الأصل .

كما يعد التعليل من أهم الأدوات المنهجية التي ارتكز عليها النحاة الأوائل في دراستهم للتحويل باعتباره عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد ، فكل ما خرج عن أصله نجد النحاة الأوائل يحاولون الكشف عن العلة التي اقتضت ذلك العدول ، و منه إثبات حكمة واضع اللغة .

و في هذا الأمر ، يقول د / بن لعلام مخلوف :

« فها هي ذي فكرة الاتساق و الانسجام في ظواهر العالم تستحوذ على أذهان أكثر العلماء إن لم أقل كل العلماء ، و هي فكرة ضرورية ، لأنها توجههم إلى اكتشاف موجود قد يخفى عن الحس متمثل في القوانين و القواعد المطردة التي تحكم مجرى الظواهر و نظامها ..... و كذلك عملت هذه الفكرة – أو قل هذا الافتراض – عمله في النحو العربي لتسليمهم بحكمة واضع هذه اللغة و ما يترتب عنه من الاعتقاد بوجوب خضوعها لنظام محكم يدرج الفروع و حتى الشواذ في أصولهم و يردها إليها بضروب من القياس و التأويل و التعليل ، و لأنهم يفترضون أن الاختلاف في كلام العرب في الاستعمال يخفي

تحته نظاما و علاقات و على النحوي أن يكتشفها عن طريق القياس و التأويل و التعليل ، و القائسُ و المؤول يريان التجانس و النظام فيما لا يراه من يأخذ بظاهر اللفظ كالبنويين و الظاهريين و قد قوي إيمان ابن جني بحكمة واضع اللغة العربية و بديع نظامها إلى حد جعله ينحو إلى تعليل حتى ما أهمل في قسمة التركيب. » [4] ص 40.

– إن فكرة التحويل في تراثنا النحوي فكرة ترتبط بنظرة النحاة العميقة إلى اللغة ، فهم لا يرون فيها سطحا ظاهرا بل تفطنوا إلى أن وراء هذا السطح الظاهر نظاما باطنيا يتحكم في كثير من مقتضياته (أي السطح الظاهر للغة) .

« أما البنوية فإنها لا تحفل بهذا التماثل و لا تقول بفكرة التحويل و بالقواعد التحويلية لأنها لا قدرة لها على اكتشاف العلاقات التحويلية مادامت تعنى بالوصف لما هو عليه اللفظ . » [4] ص 211.

كما يعد د / تمام حسان من الباحثين المعاصرين الذين تطرقوا إلى فكرة التحويل إذ نجده يقول :

« و قد يكون العدول المطرد عن أصل إعراب الكلمة فيعدل عن الإعراب بالحركة إلى الإعراب بالحرف أو بالحذف أو بالتقدير أو المحل و قد تطرد الزيادة في الكلمة عدولا عن أصل التجرد و ذلك للدلالة على الطلب أو الصيرورة أو المطاوعة أو الافتعال ... إلخ ، و قد يطرد العدول عن أصل الكلمة بالإعلال و الإبدال و هذا الإعلال بتحويل الأصل الصحيح إلى معتل كقال و باع و غزا و رسى فالواو و الياء في الأصل صحيحان متحركان بالفتح و يكون الإبدال في مثل " اتعد و اتخذ " حيث تبدل التاء من الواو و الهمزة إبدالا مطردا .....و قد تشتمل البنية الواحدة على عدد من التحولات و طرق العدول عن الأصل الخاضعة للقواعد ، فيخضع تطبيق هذه القواعد لرتبة محفوظة تلتزم بها كل قاعدة مكانها من أخواتها فلا تتعداه تقديما أو تأخيرا.» [3] ص (140-141).

إن د / تمام حسان ، في معالجته لفكرة التحويل في كتابه الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ، لا يقدم لنا تحديدا معينا لماهية التحويل في تراثنا النحوي .

لكن من خلال تتبعنا لمختلف السياقات اللغوية التي تعرض فيها إلى هذه الفكرة خلصنا إلى أنه يربط فكرة التحويل في تراثنا النحوي بفكرة العدول عن الأصل ، و بالتحديد عندما يكون العدول عن الأصل عدولا مطردا ، أي عدولا يخضع لقاعدة .« و حيثما يكون الاطراد تصبح القاعدة في حيز الإمكان .» [3] ص 140.

كما أنه يربط فكرة التحويل بفكرة العدول عن الأصل عدولا مطردا عندما يكون هذا العدول الجاري قد تم عبر تغيير لحق الأصل الذي عدل عنه المتكلم العربي إلى الفرع المستعمل .

كما يوضح أن هذا التحويل قد يجري على مراتب« و قد تشتمل البنية الواحدة على عدد من التحولات و طرق العدول عن الأصل فيخضع للقواعد ، فيخضع تطبيق هذه القواعد لرتبة محفوظة تلتزم بهياكل قاعدة مكانها من أخواتها فلا تتعداه تقديما أو تأخيرا. » [3] ص 141.

و يقصد د / تمام حسان بهذه التحولات التغييرات المطردة التي تصيب الأصل و هو ما يفهم من قوله :

« و بعد تطبيق هذه القواعد الأربع واحدة بعد الأخرى نصل إلى الفرع " لتبلون " و هو الكلمة التي بدأنا بتأويلها ، تلك هي آلية العدول ..... و الملاحظ أن القواعد التي استعملناها هنا (شأنها شأن غيرها مما يستعمل في هذا الباب) هي من نوع قواعد التوجيه و لكن قواعد التصريف واردة هنا أيضا كقواعد الإعلال و الإبدال و النقل و القلب و الحذف و الزيادة ... إلخ .» [3] ص 142.

كما يوضح د / تمام حسان أن من الأدوات المنهجية التي اعتمدها النحاة العرب في الكشف عن التحويل باعتباره عدولا عن الأصل بتغيير مطرد ، نجد أداة التقدير التي تعدّ من الأدوات المنهجية الفعالة، لأنه يتم بموجبها رد الفرع إلى الأصل ، و منه الكشف عن آلية العدول عن الأصل إلى الفرع .

حيث يقول :

« و في كل ذلك يكون الرد إلى الأصل بواسطة ذكر الكيفية التي تم بها العدول كأن يقال : " قال" أصلها " قول " تحركت الواو و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا .... إذا فقول النحوي : " كذا أصله كذا " هو المقصود بالرد إلى الأصل أي التأويل. » [3] ص 141.

ها نحن نلاحظ من خلال معالجة د / تمام حسان لفكرة العدول عن الأصل في النحو العربي ، كيف تغيرت نظرته إلى مناهج النحاة الأولين فبعد أن كان لا يقول بقضية الأصلية و الفرعية ، و بعد أن كان يعتبر التقدير ، بلية فلسفية ، ابتلي بها النحو العربي ، نجده يعالج آلية العدول عن الأصل ، و كيف يتم الانتقال من الأصل المجرد إلى الفرع المستعمل بل و يعتبر التقدير من الأدوات المنهجية التي يعتمدها النحاة في الكشف عن آلية العدول و يقدر جهود النحاة الأوائل كل التقدير و قد كان على الضد من ذلك .

إذ نجده يقول في إحدى مؤلفاته السابقة عن النحاة القدامى أنهم« نظروا إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء و المحسوسات ، كما جعلوه للمادة ، و رأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال فالأصل أو الجوهر في قال : " قول " و في فعل الأمر من " وفى " " إوفي " و في كلمة " نهى " " نهي " و في " قاض " " قاضي " ... إلخ ، و يذهب النحاة في ذلك مذاهب لا تخلو من التعسف الظاهر.» [34] ص29.

و قوله أيضا :

« و التقدير بلية فلسفية ابتلى بها النحو و مازال يبتلى.» [34] ص 27.

فهذه جملة من النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين المعاصرين العرب في عملية استقصائهم لماهية التحويل في تراثنا النحوي و حري بنا الاعتراف هنا ، بأنه ليس من السهل – مهما كان – الخوض في عملية التنقيب عن ماهية التحويل في هذا التراث الثري الضخم .

إنها عملية تتطلب دراية واسعة و حسن اطلاع على ما قدمه النحاة الأولون ، كما تتطلب وقتا أطول لمن تنقصه تلك الدراية بالإضافة إلى امتلاك الباحث الذي يحاول الخوض في عملية التنقيب ، القدرة التحليلية العميقة ، خاصة و أن الحدود التي كان من المفروض أن تضبط لنا ماهية التحويل ، في تراثنا النحوي تكاد تكون معدومة ، أضف إلى ذلك أننا قلما نصادف كلمة التحويل أو اشتقاقاتها في الخطاب العلمي للنحاة الأولين ، مما يزيد في الأمر صعوبة و تعقيدا .

فكثيرة هي المفاهيم النحوية التي لم يعن النحاة الأوائل بحدها ، لكن مع هذا يمكننا استنباطها ، انطلاقا من توظيف النحاة للكلمات الدالة عليها ، في خطاباتهم العلمية ، بل و نكتشف أننا لسنا أمام كلمات فحسب ، بل نحن أمام مصطلحات علمية قائمة بذاتها ، تعدّ مفاتيح لأبواب البحث المغلقة ، مثلما وجدنا ذلك فيما يتعلق بمفهوم ثنائية الأصل و الفرع في النحو العربي .

و لأننا لا نمتلك تلك الشروط الأساسية ، فإننا لا نستطيع في بحثنا هذا أن نسير في نفس المسار الذي سلكه بعض الباحثين المعاصرين ، الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية استقصاء ماهية التحويل في تراثنا النحوي .

فتلك الشروط تعدّ ركائز أساسية حتى تكون عملية التنقيب عن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي عملية مثمرة ، و حتى تكتسي النتائج المتوصل إليها الصبغة الموضوعية ، و الشرعية العلمية .

و عليه فإننا نريد أن نسلك مسلكا آخرا ، هو مسلك يتطلع إلى مزيد من التأصيل لمفهوم التحويل في النحو العربي ، دون أن ننفصل عن النظرية النحوية الأصيلة .

كما أننا نرتكز في هذه المحاولة على النظرية النحوية الأصيلة بكل ما تحمل من أسس منهجية و خلفيات و أهداف في تحليل الظاهرة اللغوية .

و استندنا في هذه المحاولة للمساهمة في تأصيل هذا المفهوم – انطلاقا من النظرية النحوية الأصيلة – على ثلاثة أسس :

– المعنى اللغوي لكلمة التحويل .

– توظيف كلمة التحويل و اشتقاقاتها في بعض نصوص نحاتنا الأولين و هم : (سيبويه ، ابن جني، المازني) .

– وجهة نظرنا الخاصة ، و التي لعب فيها دكتورنا المشرف دورا كبيرا بفضل توجيهاته ، و فتحه لنا آفاقا مختلفة في مسار بحثنا هذا .

إن مفهوم التحويل في النحو العربي ، كمقاربة نظرية نسعى إلى مزيد من التأصيل هو مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم العربي ضمنيا و يتم بموجبها العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد .

فانطلاقا من المعنى اللغوي لكلمة تحويل و المتمثل في الانتقال من موضع إلى موضع آخر ، ارتأينا أن يكون التحويل عملية يتم بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع ، عملية يجريها المتكلم العربي في جميع مستويات اللغة العربية ، لكن ما يهمنا و نحن ندرس مفهوم التحويل في النحو العربي ، التحويل الجاري في المستويين (الإفرادي و التركيبي) ، مع أن النحاة الأولين الذين ننطلق في تأصيلنا لمفهوم التحويل من نظريتهم و أسسهم الابستمولوجية ، في تحليلهم للظاهرة اللغوية ، قد تعرضوا للتحويل في المستوى الصوتي و الدلالي ، و هذا باعتبار أنهم تناولوا العدول عن الأصل إلى الفرع بتغيير مطرد على مستوى الأصوات ، و مستوى الدلالات أيضا .

و انطلاقا من توظيف سيبويه و ابن جني و المازني لكلمة التحويل و اشتقاقاتها في سياقاتهم اللغوية، ارتأينا أن لا يكون التحويل في النحو العربي ، عملية يتم بموجبها الانتقال من أي أصل إلى الفرع المستعمل .

بل التحويل عملية ، لا تتم إلا بالانتقال من أصل مجرد إلى الفرع المستعمل ، أي من أصل معدول عنه إلى فرع عُدل إليه .

فعندما نكون أمام عملية الانتقال من أصل مجرد إلى فرع مستعمل في الدراسات النحوية الأصيلة نكون أمام مقاربة نظرية لعملية العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل .

و انطلاقا من نفس الأساس و المتمثل في توظيف كل من سيبويه و ابن جني و المازني لكلمة التحويل ولإشتقاقاتها ، تبين لنا أن التحويل لا يتم إلا عبر تغيير يقع في الأصل المجرد المعدول عنه إلى الفرع المستعمل .

يقول سيبويه :

« و أما قُلْتُ فأصلها فَعُلْتُ معتلة من فَعَلْتُ و إنما **حُوّلَت** إلى فَعُلْتُ ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل ، فلو لم **يُحَوّلُوها** و جعلوها تعتل من قَوَلْتُ لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتل ، فلذلك **حَوّلُوهَا** إلى فَعُلْتُ ، فجعلت معتلة منها . وكانت فَعُلْتُ أولى بفَعَلْتُ لأنهم حيث جعلوها معتلة **محوّلة** الحركة جعلوا ما حركته أولى به ، كما أن يغزو حيث اعتلّ لزمه يَفْعُلُ، وجُعل حركة ما قبل الواو من الواو ، فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه.ويدلك على أن أصله فَعَلْتُ إنه ليس في الكلام فَعُلْتُه. ونظيره في الاعتلال **من محوّل إليه** : يَعِد ويَزِن. وقد بين ذلك. » [10] 340/4.

فها نحن نلحظ كيف وظف سيبويه كلمة " **حَوَّلُوهَا** " و كلمة " **حُوِّلَت** " و كلمة " **يُحَوِّلُوهَا** " في عملية الانتقال من الأصل المجرد " قَوَلْتُ " الذي عدل عنه المتكلم العربي إلى " قُلْتُ " و هو الفرع المستعمل .كما أن هذا الانتقال قد تمّ بتغيير لحق الأصل المجرد " قَوَلْتُ " .

« و ما يعنيه سيبويه أن " قُلْتُ " في الاستعمال **محوّلة** عن أصل و هو " قَوَلْتُ " التي جرت عليها **تحويلات** على مراتب إذ حولت إلى " قَوُلْت " ثم إلى " قالت " و لالتقاء الساكنين سقطت العين فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت " قُلْتُ ". » [4] ص 55.

كما نستدل من قول سيبويه أن التحويل عملية يجريها المتكلمون العرب و ليس للنحاة إلا فضل الوصف و التفسير لهذه العملية ، فها نحن نجد سيبويه ينسب ذلك التحويل الجاري في كلمة " قُلْتُ " للمتكلمين العرب ، يدلك على ذلك استعماله للكلمات الآتية :

– حَوَّلُوهَا .

– يُحَوِّلُوهَا .

– حُوِّلَتْ .

ومن الأقوال التي وظف فيها سيبويه كلمة التحويل وبعض إشتقاقتها كذلك :

« وأما بِعْتُ فإنها معتلة من فَعلت تَفْعل ، ولو لم **يُحولوها** إلى فَعِلت لكان حال الفاء كحال قلت ، وجعلوا فعِلت أولى بها كما أن يفعل من رَمَيْتُ حيث كانت حركة العين **محولة** من يفعِل و يفعُل إلى أحدهما كان الذي من الياء أولى بها . » [10] 340/4.

و قوله :« وكذلك زِدتُ كانت الكسرة أُولى بها ، كما كانت الضمة أولى بالواو في قلت .وليس في بنات الياء فعلت [كما أنه ليس في باب رميت فَعُلت] ، وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر **تحويلا** للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون .» [10] 340/4-341.

و قوله :« وإذا قلتَ يَفْعِل من بِعتُ قلت يبيع ، ألزموه يفعِل حيث كان **محوّلا** من فَعَلت ، ليجري مجرى ما **حوّل** إلى فَعُلت ، وصار يفعِل لهذا لازمًا، إذْ كان في كلامهم فعِل يَفْعِل في غير المعتلّ ، فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في يفعل.وأما يفعَل من خفت و هِبت.فإنَّه يخاف ويهاب ، لأنَّ فَعِل يلزمه يفعَل ، وإنما خالفتا يزيد ويبيع لأنهما لم تعتلا **محوّلتين** ، وإنما اعتلّتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل. » [10] 341/4-342.

و قوله :« وأمّا مِتّ تموت فإنَّمَا اعتلَّت من فَعِل يفعُل ، ولم **تحوّل** كما **يحوّل** قُلت وزُدت . ونظيرها من الصحيح فَضِل يفضُلُ .» [34] 342/4.

فها نحن نلاحظ كيف يوظف سيبويه في الأقوال السالفة الذكر كلمة التحويل و اشتقاقاتها ، للدلالة على عملية عدول العربي عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل ، و بالتحديد عندما يجري ذاك العدول بتغيير معين يلحق أصل الوضع الخاص فيبنى بذاك الفرع المستعمل .

كما يوظف ابن جني الكلمات المنحدرة من الجذر الاشتقاقي(ح – و – ل) في كتابه المنصف، و هذا لأن المازني قد وظف تلك الكلمات في كتابه التصريف ، و ما كتاب المنصف لابن جني إلا شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري .

لذا فسوف نعرض بعض أقوال ابن جني و أقوال المازني معا ، تلك الأقوال التي وظف فيها كل منهما للكلمات المنحدرة من الجذر الاشتقاقي (ح – و – ل).

يقول ابن جني نقلا عن المازني :

« قال أبو عثمان : و قصة " بِعْتُ " في **التحويل** من باب " فَعَلْتُ " إلى " فَعِلْتُ " كقصة " قُلْتُ " من " فَعَلْتُ " إلى " فَعُلْتُ ".» [8] 242/1.

و يقول ابن جني شرحا لما قاله المازني :

« يقول إن أصل " بِعْتُ " " بَيَعْتُ " ثم نُقلت إلى" بَيِعْتُ " فلما حذفت العين نقلت حركتها إلى الفاء. و يدل على أن أصل " بِعْتُ : فَعَلْتُ " قولهم في المضارع " يَبِيْعُ " و " يَبِيْعُ : يَفْعِلُ " و " يَفْعِلُ ". و إنما بابه " فَعَلَ " نحو " ضَرَبَ يَضْرِبُ " .» [8] 242/1-243.

و يقول نقلا عن المازني :

« و أما " يَفْعَلُ " من " خِفْتُ ، و هِبْتُ " فإنك تقول فيه : " يخاف ، و يهاب " لأن " فَعِلَ " يلزمه " يَفْعَلُ " و إنما خالفتا " يَبيعُ ، و يَزيدُ " لأنهما لم تعتلا **مُحَوّلتين** ، إنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل ، و كذلك اعتلتا في " يَفْعَلُ " من بنائهما الذي هو لهما في الأصل.» [8] 246/1.

و يشرح لنا ابن جني قائلا :

« يقول ليس أصل " خِفْتُ ، و هِبْتُ : فَعَلْتُ " ثم نقل إلى " فَعِلْتُ " بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين كما أن " طُلْتُ ، فأنا طويل " ... و هذا القول من أبي عثمان فيه تقوية و شهادة بصحة ما ذهبت إليه من أنه إنما جاء " بِعْتُ أبِيعُ " على " فَعِلْتُ ، أفْعِلُ " لأن أصل " بِعْتُ : فَعَلْتُ " مفتوحَ العين فجرى مجرى " ضَرَبْتُ ، أضْرِبُ " ، ثم بعد أن **حُوِّلَ إلى** " فُعِلْتُ" جرى مجرى " حَسِبَ، يَحْسِبُ ". » [8] 246/1.

كما يقول نقلا عن المازني كذلك :

« فإذا قلت "هو يَفْعَلُ " من هذا أجريته ذلك المجرى إلا أنك **تُحَوِّلُ** على الساكن كسرة ، لأن المعتل كان مكسورا في الأصل ، و ذلك قولك : " هو يُخِيفُ " ، و أصله " يُخْوِفُ ". » [8] 268/1.

يشرح ابن جني هذا القول :

« يقول من حيث وجب نقل الحركة من عين الفعل إلى فائه في " أقام ، و استعاذ " وجب أيضا نقل الحركة من العين إلى الفاء في المضارع ، إلا أن الذي تنقله – في المضارع – كسرة . لأن العين كانت مكسورة.» [8] 268/1.

و يقول أيضا :

« و فيه عندي وجه آخر و هو أن " بِعْتُ " و إن كان الآن " فَعِلْتُ " فإن أصله " فَعَلْتُ " ثم **حُوِّلَ** إلى " فَعِلْتُ ".» [8] 245/1.

و يقول نقلا عن المازني :

« و أما " طَاوَلَنِي فطُلْتُهُ " فهي **مُحَوَّلَة** كما حُوِّلَتْ " قُلْتُ " و فاعلها " طائل " لا يقال فيه " طويل" كما أن " قائلا " لا يقال فيه " قَوِيلْ " ، و لم يؤخذ هذا إلا عن الثقات. » [8] 241/1-242.

لو تأملنا جيدا هذه الأقوال لابن جني و المازني و غيرها من الأقوال التي وظفا فيها كلمة **التحويل** و اشتقاقاتها لتبين لنا أنهما قصدا **بالتحويل** في تلك المواضع الانتقال من الأصل المجرد إلى الفرع المستعمل ، و أن ذلك الانتقال جرى عبر تغيير معين لحق الأصل و هو تغيير لفظي .

كما يتبين لنا أن ابن جني و المازني قد تعاملا مع **تحوّل** الأصول إلى الفروع ، في تلك المواضع، كعملية يجريها المتكلم العربي يدلك على ذلك بناؤهما الفعل " حوّل " إلى المجهول (أو إلى المفعول) نحو : " **حُوِّلِتْ ، حُوِّلَ ، تُحَوَّلُ** " ، مثلما وجدنا ذلك عند سيبويه .

يقول ابن جني :

« و **ذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة** ، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك و تلاطفه ، لا أن تتخبطه و تتعسفه ، و ذلك كقولنا في قولهم في تكسير" جَرَوْ ، و دَلْوِ ، أجْرٍ و أدْلٍ": إن أصله " أجرُوُ ، و أدلُوُ " فقلبوا الواو ياء . و هو – لعمري – كذلك ، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة و لا تعازّها ، فتقول : إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة . فصار تقديره : " أجرِوُ و أدلِوُ " فلما انكسر ما قبل الواو – و هي لام – قلبت ياء ، فصارت " أجرِي و أدْلي " ، و إنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب .....» [14] 270/2.

فالتحويل إذن عملية يجريها المتكلم العربي ، و ما على النحوي إلا وصفها و تفسيرها و تعليلها و التأصيل لها كمقاربة نظرية لما يجري في الواقع اللغوي للمتكلم العربي .

لقد كانت تلك الأقوال لسيبويه و ابن جني و المازني و التي وظفوا فيها الكلمات المنحدرة من الجذر الاشتقاقي (ح – و – ل) من أهم الأسباب التي جعلتنا نحاول إضافة خطوة من التأصيل لمفهوم التحويل في النحو العربي باعتباره عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل ، و عندما يتم ذلك العدول بالتغيير، لكن ما جعلنا نعتبر التحويل عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل **بتغيير مطّرد** ، هو وجهة نظرنا الخاصة ، فأن يكون التحويل في النحو العربي مقاربة نظرية لماهية ظاهرة تخضع إلى نظام في

اللغة العربية ، أي ظاهرة تخضع إلى مجموعة من القواعد ، أحسن من أن يكون التحويل مقاربة نظرية لماهية ظاهرة شاذة (غير مطّردة) أي لظاهرة لا يحكمها نظام .

خاصة و أن مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية هو مقاربة نظرية لماهية ظاهرة مطردة تجري في ذهن المتكلم ، أي ظاهرة تحكمها مجموعة من القواعد .

« و إذا كانت القواعد التحويلية كما يبين ذلك د / محمد علي الخولي " تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويلية خاصة ... فإن النحو العربي يتضمن ما يقرب من ذلك عندما يقدر الفروع و هي مستعملة و يردها إلى أصول ذهنية متصورة و يقول بعمليات تحويلية جرت على هذه الأصول في الاستعمال أي في الكلام ..... فكذلك يعنى النحو العربي بالكشف عن المعرفة اللغوية الضمنية الكامنة في أذهان المتكلمين ، و ينسب إليهم ما ينتهي إليه من أحكام و قواعد و علل ، بل و حتى ما يقول به من أصول مقدرة مفترضة و غير مستعملة ، لأنه وصف و تفسير لسليقة المتكلم ، و هذه المعرفة قد تختفي خلف الأداء اللغوي الفعلي لما يعتوره من اختلاف و تغاير فيكون التقدير وسيلة لتبيين ذلك . » [4] ص 212.

إن التحويل في النحو العربي باعتباره عملية يجريها المتكلم العربي و يتم بموجبها العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد ، هي عملية مركبة و ليست بالعملية البسيطة .

فالتحويل ليس مجرد **تغيير مطّرد** يلحق الأصل المجرد ، بل هو عدول عن الأصل المجرد إلى الفرع المستعمل **بتغيير مطّرد** أي أن التحويل مظهر من مظاهر العدول عن الأصل ، و العدول فيه جزء محوري ، لكن ليس كل عدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل هو تحويل ، فإن كل تحويل هو عدول عن الأصل و العكس غير صحيح .

فهناك **العدول** عن الأصل إلى الفرع **بتغيير** ، و هناك **عدول** عن الأصل إلى الفرع المستعمل **بدون تغيير** ، أي دون أن يقع تغيير في الأصل المجرد الذي يعدل عنه المتكلم العربي إلى الفرع المستعمل ، هذا النوع من العدول (أي العدول بدون تغيير) هو ما نقترح تسميته " **العدول بالاستغناء**".

و إن كان النحاة الأوائل قد أطلقوا تسمية " الاستغناء " عندما يقع " **العدول بتغيير** " أو عندما يقع " **العدول بدون تغيير** " .

يقول سيبويه :

« و اعلم أنهم مما يحذفون الكلم و إن كان أصله في الكلام غير ذلك ، و يحذفون و يعوضون ، و **يستغنون بالشيء عن الشيء** الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطا.» [10] 1/24-25.

و قوله أيضا :

« و ربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل و ذلك قولهم : طردته فذهب، و لا يقولون: فانطرد و لا فاطّرد يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه. » [10] 66/4.

و يقول ابن جني :

« و إنما يقع ذلك في كلامهم إذا **استغنت بلفظ عن لفظ** ، كاستغنائهم بقولهم : " ما أجود جوابه " عن قولهم : " ما أجوبه " أو لأن **قياسا آخر** عارضه فعاق عن استعمالهم إياه ، و كاستغنائهم بـ " كاد زيد يقوم " عن قولهم " كاد زيد قائما أو قياما " و ربما خرج ذلك في كلامهم ، قال تأبط شرا :

فأبْت إلى فهم و ما كدت آئبا و كم مثلِها فارقتها و هي تصفِر

..... و مثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب ، نحو قولهم : " ما أحسن زيدا "،و لم يستعملوا هنا اسم الفاعل (و إن) كان الموضع في خبر المبتدأ هو للمفرد دون الجملة. و مما رفضوه استعمالا و إن كان مسوغا قياسا وذَرَ ، و وَدَعَ استُغني عنهما بتَرَكَ.» [14] 391/1.

فها نحن نرى كيف استعمل النحاة الأوائل تسمية الاستغناء للدلالة على العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل ، سواء أتم هذا العدول **بتغيير** يقع في الأصل المعدول عنه ، نحو استغناء العرب عن " كاد زيد قائما " بـ " كاد زيد يقوم " ، فالأصل في موضع خبر كاد أن يكون للمفرد دون الجملة ،.لكن قد وقع في الأصل " كاد زيد قائما " استبدال في الموضع. أي وقع **تغيير** تم عبره بناء الفرع " كاد زيد يقوم" إذ جاء في موضع الخبر المفرد (قائما) الخبر جملة " يَقُومُ " ، ذلك الفرع الذي استعمله العربي و قد عدل إليه عن الأصل " كاد زيد قائما ". فعدول العربي عن الأصل إلى الفرع في هذا المثال قد تم **بتغيير وقع في الأصل** و منه فهو **عدول بتغيير**،فما **الفرع المستعمل** في هذا النوع من العدول إلا **أصل مغيّر** .

(أي أن الفرع = أصل + تغيير فيه) .

كما قد يتم العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل دون أن يقع على الأصل **تغيير** ، و نحو استغناء العرب عن " وَذَرَ " و " وَدَعَ " بـ " تَرَكَ " و نحو استغنائهم عن " انْطَرَدَ " بـ " ذَهَبَ " ، و عن " فَقُرَ " بـ " افْتَقَرَ " .

فالفرع المستعمل في هذا النوع من العدول ليس **أصلا مغيرا** ، فالمتكلم العربي لا يعتمد فيه على بناء الفرع على الأصل بإجراء تغيير في الأصل مثلما وجدنا ذلك في النوع الأول من العدول (العدول بالتغيير)، بل لفظ الفرع في النوع الثاني **مستغنٍ** في بنائه عن لفظ الأصل .

و من هذا المنطلق ، نقترح أن تدلّ تسمية **الاستغناء** على العدول عن الأصل إلى الفرع بدون أن يقع تغيير في الأصل المعدول عنه إلى الفرع المستعمل .

فهناك مسلكان لعدول المتكلم العربي عن الأصل إلى الفرع المستعمل :

– عدول بتغيير .

– عدول بالاستغناء (بدون تغيير) .

و التحويل و إن كان عدولا عن الأصل إلى الفرع **بتغيير يقع في الأصل** ، فهذا لا يعني أن كل عدول عن الأصل بتغيير هو تحويل ، **بل إن التحويل هو العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد** ، أي أن يكون ذلك التغيير كثير الاستعمال في كلام العرب .

« و العدول عن الأصل ... إمّا أن يكون عدولا مطّردا أو غير مطّرد ، فإذا لم يكن العدول مطّردا، فذلك ما سماه النحاة " **شاذا** " فإن كان فصيحا فإنه يحفظ و لا يقاس عليه ... **أمّا إذا كان العدول مطّردا فإنه يخضع لقاعدة** ....و مادامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدول مطّرد.» [3] ص (128-129).

فالعدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير ، هو الآخر يسير في مسلكين :

– عدول بتغيير مطّرد (**هو التّحويل**) .

– عدول بتغيير غير مطّرد (لا نطلق عليه مصطلح التحويل) .

و في هذا الأمر نجد ابن جني يقول :

« اعلم أن هذه **الأشياء المغيرة** .... على ضربين :أحدهما : ما **يطّرد تغييره** ، و الآخر : ما هو **غير مطّرد** في بابه نحو قولك إذا أمرت من " قام ، و خاف ، و باع : قُمْ ، و خَفْ ، و بِعْ " ، فهذا لا ينكسر في بابه ، و أصله : " اقْوُمْ ، اخْوُفْ ، ابْيِعْ " ، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء و حذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، و سقطت العين ، لسكونها و سكون اللام... **هذا التغيير الذي فيها مطّرد... و غير المطّرد** في بابه نحو : " قِسِيّ و أشياء " .... فأمّا " أيْنُقْ " فأصلها : " أنْوُقْ " لأنها جمع ناقة ، و هي من الواو لقولهم فيها " نُوْقٌ " و فيها قولان : أحدهما : أن العين قدمت على الفاء ، و قلبت ياء ، و الآخر : أن العين حذفت ، و عوضت الياء منها ، و **التغييران كلاهما غير مطّرد**.» [8] 2/108-109.

فالتحويل في النحو العربي هو مقاربة نظرية لماهية **ظاهرة لغوية مطّردة** ، أي **ظاهرة تضبطها قواعد** .

« و حيثما يكون الإطّراد تصبح القاعدة في حيز الإمكان. » [3] ص 140.

كما أنه مقاربة نظرية لماهية ظاهرة لغوية متفرعة عن ظاهرة لغوية أكبر هي ظاهرة العدول عن الأصل إلى الفرع .

يقول ابن جني :

« إنّ العَدْلَ ضَرْبٌ من التَصَرُّفِ ، و فيه **إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع**.» [14] 1/52.

لكن العدول عن الأصل قد يكون عدولا عن الأصل إلى الفرع بالاستغناء (أي عدولا بدون تغيير) كما قد يكون عدولا عن الأصل إلى الفرع بتغيير ، كما قد يكون عدولا بتغيير مطّرد و هو **التحويل** أو عدولا بتغيير غير مطّرد ، أي **عدولا شاذا** لا ضابط له .

و يمكننا توضيح ظاهرة التحويل (التي نعنى بدراستها في النحو العربي) ، كجزء من ظاهرة العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل في المخطط التالي :

شكل رقم : 13

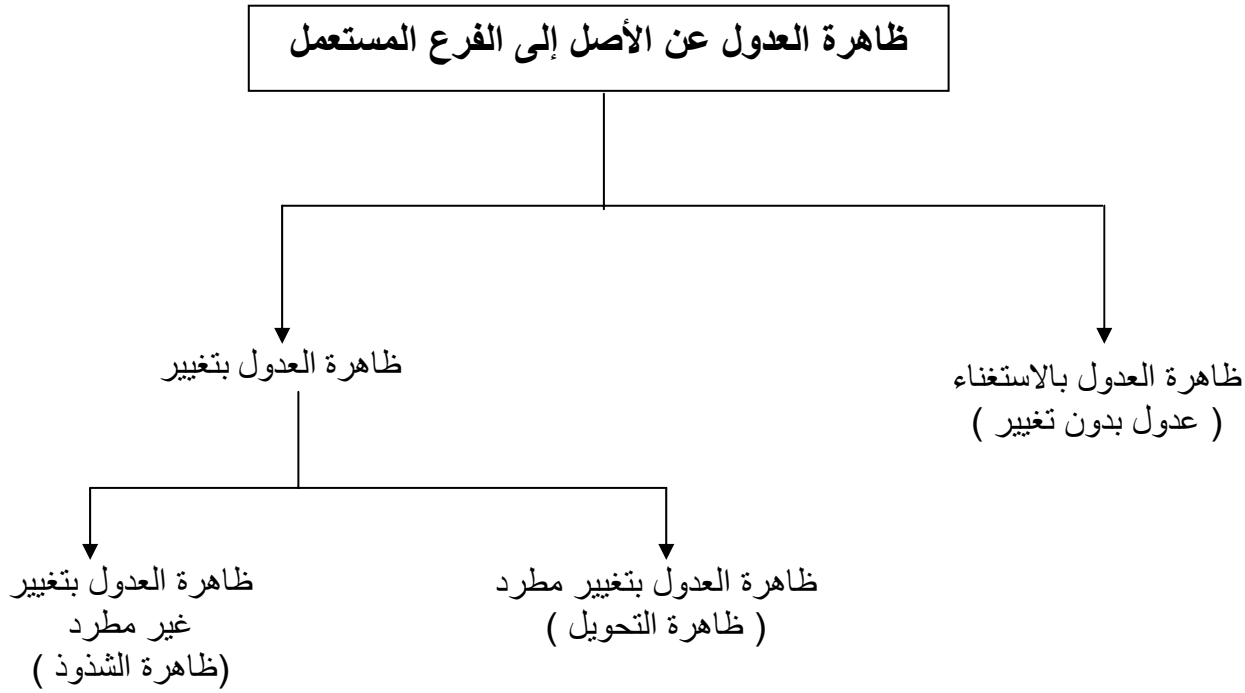

فالتحويل في النحو العربي كمقاربة نظرية تأصيلية (أي باعتباره عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد) لها ما يقابلها من مقاربات نظرية .

فكما أن هناك عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل **بتغيير مطّرد** ، هناك عدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل **بتغيير غير مطّرد** .

و معيار الإطّراد و الشذوذ هنا مرتبط بين ما هو كثير الاستعمال في كلام العرب ، و ما ندر استعماله . أي هو مرتبط **بالاستعمال اللغوي** .

و كما أن هناك **عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد** ، فهناك **عدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بالاستغناء (أي بدون تغيير)** .

و كما أن هناك **انتقالا من أصل مجرد معدولٍ عنه إلى الفرع المستعمل عبر تغيير مطّرد** ، هناك انتقال من الأصل إلى الفرع بتغيير مطّرد **دون أن يقع عدول** ، و هذا النوع من الانتقال يتمّ من أصلٍ محسوسٍ (مستعملٍ) إلى فرعٍ مستعملٍ (محسوسٍ) .

و هذا نحو:خروج المشتقات التالية :" ضَارِبٌ ، مَضْرُوبٌ ، مَضْرِبٌ ، ضَرَبَ ، ضُرِبَ ،يَضْرِبُ " من مصدر واحد هو " ضَرْبٌ " .

فالنحاة الأولون يعدّون المصدر أصلا لباقي المشتقات .

« و إذا كانت الأصول ثوابت لا يلحقها التغيير إلا إذا بني عليها الفرع .. فإن المصدر عند سيبويه أصل المشتقات كلها لاشتمالها جميعا على معنى الحدث الذي هو في المصدر. ثم زيد عليها معنى محصل من صيغة المشتق . كدلالة صيغة الفعل على زمان و دلالة صيغة اسم الفاعل على صاحب الحدث و دلالة صيغة اسم المفعول على من وقع عليه الحدث و مثل ذلك يقال على بقية المشتقات . فالفرع ها هنا مبني على الأصل بزيادة في المعنى و تغيير في الصيغة. » [4] ص 86.

و نحو خروج الفعل المضارع الدال على الحال و الاستقبال " سَيَضْرِبُ " من الفعل المضارع الدال على الحال " يَضْرِبُ " ، إذ إن الفرع " سَيَضْرِبُ " بني على الأصل " يَضْرِبُ " بزيادة علامة لفظية لحقت الأصل و هي حرف السين و بزيادة في الدلالة(دلالةعلى الاستقبال).

فرغم أن النحاة الأولين قد استدلّوا على أن هناك عملية انتقال قد تمت من الأصل إلى الفرع في المثال الثاني ، و من الأصل إلى مجموعة الفروع في المثال الأول ، إلا أنّنا لا نجدهم يعدّون تلك العملية التي تمّ بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع **عدولا** ، أي أن العربي لم يعدل عن الأصل " يَضْرِبُ " مثلا إلى الفرع " سَيَضْرِبُ " أو عن الأصل " ضَرْبٌ " إلى الفروع " ضَارِبٌ ، مَضْرُوبٌ ، ضَرَبَ " .

و منه لا نجدهم يقدرون فيقولون إن الأصل في " سَيَضْرِبُ " هو الأصل المجرد " يَضْرِبُ " ، و أن تقدير اسم الفاعل " ضَارِبٌ " هو " ضَرْبٌ " .

فاستدلال النحاة على عملية الانتقال من الأصل المحسوس " ضَرْبٌ " إلى الفرع المستعمل " ضَارِبٌ "،يختلف مثلا عن استدلالهم على عملية الانتقال من الأصل" قَوَلَ "إلى الفرع المستعمل" قَالَ".

فصحيح أن العمليتين تتقاطعان في النقاط التالية :

– في كل عملية منهما هناك أصل و فرع .

– في كل عملية تمّ الانتقال من الأصل إلى الفرع .

– في كل عملية تمّ الانتقال من الأصل إلى الفرع **بتغيير مطّرد** .

لكن مع نقاط التقاطع هذه ، فإن النحاة الأولين **لم يعدوا الانتقال من المصدر إلى اسم الفاعل عدولا،** و منه فنحن لسنا أمام **أصل مجرد معدول عنه و فرع مستعمل معدول إليه** ، بل نحن أمام أصل ملفوظ (مستعمل) و فرع (مستعمل) .

و لأننا لسنا أمام ظاهرة العدول عن الأصل ، فلا نعدّ عملية الانتقال من المصدر إلى باقي المشتقات ، أو عملية الانتقال من الفعل المضارع الدّال على الحال إلى الفعل المضارع الدّال على

الاستقبال **تحويلا ، لأن التحويل (كمحاولة تأصيلية) هو عدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد** . و إن لم يكن عدولا فلا تحويل .

لكننا نعدّ عملية الانتقال من الفعل " قَوَلَ " إلى الفرع المستعمل " قَالَ " **تحويلا** ، لأن النحاة عدّوا تلك العملية **عدولا** ،و لأن ذلك **العدول** قد تمّ عبر **تغيير مطّرد** وقع في الأصل " قَوَلَ "و هو **إعلال بالقلب**.

و إن كان هناك من المحدثين من يعدّ عملية الانتقال من المصدر إلى باقي المشتقات ،أو من الفعل المضارع الدّال على الحال إلى الفعل المضارع الدّال على الحال والاستقبال **تحويلا** ، لأنهم يرون في **التحويل** عملية يتمّ بموجبها الانتقال من أي أصل إلى الفرع المستعمل، مادام قد تمّ هذا الانتقال **بتغييرات مطّردة قد وقعت في الأصل** ، ومن هؤلاء د / ممدوح عبد الرحمن إذ يقول :

« و قد عدّ النحاة (المصدر) أصلا تتفرع عنه المشتقات المختلفة ، وهي فكرة غنية تجمع عددا من الكلمات المختلفة حول معنى أصلي واحد ، و تتنوع المعاني بتنوع الصيغ المأخوذة من هذا الأصل... فتقوم حول الجذر شجرة ذات فروع كثيرة من الكلمات المشتقة .

و قد ساعدت هذه الفكرة العبقرية علماء المعاجم على تصنيف المعاجم إذ ربطوا بين الجذر و فروعه المتعددة ، و ساعدت **وسائل التحويل الاشتقاق المحددة على طريقة الأخذ المقنن من هذا الجذر الجديد**.» [28] ص 79.

ففكرة العدول هي فكرة محورية في ماهية التحويل في النحو العربي وفق المنظور الذي نتبناه ، و فكرة العدول عن الأصل في النحو العربي ترتبط بتجريد النحاة **للأصول الوضعية العامة** ، تلك الأصول المستنبطة في الأغلب من الواقع الحسّي للغة بتطبيق النحاة لطرق استدلالية مختلفة كالاستقراء، و التصنيف و القياس و غيرها من الأدوات المنهجية ، و هذه الأصول الوضعية العامة التي توصل إليها النحاة الأوائل هي أصول متصورة في ذهن المتكلم العربي ، لأن النحاة ينسبونها للعرب .

و عمل النحاة في دراستهم للغة هو مقاربة نظرية لما يجري في ذهن المتكلم العربي ، و كيفية تحقق أصل الوضع في واقع الخطاب .

و من هذه الأصول الوضعية العامة في المستوى الإفرادي نجد استنباط النحاة **لأصول الاشتقاق ، و لأصول الصيغ** ، أو لمجموعة **السمات** التي تخص كل قسم من أقسام الكَلِم .

و من الأصول الوضعية العامة في المستوى الإفرادي قولهم : الأصل في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل و الأصل في اسم المفعول من الثلاثي..

و من الأصول الوضعية العامة في المستوى التركيبي :

- الأصل في المعمول أن يأتي اسما مفردا معربا .
- الأصل في العمل للأفعال .

- الأصل أن لا يعمل عاملان في معمول واحد .

هذه بعض الأصول الوضعية العامة التي توصل إليها النحاة الأوائل في دراستهم للمستوى الإفرادي و التركيبي للغة العربية .

و لقد تطرقنا إليها بشكل أكثر تفصيلا عند تناولنا لثنائية الأصل و الفرع في النحو العربي .

و تتمثل أهمية توصل النحاة الأوائل إلى الكشف عن تلك الأصول الوضعية العامة الكامنة في ذهن المتكلم العربي – فيما يخص فكرة التحويل – في أن تلك الأصول أصبحت **معيارا ثابتا** ،راح النحاة الأوائل يقومون عبره باستقراء الواقع اللغوي من جديد ، فتوصلوا إلى أن هناك من الوحدات اللغوية ما يأتي مطابقا للأصول الوضعية العامة ، في مقابل هذا قد تأتي بعض الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي مخالفة لأصول وضعها العامة .

نحو " مَخْذُوعٌ ، مَعْلُومٌ ، مَسْمُوعٌ " ، فهذه الكلمات جاءت مطابقة لأصل وضعها العام ، و المتمثل في أصل الصيغة " مَفْعُوْلٌ " ، في حين أن كلمات مثل " جَرِيحٌ ، قَتِيلٌ ، سَجِينٌ " قد خرجت مخالفة لأصل وضعها العام و هو أصل الصيغة " مَفْعُوْلٌ " فصيغة اسم المفعول الأصلية من الفعل الثلاثي هي " مَفْعُوْلٌ" ، لكن تلك الكلمات جاءت على صيغة " فَعِيْلٌ " التي تدل على معنى " مَفْعُوْلٌ " و هي صيغة فرعية .

و هذه الكلمات المخالفة لأصل وضعها العام يعدّها النحاة فروعا خارجة عن الأصل .

و لا تتوقف أهمية توصل النحاة إلى الأصول الوضعية العامة عند حدود استقراء الواقع اللغوي من جديد عبرها ، و منه توصلهم إلى الكشف عن تلك الفروع المخالفة لأصول وضعها العامة و إنما عدّها النحاة معيارا في كشفهم عن الأصول الوضعية الخاصة بتلك الفروع المخالفة لأصول وضعها العامة ، عبر آلية التقدير و غيرها من الطرق الاستدلالية .نحو كشفهم للأصول الوضعية الخاصة التالية:

الأصل في " قَالَ " " قَوَلَ " و الأصل في " طَالَ " هو " طَوُلَ " و الأصل في " بَاعَ " " بَيَعَ " و الأصل في" جَرِيْحٌ " هو " مَجْرُوْحٌ " و الأصل في " مَبِيْعٌ" "مَبْيُوْعٌ " و الأصل في " قَتِيْلٌ " " مَقْتُوْلٌ" و الأصل في" زيدا ضَرَبَ عَمْرٌ " هو " ضَرَبَ عَمْرٌ زيدا " و الأصل في" زيد ينطلقُ " هو " زيدٌ منطلقٌ" و الأصل في " جَاءَ " مثلا هو " جَاءَ محمدٌ " و الأصل في " لا بأس " هو " لا بأس عليك " .

فلقد سبق و أن أشرنا إلى أن أصل الوضع الخاص هو فكرة مجردة تخص لفظا بعينه(كلمة أو جملة)، عكس أصل الوضع العام الذي يعدّ فكرة مجردة كليّة تندرج تحتها العديد من الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي ، إما كوحدات مطابقة و إما كفروع مخالفة لها .

إن الأصول الوضعية العامة ، تعدّ من جهة كليات تندرج تحتها الوحدات اللغوية في الاستعمال ، و من جهة أخرى تعدّ معيارا توصل النحاة عبره إلى الكشف عن **ظاهرة العدول عن الأصل** باكتشافهم للفروع المخالفة لتلك الأصول العامة.

و من جهة ثالثة كانت معيارا قدر به النحاة أصول الوضع الخاصة.

و بتقدير النحاة للأصول الوضعية الخاصة ، تمكنوا من الكشف عن آلية العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بشكل علمي أدق و أعمق. إذ توصلوا إلى أن هناك عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل **بتغيير** يجري على أصل الوضع الخاص ، كما توصلوا إلى أن هناك عدولا بالاستغناء ، أي بدون أن يقع تغيير في أصل الوضع الخاص ، و إنما الفرع مستغنٍ في بنائه عن أصل الوضع الخاص ، بخلاف الفرع في النوع الأول من العدول أي **العدول بتغيير** ، حيث يتم بناء الفرع عبر تغيير يقع في أصل الوضع الخاص ، أي أن الفرع ما هو إلا أصل وضع خاص مغير ، كما اكتشفوا أن هناك **عدولا مطّردا** ، أي **عدولا قياسيا** ، يخضع إلى نظام ، و **عدولا شاذا** لا تحكمه قواعد .

كما توصلوا إلى أن هناك عدولا يتم بموجبه خروج الفرع المستعمل ، عن بابه ليدخل في باب آخر، كخروج " من " من باب الموصولات إلى باب أسماء الشرط ، أو إلى باب أسماء الاستفهام . و في هذا يقول ابن جني :

« إنّ العَدْلَ ضَرْبٌ من التَصَرُّفِ ، و فيه إخراجٌ للأصل عن بابه إلى الفرع.» [14] 52/1.

في مقابل هذا توصلوا أن هناك **عدولا** لا يخرج فيه الفرع المستعمل (المعدول إليه عن الأصل) عن بابه ، بل يبقى في بابه نحو " قَالَ " فهذا فرع مستعمل عدل إليه المتكلم العربي عن الأصل " قَوَلَ " مع هذا بقي هذا الفرع في بابه ، و لم يدخل في باب آخر .

و في هذا الأمر يقول ابن جني :

« فالمطّرد في بابه نحو قولك إذا أمرت من "قَامَ و خَافَ و بَاعَ : قُمْ ، و خَفْ ، و بِعْ " فهذا لا ينكسر في بابه ... فإذا قيل لك : مثل هذه الأشياء من الفعل . مثلت أصولها ، لأن هذا **التغيير** الذي فيها **مطّرد** لا ينكسر ، فتقول في " قُمْ : افْعُلْ " و في " خَفْ : إفْعَلْ " و في " بِعْ : إفْعِلْ ".» [8] 108/2.

فتبني النحاة لظاهرة العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل ، و منه كشفهم لظاهرة التحويل باعتباره (أي التحويل) ، عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد ، يخضع إلى منطق استدلالي مُحْكَم ، لأنه يقوم على مراحل متدرجة و حلقات متصلة ، تتمثل في :

– استنباط النحاة للأصول الوضعية العامة الكامنة ضمنيا في ذهن المتكلم العربي .

– معاودة استقراء النحاة للواقع اللغوي عبر تلك الأصول الوضعية العامة ، و منه اكتشافهم لظاهرة العدول عن الأصل بتبينهم للفروع المخالفة لأصولها الوضعية العامة .

– تقدير النحاة للأصول الوضعية الخاصة بالفروع المستعملة المخالفة لأصول وضعها العامة .

و عبر تقديرهم لتلك الأصول الوضعية الخاصة استطاعوا أن يحللوا ظاهرة العدول عن الأصل بصورة أعمق . و ما يهمنا نحن هو كشفهم لآلية العدول عن الأصل التي تتم عبر تغيير مطّرد يجري على أصل الوضع الخاص .

فتقديرهم للأصول الوضعية الخاصة – انطلاقا من مرجعية الأصول الوضعية العامة – هو ما أدّاهم إلى الكشف عن التغييرات التي تطرأ على الأصول الوضعية الخاصة ، سواء أكانت تغييرات مطّردة أم تغييرات غير مطّردة .

و منه كشفهم **لظاهرة التحويل باعتبارها عدولا عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد ،** و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« إن معرفة أصل باب اسم المفعول من الثلاثي هو ما سمح برد أسماء مفعولات مختلفة الاستعمال إلى أصل واحد حملت عليه و يمكن تمثيل ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم : 21

	موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام
جاء على الأصل	مـ	ط	ل	و	ب
ردت إلى الأصل و هي فروع	مـ	خـ	يـ	و	ط
	مـ	ل	و	و	م
	مـ	جـ	ن	و	ي

إن اسم المفعول " مطلوب " جاء لفظه على ما يقتضيه الأصل و من ثم فلا حاجة بنا إلى تقدير أصله ، أما " مخيط " و " ملوم " و " مجني " فإن مخالفتها للأصل – لعارض في الاستعمال – يدعو إلى تقدير أصلها بردها إلى الأصل المجرد للباب ، فتنكشف بذلك أصول هذه الفروع كما تنكشف العلاقات التفريعية و العمليات التحويلية التي جرت عليها ، و ذلك بمقابلة أصولها المقدرة بما هي عليه في الاستعمال ، و هكذا يمكن إدراجها جميعا تحت أصل واحد و بذلك يرد النحاة اللانتظام الظاهر بين استعمالات متغايرة مختلفة إلى انتظامها تحت أصل واحد فيتحقق بذلك التعميم و هو الغاية من العلم أساسا، و تنكشف العلاقات التفريعية التي يخفيها تنوع الاستعمال و اضطرابه.» [4] ص (99-100).

فلولا توصل النحاة إلى استنباط تلك الأصول الوضعية العامة ، و معاودة استقرائهم للواقع اللغوي عبرها من جديد ، ما كنا أمام ما يعرف بظاهرة العدول عن الأصل في النحو العربي ، و لا أمام ظاهرة التحويل .

و التحويل كعملية يجريها المتكلم العربي ، هي عملية تجري ما بين المستوى التجريدي للغة و ما بين مستواها الحسّي ، إذ تنطلق عملية التحويل في المستوى التجريدي للغة ، عبر **تغيير مطّرد يقع في أصل الوضع الخاص بلفظ معين** (كلمة أو جملة) بالنظر إلى أصل وضع عام واحد أو عن اثنين أو عن مجموعة من الأصول الوضعية العامة .

و قد يكون هذا التغيير **لفظيا** أو **دلاليا** ، أو تغييرا **لفظيا دلاليا** ، كما قد يكون تغييرا في **الوظيفة النحوية** .

كما قد يجري هذا التغيير الذي قد يتمّ في أصل الوضع الخاص ، عبر عملية تحويلية واحدة ، أو عبر عمليتين أو عبر مجموعة من العمليات التحويلية أي أن هذا التغيير إمّا أن يكون بسيطا و إمّا أن يكون مركبا ، لتنتهي العملية في المستوى الحسّي للّغة ، فيخرج الفرع إلى الاستعمال اللّغوي .

فالتحويل في النحو العربي لا يجري إذن في المستوى التجريدي للّغة دون مستواها الحسّي ، أو العكس ، و إنمّا هو عملية تنطلق من أصل الوضع و هو كيان مجرد و صورة ذهنية إلى الاستعمال و هو محسوس .

فإن النحاة الأولين درسوا اللغة كتجريد و كاستعمال ، فكما كان المستوى التجريدي للّغة **مستوى محوريًا** في مقاربتهم النظرية ، كان **الاستعمال اللغوي** جزءًا لا يتجزأ **من تلك المقاربة** النظرية لنظام اللّغة العربية .

و لعل أن يكون مفهوم التحويل قد تبينت حدوده باعتباره حالة خاصة من أحوال العدول عن الأصل و التي بينت سابقا و هذا مزيد من التوضيح :

- إن المتكلم العربي عندما يعدل إلى الفرع المستعمل " معلمة " عن أصل الوضع الخاص " معلم " و عن أصل الوضع العام " التذكير أصل في الأسماء " فإنه بذلك أجرى تحويلا لأن هذا العدول تمّ بتغيير مطّرد وقع في أصل الوضع الخاص " معلم " بالنظر إلى أصل الوضع العام " التذكير أصل في الأسماء " .

هذا التغيير الواقع هو **تغيير لفظي دلالي** جرى عبر عملية تحويلية واحدة تتمثل في **عملية الانتقال من التذكير إلى التأنيث** : إذ لحق الأصل " معلم " تغيير لفظي متمثل في زيادة علامة التأنيث " تاء التأنيث " تبع هذا التغيير اللفظي تغيير دلالي و متمثل في معنى التأنيث ، و بهذه العملية تمّ بناء الفرع المستعمل " معلمة " الذي عدل إليه المتكلم العربي عن أصل الوضع الخاص " معلم " و في نفس الوقت عن أصل الوضع العام " التذكير أصل في الأسماء " .

و كما قد يجري التحويل عبر **تغيير لفظي دلالي** ، يقع في أصل الوضع الخاص ، قد يجري التحويل عبر **تغيير لفظي** أو عبر **تغيير دلالي** .

و مثال التغيير اللفظي عدول المتكلم العربي إلى الفرع المستعمل " قَالَ " عن أصل الوضع الخاص " قَوَلَ " و عن الأصل الوضع العام " ق – و – ل " و هو أصل الاشتقاق .

إذ تمّ التحويل هنا عبر تغيير لفظي وقع في أصل الوضع الخاص " قَوَلَ " ، و الذي جرى عبر عملية تحويلية واحدة هي : **إعلال بالقلب** ، حيث قلب حرف العلة " الواو" ألفا .

و بهذه العملية تمّ بناء الفرع المستعمل " قَالَ " المعدول إليه عن الأصل " قَوَلَ ".

– كما أن المتكلم العربي عندما يعدل إلى الفرع المستعمل " صَخَبٌ " عن أصل الوضع الخاص " صَخْبٌ " و عن الأصل الوضع العام " فَعْلٌ " و هو أصل صيغة المصدر الثلاثي، فقد أجرى تحويلا عبر تغيير لفظي مطّرد وقع في أصل الوضع الخاص " صَخْبٌ " بالنظر إلى أصل الوضع العام " فَعْلٌ "، و جرى هذا التغيير عبر عملية تحويلية واحدة مسّت صيغة الأصل " صَخْبٌ " فبدل أن يصوغ المتكلم العربي أصل الاشتقاق " ص – خ – ب " في أصل الصيغة " فَعْلٌ " نجده يصوغ أصل الاشتقاق في صيغة فرعية " فَعَلٌ " لأن الصيغة الأصلية لاسم المصدر من الفعل الثلاثي هي " فَعْلٌ " .

و بهذا التغيير اللفظي بني الفرع المستعمل " صَخَبٌ " و الذي عدل إليه المتكلم العربي عن أصل الوضع الخاص " صَخْبٌ " و عن الأصل الوضع العام " فَعْلٌ " (أي عن أصل الصيغة) .

« و هذا التحويل لا يغير المعنى لأنه مجرد تمثيل (simulation) لما يترتب من التغيير اللفظي إذ حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه اللفظ).» [12]ص 11.

أما مثال التغيير الدلالي ، فنحو عدول المتكلم العربي إلى الفعل الناقص " كان "(الفرع المستعمل) عن الفعل التام " كان " (أصل الوضع الخاص) و عن أصل الوضع العام (الأصل في الأفعال الدلالة على الحدث و الزمان) .

فالتحويل الجاري في هذا المثال تم عبر تغيير دلالي وقع في أصل الوضع الخاص " كان التامة " بالنظر إلى أصل الوضع العام " الأصل في الأفعال الدلالة على الزمان و الحدث ".

و هذا التغيير الدلالي جرى عبر عملية تحويلية واحدة هي : الانتقال من الدلالة على الحدث و الزمان إلى الدلالة على الزمان دون الحدث ، و هذه العملية متميزة في نوعها إذ كثيرا ما يبنى الفرع على الأصل بزيادة في الدلالة لكن الفرع هنا بني على الأصل بالنقصان في الدلالة على الحدث .

و هذا التغيير الدلالي الحادث في أصل الوضع الخاص " كان التامة " هو تغيير مطّرد ..

و في مقابل تلك التغييرات السابقة التي تجرى على أصل الوضع كما بين سابقا و نعني بها :

-التغييرات اللّفظية .

- التغييرات الدلالية .

- التغييرات اللّفظية الدلالية .

نجد العدول أو التحويل قد يجري عبر نوع آخر من التغيير هو التغيير في **الوظيفة النحوية** ، كانتقال " ما الحجازية " من عدم العمل إلى العمل .

و هذا نحو " ما زيد منطلقا " ، فالأصل هو " ما زيد منطلق " ، ففي هذا المثال الذي بين أيدينا ، أجرى المتكلم العربي تحويلا ، بعدوله إلى الفرع المستعمل " ما زيد منطلقا " عن أصل الوضع الخاص " ما زيد منطلق " و عن أصل الوضع العام " الأصل في الحروف أن لا تعمل إلا إذا كانت مختصة " .

و جرى هذا العدول بتغيير مطّرد وقع في أصل الوضع الخاص " ما زيد منطلق " ، هو تغيير في الوظيفة النحوية لـ " ما " إذ الأصل في " ما " أن لا تعمل ، لكننا نجدها تعمل هنا عمل " ليس " ، لدخولها مع الفعل الناقص " ليس " في علاقة مشابهة ، و وجه الشبه هو معنى النفي ، و لعلاقة المشابهة هذه نجد " ما " تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ و يسمى اسمها ، و تنصب الخبر و يسمى خبرها ، فالتغيير في الوظيفة النحوية لـ " ما " أدى إلى تغيير الإعراب من المبتدأ و الخبر في أصل الوضع الخاص " ما زيد منطلق " ، و هما تغييران لفظيان دلاليان ، إذ أثرت " ما " كعامل لفظي في المبتدأ ، تأثيرا لفظيا (علامة الرفع) و تأثيرا دلاليا (دلالة نحوية) إذ أصبح اسما لـ " ما " ، كما وقع تغيير لفظي دلالي في الخبر " منطلق " في أصل الوضع الخاص " ما زيد منطلق " .

فبعد أن كان الخبر مرفوعا أصبح منصوبا (تأثير لفظي) و بعد أن كان خبرا للمبتدأ أصبح خبرا للعامل اللفظي " ما " ، و هذا تأثير دلالي (دلالة نحوية) .

فإذا تأملنا التغيير الذي وقع في أصل الوضع الخاص " ما زيد منطلق " و بالتحديد التغيير الأول الذي مسّ حرف " ما " وحده فإننا لا نجده تغييرا لفظيا ، و لا تغييرا دلاليا ، فلفظ " ما " بقي ثابتا لم يتغير، كما بقيت دلالته هي هي و لم تتغير ، و هي معنى النفي .

لكن الذي تغير هو الوظيفة النحوية لـ " ما " ، فبعد أن كانت لا تعمل أصبحت عاملة تؤثر في المعمول تأثيرا لفظيا دلاليا .

و التغيير الذي وقع في أصل الوضع الخاص " ما زيد منطلق " جرى عبر ثلاثة عمليات تحويلية تتمثل العملية التحويلية الأولى في التغيير في الوظيفة النحوية لـ " ما " تبع هذا التغيير تغيير آخر تم عبر عملية تحويلية ثانية مست المبتدأ " زيد " و الخبر "منطلق " و هذا التغيير الواقع في أصل الوضع الخاص و ثم وفق عدول عن أصل وضع عام واحد " الأصل في الحروف أن لا تعمل إلا إذا كانت مختصة " .

و نستطيع توضيح مفهوم التحويل في النحو العربي باعتباره مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم العربي، و يتم بموجبها العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد في المخطط التالي :

الشكل رقم : 14

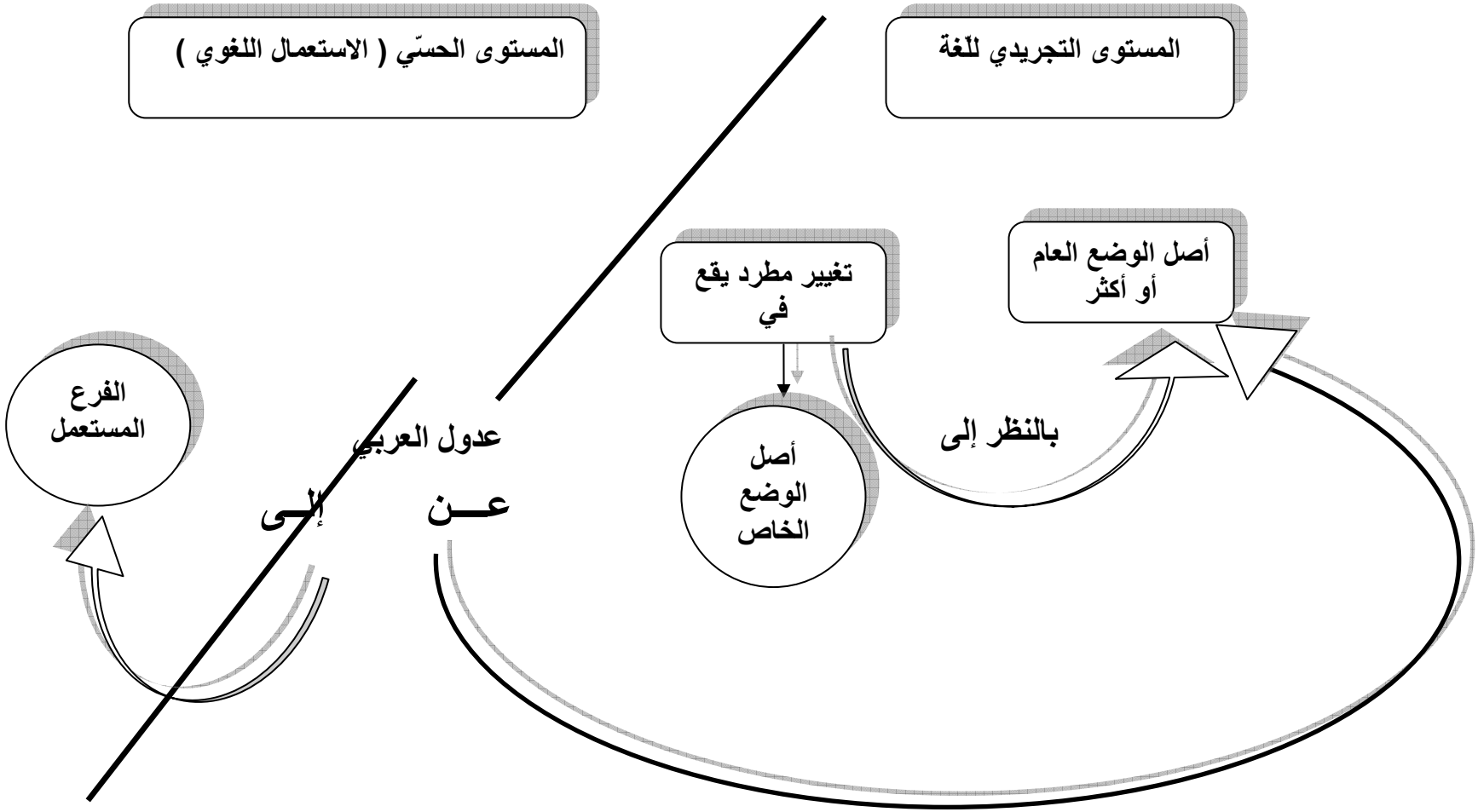

التحويل في النحو العربي : مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم العربي و يتمّ بموجبها العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد

2.2- الأسس الابستمولوجية لمفهوم التحويل في النحو العربي

إن مفهوم التحويل في النحو العربي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد ، ليس إلاّ مجرد مقاربة نظرية لماهية ظاهرة لغوية تسري في جسم اللّغة العربية ، قد تقترب هذه المقاربة من الماهية الحقيقية لظاهرة التحويل الحسّية ، و قد تكون بعيدة عنها .

فالبحث في الشيء ليس هو الشيء نفسه .

و« ... لابد من البحث في الحكمة العميقة التي تفسر و تعلل الظواهر ... إلا أن هذا البحث و تلك التعليلات ليست هي اللغة في ذاتها و استعمالاتها إنما هو علم بكيفية حصولها و العلم بحصول الشيء ليس هو الشيء في ذاته.» [35] ص 37.

فمهما اقتربت المقاربة النظرية من التصوير الدقيق للظاهرة اللّغوية الحسّية ، يبقى هناك خط فاصل بين الواقع و النظرية .

و ذلك لأن« بين النظر و المادة تميز و استقلال ، إذ إن كل مادة تعتبر منفصلة عن النظر الذي يمكن أن نبنيه لوصفها و تفسيرها ، و لا يتصور أن يقدم النظر تفسيرا مطلقا للظاهرة المدروسة ، بحيث لا يبقى لأي نظر حظ من تقديم تفسير جديد أكثر ملاءمة و مناسبة ، و على الرغم من ذلك فإن نوعا من العلاقة تظل قائمة على مستوى المعرفة بين الأصول النظرية و المادة الموصوفة و المفسرة ، و المثال على ذلك أن أصول النحويين العرب القدماء النظرية و المادة التي وصفوها و فسروها طرفان متصلان بوشائج معرفية.» [1] ص (88-89).

و مع أن النحاة الأولين قد تعمقوا في مقاربتهم النظرية لظاهرة العدول عن الأصل إلى الفرع ، و منه لظاهرة التحويل باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد فإنهم يدركون جيدا الخط الفاصل بين الواقع اللغوي و بين المقاربة النظرية ، فما المقاربة النظرية إلا محاولة لتصور الواقع و عقلنته .

و يدلّك على هذا قول الخليل نفسه :

« إن العرب قد نطقت على سجيتها و طباعها ، و عرفت مواقع كلامها ، و قام في عقولها علله، و إن لم ينقل ذلك عنها ، و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما اعتللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست .... فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم و الأقسام ، و قد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة و الحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا و كذا ، و لسبب كذا و كذا ، سنحت له و خطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون

علة لذلك فإن سنح لغيري عله لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها .» [36] ص 66.

فها أنت ترى الخليل لا يعتبر النظر و التفسير عنده قولا فصلا .

و مفهوم التحويل في النحو العربي وفقا لهذا المنظور (أي باعتباره عدولا عن أصل الوضع بتغيير مطرد) يقوم على مجموعة من الأسس الابستمولوجية منها :

1.2.2- تسليم النحاة بحكمة واضع اللغة

تعدّ هذه المسلمة من أهم المسلمات التي بصمت النظرية النحوية الأصيلة بطابع مميز ، بل حركت مسار النظرية ككلّ ، فجعلت النحو العربي لا يكتفي بالوصف و التصنيف بل يسعى إلى التفسير و بيان كيفية عمل الملكة .

و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« ذكرت لك نظر النحاة الأوائل إلى لغتهم و اعتقادهم فيها أجمل الجميل ، و أنها على نظام في غاية من الدقة و لطف الصناعة ، و أنه ليس شيء فيها إلا و هم يجرونه على وجه وراءه علة تفسره و تبين حكمتهم في وضع لغتهم .... و من نافلة القول أن أذكر لك أن التصور المسلم به ، و الذي يحمله العالم عن اللغة التي يبحث في ظواهرها يؤثر في مجرى بحوثه أيما تأثير ، و يوجهه نحو ما يفترضه قابلا للبحث و يجعله يعرض عما يفترضه غير قابل للمعرفة ، و هذا ما يفسر عناية النحاة القدماء بالتعليل و توغلهم فيه ، لأنهم يتصورون أن لغتهم من وضع واضع حكيم.» [4] ص (25-26).

فلولا هذه المسلمة لولاها ما توصل النحاة إلى القول بظاهرة العدول عن أصل الوضع ، و منه القول بظاهرة التحويل باعتباره جزءا من ظاهرة العدول عن الأصل .

و عن حكمة واضع اللغة العربية يقول ابن جني :

« و اعلم فيما بعد ، أنني على تقادم الوقت ، دائم التنقير و البحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي و الخوالج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التغوّل على فكري و ذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة و الدقة ، و الإرهاف و الرقة ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر ، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ، و منه ما حذوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه و انقياده ، و بعد مراميه و آماده ، صحة ما وفقوا لتقديمه منه ، و لطف ما أسعدوا به ، و فرق لهم عنه ، و انضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جلّ و عزّ فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه ، و أنها وحي ، ثم أقول ضد هذا ، كما وقع لأصحابنا و لنا ، و تنبهوا و تنبهنا ، على تأمل هذه **الحكمة الرائعة و الباهرة** كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا – و إن بعد مداه عنا – من كان ألطف منا أذهانا ، و أسرع خواطر ، و أجرأ جنانا ، فأقف بين تين الخلّتين حسيرا. » [14] 47/1.

يعرب ابن جني عن موقف الحيرة الذي يقفه أمام اللغة العربية ، فهل هي توقيف أم اصطلاح ؟

إن فيها سحرا ، يشك أحيانا أن تكون اصطلاحا ، بل قد تكون توقيفا ، و إن كان فيها ما يدل على أنها اصطلاح من عند البشر ، لكن سواء أكانت اللغة توقيفا من عند الله عز و جل أو اصطلاحا من عند البشر، يبقى تسليم النحاة بحكمة واضع اللغة مهما كان واضع اللغة أمرا لا خلاف فيه .

يقول ابن جني :

« فهذا أمر قدمناه .... ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة الكريمة ، اللطيفة ، و يعجب من وسيع مذاهبها ، و بديع ما أمدّ به واضعها و مبتدئها .» [14] 17/1.

إن تسليم النحاة بحكمة واضع اللغة ، هو ما أدى بهم إلى ردّ الفروع المخالفة و المغايرة إلى أصولها ، لأنهم أدركوا أن وراء مخالفة الفروع حكمة اقتضاها الواضع ، فلم يعدّوها(أي الفروع المغايرة) ضربا من التناقض ، أو خطأ ارتكبه المتكلم العربي .

إن« اعتقاد النحاة القدماء أن لغتهم من وضع واضع حكيم و إيمانهم بأنها محكومة بنظام معلل دقيق فتح عليهم بابا واسعا من التعليل ، فراحوا يبحثون عن علة كل ما خرج عن الأصل من الفروع .... فجعلوا النظام اللغوي كله أصولا و فروعا محمولة على تلك الأصول بعلل .... لأنه من تحصيل الحاصل أن يسلموا بأن لغتهم تخضع لنظام محكم دقيق مادام واضعها حكيما ، فكان القياس ملجأهم و وسيلتهم لاستنباط قواعد هذا النظام و إثباته و تفسير ما يبدو في الظاهر نافرا شاردا عنه من نوادر الكلام و شوارده ، فإذا كانت العرب أمة حكيمة فلابد أن يحكم كلامها النظام و الاطراد الغالب و لا نظام و لا اطراد إلا بوجود القياس. » [4] ص 28.

لقد أداهم التسليم بتلك الحكمة إلى أن« لغة العرب لابد أن تأتي على ما تقتضيه تلك الحكمة من انسجام و نظام و دقة و لذلك كانوا يعللون كل ما يخرج عن أصولهم و يردونها إليها بتلك الضروب من التعليل و التفسير و لم ينظروا إليها على أنها استعمالات قد تكون معزولة عما يطرد و يستمر من كلامهم، و لها بنياتها الخاصة بها ، و أنه هكذا نطقتها العرب و لا حاجة بهم إلى تفسيرها و ربطها بالأصول بضروب من القياس ، لم ينظروا إليها كذلك لأن هذه النظرة مطعنة في اعتقادهم بحكمة واضع العربية و بأنها بناء محكم النظام ، و لذلك سلموا بأن وراء التنوع و التغاير و الاختلاف الظاهر بين الأصول و العوارض نظاما خفيا ينبغي تفسيره و تبينه فكان ذلك داعيا إلى كل ما ملئوا به كتب النحو من تعليلات و تقديرات قلما يخلو باب منها.» [4] ص 65.

2.2.2- ثنائية الممكن و الواقع

من أهم الأسس الابستمولوجية التي يقوم عليها مفهوم التحويل في النحو العربي باعتباره عدولا عن أصل الوضع بتغيير مطّرد ثنائية الممكن و الواقع .

إذ يسلم النحاة بأن واضع اللغة قد تصور جميع الممكنات اللغوية، لكن ليس كل ما تصوره قد خرج إلى الاستعمال اللغوي(أو إلى الواقع)، فكما أن للفكر قوانينه في إنتاج اللغة ، فللواقع اللغوي و لمقتضيات العملية التبليغية قوانينها .

فليس كل ما هو ممكن في القياس ، جائز في الواقع اللغوي .

و في هذا يقول ابن جني :

« اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها ، و ترتيب أحوالها ، هجم بفكره على جميعها ، و رأى بعين تصوره وجوه جملها و تفصيلها ، و علم أنه لابد من رفض ما شنع تآلفه منها ، نحو هع و قج و كق ، فنفاه عن نفسه ، و لم يمرره بشيء من لفظه ، و عَلِمَ أيضا أن ما طال و أمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول و أخفها ، و هو الثلاثي .... فلما كان الأمر كذلك ، و اقتضت الصورة رفض لبعض و استعمال لبعض و كانت الأصول و مواد الكلم معرضة لهم ، و عارضة أنفسها على تخيرهم ، جرت لذلك عندهم مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه، و قد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميز رديئه و زائفه ، فنفاه البتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عرض جيده ، فتناوله للحاجة إليه، و ترك البعض ، لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ، لما قدمنا ذكره .» [14] 1/64-65.

يكشف ابن جني أن واضع اللغة في عملية وضعه لها،قد اعتمد على قوتين ، قوة نابعة من الفكر، و التي تضع أمام الواضع مجموعة من الممكنات ، ثم تأتي القوة الثانية و هي قوة الاستعمال إذ يأخذ واضع اللغة ما هو صالح للاستعمال اللغوي لخفته و بيانه و مطابقته لمقتضى الحال .

و هذه المسلمة باتت في نفس الوقت من طرق الاستدلال التي اعتمدها النحاة الأوائل في دراستهم للغة ، إذ نجد الخليل يعتمد على فكرة الاحتمالات ، لأنه سلم بأن واضع اللغة قد تصور جميع ممكنات القياس و القسمة التي يقتضيها العقل ، ثم استعمل بعضها و أهمل بعضها الآخر .

و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« و جملة ما سبق أن تقدير الأصول مداره على القياس ، ذلك لأنه بني أساسا على افتراض النحاة المؤسسين تحقق ممكنات القياس في الاستعمال أو في التقدير دون الاستعمال ، بمعنى أن ما قدره النحاة مما ترك استعماله لو جاء على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لكان على تلك الصورة من التقدير التي قدرها النحاة لأصله.» [4] ص 150.

و قوله أيضا :

« و نخلص مما سبق إلى أن الأصول المقدرة المتروكة عند سيبويه – و هي كثيرة جدا – هي ما يفترض أن تكون عليه هيئة اللفظ أو الكلام المعدول عن أصله لو جاء على ما يقتضيه الأصل و القياس عند حمله على نظائره مما اطرد و استمر ، و هي ممكنة قياسا لا استعمالا ، مثلها مثل ممكنات

قسمة التركيب غير المستعملة كالصيغة " فِعُل " هي ممكنة في قسمة صيغ الاسم الثلاثي الاثنتي عشرة و لكنها غير مستعملة في كلام العرب لعلة. » [4] ص 159.

إن النظر في الممكن أدى إلى القول بأصول لم تخرج إلى الاستعمال لعلة لأنها جرى عليها تحويل فكان القول بالتحويل مترتبا عن النظر في الممكن .

3.2.2- للغة نظام باطن

لم ينظر النحاة الأولون إلى اللغة العربية نظرة سطحية ، إنهم لا يرون فيها سطحا ظاهرا ، أو لفظا منطوقا فقط ، بل لقد تفطنوا إلى أن وراء السطح الظاهر نظاما باطنيا .

فـ« كان هذا النص الناظر – و هو النحو – في أغلب جوانبه أنموذجا مصطنعا و تمثيلا مضروبا يسعى إلى الاقتراب من نظام اللسان ليمثله و يعكسه ، يؤيد ذلك تعريفهم له بأنه علم استخرجه النحويون من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، و المطلوب عندهم هو معرفة غرض الواضع ، و وضع أنموذج نظري يصفه و يمثل له ، لقد كان علما مظهرا لنظام اللغة المضمر.» [1] ص 5.

إن توصل النحاة إلى أن للغة سطحا ظاهرا و نظاما مضمرا ، هو ما أدى بهم إلى الكشف عن ظاهرة العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل ، و منه إلى التحويل ، باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد ، فالتحويل في النحو العربي بهذا المفهوم ، هو مقاربة نظرية لعملية تجري ما بين المستوى التجريدي للّغة و ما بين مستواها الحسّي الظاهر .

فلولا توصل النحاة إلى النظام الباطني للّغة ، و أن اللّغة لا تقف عند السطح الظاهر ، ما كان لهم أن يكشفوا عن ظاهرة العدول عن الأصل و منه عن ظاهرة التحويل .

و في هذا يقول د / بن لعلام:

« فكل هذه الأقوال التي ذكرناها آنفا للنحاة القدماء مما يبرز طريقتهم في معالجة الشواذ و وجوه الكلام المعدولة عن أصولهم ، إنما تضمر اعتقادا من أنه لابد أن يكون وراء اختلاف الاستعمال و تناقض الشواهد و وجود الشواذ في كلام العرب نظام باطني يربط الفروع و حتى الشواذ بالأصول و يفسر عدم الانسجام الظاهر و مخالفة بعض الشواهد لما اطرد من أحكامهم و أصولهم ، فاختلاف الأقوال و تنوع الاستعمال و تناقض الشواهد أحيانا كل ذلك لم يمنع النحاة المؤسسين من تصور نظام اللغة و وضع نمط تفسيري له احترازا من التناقض و تسليما بحكمة واضع اللغة.» [4] ص 21.

و مما يعكس عمق نظرة النحاة المؤصلين ، و الدور البالغ الأهمية لهذا الأساس الابستمولوجي في توصلهم إلى الكشف عن ظاهرة العدول عن أصل الوضع و منه عن ظاهرة التحويل ، ما نجده عند دعاة الوصفية لأنهم لا يرون في اللّغة إلا الظاهر الملفوظ أو المكتوب .

يقول د / أنيس فريحة :

« المدرسة الوصفية لا تقبل أبدا بمبدأ التقدير بل تأخذ بواقع اللغة . » [37] ص 98.

و يقول د / محمد عيد :

« واقع اللفظة هو حروفها المنطوقة بالفعل لا الملحوظة في الذهن ، و واقع الجملة هو العلاقات بين أجزائها التي تظهر في السياق لا التي يفترضها التخيل فالكلمة التي يلحظها النحوي و يقدرها ليست بكلمة على الإطلاق ، و الحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضا.» [38] ص 183.

فالدكتوران أنيس فريحة و محمد عيد لا يعترفان بمبدأ التقدير ، و منه فهما لا يعترفان بوجود التحويل لأن التقدير ما هو إلا أداة منهجية فعالة اعتمدها النحاة في الكشف عن آلية التحويل و قواعد التحويل في نظام العربية ، كما أنهما لا يعتقدان بوجود ثنائية الأصل و الفرع ، فالكلمة هي اللفظة المنطوقة و الجملة هي التركيب اللغوي الملفوظ .

إن ما يعدّه النحاة الأوائل أصولا مجردة متصورة ضمنيا في ذهن العربي ، لا يعترفان بها ، و يعتبرانها من أوهام النحاة ، فلا شيء منها يعدّ كلمة أو جملة لأنها لا وجود لها في الواقع اللغوي نحو: " قَوَلَ ، و طَوُلَ ، و بَيَعَ ، و كاد زيد منطلقا "و غيرها من الأصول المقدرة .

و هذا لأن د / أنيس فريحة و د / محمد عيد ، ينطلقان من فكر ابستيمولوجي غير الذي ينطلق منه النحاة الأولون .

إن الأصول المجردة التي قدرها النحاة الأوائل و التي يرونها هيئات لغوية ذهنية متصورة في ذهن المتكلم العربي ضمنيا ليست أوهاما و لا خيالا و لا اختراعا من عندهم ، كما يظنه بعضهم أمثال الدكتور محمد عيد حين يقول :

« التقدير يعمل في الخيال ، و اللغة واقع منطوق يدرس. » [38] ص 183.

فلقد كانت عملية اكتشاف النحاة للأصول الوضعية الخاصة و قولهم بها عملية تستند إلى منهج علمي صائب .

فقبل أن يقدروا الأصول المجردة الخاصة ، توصلوا إلى استنباط الأصول الوضعية العامة ، عبر استقرائهم للواقع اللغوي ، و عبر تطبيقهم لأسس منهجية أخرى ، كالتصنيف و القياس .

تلك الأصول الوضعية العامة ، التي باتت معيارا ثابتا راحوا يعاودون من خلاله استقراء الواقع اللغوي من جديد ، فاكتشفوا أن من الوحدات اللغوية ما خرج مخالفا للأصول العامة فأخذوا يقدرون أصولها الوضعية الخاصة ، انطلاقا من الأصول الوضعية العامة ، التي كان من المفترض أن تخضع لها جميع الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي ، لأنها (أي الأصول العامة) بمثابة قوانين كلّية ضابطة.

يدلك على هذا قول سيبويه :

« و مما قلبوا الواو فيه ياء دَيَّارٌ و قَيَّامٌ ، و إنما كان الحدّ قَيْوَامٌ و دَيْوَارٌ . و قالوا : قَيّوْمٌ و دَيُّورٌ، و إنما الأصل قَيْوُومٌ و دَيُّوورٌ ، لأنهما بنيا على فَيْعَالٍ و فَيْعُوْلٍ .» [10] 367/4.

فها هو ذا سيبويه يستدل على أن الأصل في " دَيَّارٌ و قَيَّامٌ " : " قَيْوَامٌ و دَيْوَارٌ " انطلاقا من أصل الوضع العام : فَيْعَالٍ أي أصل الباب و يستدل على أن الأصل في " قَيُّومٌ و دَيُّورٌ " : " قَيْوُوْمٌ و دَيْوُوْرٌ " انطلاقا من أصل الوضع العام : فَيْعُولٍ .

و نستطيع توضيح ذلك كالآتي :

جدول رقم : 22

أصل وضع عام	أصل وضع خاص	الفرع المستعمل
فَيْعَالٍ	قَيْوَامٌ	قَيّام
فَيْعَالٍ	دَيْوَارٌ	دَيّار
فَيْعُولٍ	قَيْوُوْمٌ	قَيُّومٌ
فَيْعُولٍ	دَيْوُوْرٌ	دَيُّورٌ

كما قد يستدل النحاة على الأصول الوضعية الخاصة بالإضافة إلى معيار الأصول الوضعية العامة، بطريقة استدلالية أخرى هي القياس ، و هذا بحمل الفروع المغايرة لأصول وضعها العامة على نظائرها مما خرج في الاستعمال اللغوي مطابقا لأصل الوضع العام .

و في هذا يقول ابن جني :

« و **يدلّ** على ذلك أيضا ما يخرج من المعتلات على أصله ألا ترى إلى قولهم : استروح و استنوق الجمل ، و استيست الشاة ، **فدلّ** ذلك على أن أصل استقام : استقوم. » [8] 191/1-190.

فغالبا ما يستدل سيبويه و الخليل و غيرهما من النحاة القدماء على« أصل الكلمة المغيرة في مستوى الصيغ بحملها على نظائرها مما لم يلحقه تغيير ، كحمل المعتل على الصحيح من أمثاله ... يريد أن في " يَعدُ " و " أعِدُ " و " يزن " و " أزن " و أمثالها حذفا ، حذفت الفاء لأن أصلها : يوعد و أوعد، و يوزن و أوزن ، لأنها نظيرة كسر يكسر و ضرب يضرب ، و لذلك رأى أن أصلها على قتل يقتل و ضرب يضرب ، بمعنى أن هذه الأفعال المعتلة لو جاءت على ما يقتضيه القياس بحملها على نظائرها من الصحيح نحو : يكسر و يضرب لكانت على هيئتها و صورتها في التقدير فيكون أصل " يعد " هو

" يوعد" و إذن فإن سيبويه عرف ما هو الأصل المقدر لـ" يعد "و أمثاله بقرينة نظائره من الصحيح.» [39] ص (126-127).

كما قد يستدل ابن جني على صحة القول بالأصول المقدرة المتصورة ضمنيا في ذهن العربي ، بكونها قد يخرج بعضها إلى الاستعمال اللغوي في الضرورة الشعرية و في بعض اللغات إذ يقول :

« و اعلم أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله و هو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول ، و ذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية و التميمية ، ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية ، نحو : شُدّ و ضُنّ ، و فِرّ ، و استعدّ، و اصطبّ يا رجل ، و اطمئن يا غلام ، إن الأصل أشدد ، و اضنن ، و افرر ، و استعدد ، و اصطبب ، و اطمأنن ، و مع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز و هي اللغة الفصحى القدمى .» [14] 1/259-260.

و قد ثبت بهذا القول بأن الأصول الوضعية الخاصة التي قدرها النحاة الأوائل ليست اختراعا و ضربا من الأوهام ، أو عملا يحلق في الخيال اللاعلمي .

فتقدير النحاة للأصول الوضعية الخاصة ،و إن كان خيالا كما يظنه دعاة الوصفية ، فهو افتراض علمي مشروع نابع من نظرة علمية عميقة إلى اللغة نظرة لا تقف عند حدود الظاهر ، بل نظرة تغوص في عمق نظامها الباطن .

هذا النظام الباطن هو نظام متشعب لا يقف عند حدود الأصول الوضعية الخاصة أو العامة ، بل إنه يعكس آلية فكر واضع اللغة من جهة ، و من جهة أخرى فإنه يكشف عن العمليات التحويلية التي يتمّ بها الانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل .

كما يكشف عن العلل التي جعلت العربي يعدل عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل .

و ينتقد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الذين يرون في اللغة سطحا ظاهرا يكتفون بوصفه و تصنيفه قائلا :

« رجعوا بذلك إلى الوراء أي إلى نوع من الوصف البدائي يكتفي بتصوير ما يشاهده تصويرا شمسيا و تركوا الأمور الجوهرية التي تنحصر في إقامة النظائر و الكشف عن النسب و العلاقات العميقة .....و بيان الأسباب و العلل البنوية، كما رفضوا حق الباحث في الافتراض– و أحوج شيء إلى هذا هو العلم– ظنا منهم أن الأحداث و الظواهر قادرة هي بنفسها و بدون أن يتدخل فيها الباحث على أن تطلعنا على أسرار حدوثها و أسباب مجاريها و **تحولاتها** و هذا قد كذبته العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفي بالوصف الساذج .» [40] ص (16-17).

4.2.2- ثنائية البنية / الاستعمال

لقد أدرك النحاة الأوائل أن اللغة بنية من جهة و استعمال من جهة ثانية، يقول د / الحاج صالح :

« فاللغة نظام جامع يجعل تحت تصرف المستعملين لها : نظام من الأصوات من الدوال أي من أفعال و أسماء و من تراكيب فيستقي منها المستعمل ما يحتاج إليه للتعبير عن أغراضه .... و لهذا فلابد من التمييز المطلق بين ما هو راجع إلى القياس ... و هذا مجال خاص له قوانينه و بين ما هو استعمال ، أي إجراء اللغة في حال خطابية معينة و هذا مجال آخر له قوانينه ، فقوانين الاستعمال غير قوانين النحو و القياس ، و قد وقع تخليط ... عند النحاة المتأخرين ، خلطوا بين قوانين الاستعمال و قوانين القياس فالتبس عليهم الأمر و ما تفطنوا إلى ما يقوله ابن جني في هذا الميدان(و هو من المدرسة الخليلية).» [13] ص (90-91).

إن النظرية النحوية الأصيلة كانت مقاربة لما يجري في ذهن العربي و لما يحققه في استعمالاته اللغوية فتوصلوا إلى أن هناك قياسا أصليا تخضع له الوحدات اللغوية و تطّرد في الممكن ، و في مقابل هذا هناك قياس آخر قد تخضع له في الاستعمال اللغوي .

فلولا إدراك النحاة أن اللغة بنية و استعمال ، لما توصلوا إلى أن هناك وحدات لغوية مطابقة لأصل الوضع و أخرى مخالفة ، و التي عدّها النحاة فروعا ، و من الفروع المخالفة ما هو شاذ و منها ما يخضع إلى نظام ، لكنه نظام فرعي مرتبط بالاستعمال اللغوي ، و مقابل للنظام الأصلي المرتبط بأصل الوضع الكامن ضمنيا في ذهن العربي .

و في هذا يقول ابن جني :

« و إنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ، كاستغنائهم بقولهم ما أجود جوابه عن قولهم ما أجوبه ، أو لأن **قياسا آخر** عارضه فعاق عن استعمالهم إياه .» [14] 391/1.

و الجدير بالذكر القول إن الاستعمال اللغوي ليس قوة مضادة لقوة أصل الوضع (البنية الأصلية)، و إنما هو قوة مقابلة ، فقد تخرج الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي مطابقة لبناها الأصلية ، كما قد تخرج مخالفة ، لكن لولا اعتقاد النحاة بأن اللغة بنية و استعمال في نفس الوقت ، لما قالوا بظاهرة التحويل باعتبارها ظاهرة عدول العربي عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد .

فهذا الأساس الابستيمولوجي (ثنائية البنية / الاستعمال) الذي ينطلق منه النحاة الأوائل بصم مقاربتهم النظرية للتحويل كظاهرة لغوية بطابع متميز .

5.2.2- ثنائية الأصل و الفرع

لقد توصل النحاة الأوائل إلى أن نظام اللغة العربية في جميع المستويات اللغوية هو نظام يقوم على اعتبار كل عنصر لغوي إما أصلا و إما فرعا .

فلولا توصل النحاة إلى افتراض ثنائية الأصل و الفرع لما خاضوا في العلاقات التفريعية التي تربط بين الأصول و الفروع و من بين هذه العلاقات التفريعية علاقة التحويل .

و التحويل كعلاقة تفريعية ،تربط بين أصل وضعٍ خاص كان من المفترض أن يستعمل لأنه هو المطابق لأصل الوضع العام و بين فرع مستعملٍ لا يجري وفق الخط العمودي للّغة أي وفق خطها الزماني ، و إنما يجري وفق خطها الأفقي أي وفق خطها الآني ، لأن التحويل يربط بين ما كان يفترض أن يكون و بين ما هو كائن ، لا بين ما كان و ما هو كائن .

يقول ابن جني تحت عنوان **" باب في مراتب الأشياء و تنزيلها تقديرا و حكما، لا زمانا و وقتا":**

« هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته ، و ذلك كقولنا : الأصل في قام قَوَم، و في باع بَيَعَ ، و في طال طَوُلَ ، و في خاف و نام و هاب خَوِفَ و نَوِمَ ، و هَيِبَ ، و في شدّ شَدَدَ، و في استقام استقوم ... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ و ما كان نحوها – مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه – قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد : قَوَم زيد ، و كذلك نوم جعفر ، و طَوُلَ محمد ، و شدد أخوك يده ، و استعدد الأمير لعدوه ، و ليس الأمر كذلك ، و ذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه و تسمعه ، و إنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح و لم يُعلّ لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا) فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر.» [14] 1/256-257.

يؤكد ابن جني أن الأصول الوضعية الخاصة المتصورة في ذهن العربي و التي قام النحاة بالكشف عنها لم يقل النحاة بأنها كانت مستعملة وقتا من الزمن ، ثم عدل عنها العرب ، و استعملوا الفروع في زمن آخر ، بل إن هذا توقع لما كان ينبغي أن يكون عليه اللفظ في القياس في أصل الوضع و ليس معنى ذلك أن اللفظ كان ينطق به على وجه في زمان ثم عدل عنه إلى وجه آخر في زمان غيره .

فالتحويل في النحو العربي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد هو مقاربة نظرية لعملية تجري وفق الخط الأفقي للغة (أي وفق خطها الآني) لا الزماني ، فظاهرة التحويل ليست ظاهرةعاكسة للتطوّر اللّغوي الذي يسير وفق الخط العمودي للغة (أي وفق خطها الزماني) لأنها لا تربط بين ما هو كائن و بين ما كان ، أي بين فرع مستعمل و أصل وضع كان يستعمل، و إنما هي ظاهرة تربط بين ما هو كائن و بين ما يفترض أن يكون ، أي بين فرع مستعمل و أصل وضع كان من المفترض أن يستعمل . [41] .

نبين هذا في المخطط الآتي :

الشكل رقم : 15

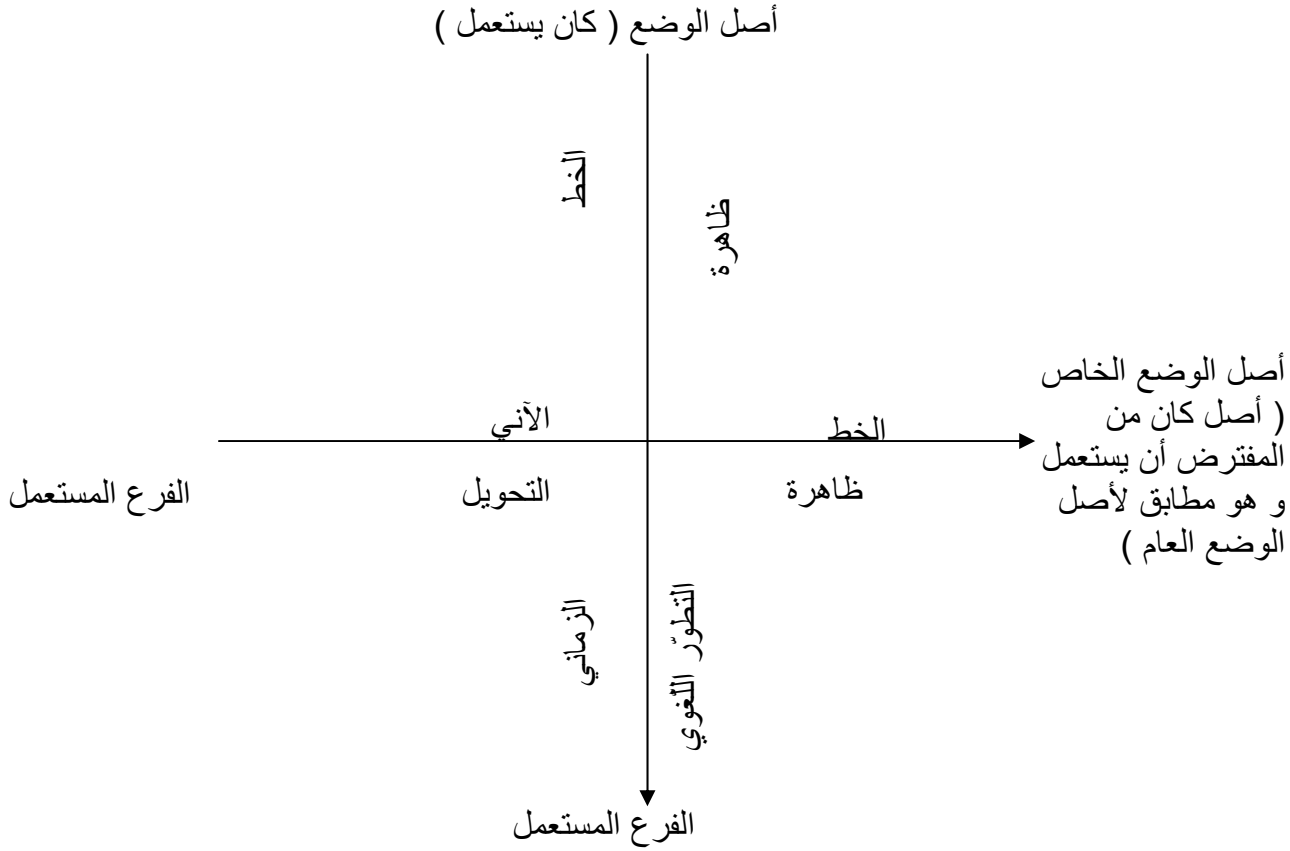
أصل الوضع (كان يستعمل)
الخط
ظاهرة
أصل الوضع الخاص
(أصل كان من
المفترض أن يستعمل
و هو مطابق لأصل
الوضع العام)
الآني
الخط
الفرع المستعمل
التحويل
ظاهرة
الزماني
التطوّر اللغوي
الفرع المستعمل

الفصل 3

من أوجه التحويل في النحو العربي

1.3 - من أوجه التحويل في المستوى الإفرادي

1.1.3- من أوجه التحويل وفق التقسيم الخاص للكلم

1.1.1.3- من أوجه التحويل الجارية على الاسم

1.1.1.1.3- الانتقال من التنكير إلى التعريف

يقول سيبويه :

« النكرة هي أشّد تمكنا من المعرفة ، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف . » [10] 241/3.

و قوله أيضا :

« و اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، و هي أشد تمكنا ، لأن النكرة أوّل ، ثم يدخل عليها ما تعرّف به.» [10] 22/1.

و عن آلية تشكل المعارف يقول سيبويه :

« فللمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة و المضاف إلى المعرفة ، إذا لم ترد معنى التنوين ، و الألف و اللام ، و الأسماء المبهمة و الإضمار ... فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو زيد ... و إنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته، و أما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : هذا أخوك ... و إنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته ، و أما الألف و اللام فنحو الرجل .... و إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف و اللام الشيء بعينه دون سائر أمته .... و أما الأسماء المبهمة فنحو هذا و هذه ..... و إنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته ، و أما الإضمار فنحو هو و إيّاه .... و الإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة .... و إنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يُحَدَّث قد عرف من تعني و ما تعني و أنك تريد شيئا يَعْلَمُه.» [10] 2/5-6.

يوضح سيبويه كيف تتشكل المعارف كفروع وفق علامات دالة. ذلك التشكل الذي يخرج الاسم عن أصل وضعه و المتمثل في التنكير إلى التعريف، فالمعارف تدل على الخصوص و على الأعيان ، في حين أن النكرات تدل على العموم.

و قد تتشكل المعرفة من النكرة عبر زيادة لفظية (علامة لفظية) تلحق النكرة باعتبارها أصلا يبنى عليه الفرع .

حيث يحمل الأصل العلامة العدمية في حين أن الفرع يحمل العلامة اللفظية .

و هذا نحو " الرجل " ، فالرجل اسم معرفة تشكل من الأصل " رجل " و هو اسم نكرة عبر زيادة علامة لفظية هي أداة التعريف (ال) ، نوضح هذا كالآتي :

∅ رَجُل ⟵ الأصل

الرَجُل ⟵ الفرع

يتبع هذا التغيير اللفظي الذي لحق الأصل تغيير دلالي يتمثل في الانتقال من العموم إلى الخصوص و التعيين فالفرع : " الرجل " تم بناؤه على الأصل " رجل " عبر تغيير لفظي دلالي .

و لا تعتبر أداة التعريف (الألف و اللام) هي العلامة اللفظية الوحيدة التي يتمّ بها بناء المعارف على النكرات، و إنما نجد إضافة الاسم النكرة إلى المعرفة يعّد من العلامات اللفظية التي تبنى بها المعرفة على النكرة.

و هذا نحو :

" أخُوكَ ، قَلَمُك ، فِكْرُه ، قَلَمِي ، سَمْعِي ، بَصَرِي ، مَشْرُوعِي " .

فهذه المعارف بنيت على النكرات بزيادات لفظية (علامات لفظية) ، في حين أن النكرات لها العلامات العدمية ، نوضح هذا كالآتي :

قلم ∅ ⟵ الأصل

قلمي ⟵ الفرع

أخو ∅ ⟵ الأصل

أخوك ⟵ الفرع

قلم ∅ ⟵ الأصل

قلمك ⟵ الفرع

فِكْرُ ∅ ⟵ الأصل

فِكْرُهُ ⟵ الفرع

سمع ∅ ⟵ الأصل

سمعي ⟵ الفرع

بصر ∅ ⟵ الأصل

بصري ⟵ الفرع

مشروع ∅ ⟵ الأصل

مشروعي ⟵ الفرع

إذ أضيفت جميع النكرات في الأمثلة السابقة إلى معارف و هذا تغيير لفظي لحق الأصول (النكرات) ، تبعه تغيير دلالي يتمثل في الانتقال من العموم إلى الخصوص و التعيين، و بذلك تم بناء الفروع (المعارف) .

كما يوضح لنا سيبويه أن تشكل المعارف قد يكون بعلامات أخرى غير الزيادة اللفظية ، و من هذه العلامات نجد العلامة اللازمة المختصة ، و يقصد بها سيبويه العلمية .

فمن« أنواع المعارف الأعلام ، و يسمي سيبويه العَلَم بـ " العلامة اللازمة المختصة " لأنه عندما صار معرفة خرج عن عمومه الذي يفيد سائر أمته إلى لزوم و اختصاص فإذا عاد إليه العموم ردّ إلى أصله ، و ذلك إذا ثني أو جمع.» [1] ص 148.

و في مقابل تشكل المعارف وفق علامات دالة (أداة التعريف ، الإضافة إلى اسم معرفة ، العلامة اللازمة المختصة) ، قد تتشكل المعارف دون علامات دالة على التعريف ، و إنما يكون تشكلها بالقصد إلى التعريف ، إذ لا يحصل « الانتقال من أصل إلى فرع إلا بإحدى أدوات تشكيل الفروع كالزيادة التي تفيد ضربا مخصوصا من المعرفة أو القصد إلى التعريف بدون زيادة لفظية. » [1] ص 147.

و في هذا الأمر يقول سيبويه :

« و إنما يدخلون الألف و اللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره و عَنَوْه ، و لم يجعلوه واحدا من أمة ، فقد استغنوا عن الألف و اللام .... » [10] 198/2.

ومن المعارف التي تتشكل عبر القصد إلى التعريف ، نجد الضمائر بكل أنواعها (المتصلة والمنفصلة والمستترة) ونجد الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة . فهذه الأسماء معارف لأنها تخص أشياء بعينها دون غيرها و كذلك الاسم العلم .

و المعارف « مراتب بدليل مذهب سيبويه في أن أعرف المعارف الاسم المضمر لأنه لا يضمر إلا و قد عرف.» [1] ص 146.

و في هذا الأمر يقول الزمخشري :

« فالمعرفة ما دل على شيء بعينه ..... و أعرفها المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم الداخل عليه حرف التعريف ، و أما المضاف ، فيعتبر أمره بما يضاف إليه ، و أعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب.» [42] ص 242.

2.1.1.1.3- الانتقال من التذكير إلى التأنيث

إن الأصل في الأسماء التذكير ، لكن قد تخرج الأسماء في الاستعمال اللغوي مؤنثة .

يقول ابن عقيل :

« أصل الاسم أن يكون مذكرا ، و التأنيث فرع عن التذكير ، و لكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ، و لكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه و هي: التاء ، و الألف المقصورة ، أو الممدودة ، و التاء أكثر في الاستعمال من الألف.» [6] 542/1.

يوضح لنا ابن عقيل كيف يتشكل المؤنث و هو الفرع من المذكر و هو الأصل ، و هذا بزيادة علامة لفظية دالة على التأنيث تلحق الأصل الذي ليس له علامة لفظية ، و الحقيقة أنه له علامة عدمية – بتعبير اللسانيات الحديثة – و بناء المؤنث على المذكر ، لا يتم فقط بهذا التغيير اللفظي الذي يلحق الأصل و إنما يلحق هذا التغيير اللفظي تغيير دلالي و المتمثل في الدلالة على التأنيث .

نحو بناء الفرع (المعلمة) على الأصل (معلم) ، هذا البناء الذي تم بزيادة علامة التأنيث على الأصل (معلم) في موضع العلامة العدمية ، و هو تغيير لفظي لحقه تغيير دلالي إذ انتقل الاسم من معنى التذكير إلى معنى التأنيث ، و الأسماء المؤنثة لا تبنى على الأسماء المذكرة فقط عبر زيادة تاء التأنيث ، و إن كانت أكثر استعمالا ، ففي مقابل زيادة تاء التأنيث ، نجد الاسم المؤنث (الفرع) قد يبنى على الأصل (أي الاسم المذكر) عبر زيادة الألف الممدودة نحو " صحراء ، حمراء ، خضراء ".

أو عبر زيادة الألف المقصورة نحو : " حُبلى و حُبَارى و جَمَرى و دِفْلى و شَرْوى و غَضْبَى ".

و يتبع هذا التغيير اللفظي (زيادة الألف الممدودة أو الألف المقصورة) تغيير دلالي (دلالة التأنيث) و قد تكون علامة التأنيث مقدرة في بعض الأسماء مثل : " شمس " ، و الدليل على ذلك ظهورها في التصغير فنقول : " شميسة ".

3.1.1.1.3- الانتقال من الإفراد العددي إلى التثنية

إن الأصل في الأسماء أن تدل على الإفراد العددي لكن قد تخرج الأسماء في الاستعمال اللغوي عن أصل وضعها هذا إلى الفرع و هو التثنية.

نحو : " هذان العالمان ذكيان ".

فكلمة " العالمان " خرجت عن أصل وضعها العام (الإفراد العددي) إلى الفرع و هو التثنية ، و تشكل الفرع " العالمان " تم عبر زيادة لفظية لحقت أصل الوضع الخاص (العالم)، تتمثل في (الألف و النون) ، تبع هذا التغيير اللفظي تغيير دلالي(دلالة نحوية) يتمثل في معنى التثنية .

و المثنى قد يتشكل من المفرد عبر تغيير لفظي و هو زيادة الألف و النون في حالة الرفع ، و زيادة الياء و النون في حالتي النصب و الجرّ ، يتبع ذلك التغيير اللفظي تغيير دلالي (معنى التثنية) .

4.1.1.1.3- الانتقال من الإفراد العددي إلى الجمع

كما قد يخرج الاسم عن أصل وضعه العام و المتمثل في سمة الإفراد العددي ،إلى التثنية (الفرع)، نجد من الأسماء ما يعدل عن هذا الأصل العام إلى الجمع .

يقول سيبويه :

« و اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع ، لأن الواحد الأول.» [10] 22/1.

و ينقسم الجمع إلى جمع سالم و جمع تكسير و بناء الجمع السالم على المفرد يكون عبر زيادة لفظية (علامة لفظية) ، و هي الواو و النون بالنسبة إلى جمع المذكر السالم ، في حالة الرفع ، و الياء و النون في حالتي الجر و النصب ، أما الجمع المؤنث السالم فيتم بناؤه اللفظي عبر زيادة الألف و التاء و هي زيادة تلحق الاسم المفرد (الأصل) يتبع هذا التغيير اللفظي ، تغيير دلالي يتمثل في (دلالة الجمع) .

« فالجمع السالم ما سَلِمَ بناء مفرده عند الجمع و إنما يزاد في آخره واو و نون مثل :
" عالمون ، و عالمين " أو ألف و تاء مثل : " عالمات و فاضلات " و هو قسمان : جمع مذكر سالم ، و جمع مؤنث سالم ، فجمع المذكر السالم : ما جمع بزيادة واو و نون في حالة الرفع مثل : " قد أفلح المؤمنون " و ياء و نون في حالتي النصب و الجر مثل : أكرم بالمجتهدين و أحسن إلى العاملين. » [9] 17/2.

2.1.1.3- من أوجه التحويل الجارية على الفعل

يقول د / عبد الرحمن بودرع :

« للفعل في كتاب سيبويه خصائص و علامات يعرف بها و تميزه من قسميه ، فحد الأفعال البناء، و إفادة الحدث و الزمان ، و الافتقار إلى الاسم ، و التصريف ، و الثقل ، و العمل ، فالبناء يميزه من الإعراب المتأصل في الأسماء ، وإفادة معنى الحدث و الزمان تميزه مما لا يفيد إلا معنى الزمان ، و الافتقار إلى الاسم يميزه من الاستغناء الذي هو أصل في الأسماء ، و التصريف يميزه من الجمود ، و الثقل يميزه من تمكن الأسماء و خفتها.» [1] ص 160.

يوضح لنا د / عبد الرحمن بودرع مجموعة من السمات الأصلية و ما يقابلها من سمات فرعية ، خاصة بالفعل ، لكن ليس جميعها تخص المستوى الإفرادي ، فكثير منها يرتبط ارتباطا جذريا بالمستوى التركيبي ، و ما يهمنا هنا الأوجه التحويلية الجارية على الفعل في المستوى الإفرادي ، أي ما يهمنا الفعل ككيان لغوي مفرد .

و مع أن كثيرا من الأوجه التحويلية الخاصة بالفعل ترتبط بالمستوى التركيبي ، إلا أننا نجد أوجها تحويلية جارية على الفعل في المستوى الإفرادي منها :

1.2.1.1.3- الانتقال من الدلالة على الزمان و الحدث إلى الدلالة على الزمان دون الحدث

يقول الزمخشري :« الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان.» [42] ص 311.

إن الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث و الزمان ، لكن قد يفقد الفعل أحد و كنيه (الدلالة على الحدث) فينزل بذلك إلى منزلة الفرع ، و يخرج من حيز الفعل التام إلى حيز الفعل الناقص ، الذي لا يفيد إلا الزمان ، فالفعل الناقص ناقص في دلالته على الحدث ، و هذا الوجه التحويلي إنما هو تحويل دلالي، لأنه لا يمس بناء الفعل و إنما دلالته ، إنه نقصان في الدلالة .

فمن أصناف الفعل« الأفعال الناقصة و هي " كان " و " صار " و " أصبح " و " أمسى " و " أضحى " و " ظل " و " بات " و " مازال " و " ما بَرح " و " ما انفك " و " ما فتئ " و " مادام " و " ليس ". » [42] ص 377.

و هذه الأفعال الناقصة لا نجدها في الاستعمال اللغوي ناقصة دائما ، بل قد يخرج بعضها في الاستعمال اللغوي تاما ، أي دالا على الحدث و الزمان معا فتكون على الأصل .

فقد تكون هذه الأفعال تامة« إلا ثلاثة أفعال منها قد لزمت النقص فلم ترد تامة ، و هي ما فتئ و مازال و ليس فإذا كانت (كان) بمعنى حصل ، و (أمسى) بمعنى دخل في المساء،و (أصبح) بمعنى دخل في الصباح ، و (أضحى) بمعنى دخل في الضحى ، و (ظل) بمعنى دام و استمر ، و (بات) بمعنى نزل ليلا أو أدركه الليل أو دخل مبيته ، و (صار)بمعنى انتقل ، أو ضم و أمال أو صور،أو قطع أو فصل، و (دام) بمعنى بقي و استمر و(انفك) بمعنى انفصل أو انحل ،و (برح) بمعنى ذهب، أو فارق، كانت تامة تكتفي بمرفوع هو فاعلها.» [9] 2/276-277.

2.2.1.1.3- الانتقال من بنية الفعل المبنى للمعلوم إلى بنية الفعل المبنى للمجهول

إن الأصل في الأفعال أن تبنى للفاعل (أي للمعلوم) لكن قد تخرج بعض الأفعال المتعدية للمفعول عن هذا الأصل (أو ما يطلق عليها الأفعال المبنية للمجهول)« و أما الفعل فأصله أن يكون.... مبنيا منصرفا عربي الوضع مصوغا للمعلوم. » [3] ص 119.

و هذا الوجه التحويلي مرتبط أيضا بالمستوى التركيبي ، إذ لا يبنى الفعل للمعلوم أو للمجهول ، إلا داخل الجملة لكن ما يهمنا هو بنية الفعل نفسه باعتباره قسما من أقسام الكَلم ، فانتقال الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ، غير مرتبط فقط بكون المسند إليه قد يكون فاعلا ، أو نائب فاعل (المفعول به في الأصل) ، بل إن هذا الوجه التحويلي يَمُسُ بنية الفعل نفسه ، إذ يتغير الفعل من بنية إلى أخرى ، سواء أكان هذا الفعل ماضيا أو مضارعا .

و في هذا الأمر يقول ابن جني :

« و أما الأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها : فعلى ضربين : فعل مبني للفاعل،و فعل مبني للمفعول، فالمبني للفاعل على ثلاثة أضرب (فَـعَلَ ، و فَـعِلَ ، و فَعُلَ)) فمثال فَعَلَ يكون متعديا و غير متعد ، فالمتعدي نحو " ضَرَبَ ، و قَتَلَ " و غير المتعدي نحو" جَلَسَ و نَهَضَ "،و فَعِلَ يكون متعديا و غير متعد، فالمتعدي نحو " شَرِبَ و رَكِبَ " و غير المتعدي نحو " سَلِمَ و قَدِمَ " لا يكون أبدا إلا غير متعد ، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصدا لغيره نحو " شَرُ ف و ظَرُفَ ".» [8] 1/20-21.

هذا عن الأفعال التي جاءت على الأصل ، أي التي جاءت مبنية للفاعل أما عن الأفعال المبنية للمفعول و التي تتغير بنيتها الأصلية فيقول :

« فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة و إن سكنت فلعلة دخلتها و أصلها الحركة ، فهذه الأمثلة هي المبنية للفاعل و أما الفعل المبني للمفعول ، فعلى مثال واحد و هو " فُعِلَ " نحو "ضُرِبَ و قُتِلَ " و هذا أصله " فَعَلَ أو فَعِلَ " ثم نقل فجعل حديثا عن المفعول ، ألا ترى أن ضُرِبَ منقول من ضَرَبَ ، و رُكِبَ منقول من رَكِبَ و لا يكون فُعِلَ منقولا من فَعُلَ أبدا ، لأن فَعُلَ لا يتعدى ، و الفعل لا ينقل إلى فَعِلَ حتى يكون متعديا قبل النقل.» [8] 1/23-24.

يبين ابن جني أن الفعل المبني للمفعول لا يكون في الأصل إلا متعديا ، فالفعل اللازم لا يبنى أبدا للمجهول (للمفعول) بل هو دائما مبني للمعلوم (للفاعل) ، إنما التحويل قد يجرى على بنى الأفعال المتعدية الماضية منها و المضارعة .

فالفعل الماضي المتعدي قد ينتقل من بنية " فَعَلَ أو فَعِلَ " إلى بنية فرعية هي " فَعُلَ " نحو ضُرِبَ و قُتِلَ و الأصل : ضَرَبَ و قَتَلَ .

كما أن الفعل المضارع المتعدي قد ينتقل من بنية يَفْعِلُ إلى بنية يُفْعَلُ نحو يُضْرَبُ و الأصل يَضْرب ، و يُغْسَلُ و الأصل يَغْسِلُ .

و في هذا يقول ابن جني :

« اعلم أن جميع الأفعال التي تجاوز مواضيها ثلاثة أحرف لا يكون الحرف الذي قبل الطرف من المضارع فيها إلا مكسورا ، نحو " أكْرَمَ ، يُكْرِمُ " و " انْطَلَقَ ، يَنْطَلِقُ " و " اسْتَخْرَجَ ، يَسْتَخْرِجُ " ..... فإذا صرت إلى بناء الفعل للمفعول و هو الذي يسمى " باب ما لم يُسَمَ فاعله " انفتح ما قبل الطرف في جميع المضارع ، لأن ما قبل الطرف لا يكون في الماضي إلا مكسورا ، ففتح في المضارع، لأن هذا لا يختلف في جميع الأفعال التي لم يُسَمَ فاعلوها ، و ذلك كقولك أُكْرِمَ ، يُكْرَمُ و انْطُلِقَ به ، يُنْطَلَقُ.» [8] 1/93-94-95.

هذه بعض الأوجه التحويلية الجارية على الاسم و الفعل ، في المستوى الإفرادي وفق التقسيم الخاص للكلم ، في حين أن حروف المعاني لا تعرف أوجها تحويلية بل تظل محتفظة بالسمات المتأصلة

فيها ، فكل حروف المعاني مبنية و كل حروف المعاني مفتقرة إلى غيرها ، و كل حروف المعاني تدل على معان في غيرها و لا تقابل هذه السمات الأصلية سمات أخرى فرعية في الاستعمال .

فماذا عن التحويل الجاري للكلمات وفق التقسيم العام للكلم ؟

2.1.3- من أوجه التحويل وفق التقسيم العام للكلم

سبق و أن أشرنا إلى أن التقسيم العام للكلم هو تقسيم إلى كلمات مشتقة تنحدر من جذر اشتقاقي وتمثل في صيغة صرفية معينة ، و كلمات جامدة ليس لها جذر اشتقاقي و لا صيغة صرفية .

كما سبق و أن ذكرنا أن الكلمات الجامدة تندرج تحتها الأسماء المبنية و حروف المعاني و بعض الأفعال الجامدة نحو " عسى و ليس " ، و أن هذا النوع من الكلمات هو نوع ثابت ، لا يعرف التغير ، إنه ساكن غير متحرك . و منه فإنه لا يعرف تحويلا . .

فماذا عن الكلمات الاشتقاقية ؟ .

تشهد الكلمات الاشتقاقية حركة تحويلية (ديناميكية) و كأن التحول ينسجم أكثر مع الطبيعة التوالدية للكلمات المشتقة ، عكس الكلمات الجامدة التي لا تعرف تحويلا .

فكثيرة هي الأوجه التحويلية التي تخرج الكلمات المشتقة عن أصول وضعها العامة و الخاصة .

هذه الأوجه التحويلية هي تغييرات مطردة تقع على مستوى الأصول الوضعية الخاصة فتخرج منها الفروع المستعملة ، و هذا التغيير قد يجري على مستوى حروفها أو على مستوى حركاتها أو على مستوى حروفها و حركاتها معا .

كما قد يتم التغيير على مستوى صيغها ، فالكلمة المشتقة ليست تركيبا بين فونيمات فقط (الحروف و الحركات) و لكنها كذلك تقوم على بنية صرفية ، قد يقع فيها التغيير مثلما يقع في الحروف التي تبنى عليها الكلمة و حركاتها .

و لنوضح بعض الأوجه التحويلية الجارية على مستوى حروف و حركات الكلمات المشتقة في المخطط الآتي :

شكل رقم : 16

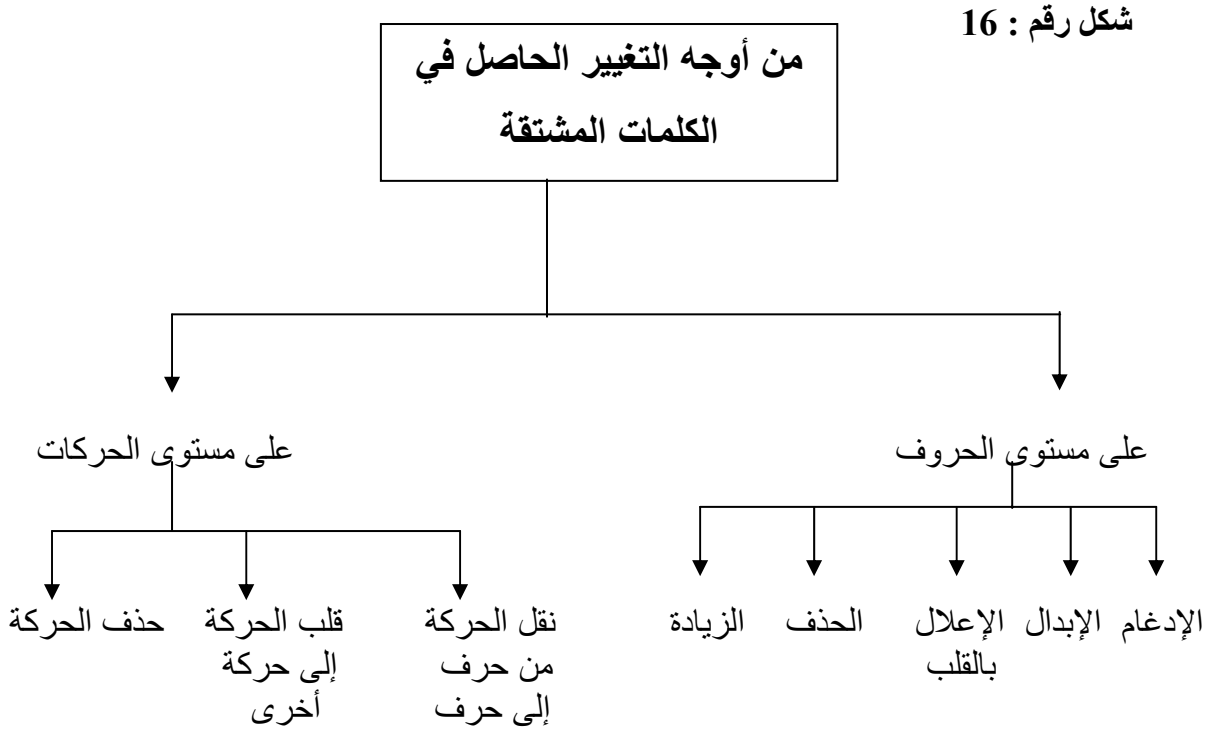

فالأوجه التحويلية الجارية على مستوى الكلمات المشتقة متعددة منها :

ـ الإدغام :

الإدغام هو إدخال حرف في حرف آخر من جنسه ، بحيث يصيران حرفا واحدا مشدّدا نحو " مدّ، يمدّ ، مدّا " و أصلها " مَدَدَ ، يَمْدُدُ ، مَدْدًا " و حكم الحرفين في الإدغام أن يكون أولهما ساكنا و الثاني متحركا ، بلا فاصل بينهما ، و لذلك رأى النحاة في الفعل يَمُدّ أنه جرى على أصله " يَمْدُدُ " تحويلات ، إذ نقلت ضمة العين إلى الفاء ثم أدغم الحرفان المتجانسان .

ـ الإبدال و الإعلال بالقلب :

الإبدال إزالة حرف و وضع آخر مكانه ، فهو يشبه الإعلال بالقلب من حيث أن كليهما إبدال في الموضع إلا أن الإعلال بالقلب خاص بأحرف العلة ، فيقلب أحدهما إلى الآخر و أما الإبدال فهو أعم ، فيكون في الحروف الصحيحة فيجعل أحدها مكان الآخر و في الأحرف العليلة فيجعل مكان حرف صحيح حرف علة .

مثال الإعلال بالقلب : " رَضِيَ " و " قَوِيَ " فأصلهما " رَضِوَ " و " قَوِوَ " ، و نحو " صِيَام " و " قِيَام " ، و أصلهما " صِوَام " و " قِوَام " و نحو " قَالَ " و " بَاعَ " و أصلهما " قَوَلَ " و " بَيَعَ " . إذ يقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر .

و مثال الإبدال : قولك " ادْدَكَرَ " و الأصل " ادْتَكَرَ " و قولك " اصْطَبَرَ " و الأصل " اصْتَبَرَ " و نحو قولك " أُومِنُ " و الأصل " أُؤْمِنُ " .

ـ الحذف :

قد تحذف من الكلمة المشتقة حروف أصلية ، كما تحذف منها الحروف الزائدة ، و تحذف الحروف الصحيحة ، كما تحذف الحروف المعتلة ، مثال ذلك :

حذف التاء في أول المضارع ، و ذلك إذا التقت مع تاء أخرى في أوله ، و يتم ذلك في ثلاث صيغ:

ـ تَفَعّلَ .

ـ تَفَاعَلَ .

ـ تَفَعْلَلَ .

نحو " تصدّى " و الأصل " تتصدّى " و نحو " تلهّى " و الأصل " تتلهّى ".

و مثل حذف الواو الزائدة في باب مفعول إذا كان الفعل أجوف ،نحو "مَقُوْلْ" و الأصل "مَقْوُوْلْ".

إذ وقع تحويلان في أصل الوضع " مَقْوْوُل".

التحويل الأول ، نقل حركة العين إلى الفاء ، ثم لالتقاء الساكنين وقع التحويل الثاني و هو حذف الواو الزائدة على حد رأي الخليل .

كذلك إذا كان الفعل الماضي على وزن أفْعَل وجب حذف الهمزة من مضارعه نحو " يُكْرِمُ " و الأصل " يُؤكْرِمُ " .

كما تحذف الهمزة من باقي مشتقات الفعل الماضي على وزن أفِعِل نحو " مُكْرِم " و الأصل " مُؤَكْرِم " .

كذلك تحذف فاء المضارع المثال الواوي كما في " يَعِدُ " و الأصل " يَوْعِدُ " و " يَصِلُ " و الأصل " يَوْصِلُ " .

ـ الزيادة :

كما يقع في الكلمة المشتقة حذف أحد حروفها ، نجد الزيادة وجها تحويليا مقابلا للحذف ، إذ تزاد في الكلمة المشتقة حروف غير أصلية لإفادة معنى معين .

نحو " نَكْتُبُ " و " نَقُومُ " و " نَعْلَمُ " ، فالنون في هذه الأفعال حرف زائد لأن حروف الكلمات الأصلية على التوالي هي :

(كـ - ت – ب) و (ق – و – م) و (ع – ل – م) ، هذا إذا قابلنا أصل الوضع للكلمة بأصل الاشتقاق .

و نحو زيادة الألف و التاء في :

(جالسة ، عالمة ، عابسة) ، فالحروف الأصلية لهذه الكلمات هي على التوالي :

(ج – ل – س) ، (ع – ل – م) ، (ع – ب – س) .

و من الأوجه التحويلية الجارية على مستوى الحركات الآتي :

ـ نقل الحركة :

من مظاهر التحويل الحاصلة في مستوى الكلمات المشتقة نجد نقل حركة حرف إلى حرف آخر سواء أتمّ من حرف معتل إلى حرف صحيح أو من حرف صحيح إلى حرف صحيح آخر نحو " يَقُوْلُ " أصلها " يَقْوُلُ " ، إذ حدث نقل حركة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن الذي قبله ، و نحو " يَمُدُّ " فالأصل " يَمْدُدُ " حدث نقل حركة الدال الأولى إلى الميم الساكنة ، ثم حدث إدغام لاجتماع المتماثلين ، فصارت الكلمة " يَمُدُّ " ، و قبل الإدغام كانت " يَمْدُدُ ".

ـ قلب الحركة :

تقلب حركة الحرف إلى حركة أخرى لتحقيق الانسجام الصوتي في الكلمة .

ففي كلمة " قِسِيّ " حدث قلب الحركة مرتين في مراتب التقدير من الأصل إلى الفرع إذ تكون الكلمة في إحدى هذه المراتب " قُسُيّ " فتقلب الضمة في السين إلى كسرة لمناسبة الياء فتصبح الكلمة " قُسِيّ " ، و يحدث قلب حركة آخر إذ تقلب الضمة في القاف إلى كسرة ليتحقق الانسجام الصوتي إذ يصعب الانتقال من الضم إلى الكسر لتصبح الكلمة " قِسِيّ ".

ـ حذف الحركة :

كما تحذف من الكلمة حروفها تحذف منها حركاتها سواء أكانت حركة حرف صحيح أم حركة حرف معتل و يدل مصطلح " التسكين " على حذف الحركة .

يقول أحمد عفيفي :

« لقد أطلق النحاة على حذف الحركة مصطلح " التسكين " فالتسكين إذن هو حذف الحركة و إحلال السكون محلها فالحركة موجبة ، و التسكين سلب الحركة من الحرف.» [43] ص 224.

و قوله أيضا :

« ... ينبغي معرفة أن بعض النحاة القدماء قد آمنوا بثقل حركتي الضم و الكسر و خفة الفتح ، و من ناحية أخرى اعترفوا بثقل الضم عن الكسر ، و أن السكون ضد الحركة ،و ليس نوعا من الحركات، و أن السكون أخف من كل الحركات ، حتى الفتح ، فالحرف الثقيل المتحرك إذا خفف يسكن بعد حذف حركته .... و لهذا عد التسكين مظهرا من مظاهر الخفة .... من هنا كانت الحركة على الحرف أثقل من سكونه ، و لهذا إذا سكن الحرف عد ذلك تخفيفا ، فقد أجاز النحاة في (فَعُلَ و فَعِلَ) تسكين وسط الكلمة اسما و فعلا ، كما في عَضُدَ و فَخِذَ (اسمان) و كَرُمَ و عَلِمَ (فعلان) .... و إذا جاز ذلك في المكسور و المضموم ، فلا يجوز التسكين في المفتوح لخفة الفتحة . » [43] ص 224.

فالعرب قد تقول " فَخْذْ " و الأصل " فَخِذْ " ، و قد تستعمل " عَضْدَ " و الأصل " عَضُدَ " تخلصا من ثقل الكسرة في الخاء و تخلصا من الضمة كحركة ثقيلة في حرف الضاد ،في حين أن العرب لا تحذف حركة الفتحة ليحل محلها السكون لأن الفتحة حركة خفيفة .

فهذه أهم الأوجه التحويلية الجارية على الأصول الوضعية الخاصة بالكلمات المنصرفة ، و التي تحدث في حروفها و حركاتها ، فماذا عن التغيير الذي يصيب صيغة الكلمة المنصرفة ؟

إن التغيير الذي يصيب الصورة الأصلية للكلمة المنصرفة التي خرجت مخالفة لأصل وضعها قد يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير الحاصل على مستوى الحروف أو على مستوى الحركات ، أو على مستوى الحروف و الحركات معا ، لكن هذا لا يعني أنه كلما وقع تغيير في أصل الوضع الخاص بكلمة منصرفة بعينها على مستوى الحروف أو الحركات يقتضي بالضرورة حدوث تغيير في صيغة الكلمة المنصرفة ، بل هناك أوجه تحويلية تتأثر بها الصيغ (صيغ الكلمات المنصرفة) ،و هناك أوجه تحويلية لا تتأثر بها الصيغ بل تبقى صيغة الكلمة المنصرفة في الفرع المستعمل هي عينها الصيغة في أصل الوضع الخاص بالفرع المستعمل.

« و إذا حصل في الموزون إعلال كقلب عينه أو لامه ألفا ... جئت بالميزان على حسب أصله قبل الإعلال ، فتقول في نحو " قال و باع و قام " إنها على وزن فَعَلَ ، و لا يجوز أن تقول إنها على وزن عَالَ و تقول في نحو "غزا ، و دَعَا ، و سَمَا ، و دلى" إنها على وزن فَعَلَ ، و لا يجوز أن تقول إنها على وزن فَعَا .

لكن إذا حصل في الموزون حذف لزمك أن تحذف من الميزان ما يقابله فتقول في نحو " قاضٍ ، و داعٍ ، و غازٍ ، و رامٍ " إنها على وزن فاعٍ ، و تقول في نحو " عدة ، و زنَةٍ ، و هِبَةٍ" إنها على وزن عِلَةٍ.

و إذا حصل في الموزون قلب مكاني – بتقديم بعض حروفه على بعض – وجب أن تصنع في الميزان مثل ما حدث في الموزون ، فتقول في نحو " قِسِيّ " إنها على وزن فلُوع – بتقديم اللام على العين – و ذلك لأن الأصل " قُوُوْس " لأنه جمع قَوْسٍ ، فنقلت السين – و هي لام الكلمة – إلى موضع الواو الأولى و هي عين الكلمة.» [44] ص (31-32).

من خلال هذه المقولة يتبين لنا أن هناك أوجها تحويلية تؤثر على صيغة الكلمة المنصرفة ، و أوجها تحويلية لا تغير من صيغة الكلمة المنصرفة ، نحو الإعلال بالقلب ، فهذا وجه تحويلي إذا حدث وحده في الكلمة المنصرفة (أي لم يصاحبه وجه تحويلي قد يؤثر على صيغة الكلمة) ، لا يغير من الصيغة فيخرج الفرع المستعمل على نفس صيغة أصل وضعه الخاص نحو جاع فهذا فرع مستعمل خرج عن أصل وضعه الخاص (جَوَع) بتغيير وقع فيه و هذا التغيير هو الإعلال بالقلب ، إذ قلبت

الواو ألفا فصارت الكلمة " جَاعَ " و هذا التغيير لم يغير من صيغة الكلمة المنصرفة ، فصيغة الفرع المستعمل (جَاعَ) هي عينها صيغة أصل وضعه الخاص (جَوَع) و هذه الصيغة هي " فَعَلَ " .

أما في " يَعِدُ " فهذه الكلمة المنصرفة هي فرع مستعمل خرج مخالفا لأصل وضعه الخاص ، فالأصل فيه " يَوْعِدُ " لكن حدث حذف لحرف العلة "الواو" فجاءت الكلمة" يَعِدُ "، و هذا التغيير قد صاحبه تغيير في صيغة الكلمة المنصرفة فالفرع المستعمل صيغته" يَعِلُ" ، لكن صيغة أصل وضعه الخاص" يَوْعِدُ " هي " يَفْعِلُ " فلما حدث حذف أحد الحروف الأصلية في الكلمة حدث تغيير في صيغتها.

و في هذا الأمر يقول ابن جني :

« اعلم أن هذه الأشياء المغيرة و المقلوبة على ضربين أحدهما ما يطرّد تغييره ، و الآخر ما هو غير مطرد في بابه فالمطرد في بابه نحو قولك إذا أمرت من " قام ، خاف ، و باع " " قُمْ ، و خَفْ ، و بِعْ " فهذا لا ينكسر في بابه ، و أصله " اقوُم ، اخْوَفْ ، ابيعْ " فنقلت الحركة من العين إلى الفاء و حذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، و سقطت العين لسكونها و سكون اللام .

فإذا قيل لك مثل هذه الأشياء من الفعل ، مثلت أصولها ، لأن هذا التغيير الذي فيه مطرد لا ينكسر، فتقول في " قُمْ : افْعُلْ " و في " خَفْ : اِفْعَلْ " و في " بِعْ : اِفْعِلْ " ، و يجوز أن تمثل اللفظ فتقول في " قُمْ : فُلْ " ، و في " خَفْ : فَلْ " ، و في " بِعْ : فِلْ ".» [8] 108/2.

يوضح لنا ابن جني أنه يمكننا تمثيل الكلمات المنصرفة التي عدلت عن أصول وضعها بتغيير مطرد ، أي تمثيل صيغها الصرفية سواء وفق صيغها الأصلية أو وفق صيغها الفرعية ، فهو ما يعبر عنه قائلا « ...مثل هذه الأشياء من الفعل مثلت أصولها ....و يجوز أن تمثل اللفظ .....» [8] 108/2.

لكن مع هذا الجواز الذي يعرضه ابن جني ، فإن الفرع المستعمل قد خرج في صيغة فرعية مغيرة عن الصيغة اللفظية للكلمة المنصرفة في أصل وضعها الخاص ، و نحن نعتقد أن تمثيل صيغة الفرع المستعمل من الأحسن أن يكون تمثيل اللفظ ، لأن صيغة الفرع المستعمل مغيرة عن صيغة أصل وضعه الخاص و إذا مثلناها بالأصل فكأننا نقول إنها من هذا الباب لا غير .

و يتميز التحويل في مستوى الكلمات المشتقة ، بكون التغيير الحاصل في الأصول الوضعية الخاصة بالفروع المستعملة قد يجري على مرتبة واحدة ، و قد يجري على مرتبتين ، و قد يجري على مراتب .

فالانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل ، قد يتم عبر قاعدة تحويلية واحدة ، أو عبر قاعدتين تحويليتين أو عبر قواعد تحويلية .

و لقد خصص ابن جني بابا مستقلا عنوانه " باب في حفظ المراتب " إذ يقول :

« هذا موضع يتسمح الناس فيه ، فيخلون ببعض رتبه تجاوزا لها ، و ربما كان سهوا عنها ، و إذا انتبهت على ذلك من كلامنا ، هذا فقويت به على ألا تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله .

فمن ذلك قولهم في خطايا إن أصله كان خطائئ ، ثم التقت الهمزتان غير عينين ، فأبدلت الثانية على حركة الأولى فصارت ياء : خطائى ، ثم أبدلت الياء ألفا ، لأن الهمزة عرضت في الجمع و اللام معتلة ، فصارت خطاءا ، فأبدلت الهمزة على ما كان في الواحد و هو الياء ، فصارت خطايا ، فتلك أربع مراتب : خطائئ ثم خطائى ، ثم خطاءا ثم خطايا - و هو لعمري- كما ذكروا إلا أنهم قد أخلوا من الرتب باثنتين ، أما إحداهما فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة خطايئ بوزن خطايع ، ثم أبدلت الياء همزة فصارت خطائئ بوزن خطاعع ، و الثانية أنك لما صارت إلى خطائى فآثرت إبدال الياء ألفا لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة ، فبدأت من خطائى إلى خطاءى بوزن خطاعى ، ثم أبدلتها ألفا لتحركها و انفتاح ما قبلها ، على حد ما تقول في إبدال لام رحى و عصا ، فصارت خطاءا بوزن خطاعى ، ثم أبدلت الهمزة ياء على ما مضى فصارت خطايا فالمراتب إذا ست لا أربع خطايئ ثم خطائئ ثم خطائى ، ثم خطاءى ثم خطاءا ، ثم خطايا ، فإذا أنت حفظت هذه المراتب و لم تضع موضعا منها قويت دربتك بأمثالها ، و تصرفت بك الصنعة فيما هو جار مجراها. » [14] 3/5-6.

يوضح لنا ابن جني كيف يتم الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر مراتب نحو :

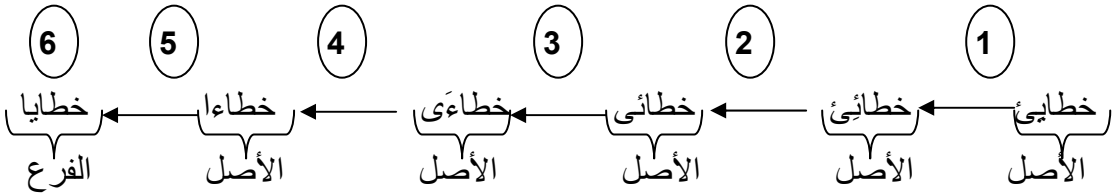

و يرتب ابن جني هذه المراتب انطلاقا من الأصل الأول في حين ما يهمنا نحن في ترتيب المراتب هو القواعد التحويلية التي يُنْتَقَلُ بها من مرتبة إلى أخرى ، أي من الأصل إلى الفرع .

و قد يتم الانتقال من الأصل إلى الفرع المستعمل عبر قاعدة تحويلية واحدة تجري على الأصل نحو:

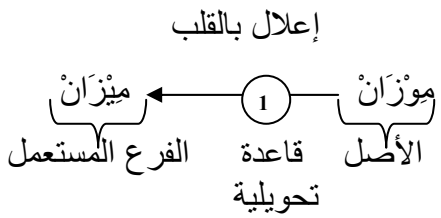

إذ حدث إعلال بالقلب في الأصل (موزان) حيث قلبت الواو ياءا لمناسبة الكسرة ، فعدم الانسجام الصوتي بين الواو و الكسرة هو سبب الإعلال و نظائر هذا التحويل كثيرة في العربية نحو :

(مِيعَاد) و الأصل (مِوْعَاد) ، (صِيَام) و الأصل (صِوَام) ، و (مِيقَاتْ) و أصلها (مِوْقَاتْ) و (اسْتِيرَاد) و الأصل (اسْتِوْرَاد) .

فجميع هذه الأمثلة تم فيها الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر قاعدة تحويلية واحدة ، نوضح هذا كالآتي :

إعلال بالقلب

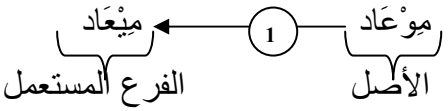

و قد يكون الانتقال إلى الفرع بقاعدة تحويلية هي الحذف كما في المثال الآتي :

إعلال بالحذف

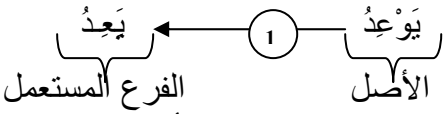

و قد يتم الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر قاعدتين تحويليتين نحو :

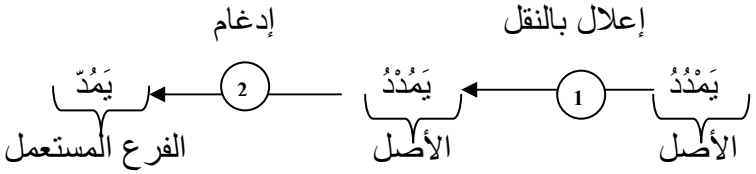

إذ تم الانتقال من الأصل إلى الفرع في هذا المثال عبر قاعدتين تحويليتين ، تتمثل القاعدة التحويلية الأولى في الإعلال بالنقل إذ نقلت حركة العين إلى الفاء و لالتقاء الحرفين المتماثلين ، الأول منهما ساكن، و الثاني متحرك وقع الإدغام ، إذ أدغم الحرف الثاني في الأول .

و هذه هي القاعدة التحويلية الثانية التي تم الانتقال من الأصل (يَمْدُدُ) إلى الفرع (يَمُدّ) .

و مثال هذا النوع الثاني من الانتقال كثير في العربية نحو :

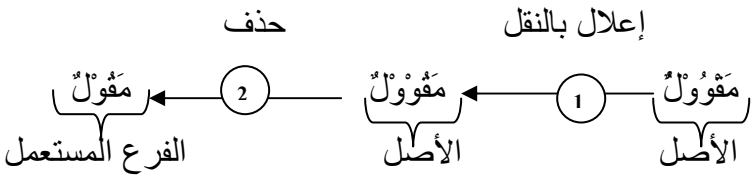

إذ تم الانتقال من الأصل (مَقْوُوْلٌ)إلى الفرع (مَقُوْلٌ) عبر قاعدتين تحويليتين ، الأولى نقل حركة العين إلى الفاء ، و لاجتماع الساكنين حذفت الواو الزائدة،و عملية الحذف هذه هي التي تمثل القاعدة التحويلية الثانية .

و قد يتم الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر مجموعة من القواعد التحويلية نحو" مَرْضِيّ" إذ جرى على الأصل " مَرْضُوْوٌ " ثلاثة قواعد تحويلية ، تتمثل القاعدة التحويلية الأولى في الإعلال بالقلب، حيث قلبت الواو الثانية ياء،و تتمثل القاعدة الثانية في الإعلال بالقلب كذلك،حيث قلبت الواو الزائدة ياءا كذلك ، و تتمثل القاعدة التحويلية الثالثة في الإدغام ، إذ لاجتماع المتماثلين أدغمت الياء الثانية في الأولى ،نوضح هذا كالآتي :

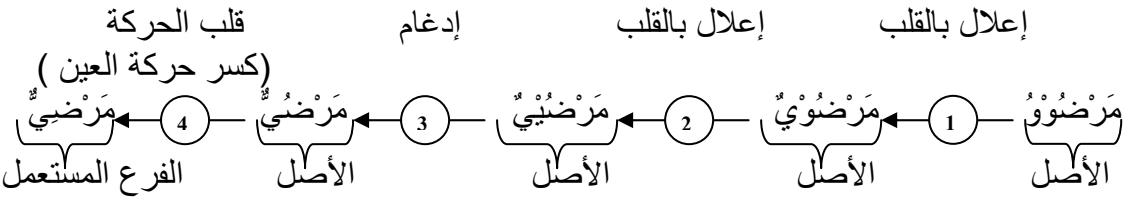

و لقد توصل النحاة الأوائل إلى الكشف عن تلك المراتب و الأوجه التحويلية عبر آلية التقدير ، و انطلاقا من تجريدهم لأصول الصيغ و لأصول الاشتقاق ، كما أنهم كثيرا ما يستدلون على الأصول المقدرة بحملها على نظائرها ، مما خرج في الاستعمال اللغوي مطابقا لأصله .

فالتقدير كان آلية فعالة في الكشف عن آلية الانتقال من الأصل المعدول عنه إلى الفرع المستعمل، لكن إذا كان التحويل يرتبط بالمتكلم العربي ، و يتم عبره الانتقال من الأصل المعدول عنه إلى الفرع المستعمل فإن التقدير عملية تجري في ذهن النحوي ، و يتم عبرها رَدُّ الفرع المستعمل إلى الأصل .

و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« و محصلة هذه الأقوال في التقدير أنه عملية ذهنية تتم في ذهن النحوي برد الكلام المعدول عن أصل بابه إلى الأصل و الكلام الذي يحتاج إلى التقدير هو الكلام الذي خرج عن الجادة و كانت فيه الكراهة على حد تعبير أبي حيان و الشلوبين و يعنيان بذلك عدوله عن الأصل أو القانون الضابط لبابه فيكون ذلك ضرورة ملجئة إلى التقدير،و ذلك هو مفهوم التقدير الذي يضمره كلام سيبويه في كل المواضع التي لجأ فيها في الكتاب إلى إجرائه ، و الدليل عليه أن تقديراته كانت تجري على الكلام المعدول عن أصله.» [4] ص (121-122).

و كما يجري التحويل على مراتب ، فإن التقدير يعكس لنا تلك المراتب فما التقدير إلا آلية يعتمدها النحاة في الكشف عن المسار التحويلي ، و كأنه مرآة عاكسة له ، لكن دعنا نؤكد مرة أخرى أن التحويل مرتبط بالانتقال من الأصل المعدول عنه إلى الفرع المعدول إليه ، و التقدير و إن كان يعكس لنا المسار

التحويلي فهو رَدُّ الفرع المعدول إليه إلى الأصل المعدول عنه ، و كأن العمليتين تسيران في اتجاه معاكس.

« و التقدير يجري على مراتب بعمليات تحويلية ، إلا أنه ينطلق من الأصل المقدر، و يمر بعمليات تحويلية تقدر هي أيضا ليصل إلى اللفظ كما هو في الاستعمال .... و تجري تلك التحويلات بناءا على قواعد مستنبطة من كلام العرب أي تكثر نظائرها في كلامهم فقد تكفي قاعدة تحويلية واحدة للوصول إلى الفرع المستعمل انطلاقا من الأصل و مثل ذلك تقدير ميزان أصله موزان ، و قلبت الواو ياء لأنها ساكنة مسبوقة بكسرة و قد لا نصل إلى النتيجة أي الفرع المستعمل ابتداء من الأصل المقدر إلا بعمليتين تحويليتين أو أكثر و يتم ذلك في التقدير على مراتب و يحدد نوع العمليات و ترتيبها و عددها.» [4] ص 185.

فالتحويل في الكلمات المشتقة إذا تم عبر مراتب فإنه يخضع إلى منطق ، و لا نظن أنه يتم خبط عشواء ، و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« و من الجدير بالبيان أن التقدير على مراتب يستحيل إجراؤه إن لم يعرف الأصل المقدر لأنه مبتدؤها ، و لأن مراتب التقدير تحكمها قواعد تحويلية قياسية .... بمعنى أن لهم قواعد يغير الكلام على أساسها و لا يغير كيفما اتفق ، و للنحوي أن يستنبطها كما أن العمليات التحويلية مرتبة ترتيبا منطقيا بحيث تفضي كل واحدة إلى الأخرى لزوما و من ذلك مثلا ما رأيناه في (مَزُور) أصله (مَزْوُوْرٌ) فإسكان العين أدى إلى التقاء الساكنين فلزم عن ذلك الحذف فترتيب هذه المراتب تخضع لمنطق محكم هو منطق النحو لا غيره يفضي عن طريق سلسلة من العمليات المترابطة منطقيا ابتداء من الأصل إلى النتيجة – و هي الفرع المستعمل – إلى إدراك ما جرى على الأصل من تحويل بما يقبله و يسلم به العقل، فإذا افترضنا أن التحويل جرى مرة واحدة و على مرتبة واحدة على الأصل و كان الأمر على غير ذلك لم نجد لهذه العملية التحويلية المركبة ما يناظرها في معتاد كلام العرب و سمته ، و إنما هي تحويلات تقع على مراتب و تسلسل بناء على منطق يقبله العقل ، فالعملية التحويلية الأولى التي تجري على الأصل(مَزْوُوْرٌ) و هي إسكان العين بالنقل تبرر العملية التحويلية التي تليها و هي حذف واو المفعول أو الواو الأولى أي العين – على حد رأي الأخفش – لأن الأولى تؤدي إلى التقاء ساكنين فتلزم عنها الثانية ، و هي الحذف لزوما منطقيا.» [4] ص 188-189.

يوضح لنا د / بن لعلام مخلوف كيف أن الانتقال من الأصل المعدول عنه إلى الفرع المعدول إليه، إذا تم عبر مراتب ، فإن ذلك الانتقال تحكمه قواعد تحويلية ، تلك القواعد التي تصنع منطق التحويل الجاري على تلك الأصول إنه منطق النحو فكل عملية تحويلية تكون منطلقا لعملية تحويلية أخرى كما تكون في نفس الوقت نتيجة لعملية تحويلية أخرى سابقة عليها ، و كأننا أمام سلسلة متصلة الحلقات .

كما يوضح لنا أنه لا يمكن لتلك التحويلات أن تجري مرة واحدة على أصل واحد، فهذا غير معقول فلكل عملية تحويلية علة تحكمها ، نحو " مَعْنِيٌّ " ، فالأصل في تلك الكلمة " مَعْنُوْيُ " إذ تم الانتقال من الأصل المعدول عنه إلى الفرع المستعمل عبر ثلاث مراتب ، كل مرتبة تحكمها قاعدة تحويلية و لكل وجه تحويلي علة تحكمه ، فالأصل هو " مَعْنُوْي "،اجتمع المتماثلان الواو و الياء و هما حرفا علة و العربية تنفر من اجتماع المتماثلين ، فحدث إعلال بالقلب و هو قلب الواو ياء لأن الياء أخف من الواو ،و لاجتماع المتماثلين الياءين و السابق منهما ساكن أدغمت الياء الثانية في الأولى فصارت الكلمة"مَعْنُيٌّ " و لصعوبة الانتقال من الضم إلى الياء قلبت الضمة كسرة لأن الكسرة تناسب الياء ، نوضح ذلك كالآتي :

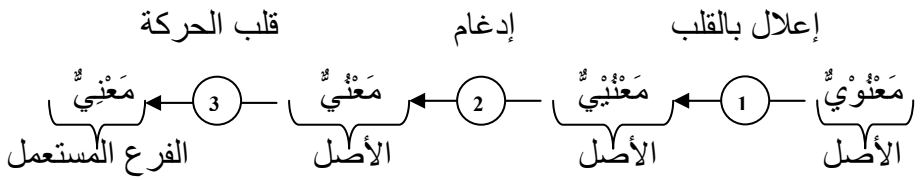

فها نحن نرى كيف أن لكل وجه تحويلي علة معينة كانت الضابط لحدوثه لكن أغلب الأسباب المؤدية للعمليات التحويلية الجارية على مستوى تلك الكلمات الاشتقاقية تصب في علة كبرى هي علة الثقل اللفظي .

لكن هذا الثقل قد تتعدد مظاهره في تلك الأسباب الجزئية التي تحكم تلك الأوجه التحويلية كلا على حدة .

فالمتكلم العربي يهرب من الثقل اللفظي و يلجأ إلى التخفيف ، إنه قانون الاقتصاد اللغوي الذي يحكم نظام اللغة العربية بل أي لغة ، إنه هنا الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول .

فالثقل اللفظي هو علة فعالة في المسار التحويلي للكلمات المشتقة و عن هذه العلة يقول ابن جني :

« اعلم أن علل النحويين – و أعني بذلك حذائقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين ، و ذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ ، و يحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس..... و من ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، و ميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة ، و هذا أمر لا لبس في معرفته ، و لا شك في قوة الكلفة في النطق به ، و كذلك قلب الياء في موسِر ، و موقِن واوا ، لسكونها و انضمام ما قبلها ، و لا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ،و هذا–كما تراه– أمر يدعو الحسّ إليه، ويحدو طلب الاستحقاق عليه ، و إذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها حسيّة طبيعية ، فناهيك بها و لا معدل بك عنها .... ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيْوِدٍ ، و مَيْوِتٍ ، و طَوْيا ،

و شَوْيا ، و أن سيّدا و ميّتا و طيّا و شيّا،أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء و الواو مع سكون الأول منهما .... و أشباه هذا كثيرة جدا.» [14] 1/48-49-50.

و الثقل اللفظي في الكلمات المشتقة قد يكون ناتجا عن عدم الانسجام الصوتي بين الحرف والحرف أو بين الحرف و الحركة أو بين الحركة و الحركة .

و« المناسبة الصوتية هي جزء من نظام اللغة العام ..... و تنتج المناسبة عن طبيعة الوحدات الصوتية ، فالوحدات الصوتية داخل الكلمة لابد من اختلاف قيمتها ، فمنها الوحدة الصوتية الطويلة أو القصيرة ، و منها القوية أو الضعيفة ، و منها الساكنة أو المتحركة ، و كل هذا يشير إلى أن الوحدات الصوتية لا تتساوي قيمتها في الكلمة الواحدة، لهذا نجد تناقضا بين أجزائها أحيانا ، فيؤدي ذلك إلى المناوأة و المنافاة في النطق،و تعثر أعضاء الجهاز النطقي ، فتلجأ اللغة إلى التخلص من ذلك عن طريق الظواهر التي تتجلى من خلال المناسبة و التوافق و الانسجام .» [43] ص (139-140).

فعدم الانسجام الصوتي بين الحرف و الحرف قد يقع للتقارب الشديد أو لتماثل بين الحرفين كما قد يقع للتباعد بين الحرفين [45] ص (378 إلى 385). ففي التقارب ثقل و في التباعد ثقل كذلك يلجأ فيه المتكلم العربي إلى التخفيف عبر ظواهر تحويلية عديدة ، كالإبدال و الحذف و الإعلال و الإدغام .

و عن لجوء العربي إلى الإدغام هروبا من ثقل اجتماع المتماثلين يقول سيبويه :

« اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، و أن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد . ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثل الخمسة ..... و ذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد . ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضع واحد و لا تكون مهلة ، كرهوا و أدغموا، لتكون رفعة واحدة ، و كان أخف عليهم مما ذكرت لك.» [10] 4/417.

يوضح سيبويه كيف أن تماثل الحروف في الكلمة الواحدة ينتج ثقلا لفظيا ينفر منه العربي ، إذ يثقل على العرب أن ينطقوا بحرف ثم مباشرة يعودون إلى نفس الموضع لينطقوا بنفس الحرف فكما في التباعد الشديد ثقل لفظي يلجأ العربي إلى التخفيف هروبا منه ،نجده يلجأ إلى التخفيف كذلك هروبا من ثقل التماثل الشديد ، و من سبل العربي في ذلك ظاهرة الإدغام إذ يتحد الحرفان في النطق حتى يصيران كالحرف الواحد .

و في الحقيقة إن في« الإدغام تشديد ، و في التشديد خفة من ناحية ، وثقل من ناحية أخرى ، فالحرف المشدد عبارة عن حرفين في ضغطة نطقية واحدة ، و في ذلك ثقل عن تخالف الحروف ، و لكنه من ناحية أخرى أخف من أن ينطق الحرفان في ضغطتين متواليتين ، فهو إعادة لنطق الحرف مرتين و في الإدغام يتخفف الناطق من إعادة الحرف مرتين .» [43] ص 124.

كما قد يلجأ العربي إلى الحذف هروبا من الثقل الناتج عن اجتماع المتماثلين نحو " أُكْرِمُ " فالأصل " أُؤَكْرِمُ " إذ اجتمعت همزتان ، و الهمز في طبيعته هو حرف ثقيل ، فما بالك أن تجتمع الهمزتان .

فحذفت الهمزة الثانية طلبا للتخفيف .

كما قد يلجأ العربي إلى الإبدال هروبا من ثقل اجتماع المتماثلين نحو " أُوْمِنُ " فالأصل " أُؤَمِنُ " أبدلت الهمزة واوا و نحو " آمَنَ " فالأصل " أأَمَنَ " أبدلت الهمزة ألفا [46] ص (216 إلى 242).

و عدم التجانس الصوتي قد يكون بين الحرفين المتباعدين نحو " اصطبر " فالأصل " اصتبر " لكن أبدلت التاء طاء العدم التجانس الصوتي بين الصاد و التاء فالصاد حرف مطبق و التاء حرف غير مطبق ، فهناك تباعد بينهما في الصفات ، فأبدلت التاء طاءًا ، لأن الطاء من مخرج التاء لكنها تحمل صفة الإطباق ، و بهذا يتحقق التجانس الصوتي بين أصوات الكلمة .

و في باب " ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، و لا يتكلم بها على الأصل البتة " يقول ابن جني:

« و ذلك أنك إذا قلت " افتعل " و ما تصرف منه ، و كانت الفاء : صادا ، أو ضادا ، أو طاءً ، أو ظاءً ، فالتاء مُبْدَلَةٌ ، و ذلك كقولك : اصْطَبَرَ ، و يَصْطَبِرُ ، و مُصْطَبِرُ ، و اضْطَرَبَ ، يَضْطَرِبُ ، فهو مَضْطَرِبٌ ، و اطَّلَعَ فهو مُطَّلِعٌ ، و اصْطَهَرَ فهو مُصْطَهِرٌ ..... و العلة في أن لم ينطق بتاء" افتعل " على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها – و هي حروف الإطباق – أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، و أن يكون العمل من وجه تقريب حرف من حرف ، كما قالوا في " مَصْدَقٍ : مَزْدَقٍ " و في " مصدر : مَزْدَرْ " ، فأبدلوا من الصاد – و هي مهموسة – حرفا من مخرجها يقرب من الدّال – و هو الزاي – لتوافقها في الجهر.» [8] 2/324-325.

فها نحن نرى كيف أن الثقل اللفظي في تلك الأمثلة ناتج عن التباعد بين الحروف في الصفات ، ففي التباعد ثقل كما في التقارب بين الحرفين أو التماثل بينهما ثقل ، تنفر منه العربية .

كما قد يكون عدم التجانس الصوتي بين الحرف و الحركة فحروف العلة مثلا تستثقل الحركات ، إذ يستحيل النطق بالحركة على الألف ، كما أن حرفي الواو و الياء حرفان لا يتحملان الحركات ، فيلجأ المتكلم العربي إلى الإعلال بالقلب أو إلى الإعلال بالنقل ، فالحركات أقوى من حروف العلة ، لأن مبناهما أي الواو و الياء من الضعف .

« ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مؤنس فيهما ضعفا ، و ذلك لأن تحملهما للحركة أشق منه في غيرهما ، و لم يكونا كذلك إلا أن مبنى أمرهما على خلاف القوة ".» [14] 2/291.

و يلجأ المتكلم العربي إلى التخلص من الثقل اللفظي الناتج عن عدم تحمل حروف العلة للحركات – لكون الحركة أقوى من حرف العلة – فحرف العلة هو حرف ضعيف يدلك على ذلك كثرة تعرضه للتغير في مقابل الحروف الصحيحة .

و من الطرق التي يلجأ إليها المتكلم العربي بغية تحقيق الانسجام الصوتي و منه التخفيف إبدال حرف العلة حرفا صحيحا قويا يتحمل الحركة .

نحو : " سماء " و الأصل " سَمَاو " ، و نحو " نَائِم " و الأصل " نَاوِم " ، و نحو " بَائِعُ " و الأصل " بَايِعْ " .

إذ أبدلت الواو همزة ، كما أبدلت الياء همزة لأن الهمزة حرف صحيح يتحمل الحركة فمبناه من القوة بخلاف حرفي العلة الواو و الياء ، و نحو " صَحْرَاء " و الأصل " صَحْرَا " ، و نحو " حَمْرَاء " و الأصل " حَمْرَا " ، فالألف حرف معتل أبدل همزة كذلك، لتحمل الهمزة الحركة« ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات و عجز الألف عن احتمالهن ، إن كانت خفيفة لضعفها و قوة الهمزة.» [14] 69/1.

فكثيرا ما يحدث إعلال بالقلب لعدم تحمل تلك الحروف للحركات ، نحو " قال " فالأصل " قَوَلَ " و نحو " باع " و الأصل " بَيَعَ " ، و نحو " طال " و الأصل " طَوُلَ " .

كما قد يلجأ العربي للتخلص من الثقل الناتج عن عدم التجانس الصوتي بين حرف العلة و حركته، إلى ما يعرف بـ " الإعلال بالنقل " ، و هذا إذا كان الحرف الصحيح الذي قبل حرف العلة حرفا ساكنا ، فتنقل حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن الذي قبله .

نحو " يَقُوْمُ " و الأصل " يَقْوُمُ " و نحو " يَعُوْمُ " و الأصل " يَعْوُمُ " ، و نحو " يَبِيْعُ " و الأصل " يَبْيِعُ " .

كما قد يحدث عدم الانسجام الصوتي بين حرف العلة إذا كان متحركا أو ساكنا و بين حركة الحرف الذي قبله ، فيقلب حرف العلة إلى حرف مجانس لحركة الحرف الذي قبله ، نحو " قَوِيَ " و الأصل " قَوِوَ " قلبت الواو ياء لمجانسة الكسرة إذ يصعب الانتقال من الكسر إلى الواو أو من الضم إلى الياء نحو " رَضِيَ " و الأصل " رَضِوَ " ، و نحو " يُوْقِنُ " فالأصل " يُيْقِنُ " قلبت الياء واوا لأن الضمة يناسبها الواو ، و نحو " مُوْقِنْ " فالأصل " مُيْقِنُ " ، كذلك قلبت الياء واوا لمناسبة الضمة .

و رغم أن للثقل اللفظي دورا بالغ الأهمية في ضبط العديد من الأوجه التحويلية الجارية على مستوى الكلمات المشتقة فإننا لا نجده العلة الوحيدة ، إذ هناك علل أخرى تضبط المسار التحويلي للكلمات المشتقة .

فقد تكون علة التحويل الجاري هي علة الثقل المعنوي بالإضافة إلى علة الثقل اللفظي .

« و مثل ذلك : " سَوْطٌ و سِيَاطٌ ، و ثَوْبٌ و ثِيَابٌ ، و رَوْضَةٌ و رِيَاضٌ " لما كانت الواو في الواحد ساكنة ، و جاء الجمع و قبل الواو منه كسرة ، قلبوها ، لأن الجمع أثقل من الواحد ، و ما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الواحد ، و الواو مع الكسرة تَثْقُل.» [8] 341/3.

فالأصل في " سِيَاط " " سِوَاط " و الأصل في " ثِيَاب " " ثِوَاب " ، إذ حدث إعلال بالقلب (قلب الواو ياء) ، و هذا الإعلال ناتج عن ثقل لفظي و معنوي ، فالثقل اللفظي ناجم عن صعوبة الانتقال من الكسرة إلى الواو ، فالكسرة تناسبها الياء ، لا الواو ، كما يوجد في الأصل ثقل معنوي و المتمثل في ثقل الجمع على المفرد في الدلالة ، كما أن هناك ثقلا لفظيا آخر كامنا في الجمع بالمقارنة مع المفرد .

« ..... بل إن الجمع لثقله المعنوي قد اعترف بعض النحاة بأنه أثقل من الضمة – الثقيلة لفظا – و هي تلك الحركة الثقيلة التي اعترف بثقلها كثير من النحويين ..... و أبرز النتائج التي ظهرت في سلوك اللغة من جراء ثقل الجمع أن التخفيف يكثر في الجمع بالحذف أو التغيير ، فالتخفيف في الجمع أولى منه في المفرد للثقل الوارد في الجمع ، و لهذا فالثقل في الجمع قد أباح حذف بعض الحروف أو الحركات من الكلمة عند جمعها ..... و إذا كان الجمع أثقل من الضمة فإنه أثقل من المصغر لأنه في قوة تكرير الواحد، و المصغر في معنى الموصوف ، و لهذا نتائج على المستوى الصرفي و الجملي .... هكذا يظهر لنا جليا أن الثقل المعنوي كامن في اللغة ، و أنه أثر كثيرا في اللغة ، بحيث أصبحت له ظواهر كثيرة تستحق التوقف أمامها.» [43] ص (62-63).

كما أن من العلل الضابطة للتحويلات الجارية على مستوى الكلمات المشتقة،نجد"علة إفادة المعنى" بحيث تزاد بعض الحروف في الكلمة المشتقة لإفادة معنى معين، كزيادة أحرف المضارعة، و زيادة الألف في اسم الفاعل ، و زيادة الميم و الواو في اسم المفعول .

فقد يقصد« بالزيادة إفادة معنى لم يكن في الكلمة المجردة منها ،و ذلك كزيادة الألف في " ضارب" و " قائم " فإنها لإفادة الفاعل ، و كزيادة الميم في " مضروب و مُكْرَم " ، فإنها لإفادة المفعول ..... و كزيادة حروف المضارعة في نحو : " أكتب ، و نكتب ، و تكتب ، و يكتب " ، فإنها لإفادة معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، و كزيادة الهمزة و النون في " انكسر و انشعب " فإنها لإفادة المطاوعة.» [44] ص 36 .

و إن كان تغير الصيغة هو الداعي إلى هذه الزيادة .

كما تعد علة أمن اللبس من العلل الضابطة للتحويلات الجارية على مستوى الكلمات المشتقة نحو قولك " زيارة و صيرورة " فالأصل فيها " زَيْرٌ و صَيْرٌ " "، فـ« فَعْلٌ هو المصدر الأصلي للأفعال الثلاثية المجردة ، ثم عدل بكثير من مصادرها عن هذا الأصل ، و بقي كثير منها على هذا الوزن. » [9] 162/19.

و من الكلمات التي عدلت عن هذا الأصل نجد " زيارة " و " صيرورة " إذ جاءت كلمة "زيارة" على صيغة " فِعَالَة " و جاءت كلمة " صيرورة " على وزن " فعلولة " ، في حين أن كلمة مثل " سَيْرٌ " جاءت على الأصل أي أصل الصيغة " فَعْلٌ " ، و علة خروج الكلمتين " زيارة " و " صيرورة " عن أصلهما هي علة أمن اللبس ، فلو جاءت على الأصل " صَيْرٌ و زَيْرٌ " مثل" سَيْرٌ لوقع اللبس هذه الكلمات و هذا راجع إلى أن تلك الكلمات الثلاثة تتقاطع في الحرفين(الياء و الراء)، و تختلف في الحروف التالية: السين في " سَيْرٌ "، و الزاي في " زَيْرٌ " و الصاد في " صيرورة " ، و هذه الحروف متقاربة في المخارج ، فيؤدي ذلك إلى لبس تنفر منه العربية .

و لهذا خرجت الكلمتان : زيارة و صيرورة معدولا بهما عن الأصل " فَعْلٌ " .

2.3- من أوجه التحويل في المستوى التركيبي

سبق و أن ذكرنا بأننا نتبنى في مفهومنا للجملة رأي ابن هشام الأنصاري و رضي الدين الاسترابادي و من ذهب مذهبهما .

فالجملة أساسها أن تقوم على تركيب إسنادي ، سواء أكانت ذات معنى مفيد أو غير مفيد .

كما سبق و أن بينا أن نظرة النحاة الأوائل إلى الجملة العربية كانت نظرة مزدوجة (الجملة كوحدة خطابية / الجملة كبنية) ، و ما يهمنا في موضوعنا هذا هو نظرتهم إلى الجملة كلفظ دال له بنية، أي ما يهمنا هو بنية الجملة ، فإننا سنعالج بعض الأوجه التحويلية الجارية في المستوى التركيبي ، وفق النظرة إلى الجملة كبنية ، و هذا لا يعني أنه لا توجد أوجه تحويلية وفق النظرة إلى الجملة كوحدة خطابية ، لكن هذا ميدان تعنى به الدراسات البلاغية ، و الدلالية أما الدراسات النحوية ، فإنها تعني أكثر من غيرها بالجانب اللفظي للوحدات اللغوية و بالمعاني النحوية خصوصا .

1.2.3- من أوجه التحويل وفق النظرة إلى الجملة كلفظ دال له بنية

تعرف الجملة العربية وفق النظرة إليها كلفظ دال له بنية أوجها تحويلية كثيرة منها :

1.1.2.3- التقديم و التأخير

تخضع الوحدات اللغوية داخل الجملة الواحدة إلى قانون الرتبة فكل وحدة لغوية لها موقعها داخل التركيب ، لكن لعلل معينة قد يقع تبادل في المواقع بين الوحدات اللغوية ، فتتقدم الواحدة على الأخرى .

« و هو وجه من وجوه العدول عن الأصل ، قد تقدم فيه الكلمة و حقها التأخير ، أو تؤخر و حقها التقديم ، و ترتب الكلمات في مدرج الكلام طلبا لإظهار المعاني كما ترتب في النفس.» [4] ص 51.

و عن التقديم و التأخير يقول عبد القاهر الجرجاني :

« هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، و يفضي بك إلى لطيفة ، و لا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، و يلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، و لطف عندك أن قدم فيه شيء و **حوّل اللفظ** عن مكان إلى مكان.» [47] ص 96.

و في أغلب الجمل التي يقع فيها تقديم و تأخير تكون العلة الضابطة لهذا الوجه التحويلي هي علة سياق الحال ، إذ لأهمية الوحدة اللغوية عند المتكلم و المخاطب قد تقدم على وحدة لغوية أخرى .

و عن تقديم المفعول به يقول سيبويه :

« و ذلك قولك : ضَرَبَ عبد الله زيدا . فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، و شغلت ضربَ به كما شغلت به ذهب ، و انتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل،فإن قدمت المفعول و أخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، و ذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه و إن كان مؤخرا في اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما و هو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم و هم ببيانه أعْنَى ،و إن كانا جميعا يُهمّانِهم و يَعْنِيانهم. » [10] 34/1.

و عن علة التقديم و التأخير يقول عبد القاهر الجرجاني :

« ..... و قال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، و لا يبالون من أوقعه كمثل ما يُعْلَمُ من حالهم في حال الخارجيّ ، يخرج فيعيث و يفسد و يكثر الأذى ، أنهم يريدون قتله ، و لا يبالون من كان القتل منه ، و لا يعنيهم منه شيء ، فإذا قتل ، و أراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجيّ ، فيقول " قَتَلَ الخارجيَّ زيدٌ " ، و لا يقول " قَتَلَ زيدٌ الخارجيَّ " ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى و فائدة ، فيعنيهم ذكره ، و يهمهم و يتصل بمسرتهم ، و يعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له و متطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ المفسد ، و أنهم قد كُفوا شرّه و تخلصوا منه.» [47] ص 97.

« و تقديم الوحدة اللغوية على الأخرى ، في الجملة العربية لا يؤثر في المعنى النحوي ، الذي تؤديه كل وحدة سواء المتقدمة أم المتأخرة ، إذ إن المفعول به عندما يتقدم على الفاعل أو على الفعل و الفاعل معا ، يبقى محتفظا بمعناه النحوي ، باعتباره مفعولا به ، و يظل الفاعل فاعلا ، فإنه تبادل مواقع لا تبادل معانٍ نحوية ، إذ تظل الوحدات اللغوية التي وقع بينها تقديم و تأخير محتفظة بوظيفتها النحوية داخل التركيب ، فالعامل عامل و المعمول معمول ، اللهم إلا إذا كانت العلامة الإعرابية مقدرة في الفاعل و المفعول ، بحيث لا يظهر الأثر اللفظي الدال على الأثر المعنوي (معنى نحوي) ، الذي لا يتغير بتغير المواقع النحوية للوحدات اللغوية ما دامت العلامة الإعرابية غير ظاهرة في الفاعل و المفعول ، يقول عبد القاهر الجرجاني :" كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، و المفعول إذا قدمته على

الفاعل ، كقولك : منطلق زيدٌ ، و ضرب عمرا زبدٌ ، معلوم أن " منطلق و عمرا " لم يخرجا بالتقديم عمّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ و مرفوعا بذلك ، و كون ذلك مفعولا و منصوبا من أجله ، كما يكون إذا أخرت".» [47] ص 96.

و التقديم و التأخير في نظام الجملة العربية وفق النظرة إليها كلفظ دال له بنية ، قد يكون جائزا ، كما قد يكون واجبا .

و مما يجوز تقديمه و تأخيره المفعول به كقولك : " ضرب عمرا زيدٌ " و الأصل " ضرب زيدٌ عمراً " .

كذلك يجوز تقديم الحال كقولك : " راكبا مرّ زيدٌ " على أن يكون العامل فيها فعلا أي عاملا أصليا و ليس مما هو بمنزلته من غير الفعل في العمل . [4] ص 274.

كذلك يجوز تقديم المفعول فيه كقولك : " غدا أسافرُ " و المفعول لأجله كقولك : " أملا في رضى الله صبرت على متاعب هذه المذكرة " ، حيث تقدم المفعول فيه " غدا " في الجملة " غدا أسافرُ " على الفعل و الفاعل ، و تقدم المفعول لأجله " أملاً " على الفعل و الفاعل ، و الأصل في المفعول في و المفعول لأجله التأخير لا التقديم .

و مما يجب تقديمه في الجملة و أصله التأخير« بعض أسماء الصدارة إذا لم تكن في موضع المبتدأ كأسماء الشرط و أسماء الاستفهام ..... فإذا كانت حروف الاستفهام من حروف الصدارة لأنها تدخل على الجملة الخبرية فتتحكم فيها و تؤثر في معناها و تجعلها استخبارا ، فكذلك هي أسماء الاستفهام تحتل صدر الجملة في الكلام مع أن أصلها التأخير إن لم تكن مبتدأة فقولك:"أيّهم رأيت"،يكون الأصل في أيّهم التأخير لأنها مفعول به،إلا أن حدّها في الكلام أي في الاستعمال التقديم و كل أسماء الاستفهام بهذه المنزلة.» [4] ص 276.

فأسماء الاستفهام إذا لم تقع مبتدأة فالأصل فيها التأخير لا التقديم لكن في حد الكلام يجب فيها التقديم.

و إذا كان التقديم و التأخير وجهين تحويليين يخضعان لمعيار الجواز و الوجوب ، فإننا في مقابل ذلك نجد الجملة العربية تقوم على قانون مهم هو عدم تقدم المعمول الأول على عامله ، لأن هذا قد يعني تغير بنية الجملة من البناء الاسمي إلى البناء الفعلي أو العكس .

يقول د / عبد الرحمن الحاج صالح :

« إن عبارة سيبويه " أول ما تشغل به الفعل " تستلزم شيئا آخر و هو استحالة تقدم المعمول على عامله مهما كان ، فإذا قدم محتواه تغيرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي) : قام عبد الله ≠ عبد الله قام، و قد برع المبرد في البرهنة على هذه الحقيقة. » [22] ص 9.

فها هو د / عبد الرحمن الحاج صالح يؤكد أن عدم تقدم المعمول الأول على عامله ، يُعَدُّ قانونا مهما في نظام الجملة العربية وفق النظرة إليها كلفظ دال له بنية ، و في هذا يقول ابن جني :

« و بعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ ، فلم يتقدم عندنا على رافعه ، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له (المبتدأ و الابتداء) جميعا ، فلم يتقدم الخبر عليهما معا ، و إنما تقدم على أحدهما و هو المبتدأ.» [14] 385/2.

فتوصل النحاة الأوائل إلى هذا القانون الأساسي الضابط لبناء الجملة العربية ، أدى بهم إلى التمييز بين بنيتين محوريتين تقوم عليهما الجملة في نظام اللغة العربية هما بنية الجملة الاسمية و بنية الجملة الفعلية فالجملة " قام زيد " هي غير الجملة " زيد قام " .

2.1.2.3- الحذف

الحذف هو إسقاط حرف مبنى أو كلمة أو جملة ، بشرط أن لا يتأثر المعنى ، و الحذف في لا يتمّ إلا بوجود قرينة دالة .

يقول ابن جني :« قد حذفت العرب الجملة ، و المفرد ، و الحرف ، و الحركة ، و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، و إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته.» [14] 360/2.

و نوضح أضرب الحذف كالآتي :

– حذف الحرف (حرف معنى أو مبنى) :

إن « حذف الحرف في الكلام على ضربين أحدهما حرف زائد على الكلمة مما يجيء لمعنى ، و الآخر حرف من نفس الكلمة. » [14] 381/2 ، فحذف الحرف في المستوى التركيبي ، كما يوضح ابن جني قد يكون حذف حرف مبنى أو حرف معنى .

و مثال حذف حرف المبنى : قولك : أبنك هذا ؟ و الأصل أإبنك هذا ؟ ، حذفت الهمزة في كلمة (إبنك) و هي حرف من الحروف التي بنيت عليها الكلمة ، و حذفت الهمزة هنا لالتقاء المتماثلين : همزة الاستفهام و همزة الكلمة بالإضافة إلى أن الهمزة في حد ذاتها من الحروف الثقيلة ، فما بالك أن يجتمع همزتان إنه ثقل على ثقل ، لجأ العربي في الهروب منه إلى التخفيف عبر هذا الوجه التحويلي و المتمثل في الحذف .

و غالبا ما تحذف حروف المباني من الكلام لعلة الثقل . يقول سيبويه :

« فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إنِّي و كأنِّي و لعَلِّي و لكِنِّي ؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، و أنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء ، فإن قلت : " لعليّ " ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريب من النون ، و هو أقرب الحروف من النون.» [10] 369/2.

إن اجتماع أكثر من نون واحدة في : كأنني و إنني و لكنني هو ما جعل العربي يلجأ إلى التخفيف هروبا من ثقل اجتماع المتماثلات ، فحذف النون السابقة للياء ، و أدغم النون الثانية في النون الساكنة الأولى ، طلبا لتخفيف آخر .

فحتى بعد حذفه للنون الثالثة بقي الثقل قائما في الكلمة و الناتج عن اجتماع المتماثلين(أي النونين)، و هروبا من الثقل كذلك ، نجد العربي يحذف النون من " لَعَلَّنِي " و هذا لأن النون أقرب الحروف للام ، و في التقارب الشديد بين الأصوات المتجاورة ، ثقل تنفر منه العربية كما تنفر من التباعد الشديد الأمر الذي جعل العربي كما قلنا يحذف النون في " لَعَلَّنِي " ، مع هذا بقي الثقل قائما في الكلمة لكنه ناتج عن اجتماع المتماثلين (اللامين) الأمر الذي جعل العربي يلجأ إلى التخفيف بإدغام اللام الثانية المتحركة في اللام الأولى الساكنة ، لتصبح الكلمة " لَعَلِّي " .

و يدلك على أن العربي قد حذف النون في الكلمات السابقة " لَعَلَّني ، و كأَنَّنِي و إِنَّنِي " هروبا من الثقل ، أنه لم يحذف النون في " ليتني " لعدم اجتماع المتماثلين ، و النون فيها لا تحذف إلا للضرورة الشعرية .

أما مثال حذف حرف المعنى : حذف تاء التأنيث في : يا فاطم و الأصل يا فاطمة .

أو حذف حرف واوا الحال« نَصَفَ النهارَ الماء غامرهُ. أي انتصف النهار و الحال أن الماء غامر هذا الغائص .» [19] 798/2.

و كحذف حرف العطف :« كقول الحطيئة :

إن امْرَأَرهطه بالشام مَنْزِلُهُ برمل يَبْرِيْنَ جَارًا شَدَّ ما اغْتَرَبَا

أي و منزله برمل يبرين. » [19] 797/2.

و كحذف لاء التبرئة« حكى الأخفش " لا رجْلَ و امرَأة " بالفتح ، و أصله و لا امرأة ، فحذفت لا و بقي البناء للتركيب بحاله.» [19] 799/2.

– حذف الاسم :

تعدّ ظاهرة حذف الأسماء من الجملة من أقوى ظواهر الحذف في المستوى التركيبي ، فقد يحذف المبتدأ أو الخبر أو التمييز أو المضاف أو المضاف إليه أو المعطوف أو المعطوف عليه أو الموصوف أو الصفة أو المبدل منه أو المفعول أو الحال ، فالاسم قد يحذف من الجملة في معظم هيئاته النحوية التي قد يؤديها داخل الجملة .

يقول ابن جني :

« حذف الاسم على أضرب قد حذف المبتدأ تارة ، نحو هل لك في كذا (و كذا) ، أي هل لك فيه حاجة أو أرَب ..... و قد حذف الخبر ، نحو قولهم في جواب من عندك : زيد ، أي زيد عندي ،

و كذا قوله تعالى " طاعة و قول معروف " إن شئت كان على طاعة و قول معروف أمثل من غيرهما ، و إن شئت كان على : أمرنا طاعة و قول له معروف. » [14] 362/2.

و من حذف الخبر (حذفا مطردا) ، حذف الخبر بعد حرفي الشرط " لولا و لوما " نحو : " لولا رحمة الله لهلك الناس " و " لوما الكتابة لضاع أكثر العلم ".

و الأصل " لولا رحمة الله حاصلة (أو موجودة) لهلك الناس " ، أما الأصل في الجملة الثانية " لوما الكتابة حاصلة (أو موجودة) لضاع أكثر العلم ".

كما قد يحذف المضاف إليه« قولهم : ابدأ بهذا أوّل ، أي أول ما تفعل و إن شئت كان تقديره : أوَّل من غيره. » [14] 363/2.

كما قد يحذف التمييز نحو قولك " كم صُمْتَ " و الأصل " كم يَوْمًا صُمْتَ " .

و قد حذف المفعول به أيضا :

« و قال الحطيئة :

منعمة تصون إليك منها * كصونك من رداء شرعيّ

أي تصون الحديث منها ، و له نظائر.» [14] 372/2.

و قد حذف الظرف« كقوله :

فإن مت فانْعَيني بما أنا أهله * و شقّي عليّ الجيبَ يا ابنة مِعبد

أي إن مت قبلك ، هذا يريد لا محالة.» [14] 373/2.

و قد حذف المعطوف تارة و المعطوف عليه تارة أخرى« يقولون : راكب الناقة طليحان ، أي راكب الناقة و الناقة طليحان ..... و تقول : الذي ضربت و زيدا جعفر ، تريد الذي ضربته و زيدا ، فتحذف المفعول من الصلة.» [14] 374/2.

كما حذفت العرب« المستثنى ، نحو قولهم : جاءني زيد ليس إلا ، و ليس غير ، أي ليس إلا إيّاه، و ليس غيره.» [14] 374/2.

- حذف الفعل :

يقول ابن جني :

« حذف الفعل على ضربين أحدهما أن تحذفه و الفاعل فيه ، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة ..... و الآخر أن تحذف الفعل وحده ، و هذا هو غرض هذا الموضع و ذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به ".» [14] 379/1.

و ذلك نحو« أزيد قام ، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل ، لأنك تريد : أقام زيد، فلما أضمرته فسّرته بقولك : قام.» [14] 380/2.

و من حذف الفعل قولك " قَامَ زَيْدٌ و عُمَرٌ " و الأصل " قَامَ زَيْدٌ و قَامَ عُمَرٌ".

لأن الفعل لا يرفع إلا فاعلا واحدا ، و منه فعُمَرٌ هو فاعل لفعل محذوف تقديره :" قَامَ ".

– حذف التنوين :

إن التنوين وحدة لغوية صوتية تلحق أواخر الأسماء لفظا ، و تفارقها خطا ، فهو وحدة لغوية منفصلة انفصالا جزئيا دالة على معنى نحوي وظيفي كالدلالة على التمكن أو التنكير و غيرهما ....

« التنوين ..... دخل الكلام علامة للخفة و التمكن في الأسماء ، في نحو "زيدٌ و زيدًا و زيدٍ ". » [8] 17/1.

و منه فالتنوين كلمة قائمة بذاتها ، كالاسم و الفعل و حرف المعنى ، و قد يحذف التنوين من الكلام، و هذا بحذفه من الاسم الواقع في تركيب معين نحو قولك : " جاء يزيدُ " ، فالأصل في الأسماء أن يظهر عليها التنوين . لكن لعلة ما قد يحذف التنوين من الاسم، فينزل الاسم من مرتبة المتمكن الأمكن إلى مرتبة المتمكن .

و« يحذف لزوما لدخول أل نحو " الرّجل " و للإضافة نحو " غلامك " و لشبهها نحو"لا مال لزيدٍ" إذا لم تقدر اللام مقحمة فإن قدرت فهو مضاف ، و لمانع الصرف نحو : فاطمة ..... إذ لا يجتمع التنوين مع أل ، و لكون الاسم علما موصوفا بما اتصف به ، و أضيف إلى علم من ابن و ابنة اتفاقا. » [19] 808/2.

و غالبا ما يحذف التنوين لعلة الثقل « ..... و الملاحظ أن الثقل المعنوي يعادل الثقل اللفظي في النتيجة التي يئول إليها كل منهما ، و هي حذف التنوين.» [43] ص 291.

- حذف الحركة الإعرابية :

إن الحركة الإعرابية وحدة صوتية دالة تلحق آخر المعمول و هي أثر لفظي يتركه العامل في معموله ، دالٌ على الأثر الدلالي النحوي الذي يتركه نفس العامل في نفس المعمول ، و منه فالحركة الإعرابية هي كلمة وفق المفهوم النحوي الذي نتبناه ، مثلها مثل الاسم و الفعل و حرف المعنى ، و مثلها مثل التنوين .

و الحقيقة إن للحركة الإعرابية أوجها تحويلية عديدة و من هذه الأوجه الجارية عليها نجد الحذف.

يقول مصطفى الغلاييني :

« علامة الإعراب حركة أو حرف أو حذف ، فالحركات ثلاث : الضمة و الفتحة و الكسرة ..... و الحذف إما قطع الحركة (و يسمى السكون) و إما قطع الآخر ، و إما قطع النون.» [9] 20/1.

فالأصل في الحركة الإعرابية أن تكون ظاهرة ، لكن العربي قد يعدل عن هذا الأصل إلى حذف الحركة نحو " لَمْ يَكْتُبْ " ، فالأصل أن تظهر الحركة الإعرابية لكن كان حذف الحركة هنا هو العلامة الدالة على حالة الجزم (فعدم ظهور العلامة علامة) .

« يعد التسكين أو حذف الحركة مظهرا من مظاهر الخفة في العربية ..... فكان التسكين على ألسنتهم ظاهرة تخفيفية.» [43] ص (230-231).

– حذف الجملة :

و الحذف في المستوى التركيبي لا يتعلق فقط بحذف عنصر من العناصر التي تتركب منها الجملة، بل قد تحذف الجملة في حد ذاتها داخل المستوى التركيبي .

يقول ابن جني :

« حذفت العرب الجملة .....نحو قولهم : و الله لا فعلت ، و تا الله لقد فعلت ، و أصله : أقسم بالله، فحذف الفعل و الفاعل ، و بقيت الحال – من الجار و الجواب – دليلا على الجملة المحذوفة ، و كذلك الأفعال في الأمر و النهي و التحضيض ، نحو قولك : زيداً ، إذا أردت : اضرب زيدا ، أو نحوه، و منه إيّاك إذا حذرته ، أي احفظ نفسك و لا تضعها ، و الطريقَ الطريقَ .... و قد حذفت الجملة من الخبر ، نحو قولك : القرطاس و الله ، أي أصاب القرطاس ، و خيرَ مقدَمَ ، أي قدمت خير مقدم ، و كذلك الشرط في نحو قولك : الناس مجزيون بأفعالهم إن خيرا فخيرا و إن شرا فشرا ، أي إن فعل المرء خيرا جزي خيرا و إن فعل شرا جزي شرا.» [14] 360/2.

و من الحذف المطّرد أيضا و هو المراد ها هنا حذف الفعل مع فاعله في النداء و في الاختصاص و التحذير و الإعراء عند التكرار بالعطف أو بالتوكيد نحو : " يا عبد الله " و أصله " يا نادي عبد الله " و " الجدار الجدار " و أصله " احذر الجدار الجدار " و " الجد الجد " و أصله " الزم الجد الجد " و قولك " نحن الجزائريين نكرم الضيف " و أصله " نحن أخص الجزائريين نكرم الضيف ".

و قد تحذف الجملة المكونة من الفعل و الفاعل و المفعول به نحو جوابك : " نعم " لمن سألك " هل رأيت عمرا " ، و الأصل أن تجيبه فتقول " نعم رأيت عمرا ".

و الحذف كظاهرة تحويلية مثلها مثل ظاهرة التقديم و التأخير تخضع إلى معيار الجواز و الوجوب.

فهناك الحذف الجائز و هناك الحذف الواجب .

مثال الحذف الجائز :

قولك لقادم من الحج " مأجورًا " و الأصل " رجعت مأجورًا " فحذف الجملة المكونة من فعل و فاعل هنا هو حذف جائز.

و مثال الحذف الواجب :

قولك " نحن – العربَ – نكرمُ الضيف " ، فالعرب مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره " نخصُ " .

و قولك :' إيّاكَ الشر " ، فإيّاك مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره احذر أو باعد .

و قولك :" لولا عمر لهلكنا " ، و الأصل " لولا عمر موجود لهلكنا " فـ " موجود " هو خبر محذوف وجوبا .

و ظاهرة الحذف هي ظاهرة تحويلية علتها الثقل في الأغلب الأعم مع وجود ما هو بدل من اللفظ بالمحذوف أو قرينة دالة عليه ، خاصة في المستوى التركيبي، فالعربي يحذف من الكلمة في المستوى الإفرادي هروبا من الثقل و طلبا للخفة ، فمابالك في المستوى التركيبي الذي يقوم على التركيب بين مجموعة من الكلمات .

و في هذا يقول د / أحمد عفيفي :

« إذا كان حذف أحد أجزاء الكلمة يعّد مظهرا من مظاهر التخفيف ، فإن الحذف على المستوى التركيبي من أهم نتائج الثقل ، سواء كان الحذف للكلمة أو للجملة داخل التركيب مادام هذا الحذف لا يؤثر على وضوح معنى العبارة أو لفظها بإبهام أو لبس أو إجحاف بالمعنى و اللفظ .... و كثير من الأسباب الظاهرة للحذف إنما يكمن وراءها التخفيف و الإيجاز و الاختصار للجمل و التراكيب حيث يطول العنصر اللغوي ، و قد كان الناطقون العرب ..... حرصين على التخفيف.» [43] ص 274.

و الحذف لا يكون في المستوى التركيبي إلا بوجود دليل على المحذوف ، فالعربي و إن كان يلجأ إلى التخفيف هروبا من الثقل ، و الحذف و إن كان من أهم وسائل العربي في تحقيقه الهدف(طلب الخفة)، لكن وضوح المعنى عند العربي هو الغاية الكبرى ، فهو لا يحذف أي عنصر من الجملة ، و لا يحذف أي جملة من المستوى التركيبي ، إلا إذا تأكد من أن ذاك الحذف لن يؤدي إلى غموض المعنى ، أو لبس عند المستمع ، فالتبليغ هو الغاية الأولى في العملية التبليغية .

و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« قد رأينا ..... أن الحذف لا يكون إلا بدليل و هذا الدليل قد يكون مقاليا أو حاليا و لنتفق على تسمية هذه الأدلة قرائن،فيستدل على المحذوف بقرينة واحدة ، و قد تتضافر قرينتان أو أكثر لتدل عليه . » [4] ص 230.

فلا حذف إذن إلا بدليل أي بقرينة ، و القرينة هي كل وسيلة مؤثرة في فهم المعنى النحوي و إيضاحه ، إذ يتوصل بها إلى الاستدلال على المعاني المقصودة [48] ص 191 ، و تنقسم هذه القرائن الدالة على المحذوف إلى :

ـ قرائن مقالية :

و القرائن المقالية هي القرائن المأخوذة من المقال اللغوي لا من المقام .

و من القرائن المقالية نجد : قرينة الإعراب .

« لما كان الإعراب أثرا للعامل في المعمول يلازمه صار دليلا على العامل المحذوف و المضمر بعلاقة التلازم هذه ، فكل ما كان مستلزما لغيره يمكن أن يستدل به عليه ، إن التلازم بين

العامل و المعمول الذي تظهر عليه علامة إعرابية معينة يسمح باستدلال كل واحد منهما على وجود أحدهما دليلا على وجود الآخر.» [4] ص 230.

و هذا نحو قولك " مبرورٌ ، مأجورٌ " فالمبتدأ هنا محذوف و التقدير " أنت مبرورٌ مأجورٌ " ، فالعامل في الخبر هو المبتدأ و الابتداء ، لكن جاء المبتدأ محذوفا في هذه الجملة ، و القرينة الدالة عليه كانت الحركة الإعرابية في الخبر " مبرورٌ " و المتمثلة في الضمة ، فالأثر اللفظي دلّ على المؤَثِر .

و قرينة الإعراب هي قرينة مقالية لفظية و إذا نصبت كان النصب قرينة دالة على حذف الفعل و فاعله كما في قولك " أهلا و سهلا ".

كما تعد قرينة الموضع من القرائن اللفظية المقالية .

و في هذا يقول د / بن لعلام مخلوف :

« إن بعض المواضع في مدرج الكلام خاصة بالأفعال ،و بعضها خاص بالأسماء ، و بعضها خاص بالحروف ، و من المواضع الخاصة بالأفعال الموضع الذي يلي حروف النصب و حروف الجزم و قد و السين و سوف إلا أنها لا تضمر ههنا ، و من المواضع الخاصة بالفعل و قد يضمر فيها ، الموضع الذي يلي حروف الشرط و الاستفهام و التحضيض.» [4] ص 239.

فالاسم المنصوب في قولك " هلا زيدا " هو مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره " هلا ضربت زيدا " .

يقول سيبويه :

« و أما ما يجوز فيه الفعل مضمرا أو مظهرا، مقدما و مؤخرا، و لا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء، فهلا ، و لولا ، و لوما و ألاّ ، لو قلت : هلاّ زيدا ضربت و لولا زيدا ضربت و ألاّ زيدا قتلت جاز . و لو قلت: ألاّ زيدا و هلا زيدا على إضمار الفعل و لا تذكره جاز. و إنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض و الأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك . و لو قلت سوف زيدا أضرب لم يحسن.» [10] 98/1.

و معنى هذا« أنه إذا ولي حروف التحضيض اسم نُصِبَ بفعل مضمر أو مظهر مؤخر لأن الأصل ألا يلي هذه الحروف إلا الفعل.» [4] ص 241.

و من القرائن اللفظية (المقالية) كذلك نجد قرينة البدل .

يقول سيبويه :

« و اعلم أنّ أنْ لا تظهر بعد حتّى و كي ، كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك : أمّا أنت منطلقا انطلقتُ .... فأن ههنا بمنزلة الفعل في أمّا ، و ما كان بمنزلة أمّا مما لا يظهر بعده الفعل فصار عندهم بدلا من اللفظ بأنْ .» [10] 7/3.

يعني أن« " حتى و كي " قرينتان دالتان على المضمر بعدهما لأنهما بدل من اللفظ بأن.» [4] ص 238.

فالحروف التي تنصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعدها هي بدل من إظهارها لأنها دالة عليها، و من هذه الحروف الواو و الفاء و اللام المكسورة و حتى.

و من القرائن اللفظية المندرجة تحت قرينة البدل نجد حروف النداء ، فكلها بدل من اللفظ بالفعل العامل في المنادى نحو " يا عبد الله " و الأصل " يا أنادي عبد الله ".

و من القرائن اللفظية قرينة التفسير نحو قولك " زيدا ضربته " ، فالفعل المحذوف العامل في الاسم المنصوب (زيدا) دل عليه الفعل الذي جاء بعد نفس الاسم المنصوب (زيدا) ،فالفعل الظاهر" ضربت" فسر الفعل المحذوف " ضربت " العامل في الاسم " زيد " .

يقول سيبويه في المثال السابق :

« إنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت " ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. » [10] 81/1.

– القرائن المقامية (الحالية) :

و من القرائن الدالة على المحذوف في المستوى التركيبي نجد القرائن المقامية (أو الحالية) أي المستمدة من مقتضيات العملية التبليغية ، كعلم المخاطب بالمحذوف ،أو كتعابير وجه المتكلم . [49] ص 73.

« و قد تكون القرينة الدالة على المحذوف غير ملفوظ بها في الكلام ، و هي قرينة سياق الحال ، و المراد بسياق الحال الظروف الملابسة للكلام ، و إن دلت على المحذوف كان في حكم الملفوظ به.» [4] ص 243.

فقرينة سياق الحال من أهم القرائن التي كان سيبويه يستدل بها على المحذوف في المستوى التركيبي إذ يقول :

« إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل و ذلك قولك : زيدا ، و عمرا ، و رأسَه ، و ذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيدا ، أي أوقع عمَلَكَ بزيدٍ .... أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعه فقلت : حديثَك . أو قدم رجل من السفر فقلت : حديثك . استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر ، فعلى هذا يجوز هذا و ما أشبهه.» [10] 253/1.

فها هو ذا سيبويه يستدل على المحذوف بقرينة حالية كعلم المخاطب في المثال: " حديثك " أي " أكمل حديثك " و هذا لأن المتكلم قد قطع حديثه ، فطلب منه المستمع تكملة حديثه دون أن يذكر الفعل قائلا له : " حديثَك ".

و يمكننا توضيح ما قد يحذف في المستوى التركيبي و القرائن الدالة عليه في الجدول الآتي :

جدول رقم : 23

الكلام	التقدير	القرينة
نحنُ-العربَ – كرماء.	نَخُصُ العربَ.	قرينة لفظية : الحركة الإعرابية : الفتحة الدالة على وجود عامل النصب في هذا الاسم (العرب).
هلا صغيرا ترحمهُ.	هلا ترحم صغيرا ترحمه.	قرينة لفظية و هي قرينة الموضع ، فبعد " هلا " لا يأتي إلا الفعل في الأصل .
رشيدا ضربته.	ضربت رشيدا ضربته.	قرينة لفظية : قرينة التفسير ، إذ فسر الفعل الظاهر بعد الاسم "رشيد"و هو الفعل ضربت الفعل المضمر العامل في " رشيد".
يا طاهرا تقدّم.	يا أنادي طاهرا تقدم.	قرينة لفظية : البدل إذ كان حرف النداء "يا" بدلا من ذكر فعل النداء " أنادي ". و كذلك قرينة الإعراب (النصب) .
حمدا .	أحمدك حمدا.	قرينة لفظية : قرينة البدل ، إذ كان المصدر بدلا من ذكرالجملة (أحمدك). و كذلك قرينة الإعراب (النصب) .
الهدف.	سَجِّلْ الهدفَ	قرينة حالية (مقامية) : رأيت لاعبا اتجه نحو المرمى ، فقلت : الهدف أي سجل الهدف .
الهلالَ و ربّ الكعبة.	أبصروا الهلال و ربّ الكعبة.	قرينة حالية : ترقبهم ظهور الهلال ليلة الشك و أنت منهم بعيد و قد رأيت الهلال فنبهتهم.
زيدٌ.	هذا زيدٌ.	قرينة حالية : لمس الجسد.
المسك.	هذا المسك.	شم الريح (قرينة حالية).

3.1.2.3- الزيادة المطردة

تعد الزيادة إذا اطردت وجها تحويليا في المستوى التركيبي فكما يكون العدول عن الأصل بالحذف « يكون العدول عن الأصل بالزيادة أن تلحق الكلام و هو على الأصل زيادة ، و هذه الزيادة قد تكون حرفا نحو : بحسبك هذا ، كما قد تكون اسما نحو استعمالك لضمير " هو " فصلا كما في قولك : حسبت زيدا هو خيرا منك ، أو تكون فعلا نحو : ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا.» [4] ص 247.

و اعتبر النحاة الألفاظ الزائدة زائدة في الجملة لأنها لا تغير معناها الأصلي ، و هي نوعان:

- زيادة لفظية قد يكون لها تأثير لفظي :

نحو : بحسبكَ زيدٌ ، فحرف الجرّ (الباء) هو حرف زائد لأنه لم يؤثر في المعنى الأصلي للجملة فدخوله كخروجه من الجملة .

لكنه قد أثر في الاسم (حسب) فجعله اسما مجرورا ، أي أنه أثر فيه لفظا أما معناه النحوي فلم يتغير فهو مبتدأ و خبره كان لفظا لا محلا .

- و هناك زيادة لفظية لا تؤثر في اللفظ و لا في المعنى الأصلي :

نحو قولك : " ما كان أجملَ البحرَ " .

فالفعل كان هو زيادة لفظية لم تؤثر لفظا و لم تغيّر من معنى الجملة الأصلية ، بل ظل دخولها كخروجها ، فالزيادات المطردة في الجملة ، عدها النحاة كذلك انطلاقا من كونها لا تغيّر المعنى الأصلي للجملة ، و قد تكون الزيادة من منظور آخر ، هو منظور لفظي بحيث لا تؤثر تأثيرا لفظيا في غيرها ، يترتب عنه تغيير المعنى .

و يذهب سيبويه في بيان أصل الكلام و وجهه في قولهم : ليس زيد بجبان و بحسبك هذا ، إلى أن « الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى و لم يحتج إليها و كان نصبا،ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا و بحسبك هذا ، فلم تغير الباء معنى.و جرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ، لأن بحسبك في موضع ابتداء.» [10] 1/67-68.

و قوله أيضا : « و اعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر و ذلك قولك : " حسبت زيدا هو خيرا منك ، و كان عبد الله هو الظريفَ ".» [10] 2/390.

يوضح لنا سيبويه كيف أن حرف الجر (الباء) هو حرف زائد في قولهم " ليس زيد بجبان " ، و " يحسبك هذا " لأنه لا يغير المعنى ، فمعنى الجملة هو هو ، قبل دخول حرف الجر (الباء) أو بعد دخوله .

و نفس الأمر بالنسبة لضمير الفصل (هو) ، فدخوله كخروجه من الجملة لفظا و دلالة ، إذ لم يغير لفظ أو معنى الجملة الأصلي فإذا« أخرجت هو من قولك كان زيد هو خيرا منك لم يفسد المعنى.» [10] 2/395.

و الألفاظ الزائدة و إن لم تغير المعنى الأصلي للجملة أو لم تؤثر لفظا في الجملة إلا أنّ منها ما يأتي لتوكيد المعنى الأصلي.

و من الألفاظ التي عدها النحاة زائدة "إذن"« إذا كانت بين الفعل و بين شيء من الفعل معتمد عليه، فإنها ملغاة لا تنصب البتة. » [10] 3/14.

و من ذلك قولك « و الله إذَنْ لا أفْعَلُ ، من قبل أن أفعل معتمد على اليمين ، و إذَنْ لَغْوٌ.» [10] 3/14.

و يقول سيبويه :« و تقول أنا و الله إن تأتني لا آتك ، لأن هذا الكلام مبني على أنا . ألا ترى أنه حسن أن تقول : أنا و الله إن تأتني آتك ، فالقسم ها هنا لغو.» [10] 3/84.

و من الواضح أن ما هو لغو« عند سيبويه هو ما أمكن إسقاطه دون تغيير المعنى الأصلي أو إخلال بالكلام ، تقول :أنا إذن آتيك ، ثم تقول أنا آتيك و تزيل إذن من الكلام و لا يتغير المعنى الأصلي .» [4] ص 251.

فمقياس سيبويه في التعرف على الزوائد« أنها لو طرحت كان الكلام مستغنى عنها ، و لم يتغير بذلك المعنى الأصلي.» [4] ص 250.

4.1.2.3- انتقال الجملة الفعلية من بناء الفعل فيها للمعلوم (للفاعل) إلى بناء الفعل فيها للمفعول (للمجهول)

إن الأصل في الجملة الفعلية أن يبنى فيها الفعل للمعلوم ، و هو الفاعل ، لكن قد تخرج بعض الجمل الفعلية التي تحمل في أصل وضعها الخاص فعلا متعديا ، عن هذا الأصل (البناء للمعلوم) ، فيبنى للمفعول ، أي ينوب المفعول به مناب الفاعل ، و يصطلح عليه بنائب الفاعل نحو " سُمِعَ الخَبَرُ"و الأصل " سَمِعَ الناسُ الخَبَرَ " إذ ناب المفعول به مناب الفاعل ، و بدل أن يسند الفعل للفاعل أسند لنائب الفاعل (المفعول به في الأصل) ، كما تغيرت صيغة الفعل الماضي من " فَعِلَ " إلى " فُعِلَ " و نحو ذلك " فُهِمَ الدَرْسُ " و الأصل " فَهِمَ الطلبةُ الدرسَ " و " هُزِمَت الأمةُ العربيةُ " و الأصل " هَزَمَ اليهودُ الأمة العربية " فها نحن نلاحظ كيف قد تتداخل الأوجه التحويلية الجارية في المستوى الإفرادي مع الأوجه التحويلية الجارية في المستوى التركيبي و هذا دليل على أن « الحدود بين هذه المستويات الأربعة غير واضحة تماما و متشابكة ، فأصوات اللغة مثلا تتأثر كثيرا بالصيغ . و العكس كذلك صحيح ، و الصوت و الصيغ كلاهما يتأثران غالبا بالمعنى . كذلك يوجد تبادل مطّرد بين الصرف و النحو كما هو الحال بالنسبة لبعض اللغات حين تستعمل واحدا منهما و تستغني عن الآخر . و لهذا فإن الصرف و النحو كثيرا ما يجمعان تحت اسم واحد هو التركيب القواعدي Structure grammatical .» [50] ص(44-45).

5.1.2.3- الانتقال بالجملة الاسمية من بنية المبتدأ و الخبر إلى بنية الناسخ و اسمه و خبره

إن الأصل في الجملة الاسمية أن تأتي على بنية المبتدأ و الخبر ، لكن قد تخرج الجمل الاسمية في الاستعمال اللغوي معدولا بها عن أصل وضعها هذا ، إلى بنية الناسخ و اسمه و خبره ، و هذا كثير في العربية .

يقول سيبويه :

« و اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء و إنما يدخل الناصب و الرافع سوى الابتداء و الجارُّ على المبتدأ ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء ، حتى يكون غير مبتدأ ، و لاتصل إلى

الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه و ذلك أنك إذا قلت " عبد الله منطلق " إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت " رأيت عبد الله منطلقا " أو قلت " كان عبد الله منطلقا " أو " مررت بعبد الله منطلقا " فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد و النكرة قبل المعرفة.» [10] 1/23-24.

و يشرح السيرافي ما يعنيه سيبويه قائلا :

« فهو كلام يبين من قبل أن المبتدأ معرى من العوامل اللفظية و تعري الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره ، لأن الكلام يوضح كل كلمة منه تدل على معنى ما ، ثم تركب فيقترن بعضها ببعض ، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها ، و إن كانت كل واحدة منها قد دلت على معنى بعينه ثم يدخل الناصب على المبتدأ إما تأكيدا ، و إما لتغيير معنى ، فالتأكيد " إن زيدا قائمٌ" و المعنى " زيد قائم " ،و تغير " ليت زيدا منطلقٌ " و الأصل " زيد منطلقٌ " مبتدأ و خبر ، فدخلت ليت فنصبت ما كان مبتدأ و غيرت المعنى و الرافع الذي دخل على المبتدأ كان و أخواتها و ظننت و أخواتها إذا لم يسم فاعلوها ، كقولك " كان عبه الله منطلقا " و " ظن بكر أخاك ".» [51] 2/64-65.

فالأصل في الجملة الاسمية أن تكون على بنية لفظية مكونة من المبتدأ و الخبر ، لكن لعلة إفادة معان جديدة أو تأكيد المعنى الأصلي للجملة ، قد تأتي وفق بنية لفظية فرعية هي بنية الناسخ و اسمه و خبره .و لا بأس أن نقدم مجموعة من الجمل الاسمية الفرعية و ما يقابلها من جمل أصلية كالآتي :

		أصلها	
جمل اسمية فرعية	إن زيدا حزين.	←	زيد حزين. جمل اسمية أصلية
	كان العرب متفائلين.	←	العرب متفائلون.
	ظننت العلمَ غايةً.	←	العلم غاية.
	صار الحلم وهما.	←	الحلم وهم.
	ليت العرب مقاومون.	←	العرب مقاومون.

6.1.2.3- الانتقال من الإثبات إلى النفي

الأصل في الجملة العربية أن تكون مثبتة ، أي أن تحمل معنى الإيجاب لكن جملة منفية .

نحو " ما رأيت الولدَ " و الأصل " رأيت الولدَ " .

و نحو " ما قتلت أخاك " و الأصل " قتلت أخاك " .

و نحو " ما الحلم ضائع " و الأصل " الحلم ضائع " .

7.1.2.3- الانتقال من الإثبات إلى الاستفهام

كما قد يعدل العربي عن الجملة المثبتة إلى الجملة المنفية ، نجده يعدل عن الجملة المثبتة إلى الجملة الاستفهامية .

نحو " هل ذهب عمرٌ ؟" و الأصل " ذهب عمر " .

و نحو " أ فهمت الدرس ؟" و الأصل " فهمت الدرس " .

8.1.2.3- الانتقال من الإثبات إلى التعجب

كما قد يعدل العربي عن الأصل العام (الإثبات) إلى الاستفهام أو النفي ، قد يعدل عن الإثبات إلى التعجب بقاعدة مطّردة .

نحو قولك " ما أجمل أخاك " و الأصل " شيء جمّل أخاك " .

و نحو " ما أغلى الوطن " و الأصل " شيء غلّى الوطن " .

9.1.2.3- الانتقال من الإعراب إلى البناء

إن الأصل في الإعراب للأسماء ، لكن قد تخرج بعض الأسماء في الجمل مبنية ، أي يلزم آخرها حالة واحدة ، مهما كانت العوامل اللفظية الداخلة عليها ، فالأصل في الأسماء أن تكون معربة أي تظهر عليها الحركات الإعرابية ، التي تعدّ آثارا لفظية لعمل العوامل في معمولاتها ، فالحركة الإعرابية أثر لفظي دال على الأثر الدلالي (دلالة نحوية) للعامل في معموله .

« أما الإعراب فهو رأس سمات الاسم لأنه يقوم على مبدأ " التغيّر " أو " الجريان " أو " الزوال " أي جريان أواخر الكَلِمْ على المجاري الإعرابية الأربعة و هي النصب و الجرّ و الرفع و الجزم التي تقع على حروف الإعراب من الأسماء المتمكنة و ليس شيء من هذه المجاري إلا و هو يزول عن الأواخر ليكون آية على التغيّر و أمارة على المعاني التركيبية.» [1] ص(124-125).

لكن من الأسماء ما يخرج عن أصل وضعه العام (الإعراب) إلى البناء ، و الاسم المبني هو الذي « سكون آخره و حركته لا بعامل.... و البناء على السكون هو القياس ، و العدول عنه إلى الحركة..... و سكون البناء يسمى وقفا ، و حركاته ضما و فتحا و كسرا ، و أنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء إلا ما عسى أن يشذ منها ، و قد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب و هي : المضمرات ، و أسماء الإشارة ، و الموصولات ، و أسماء الأفعال و الأصوات ، و بعض الظروف و المركبات و الكنايات.» [42] ص (161-162).

فالاسم المبني بعد أن كان كيانا لغويا يفترض أن تظهر عليه العلامة الإعرابية ، في أصل وضعه، نجد آخره يلزم حالة ساكنة و غير متحركة ، مهما كانت العوامل الداخلة عليه ، أي حالة واحدة ، لا تجسد الأثر اللفظي الذي كان من المفترض أن يتركه العامل في ذلك الاسم ، مع أن العامل يؤثر في الاسم المبني تأثيرا دلاليا (دلالة نحوية) و مثال ذلك :

هُوَ مَنْ ضَرَبَكَ .
رأيت مَنْ ضَرَبَكَ .
التقيت بمَنْ ضَرَبَكَ .

فالاسم الموصول "مَنْ " لزم آخره حالة البناء على السكون في جميع الجمل السابقة ، مع أن المعاني النحوية التي يؤديها داخل كل جملة مختلفة عن الأخرى .

ففي الجملة الأولى جاء خبرا لكن لازم آخره السكون ، و الأصل أن تظهر عليه علامة الرفع (الضمة) ، و في الجملة الثانية جاء مفعولا به ، و الأصل أن تظهر عليه علامة النصب (الفتحة) لكنه ظل ساكنا لا يتحرك آخره ، و في الجملة الثالثة جاء اسما مجرورا ، لكن الحركة الإعرابية عدل عنها إلى البناء ، و جاء الاسم الموصول ساكنا بدل أن تظهر على آخره الحركة الإعرابية و المتمثلة في الكسرة .

فمع أن العوامل المعنوية و اللفظية ، قد عملت في الاسم الموصول مؤثرة فيه تأثيرا دلاليا (دلالة نحوية) ، نجد الأثر اللفظي قد عدل عنه إلى البناء ،و لذا فإن سيبويه يطلق على الاسم المبني تسمية " غير المتمكن " ، و كأنه غير متمكن من إظهار المعنى النحوي كأثر دلالي يتركه فيه العامل وفق علامة لفظية خاصة ، في حين أن الاسم المعرب هو اسم متمكن لأنه قادر على إظهار معناه النحوي وفق علامة لفظية دالة .

يقول سيبويه :

« و إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، - و ليس شيء منها إلا و هو يزول عنه – و بين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه .... فالرفع و الجرّ و النصب و الجزم لحروف الإعراب. و حروف الإعراب للأسماء المتمكنة، و للأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين ..... و أما الفتح و الكسر و الضم و الوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم و لا فعل مما جاء لمعنى ليس غير.» [10] 1/13-14-15.

و المقصود بالمجرى« سلوك يجري على أواخر الكلمة المعربة أي على موضعها الثابت ، و تتولد بالجريان الصور اللفظية المختلفة لأنها عبارات عن المعاني التركيبية المختلفة ، و قد ارتبط الزوال و الإحداث و الدخول في الأصل بالبيان و الإعراب ، لأن المَبنيات أو المعرب عنها كثيرة و تقتضي كثرتها تبدل ألفاظها الدالة عليها ، و الزوال يناسب تنوع المقامات ، و لما كانت حركة

الجريان تولد الصور اللفظية أمكن اعتبار " باب المجاري " أو " مبدإ التغير و الزوال " أداة من أدوات تشكيل الأبواب و الفروع اللفظية ، أو مصدرا من مصادر التفريع ، و تدل حركة الجريان على أن للعربية حركة ، في نظامها الباطن ، و توالدا كتوالد الكون و تناسل كائناته ، إنها حركة طارئة تدب في جسم أوضاع ثابتة ..... و قد سمى سيبويه الموضع الثابت الذي تختلف عليه المجاري بحرف الإعراب.» [1] ص (128-129).

و تنقسم هذه« المجاري إلى موجبة و سالبة ، فالموجبة اكتسبت صفة الإيجاب من مبدأ التغير و الزوال ، و اكتسبت الثواني صفة السلب من البناء و الثبوت ..... و يمكن عرض هذه العلاقات في البيان التالي :

الإعراب ← التغيّر ← مجرى موجب

البناء ← الثبوت ← مجرى سالب » [1] ص (130-131).

و خروج الاسم عن أصل وضعه (أي عن الإعراب) إلى البناء ، هو خروج خاضع لعلة ، و هي علّة مشابهته للحرف كمشابهة الاسم للحرف في البناء اللفظي .

يقول ابن عقيل :

« شبهه له في الوضع ، كأن يكون الا سم موضوعا على حرف كالتاء في ضربتُ ، أو على حرفين كـ " نا " في " أكرمنا " .... فالتاء في جئتنا اسم ، لأنه فاعل ، و هو مبني،لأنه يشبه الحرف في كونه على حرف واحد ، و كذلك " نا " اسم لأنها مفعول ، و هو مبني ، لشبهه الحرف في الوضع في كونه على حرفين.» [6] 48/1.

و قد يشبه الاسم الحرف في المعنى ، فيخرج من أصل وضعه " الإعراب " إلى البناء.

و شبه الاسم للحرف في المعنى« هو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفا موجودا ، و الثاني ما أشبه حرفا غير موجود أي مفترض ، فمثال الأول " متى " فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى ، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو " متى تقوم " ، و للشرط " متى تقم أقم " ، و في الحالتين هي مشبهة لحرف موجود ، لأنها في الاستفهام كالهمزة ، و في الشرط كإن ، و مثال الثاني " هنا " فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فما وضع ، و ذلك لأن الإشارة معنى من المعاني ، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ، كما وضعوا للنفي " ما " و للنهي " لا " و للتمني " ليت " و للترجّي " لعلّ " و نحو ذلك ، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا.» [6] 48/1-49.

فمشابهة الاسم للحرف هي التي جعلته يخرج عن أصل وضعه و المتمثل في الإعراب ، ليكتسب سمة فرعية ، هي البناء و التي تعدّ سمة أصلية في الأفعال و الحروف (حروف المعاني) .

« و تعتبر استعارة بعض الكَلم خصائص بعض آخر من قبيل التفريع و التوالد ، و هذا ضرب من ضروب " الاستعارة أو التقارض أو الانتقال بين السّمات "، و تتجلى الاستعارة في الاقتراض المذكور و في خروج الكَلِم من علامات أصليتها إلى علامات فرعية ، فتقترب – بخروجها هذا – من كَلِم أخرى حاملة لهذه العلامات الفرعية ، و معناه أن الكلمتين المختلفتين قد تتقارضان فيما بينهما سمة واحدة أو أكثر ، و سلوك التقارض استجابة لنظام الأصل و الفرع الذي يسري في صلب اللغة ..... و يدل على هذا المنهج طريقة سيبويه في تتبع الظواهر و سبيله النظري في ترجيح الأشباه و النظائر ، و حمل الفروع على الأصول.» [1] ص 177.

فالمشابهة بين بعض أقسام الكَلِم ، تعدّ علّة من جهة ، أي علة خروج الفرع المستعمل عن أصل وضعه العام و عن أصل وضعه الخاص ، و من جهة أخرى تعدّ علاقة تفريعية تربط نفس الفرع المستعمل بأصل مستعمل آخر ، فمشابهة الاسم للحرف (حرف المعنى) هي علّة خروجه عن أصل وضعه العام (الإعراب) و عن أصل وضعه الخاص ، و منه علّة التحويل الجاري في انتقال الاسم من الإعراب إلى البناء ، إذ يتم التحويل عبر تغيير يقع في أصل الوضع الخاص وفق عدول عن أصل الوضع العام (الإعراب) ليخرج الفرع المستعمل (الاسم المبني) معدولا إليه عن أصل الوضع الخاص و العام معا ، و في نفس الوقت تعد تلك المشابهة (مشابهة الاسم لحرف المعنى) علاقة تفريعية، تربط بين الفرع المستعمل الخارج عن أصل وضعه ، و بين أصل آخر مستعمل ، فالتحاق الفرع بأصل آخر هو ما جعله يخرج عن أصل وضعه ، و منه كان علّة التحويل و ذلك لعلة المشابهة .

مثال ذلك " رأيت مَنْ ضَرَبَكَ " ، فاسم الموصول " مَنْ " قد خرج عن أصل وضعه العام و هو الإعراب ، فالأصل في الأسماء أن تُعرب أي أن تظهر عليها الحركات الإعرابية ، و في نفس الوقت قد خرج عن أصل وضعه الخاص و هو صورة مفترضة " لمن " الأصلية ، حيث تظهر عليها الحركة الإعرابية (الفتحة) .

و خروج الاسم الموصول " من " عن أصل وضعه العام (الإعراب) و منه عن أصل وضعه الخاص سببه مشابهة " من " لحرف المعنى ، و وجه الشبه هو البناء اللفظي ، فاسم الموصول " من " بني على حرفين ، مثل حروف المعاني " في " و " إنْ " ، و لهذه المشابهة اكتسبت " من " سمة متأصلة في الحروف (حروف المعاني) و هي سمة البناء .

فعلاقة المشابهة التي ربطت " من " بحرف المعنى " إن " مثلا في البناء اللفظي ، هي التي جعلته يدخل في علاقة تفريعية أخرى هي الخروج عن أصل الوضع بوجه معين .

و يمكننا تمثيل ذلك كالآتي :

شكل رقم : 17

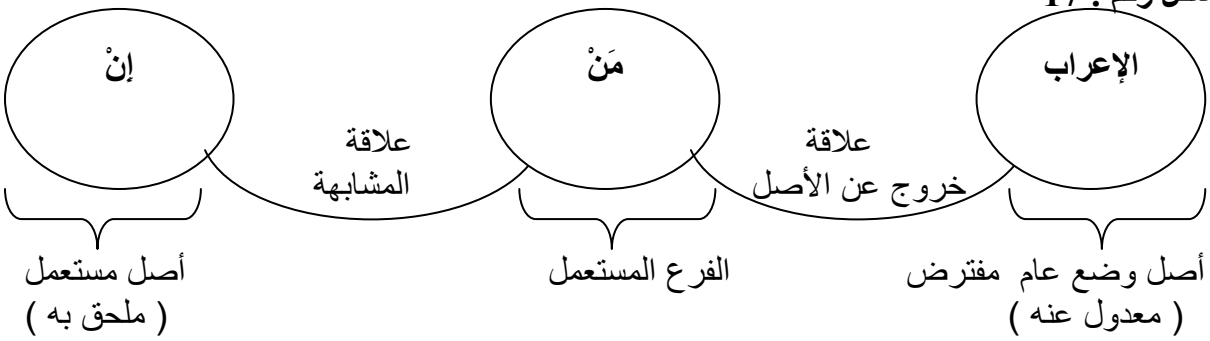

فقاعدة تحوله هو أنه كلما أشبه الاسم الحرف في لفظه أو معناه أو فيهما معا ألحق به في البناء .

10.1.2.3- الانتقال من الانصراف إلى منع الصرف

إن الانصراف يعد رتبة من رتب التأصيل ، و هو سمة ثانية في الاسم ، و أمارة دالة على أصليته، « و يعتبر الانصراف درجة عليا في تمكن الاسم و بعده عن الشبه بباقي أقسام الكَلِم و علامته التي تناسب أصليته في التنوين.» [1] ص 177.

يقول الزمخشري :

« و الإسم المعرب على نوعين : نوع يستوفي حركات الإعراب و التنوين كـ " زيد " و " رجل" و يسمى المنصرف ، و نوع يُخْتَزَلُ عنه الجرّ و التنوين لشبه الفعل ، و يحرك بالفتح في موضع الجرّ ، كـ " أحمد " و " مروان " إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف ، و يسمى غير المنصرف و اسم المتمكن يجمعهما ، و قد يقال للمنصرف : الأمكن.» [42] ص 44.

و الاسم يمتنع من الصرف« متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ، أو تكرّر واحد منها و هي : العلمية ، و التأنيث اللازم لفظا أو معنى في نحو " سعاد " و " طلحة " ، و وزنُ الفعل الذي يغلبه نحو " أفْعَلَ " ، فإنه فيه أكثر منه في الاسم ، أو يخصه في نحو " ضُرِبَ " إن سُمِّي به ، و الوصفية في نحو " أحمر " ، و العدل من صيغة إلى أخرى في نحو " عُمَر " و " ثُلاثَ " لأن فيه عدلا و وصفية ، و أن يكون جمعًا ليس على زنته واحد كـ " مساجد " و " مصابيح " ، إلا ما اعتل آخره نحو " جوارٍ " ، فإنه في الرفع و الجر كـ " قاضٍ "و في النصب كـ " ضوارب"و"خضاجر"وسراويل"في التقدير جمع " حِضْجَر " و " سِروالة " ، و التركيب في نحو " معد يكرب " و " بَعْلَبَكَّ " و " العُجْمَة " في الأعلام خاصة ، و الألف و النون المضارعتان لألفي التأنيث ، في نحو" سَكْران " و " عُثْمان " ، إلا إذا اضطر الشاعر فصرف ، و أما السبب الواحد فغير مانع أبدا.» [42] ص (44-45).

و يمتنع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل و وجه الشبه هو الثقل سواء أكان الثقل لفظيا أم معنويا.

يقول سيبويه :« فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل.» [10] 23/1.

و يقول أيضا :

« فالتنوين علامة للأمكن عندهم و الأخف عليهم و تركه علامة لما يستثقلون.» [10] 22/1.

و يقول د / أحمد عفيفي :

« لقد كان الثقل في الفعل سببا في امتناع دخول التنوين عليه ، لأن التنوين علم الخفة ، و الفعل ثقيل فلا يدخله التنوين ..... و أعتقد أن الشبه القائم بين الاسم و الفعل في الكلمات التي حذف منها التنوين في باب الممنوع من الصرف يتساوى في كل من الاسم و الفعل ، إن لم يكن الاسم أكثر ثقلا في بعض الأحيان.» [43] ص (291-292).

و قوله أيضا :

« من الأبواب النحوية التي تتجلى فيها ظاهرة الحذف للخفة بشكل واضح باب أطلق عليه النحاة " الممنوع من الصرف " و هذا الباب يؤثر فيه الثقل بشكل مجسد ، و حذف التنوين الذي هو علم الخفة هو حذف تتخفف فيه الكلمة من بعض حروفها المنطوقة لا المكتوبة ، و للنطق دور كبير في حذف مثل هذه الحروف ، لأن في النطق إحساسا بمدى ثقل الكلمة أو الجملة أو خفتهما ..... و الملاحظ أن الثقل المعنوي يعادل الثقل اللفظي في النتيجة التي يئول إليها كل منهما ، و هي حذف التنوين ..... و يصاحب حذف التنوين من الكلمة بسبب الثقل تغيير آخر يتم زيادة في الخفة و الوصول إلى مداها ، فتجر الكلمة بالفتحة بدلا من الكسرة – و قد ثبت لنا – من خلال السياقات اللغوية المختلفة و من خلال تصريحات النحاة خفة الفتحة عن بقية أخواتها من الحركات ، فكان في الإعراب نوع من التخفيف و تأكيد عليه بسبب الثقل الكامن في الكلمة.» [43] ص (290-291).

يقول سيبويه في الأسماء التي على وزن الفعل من المعارف و ليست صفة مثل أحمد و يزيد :

« لا تنصرف في المعرفة ، لأن المعارف أثقل ، و انصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال و تركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم.» [10] 194/3.

يوضح سيبويه لماذا امتنع الاسم المعرفة من هذا القبيل من الصرف عند العرب و هذا راجع إلى مشابهة المعرفة للفعل و وجه الشبه هو الثقل،و الثقل هنا هو ثقل لفظي معنوي أضف إلى ذلك الشبه اللفظي .

فعلة المشابهة (مشابهة الاسم للفعل في الثقل) ، هي علة ضابطة لهذه القاعدة التحويلية الخاصة بالاسم في المستوى التركيبي و نعني بهذه القاعدة التحويلية الانتقال من الانصراف إلى الامتناع عن الصرف .

11.1.2.3- الانتقال من البناء إلى الإعراب

يقول الزجاجي :

« قال الخليل و سيبويه و جميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، و المستحق للبناء الأفعال و الحروف هذا هو الأصل.» [36] ص 77.

إن الأصل في الأفعال البناء و البناء« هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل.» [14] 37/1.

لكن لا تخرج كل الأفعال في الاستعمال اللغوي مطابقة لهذا الأصل (البناء) ، بل نجد من الأفعال ما هو معرب ، و هي الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين .

يقول ابن عقيل :

« المعرب من الأفعال هو المضارع ، و لا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فمثال نون التوكيد " هل تضربن "و الفعل معها مبني على الفتح ، و لا فرق في ذلك بين الخفيفة و الثقيلة، فإن لم تتصل به لم يبن.» [6] 52/1.

و علة خروج الفعل المضارع عن أصل وضعه العام (البناء) هو مشابهته لاسم الفاعل .

يقول سيبويه :

« و ليس ذلك في هذه الأفعال . و إنما ضارعت أسماء الفاعلين ، أنك تقول : إن عبد الله لَيَفْعَلُ فيوافق قولك : لفَاعِلُ ، حتى أنك قلت : إن زيدا لفَاعلٌ فيما تريد من المعنى . و تلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، و لا تلحق فَعَلَ اللام . و تقول سيفعلُ ذلك و سوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف و اللام الأسماء للمعرفة .و يبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لما يجز ذلك ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا و أشباه هذا لم يكن كلاما ؟ ! إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى .... و لدخول اللام ..... و لما لحقها من السين و سوف كما لحقت الاسم الألف و اللام للمعرفة.» [10] 15-14/1.

يوضح لنا سيبويه وجه الشبه القائم بين اسم الفاعل و الفعل المضارع ، و هو شبه لفظي و معنوي أما الشبه المعنوي فيتمثل في الدلالة على الحال و الاستقبال ، فالفعل المضارع يدل على الحال و الاستقبال كذلك اسم الفاعل ، كما يشبه الفعل المضارع اسم الفاعل شبها لفظيا يتمثل في كون الفعل المضارع يقبل أن يدخل عليه حرفا الاستقبال (السين و سوف) كما يقبل اسم الفاعل دخول الألف واللام عليه، فحرف الاستقبال (السين و سوف) الداخلان على الفعل المضارع هما من أدوات التفريع ، التي ينتقل بها الفعل المضارع من الدلالة على الحال (الأصل) إلى الدلالة على الحال و الاستقبال(الفرع) كما تشكل الألف و اللام أداة تفريع ، يتم بها انتقال الاسم من الأصل (النكرة) إلى الفرع (المعرفة).

و في كل منهما ينتقل المعنى من العموم إلى الخصوص .

كما قد يشبه الفعل المضارع اسم الفاعل في جانب لفظي آخر هو اشتراكهما في سلسلة الحركات و السكنات نحو :

يَضْرِبُ / ضَارِبٌ

o / /o /o / /o /

فالعلة الضابطة لهذا التحويل الجاري على الفعل في المستوى التركيبي هي علة المشابهة ، فكلما شابه الفعل المضارع اسم الفاعل انتقل من البناء إلى الإعراب و هي قاعدة تحويلية خاصة بالأفعال .

فلمشابهة الفعل للاسم (اسم الفاعل) استمد حكما فرعيا هو حكم أصلي في الأسماء ، و نعني به حكم الإعراب .

و في هذا يقول د/ بن لعلام مخلوف:

« العرب كثيرا ما تشبه الشيء بالشيء فتعطي الثاني حكم الأول فيكون الأول مستحقا لهذا الحكم بالأصالة ، و يأخذ الثاني هذا الحكم من الأول لمشابهته إيّاه .... فيكون الأول أصلا و الثاني فرعا عليه.» [25] ص 139.

و من الأوجه التحويلية الجارية في المستوى التركيبي نجد كذلك :

12.1.2.3- الانتقال من العاملية إلى المعمولية (أي انتقال الوحدة اللغوية من دور العامل إلى دور المعمول)

إن الأصل في الفعل أن يـأتي عاملا في الجملة ، لكن قد يعدل الفعل المضارع المعرب عن هذا الأصل ، ليخرج في الاستعمال اللغوي معمولا بالفرعية و عاملا بالأصالة ، إذ تعمل فيه العوامل اللفظية و العوامل المعنوية مؤثرة فيه تأثيرا لفظيا و تأثيرا دلاليا (دلالة نحوية) ، دون أن تفقده هذه العوامل سمة متأصلة فيه و هي سمة العمل إذ يظل عاملا في غيره ، لكن مع هذا ، فقد يخرج الفعل المضارع المعرب عن أصل وضعه ، إذ الأصل فيه أن يكون عاملا فقط ، و لا يأتي في موضع المعمول .

نوضح هذا في الجدول الآتي :

جدول رقم : 24

عامل	معمول أول
Ø	أَقُوْمُ
لن	أَقُوْمَ
لم	أَقُمْ

فها نحن نلاحظ كيف أثرت العوامل اللفظية و المعنوية في الفعل المضارع تأثيرا دلاليا (دلالة نحوية) و لفظيا .

فالفعل المضارع في الجملة الثانية " لن أقُوْمَ " جاء منصوبا بلن مخصصا للاستقبال و هذا تأثير دلالي ، إذ يمثل المعنى النحوي الذي يكتسبه الفعل المضارع " أقوم " في تلك الجملة بعد دخول لن عليه، و علامة نصبه الفتحة ، و هذا تأثير لفظي.

كما جاء الفعل المضارع في الجملة الثالثة " لَمْ أقُمْ " فعلا مجزوما منفيا للماضي بلَمْ و هذا أثر دلالي ، و العلامة الدالة على جزمه هي السكون(حذف الحركة)،و هذا أثر لفظي تركه العامل في معموله.

أما الفعل المضارع في الجملة الأولى ، فقد جاء مرفوعا أثر فيه العامل المعنوي ،(أي تجرد الفعل المضارع من العوامل اللفظية) .

و في هذا يقول الغلاييني مصطفى :

« يرفع المضارع ، إذا تجرد من النواصب والجوازم ،و رافعه إنما هو تجرده من ناصب أو جازم، (فالتجرد هو عامل الرفع فيه) ، فهو الذي أوجب رفعه ، و هو عامل معنوي ، كما أن العامل في نصبه و جزمه هو عامل لفظي لأنه ملفوظ . » [9] 167/2.

و هناك من يرى أن العامل المعنوي الرافع للفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم كسيبويه و أتباعه .

يقول الزمخشري:

« هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ و الخبر ، و ذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم ، كقولك " زيد يضربُ " كما تقول " زيد ضارب ".» [42] ص(314-315).

و نحن نميل إلى الرأي الذي يقول بأن العامل في الفعل المضارع المرفوع هو التجرد من العوامل اللفظية الناصبة أو الجازمة مثلما كان عامل رفع المبتدأ هو التجرد من العوامل اللفظية ، أي أن العامل فيه عامل معنوي في نظام الجملة الفعلية هو نظير عامل الابتداء في نظام الجملة الاسمية .

و الجدير بالذكر هنا أن مجيء الفعل المضارع معمولا في تلك الأمثلة ، لا يعني خروجه عن أصله خروجا مطلقا ، بل يبقى الفعل المضارع عاملا في غيره ، لكن الأصل فيه أن يكون عاملا فقط لا عاملا

و معمولا .

« ..... لأن الفعل في الإعراب غير أصيل.» [42] ص 314.

و علة خروج الفعل المضارع عن أصله (العمل) إلى مجيئه معمولا في الجملة ، هي مشابهته لاسم الفاعل في اللفظ و المعنى ، و لهذه المشابهة ، نجده قد اكتسب سمة أصلية من الأسماء ، فالأصل في الأسماء أن تكون معمولة .

13.1.2.3- الانتقال من المعمولية إلى العاملية(انتقال الوحدة اللغوية من دور المعمول إلى دور العامل)

إن الأصل في الأسماء أن تكون معمولة ، لكن قد نجدها عاملة مثل اسم الشرط " من " إذ يعمل عمل حرف الشرط " إن " . كقولك " مَنْ يعملْ ينلْ " ، فالأصل في "من" أن لا تعمل لأنها اسم بل أصلها أن يُعْمَلَ فيها ، لكن لمشابهة " من " لـ " إن " في البناء اللفظي (بناؤها على حرفين) ، و في المعنى ، إذ تضمنت " مَنْ " معنى الشرط ، فاستمدت حكم العمل من " إن " و هو حكم العمل .

مثال ذلك كذلك اسم الفاعل الذي قد يعمل عمل الفعل المضارع ، فيرفع و ينصب ، و علة عمل اسم الفاعل مشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع في المعنى و اللفظ.يقول د/ بن لعلام مخلوف :

« و قد تقدم فيما مضى من هذا البحث ، أن الكثير من العوامل توصل الخليل و سيبويه إلى تبينيها و تحديدها عن طريق قياس الشبه ..... و هذه العوامل تعمل بسبب غيرها من العوامل العاملة بالأصالة ، فهي إذن عوامل فرعية حملت على عوامل أصلية – لجامع بينهما – في الحكم فجرت مجراها.» [25] ص 144.

و قوله أيضا :

« ..... و منها اسم الفاعل ، فهو محمول على الفعل و يجري مجراه في العمل إذا كان في معناه، و اشتراكهما في المعنى هو الجامع بينهما ، و هو علة إعماله عمل الفعل و لولا ذلك لما عمل شيئا.» [25] ص 145.

و نوضح العامل الفرعي (اسم الفاعل) و هوعامل ملحق بالعامل الأصلي (الفعل المضارع) في الجدول الآتي :

جدول رقم : 25

	العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
أ	يَضْرِبُ	زَيْدٌ	أَخَاكَ
	ضَارِبٌ	زَيْدٌ	أَخَاكَ ؟

فاسم الفاعل " ضَارِبٌ " شابه الفعل المضارع " يضرب " في المعنى و هو الدلالة على الحال و الاستقبال« سنرى أن اسم الفاعل العامل عمل الفعل المضارع هو مثله في الدلالة على الحال

و الاستقبال فهو في معناه و لذلك عمل عمله ، و قد يدل اسم الفاعل العامل عمل الفعل المضارع على فعل وقع و لم ينقطع ، فيكون مثله مثل الفعل الدال على الحال (أي الزمن الحاضر) ..... و إذا تغير اسم الفاعل المنون عن معنى المضارع لم يعمل شيئا ، و لم يكن منونا ، لأن اشتراكهما في المعنى هو علة حمل اسم الفاعل على الفعل و جريانه مجراه في الإعمال.» [25] ص 146.

و مثل هذا يقال عن إعمال المشتقات الاسمية و المصدر عمل الفعل .

14.1.2.3- الانتقال من عدم العمل إلى العمل (انتقال الوحدة اللغوية من عدم العمل إلى العمل)

نجد هذا في حرف " ما " مثلا فالأصل في " ما " النافية أن لا تعمل لأنها غير مختصة ، لكننا نجدها في لغة أهل الحجاز تعمل عمل ليس ، فترفع المبتدأ و يسمى اسمها و تنصب الخبر و يسمى خبرها، و علة عملها مشابهتها لليس في معنى النفي .

يقول سيبويه :

« هذا باب ما أجري مجرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، و ذلك الحرف " ما " نقول ما عبد الله أخاك و ما زيدٌ منطلقا .» [10] 57/1.

نوضح هذا في الجدول الأتي :

جدول رقم : 26

	العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
عامل أصلي ←	ليس	زَيْدٌ	حاقدا
عامل فرعي ←	ما	زَيْدٌ	حاقدا

و هذا يجري عبر قاعدة تحويلية محددة .

15.1.2.3- الانتقال من العمل إلى عدم العمل (انتقال الوحدة اللغوية من العمل إلى عدم العمل)

إن الأصل في العمل للأفعال و لحروف المعاني المختصة ، لكن قد يلغى عمل بعض الأفعال في الاستعمال اللغوي ، و قد نجد من حروف المعاني ما هو مختص و أصله العمل لكنه لا يعمل .

نحو " خالدٌ كريمٌ ظننتُ " .

فالأصل في الفعل ظننت أن يعمل في المبتدأ و الخبر ، فينصبهما ، لكن لتأخره ع أبطل عمله جوازا فرد المبتدأ أو الخبر إلى أصلهما في الإعراب .

و نحو " و الله إذن لا أفعلُ " .

فإذن في هذه الجملة قد انتقلت من عمل النصب إلى عدم العمل .

« و قد يلغى عمل العامل لعلة فيصبح كالزيادة دخوله كخروجه لا يؤثر في لفظ و خروجه لا يغير المعنى الأصلي و مثل ذلك " إذن " .» [4] ص 250.

و عن إلغاء عمل إذن يقول سيبويه :

« و اعلم أن " إذن " إذا كانت بين الفعل و بين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة . » [10] 14/3.

و هناك من الباحثين من يدرج تحت خانة هذا الوجه التحويلي (أي الانتقال من العمل إلى عدم العمل) ، حتى الوحدات اللغوية التي كان من المفترض أن تعمل و لم تعمل قط .

يقول د / ممدوح عبد الرحمن :

« و في النحو أيضا حروف مختصة فكان مفروضا أن تعمل و مع ذلك تهمل و لا تعمل شيئا ، و من ذلك " ها " التي للتنبيه و " ال " المعرفة ، و هما يختصان بالأسماء ، و " قد " و " السين " و " سوف " و " أحرف المضارعة " ، و هي تختص بالأفعال.» [28] ص 266.

و وجهة النظر هذه معقولة ، فالحروف (حروف المعاني) لا تعمل إلا إذا كانت مختصة ، لكن قد نجد حروفا مختصة لا تعمل ، و منه يُعَدُّ هذا وجها من الأوجه التحويلية ، كما عدّ خروج ما النافية في لغة أهل الحجاز عن أصلها و هو عدم العمل إلى العمل ، لأن " ما " حرف غير مختص ، و مع هذا نجدها في لغة أهل الحجاز عاملة مختمة بما اختص به شبهها ليس .

16.1.2.3- الاستبدال في الموضع

لقد استطاع النحاة الأوائل أن يتوصلوا إلى أن الوحدات اللغوية داخل الجملة تخضع إلى قانون العمل ، فالجملة العربية وفق هذا القانون هي متوالية من العوامل و المعمولات ، كما استطاعوا أن يكشفوا لنا عبر طرق استدلالية مختلفة أن تلك العوامل و المعمولات تتموضع في الجملة داخل مواضع و منه توصلوا إلى فكرة جوهرية يقوم عليها نظام الجملة العربية هي " فكرة الموضع " .

و قد يقع داخل هذه المواضع استبدال ، فالأصل أن يأتي في موضع المعمول اسم مفرد معرب ، لكن قد يعدل عن أصل الوضع هذا ، فيأتي في موضع المعمول اسم مبني أو اللاء النافية للجنس و اسمها أو اسم مجرور بحرف جر زائد أو ما بتأويل مصدر .

كما قد يحل في موضع الاسم المفرد جملة اسمية أو فعلية نوضح هذا في الجدول الآتي :

جدول رقم : 27

المبتدأ	الخبر أو ما في موضعه
زَيْدٌ	منطلقٌ
زَيْدٌ	يَنْطلِقُ
زَيْدٌ	حُلْمُهُ ضَاعَ
زَيْدٌ	هَذَا

ففي الجملة الأولى " زيدٌ منطلقٌ " لم يقع استبدال في الموضع ، إذ جاء في موضع المبتدأ اسم مفرد و في موضع الخبر اسم مفرد و هو الأصل

أما في الجملة الثانية فقد وقع استبدال في الموضع حيث حلت الجملة موضع الخبر المفرد ، و المتمثلة في الجملة الفعلية " يَنْطلِقُ " و الأصل أن يأتي في موضع الخبر اسم معرب مفرد .

كذلك وقع استبدال في الموضع فيما يخص الجملة الثالثة حيث حلت الجملة الاسمية"حُلْمُهُ ضَاع" موضع الاسم المفرد (الخبر المفرد) فالأصل أن يأتي في موضع الخبر اسم مفرد لا جملة .

كما قد يحل محل المبتدأ جار زائد و مجرور ، و الأصل في المبتدأ أن يأتي اسما مفردا معربا مرفوعا لا مجرورا .

جدول رقم : 28

المبتدأ أو ما في موضعه	الخبر
حَسْبُكَ	هَذَا
بِحَسْبِكَ	هَذَا

ففي الجملة الثانية " بحسبك هذا " قد وقع استبدال في الموضع حيث جاء في موضع المبتدأ جار و مجرور و الأصل في ذلك الموضع للاسم المفرد كما استبدل الخبر الاسم المفرد المعرب باسم مبني .

كما قد يحل محل المبتدأ المفرد اللاء النافية للجنس و اسمها المفرد الذي عملت فيه ، نوضح ذلك في الجدول الآتي :

جدول رقم : 29

المبتدأ	الخبر أو ما في موضعه
زَيْدٌ	أَفْضَلُ مِنْكَ
لاَ رَجُلَ	أَفْضَلُ مِنْكَ

يقول سيبويه :

« و اعلم أن لا و ما عملت فيه في موضع ابتداء. » [10] 27/2 لأنه بعطف على موضعهما بالرفع .

كما قد يأتي في موضع الاسم المفرد " اسم مبني " نحو " زَيْدٌ مَنْ ضَرَبَ هشام " ، فـ " مَنْ " اسم موصول مبني على السكون جاء في موضع الاسم المعرب و هو موضع خاص بالخبر المفرد .

كما قد يأتي في موضع الحال المفردة المشتقة الحال المفردة الجامدة نحو قولك " كَرَّ عليّ أسَدًا " و الأصل قولك " كَرَّ عليّ شجاعا كالأسد " ، لأن الأصل العام للحال أن تأتي نكرة مشتقة لا جامدة .

و نحو قولك " وَضَح الحقُ شَمْسًا " و الأصل قولك " وَضَح الحقُ مُضِيئا كالشمس ".

نوضح هذا في الجدول الآتي :

جدول رقم : 30

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني	
جَاءَ	عَلِيٌّ	جائعا	حال جاءت على الأصل (نكرة مشتقة)
كرَّ	عَلِيٌّ	أسدا	حال خرجت عن الأصل (نكرة جامدة)
وَضَحَ	الحقُ	مضيئا	حال مطابقة للأصل (نكرة مشتقة)
وَضَحَ	الحقُ	شمسا	حال مخالفة للأصل (نكرة جامدة)

17.1.2.3- الاستبدال في الوظيفة النحوية للوحدات اللغوية

كما قد يقع في المستوى التركيبي تبادل في المواقع بين الوحدات اللغوية ، فتتقدم وحدة لغوية و تتأخر أخرى ، مع احتفاظ الوحدات اللغوية بوظائفها النحوية التي تؤديها داخل الجملة ، و كما قد يقع في الجملة استبدال في الموضع ، فيقع في موضع المعمول الأصلي معمول فرعي ، فقد يقع في الجملة كذلك ما يمكن الاصطلاح عليه (الاستبدال في الوظيفة النحوية) التي قد تؤديها الوحدة اللغوية في الجملة فتنتقل الوحدة اللغوية بذلك من تأدية معنى نحوي أصلي إلى معنى نحوي فرعي . كانتقال الوحدة اللغوية من وظيفة المفعول به إلى تأدية وظيفة نائب الفاعل .

و هذا نحو :

ضَرَبَ عَمْرٌ زَيْدًا. ←——— أصل

ضُرِبَ زَيْدٌ. ←——— فرع

فالأصل في الوحدة اللغوية " زيد " أن تؤدي معنى المفعولية و بالضبط المفعول به لكن هذه الوحدة قد انتقلت من معناها النحوي الأصلي في جملة " ضَرَبَ عَمْرٌ زَيْدًا " إلى معنى نحوي فرعي هو " نائب الفاعل " في جملة " ضُرِبَ زَيْدٌ " .

و مثال هذا الوجه التحويلي انتقال الوحدة اللغوية " زيد " في جملة " تصبب عرق زيد " من المعنى النحوي الأصلي " مضاف إليه " إلى المعنى النحوي الفرعي " الفاعل " في جملة " تصبب زَيْدٌ عَرَقًا " ما تغير في المواقع و تغير المواقع أحدث تغيرا في الوظائف النحوية ، فزيد ليس عرقا حتى يتصبب و إنما الذي يتصبب هو العرق ، و كما انتقلت الوحدة اللغوية " زيد " من معناها النحوي الأصلي في الجملة الأصلية إلى معناها النحوي الفرعي في الجملة الفرعية ، نجد الوحدة اللغوية "عرق" تنتقل هي الأخرى من المعنى النحوي الأصلي لها " الفاعلية " إلى معنى نحوي فرعي " التمييز " أو ما يمكن أن نطلق عليه تسمية " التمييز المحوّل " .

فالأصل في الوحدة اللغوية " العرق " أن تكون فاعلا لا تمييزا ، لذا أطلق عليها و على الوحدات اللغوية الأخرى التي تؤدي معنى (التمييز) - و الأصل فيها أن تؤدي معنى آخر أصلي غير التمييز في الجمل الأصلية التي ترد فيها - مصطلح " التمييز المحوّل " [52] ص 143.

يقول ابن جني :

« و مما يقبح تقديمه الاسم المميز ، و إن كان الناصبة فعلا متصرفا ، فلا تجيز شحما تفقأت و لا عرقا تصببت ..... و ذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي و تفقأ شحمي ، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي ، فخرج الفاعل في الأصل مميزا فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم الفاعل في المعنى على الفعل.» [14] 384/2.

و من أمثلة التمييز المحول :

" فجرنا الأرض عيونا " فالأصل " فجرنا عيون الأرض ".

فالأصل في كلمة " عيون " أن تؤدي الوظيفة النحوية الأصلية (وظيفة المفعول به) ، لكن حدث استبدال لوظيفتها النحوية،فأصبحت تؤدي وظيفة (التمييز) في الجملة الفرعية " فجرنا الأرض عيونا".

كما قد حدث استبدال آخر على مستوى الوظائف النحوية التي تؤديها الوحدات اللغوية داخل الجملة، إذا انتقلت الوحدة اللغوية " الأرض " من معناها النحوي الأصلي (مضاف إليه) في الجملة الأصلية " فجرنا عيون الأرض" إلى معنى نحوي فرعي في الجملة الفرعية " فجرنا الأرض عيونا " إذ أصبحت تؤدي وظيفة (المفعولية) و بالتحديد وظيفة المفعول به .

و فيما يخص الاستبدال في الوظائف النحوية للوحدات اللغوية داخل الجمل يقول عبد القاهر الجرجاني :

« و من دقيق ذلك و خفيه أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى " و اشتعل الرأس شيبا " لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ، و لم ينسبوا الشرف إلا إليها ، و لم يروا للمزية موجبا سواها ، هكذا ترى الأمرفي ظاهر كلامهم وليس الأمر على ذلك و لا هذا الشرف العظيم و لا هذه المزية الجليلة ، و هذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة ، و لكن لأن سُلكَ بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء ، و هو لما هو من سببه فيرفع به ما يسند إليه ، و يؤتى بالذي الفعل له في المعنى ، منصوبا بعده مبنيا أن ذلك الإسناد ،و تلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني ، و لم بينه و بينه من الاتصال و الملابسة ، كقولهم " طاب زيد نفسا و قرّ عمر عينا و تصبب عرقا و كَرُم أصلا و حَسُن وجها " و أشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه ، و ذلك أنا نعلم أن " اشتعل " للشيب في المعنى، و إن كان هو للرأس في اللفظ .

كما أن طاب للنفس ، و قرّ للعين ، و تصبب للعرق، و إن أسند إلى ما أسند إليه، يبين أن الشرف كان لأن سُلِكَ فيه هذا المسلك و توخي به هذا المذهب ، أن تدع هذا الطريق فيه و تأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحا فتقول " اشتعل شيب الرأس و الشيب في الرأس " ثم تنظر : هل تجد ذلك الحسن و تلك الفخامة ؟ و هل ترى الروعة التي كنت تراها . » [47] ص(92-93).

يوضح عبد القادر الجرجاني ، كيف أن الأثر الجمالي الذي قد تحدثه بعض الجمل في النفوس لا يرجع إلى جمال الصورة البيانية القائمة في جملة معينة فقط .ذلك لأن جمال الصورة البيانية قد يعود إلى الاستبدال في الوظائف النحوية التي تؤديها الوحدات اللغوية داخل الجملة ، وهذا نحو قولك " اشتعل الرأس شيبا " فحسن هذه العبارة يرتبط ارتباطا جذريا بإسناد الفعل إلى شيء ليس أصلا فيه ، فالرأس لا يشتعل و إنما الشيب كذلك في قولك " تصبب عرقا " فالأصل أن نسند حكم التصبب إلى العرق لأن المسند إليه لم يكن"العرق" و إنما كان إسناد الفعل " تصبب " إلى كيان ليس من سماته أن يتصبب ، و هكذا يتبين لنا كيف أن الاستبدال في الوظائف النحوية للوحدات اللغوية من معنى نحوي أصلي إلى معنى نحوي فرعي كان له دور كبير في جمال تلك العبارات التي قدمها عبد القاهر الجرجاني ، و لا تعود المزية و الروعة فقط إلى الاستعارات و هذا ضرب من التحويل يجري على منوال قواعد مطّردة .

و من التحويلات الجارية في المستوى التركيبي تحويلات تخص العلامة الإعرابية فما هي هذه التحويلات ؟

18.1.2.3- التحويل الجاري على العلامة الإعرابية

العلامة الإعرابية هي الأثر اللفظي الذي يتركه العامل في معموله ، و الأصل في العلامة الإعرابية أن تكون حركة إعرابية ظاهرة على آخر الكلمة و من التحويلات الجارية على العلامة

الإعرابية ، لكن قد تجري تحويلات مختلفة ، تخرج هذا الأثر اللفظي عن أصل وضعه إلى حيز الفرعية: [53] ص (28إلى31).

1.18.1.2.3- الانتقال من الإعراب بالحركة إلى الإعراب بالحرف

المعرب قسمان« قسم يعرب بالحركات ،و قسم يعرب بالحروف فالمعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد ، و جمع التكسير ، و جمع المؤنث السالم ، و الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ..... و المعرب بالحروف أربعة أنواع أيضا : المثنى و الملحق به ، و جمع المذكر السالم و الملحق به ، و الأسماء الستة ، و الأفعال الخمسة.» [9] 1/22-23.

يقول د / أحمد عفيفي :

« يقسم النحويون الإعراب إلى قسمين : الإعراب الأصلي ، و الإعراب الفرعي ، أما الإعراب الأصلي فيكون بالحركات ..... و يأتي الإعراب بالحروف فرعا عنه ..... و السؤال إذن هو : لماذا يكون الإعراب بالحركات هو الأصل ؟ ..... و الإجابة عن ذلك : أن الإعراب بالحركات هو الأخف و هو الأصل ، و أن الإعراب بالحروف هو الفرع ، و هو الأثقل من عدة وجوه :

الوجه الأول : أنه لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل و أخف ، و بها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل ، و لهذا كثرت الحركات في بابها دون غيرها مما أعرب إعرابا فرعيا أو أصليا مقدرا ، كذلك قُدر غيرها بها ، و لم تقدر هي به ، أي تأتي العلامة الفرعية نتيجة لغياب العلامة الأصلية (الحركات) ، و لا تأتي العلامة الأصلية نتيجة لغياب العلامة الفرعية .

الوجه الثاني : أن الكلام يفتقر إلى علامات تدل على المعاني و تفرق بينها و نحن نعلم أن الكلمة مركبة من حروف أصلية في كثير من الأحيان ، لهذا وجب أن تكون العلامة المميزة للمعنى غير الحرف الأصلي ، و يكون هذا التمايز عن طريق الحركات ، فإذا غابت كانت الحروف نائبة عنها ، و هذا يؤدي إلى القول بأن الحركة في الإعراب أصل ، و الحرف فرع عنها .....» [43] ص (251-252).

و ترتبط ظاهرة الإعراب بالحروف بالثقل اللفظي لأنه علة عدول الفرع عن أصل الوضع (الإعراب بالحركات) في كثير من المواضع .

و« من هنا يظهر أن الإعراب الفرعي هروب من ثقل وجود الحركات على الحروف في الإعراب الأصلي ..... لهذا لجأت اللغة إلى الإعراب الفرعي تخففا من ثقل ، و منعا لالتباس معنى بآخر، و ظهر ذلك في إعراب المثنى بالألف رفعا و بالياء نصبا و جرّا ، و في جمع المذكر السالم بالواو

رفعا ، و بالياء نصبا و بالياء جراّ ، و في الأفعال الخمسة تثبت النون رفعا و تحذف نصبا و جزما.» [43] ص 257.

فالفرع يحمل« معنى الأصل و زيادة ، إضافة إلى أن الفرع عادة ما يزيد عدد حروفه على حروف الأصل ، فظهر بذلك خفة الأصل و ثقل الفرع ، سواء كان الثقل لفظيا أو معنويا ، يؤكد ذلك الأبواب التي جاء فيها الإعراب الفرعي و هي : المثنى ، و جمع المذكر السالم ، و الأفعال الخمسة ، و الأسماء الستة ، و الملاحظ في هذه المواطن أن الحرف ينوب عن الحركة و قد جاء ذلك نتيجة الثقل الوارد ، إذا حرك آخر الكلمة بحركة الإعراب ، و ذلك لأن حرفي الواو و الياء يثقل تحملهما للحركات ، في الإعراب الفرعي ، و استغنى عن الحركات بوجودها ، و إلا فكيف تتحمل الواو في " أبوك " أو الياء في" أبيك " حركة ما ؟ فالواو و الياء حركتان طويلتان .... و مما يدل عل خفة هذا الإعراب في تلك الكلمات وجود تلك اللهجات المهجورة في المثنى ، و التي جاء فيها الإبقاء على الإعراب بتلك الحركات على آخر الكلمة ، مع وجود هذه الحروف،كأن يقال : جاء الزيدانُ و رأيت الزيدانَ و مررت بالزيدان.» [43] ص (255-256). ...

كما يؤكد د / أحمد عفيفي على أهمية الثقل المعنوي في الإعراب بالحروف ، فليس الثقل اللفظي وحده علّة خروج الفرع عن الأصل في ما يخص العلامة الإعرابية .

يقول :« ينبغي ملاحظة أن النظام اللغوي لا يراعي خفة الحركات أو ثقلها في نفسها فقط و إنما يراعي أشياء أخرى مثل : الثقل المعنوي ، فقد وجدنا نتيجة لثقل المثنى و الجمع يعربان إعرابا فرعيا ، و الإعراب الأصلي أخف من الإعراب الفرعي ، .... و وجدنا أيضا أن نون التثنية تختص بالكسر لخفة المثنى عن الجمع ، فكان من نصيبه الكسر الثقيل ، و اختصت نون الجمع بالفتح لثقل الجمع ، فأعطى الأخف للأثقل ، و أعطيت التثنية – لخفتها – الكسر ليتعادلا خفة و ثقلا.» [43] ص 238.

إن الأصل في الكلمة المعربة أن تظهر عليها الحركة الإعرابية كأثر لفظي يتركه العامل في معموله ، دلالة على معنى نحوي معين ، فالحركة الإعرابية دالة على معنى وظيفي نحوي ، لكن بعض الكلمات المعربة قد تخرج في الاستعمال اللغوي مخالفة لأصل الوضع هذا ، و المتمثل في الإعراب بالحركة ، فينوب عن الحركة ، الحرف (حرف معنى) .

و لو تأملنا في تلك الكلمات المعربة إعرابا فرعيا (أو الإعراب بالحروف) لوجدنا أغلبها يحمل حروف علة ، مثل الأسماء الستة ، المثنى و الجمع (جمع المذكر السالم) ، مع علامتها للتثنية و الجمع، و حروف العلة هي : " الألف و الواو و الياء " و علة الإعراب بالحرف في الأغلب الأعم الثقل و خاصة الثقل اللفظي ، إذ يتعذر النطق بالحركة على الألف في مقابل هذا فإن حرفي العلة (الواو و الياء) هما حرفان ضعيفان لا يتحملان الحركة ، عكس الحروف الصحيحة التي تتحمل الحركات لقوتها.

و عن هذين الحرفين (الواو و الياء) يحدثنا ابن جني قائلا :

« ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مؤنس فيهما ضعفا ، و ذلك لأن تحملهما للحركة أشق منه في غيرهما ،و لم يكونا كذلك إلا أن مبنى أمرهما على خلاف القوة .» [14] 291/2.

كما كان للثقل المعنوي دوره في نيابة الحرف عن الحركة في المثنى و جمع المذكر السالم ، إذ بنيا على المفرد بزيادة في اللفظ و زيادة في الدلالة .فبالإضافة إلى الثقل اللفظي الناتج من عدم تحمل حرفي العلة ، (الواو و الياء) للحركات ، نجد المثنى و جمع المذكر السالم يحملان ثقلا معنويا ، مما استدعى لجوء المتكلم العربي إلى التخفيف ، فالثقل في تلك الكلمات مزدوج و ليس ثقلا واحدا .

كما يوضح لنا د / أحمد عفيفي أن هناك نظاما دقيقا يخضع له الإعراب الفرعي في ذلك النوع من الكلمات (المثنى و جمع المذكر السالم) نظاما يحقق التوازن و يساعد أكثر على بلوغ الهدف (و هو التخفيف) فالمثنى يتميز بنون مكسورة ، في حين أن الجمع نونه مفتوحة و الفتحة أخف من الكسرة ، و كأن المتكلم العربي يلجأ إلى ذلك التوزيع لتحقيق التوازن و طلبا للخفة ، فالمثنى أخف من الجمع في الدلالة ، و الجمع ثقيل ، فكان من نصيبه النون المفتوحة حتى لا يكون ثقلا على ثقل ، لو كانت نونه مكسورة ، و بذلك تحقق التوازن بين الكلمات ، ففي المثنى ثقل و خفة ، و في جمع المذكر السالم ثقل و خفة .

2.18.1.2.3- الانتقال من الحركة الإعرابية الظاهرة إلى الحركة الإعرابية المقدرة

و الأصل هو الإعراب الظاهر و ذلك يطرد في أحوال « .... أما الإعراب الظاهر فيكون في الكلمات الصحيحة الآخر حيث تظهر علامات الإعراب على الحرف الأخير دون ثقل ، فتظل حركة الإعراب قائمة بدون تغيير ، أما الإعراب المقدر فهو الإعراب الذي يأتي نتيجة انتهاء الكلمة بحرف معتل ضعيف و الحروف المعتلة إما ضعيفة تستثقل عليها الحركات ، و يتمثل ذلك في الياء و الواو ، و إما يتعذر إتيان الحركات عليها ، و يتمثل ذلك في الألف ..... و يرتبط ضعف حروف العلة بثقل الحركات و خفتها ، فالكسرة و الضمة ثقيلتان على الياء و الواو لهذا قدرتا عليهما في الإعراب ، أما الفتحة فهي الحركة الخفيفة التي يتحملها حرف العلة لهذا ظهرت الفتحة في كل الأحوال على الواو و الياء ..... ولهذين الحرفين– الواو و الياء – طبيعة خاصة في التعامل معها ..... كثرة تغير حالات الإعراب عليها من إعراب تقديري مرة و حذف مرة أخرى ، و إظهار حركة الفتح الخفيفة مرة ثالثة ، فدل ذلك على أن لهذه الكلمات طبيعة خاصة في التعامل بسبب الثقل . » [43] ص (248-249).

فالانتقال من الحركة الإعرابية الظاهرة إلى الحركة الإعرابية المقدرة تحكمه علتان في الاستعمال اللغوي (بالنسبة للكلمات المعتلة) .

– علة الثقل اللفظي :

و هي علة ضابطة للكلمات المعتلة الآخر سواء أكان هذا الحرف واوا أو ياءا ، فهما حرفان ضعيفان لا يقويان على تحمل الحركات ، لذا تقدر فيهما الحركة فالنطق بالحركة على حرف العلة ليس مستحيلا لكنه ثقيل ، و المتكلم العربي يلجأ إلى التخفيف .

– علة التعذر :

و هي علة ضابطة للكلمات المعتلة الآخر بالألف ، فالحركة على الألف مقدرة يمنع من ظهورها التعذر بنطقها أصلا ، و ليس لكون ذلك مستثقلا بل لاستحالة النطق بالحركة الإعرابية على الألف و إلا صارت همزة .

3.18.1.2.3- الانتقال من الحركة الإعرابية الظاهرة إلى حذف الحركة الإعرابية

يتمثل هذا في حالة جزم الفعل الصحيح الآخر بتسكينه مثل " لم يكتبْ " و هو الأصل .

يقول عفيفي أحمد :

« يعد التسكين أو حذف الحركة مظهرا من مظاهر الخفة في العربية ..... فكان التسكين على ألسنتهم ظاهرة تخفيفية .» [43] ص (230-231).

و يقول مصطفى الغلاييني :

« علامة الإعراب حركة أو حرف أو حذف ، فالحركات ثلاث : الضمة و الفتحة و الكسرة و الأحرف أربعة : الألف و النون و الواو و الياء ، و الحذف إما قطع الحركة (و يسمى السكون) و إما قطع الآخر و إما قطع النون .» [9] 20/1.

فالحركة المحذوفة هي حالة فرعية تعد في حدّ ذاتها علامة فعدم العلامة علامة و منه الحركة المحذوفة علامة إعرابية مثل العلامات الإعرابية الأخرى . " الحركة ، الحرف ، الحركة المقدرة ".

و هناك من يرى في حذف الحركة الإعرابية ظاهرة تخفيفية لكننا نراها كذلك علامة دالة متميزة عن العلامات الإعرابية الأخرى في الحالات الإعرابية المختلفة ، فحالة الرفع لها حركاتها الدالة عليها ، و لحالة النصب علامات تدل عليها و لحالة الجرّ أمارات كذلك ، فكان حذف الحركة علامة دالة لحالة الجزم ، و هي حالة إعرابية مقابلة للحالات الإعرابية الأخرى .

4.18.1.2.3- الانتقال من الحركة الأصلية إلى الحركة المناسبة

يقول ابن عقيل :

« لما فرغ من الكلام الذي تنوب فيه الحروف عن الكلمات ، شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، و هو قسمان : أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مُسْلِمَاتٍ .... و حكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة و ينصب و يجر بالكسرة نحو " جاءني هنداتٌ " و " رأيت هنداتٍ " و " مررت بهنداتٍ "

نابت فيه الكسرة عن الفتحة..... أشار .... إلى القسم الثاني مما نابت فيه حركة عن حركة ، و هو الاسم الذي لا ينصرف و حكمه أن يرفع بالضمة ، نحو " جاء أحمدُ " و ينصب بالفتحة نحو " رأيت أحمدَ " و يجرّ بالفتحة عن الكسرة ، هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف و اللام ، فإن أضيف جرّ بالكسرة نحو " مررت بأحمدِكم " و كذا إن دخله الألف و اللام نحو " مررت بالأحمدِ" فإنه يجرّ بالكسرة.» [6] 67/1إلى70.

و يعتبر الثقل علة ضابطة في الانتقال من حركة الجرّ الأصلية و هي الكسرة إلى الفتح في الاسم الممنوع من الصرف ، سواء أكان الثقل لفظيا أم معنويا ، فقد لاحظنا أن الاسم الممنوع من الصرف شابه الفعل في الثقل ، الأمر الذي استدعى تركه التنوين و كذلك نيابة الفتحة عن الكسرة في حالة جرّ الاسم الممنوع من الصرف ، و هذا من أجل التخفيف فالفتحة أخف من الكسرة ، و لأن الفعل لا يجر لثقله و هذا لا يجر لشبهه به.

« و يصاحب حذف التنوين من الكلمة بسبب الثقل تغيير آخر يتم زيادة في الخفة و الوصول إلى مداها ، فتجر الكلمة بالفتحة بدلا من الكسرة ، و قد ثبت لنا – من خلال السياقات اللغوية المختلفة و من خلال تصريحات النحاة – خفة الفتحة عن بقية أخواتها من الحركات فكان في الإعراب نوع من التخفيف و تأكيد عليه بسبب الثقل الكامن في الكلمة.» [43] ص 291.

و أما علة إنابة الكسرة مناب الفتحة في جمع المؤنث السالم يقول د / أحمد عفيفي :

« فإنما نتج هذا عن اتساق القواعد في العربية ، فجمع المؤنث السالم فرع عن جمع المذكر السالم، و في جمع المذكر السالم حمل النصب على الجر – كما رأينا – لهذا حمل النصب على الجرّ أيضا في المجموع بالألف و التاء ، فيكون في موضع النصب مكسورا ، تقول " رأيت المسلماتِ " كما تقول " مررت بالمسلماتِ " ، و ذلك ليكون الفرع على منهاج الأصل لا يخالفه .» [43] ص 258.

فنيابة الكسرة مناب الفتحة في حالة نصب جمع المؤنث السالم ، علتها المشابهة إذ ألحق جمع المؤنث السالم بجمع المذكر السالم .

فكما كانت الياء هي العلامة الدالة على النصب في جمع المذكر السالم ، حملا على الجرّ (إذ إن العلامة الدالة على الجرّ في جمع المذكر السالم هي الياء) ، نجد ذلك في جمع المؤنث السالم ، حيث كانت الكسرة علامة نابت عن العلامة الأصلية في حالة النصب ، و هذا حملا على الجرّ في جمع المذكر السالم.

هذه جملة من الأوجه التحويلية الجارية في المستوى التركيبي وفق النظرة إلى الجملة كلفظ دال له بنية ، و من العلل الضابطة لهذه الأوجه نجد :

- علة المشابهة .
- علة الثقل .

- علة سياق الحال .
- علة أمن اللبس .
- علة تعذر النطق .

فهذه علل تخرج الجمل في الاستعمال اللغوي عن أصول وضعها ، إن هذه العلل تعدّ قوى مقابلة لقوة أصل الوضع ، و تسير هذه القوى المقابلة لقوة أصل الوضع في اتجاهين ، فهناك قوة نابعة من جسم اللغة نفسها إنها قوة مستمدة من كيان اللغة ، في بعديها اللفظي و الدلالي و هي قوة المشابهة ، أو علة المشابهة ، و تتمثل هذه المشابهة في مشابهة الوحدات اللغوية لبعضها بعض ، حيث« يمكن تصوّر إشكال التقارض على هيئة حركة نقلية تنقل خواص أقسام الكلم من قسم إلى آخر،فتمتد بين الكلم مسالك و قنوات، تخرج بناء اللغة الوضعي من ثبوت إلى نمو و تكاثر ..... الذي يتيح إدراك سلوك التقارض و الاستعارات بين أقسام الكلم ، ذلك بأن تبادل الكلم السمات فيما بينها يظهرنا على أن الفروع الناشئة تتشكل على أساس هذا التجاذب و من ثم كانت مسألة التقارض و الاستعارة جهة في توليد المفردات و توسيع المعجم .....

و هذا باب واسع من أبواب النظر في الكتاب ، لا تفصح عنه العبارات و لكنه مستنبط من الإشارات ، إذ ليس ما يورده النظر يريده لذاته ، و لكنه قد يريده لغيره ، مما يخفى و يلطف .» [1] ص(181-182).

فلمشابهة الاسم الحرف (حرف المعنى) بناءا و لفظا ، انتقل من الإعراب إلى حكم البناء ، و لمشابهة الاسم الفعل في الثقل ، انتقل من حكم الانصراف إلى منع الصرف ، و لمشابهة الفعل المضارع اسم الفاعل لفظا و دلالة ، انتقل من حكم البناء إلى حكم فرعي له هو الإعراب ، و لمشابهة اسم الفاعل الفعل المضارع لفظا و دلالة ، نجده ينتقل من دور المعمولية و هو الدور الأصلي له في الجملة ، ليقوم بدور العامل و مثله باقي الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل ، كاسم المفعول ، و المصدر، و الصفة المشبهة .

و لعلة المشابهة خرج الفعل المضارع المعرب عن أصل وضعه إذ الأصل فيه أن يأتي عاملا فقط، ليخرج في الاستعمال اللغوي معمولا ، تؤثر فيه العوامل اللفظية منها و المعنوية ، فمشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل ، جعلته يكتسب سمة متأصلة في الأسماء ، فالأصل في الأسماء أن تأتي معمولة .

و لعلة المشابهة خرج اسم الاستفهام " متى " عن أصل وضعه ، فالأصل فيه أن يأتي معمولا لكن قد نجده في الاستعمال اللغوي عاملا عمل حرف الشرط " إن " فيجزم فعلين نحو " متى تَقُمْ أقُمْ " ، و هذا لأنه شابه حرف الشرط في (معنى الشرط) فعمل عمله ، أي اكتسب سمة متأصلة في حروف المعاني المختصة و هي سمة العمل .

و لعلة المشابهة خرجت " ما " الحجازية عن أصلها و هو عدم العمل - لأنها حرف مختص – إلى العمل ، فعملت عمل الفعل الناقص " ليس " ، فرفعت المبتدأ فأصبح اسما لها و نصبت الخبر و صار خبرا لها ، و وجه الشبه بين " ما " الحجازية و الفعل الناقص " ليس " يتمثل في معنى النفي .

فعلة المشابهة تعدّ قوة فعالة تحرك المسار التحويلي في المستوى التركيبي ، إنها علة ضابطة لعدة أوجه منها :

– الانتقال من الإعراب إلى البناء .

– الانتقال من البناء إلى الإعراب .

– الانتقال من الانصراف إلى منع الصرف .

– الانتقال من دور المعمولية إلى دور العامل .

– الانتقال من دور العامل إلى الدور المعمول به .

– الانتقال من عدم العمل إلى العمل .

و علّة المشابهة قوة داخلية مستمدة – كما أشرنا سابقا – من جسم اللغة نفسها ، أي من داخلها ، و في مقابل هذه العلة (علة المشابهة) النابعة من كيان اللغة في بعديها اللفظي و الدلالي ، نجد عللا أخرى تضبط المسار التحويلي في المستوى التركيبي ، لكنها علل ترتبط بالجانب الاستعمالي للغة ، أي بالجانب البراغماتي لها – وفق المفهوم اللساني الحديث – فهذه العلل هي قوى خارجية لأنها غير نابعة من ذات اللغة ، بل من الحيز الاستعمالي لها ، و من هذه العلل علة الثقل سواء أكان هذا الثقل ثقلا لفظيا أم معنويا ، و عن علة الثقل يقول د / أحمد عفيفي :

« أرى أن البحث في موضوع " ظاهرة التخفيف في النحو العربي " أقرب إلى طبيعة الدراسة في العلة النحوية ، لأن ظاهرة التخفيف قائمة على رفض الثقل ... باعتباره علة أثرت في اللغة صوتا و كلمة و تركيبا تأثيرا واضحا ، إذ كان الثقل سببا في اللجوء إلى النقيض و هو الخفة ..... و نحن في حاجة إلى مثل هذه الدراسة لنرى كيف تخلصت اللغة من كل ثقيل .... و احتفت بكل ما هو سهل و يسير.» [43] ص 15.

فعلة الثقل علة ضابطة لظواهر تحويلية عديدة في المستوى التركيبي فـ« الجنوح إلى المستخف و العدول عن المستثقل .... هو أصل الأصول.» [14] 1/161-162.

و من هذه الظواهر نجد الثقل علة ضابطة لظاهرة الحذف ، سواء أكان المحذوف فعلا أم اسما أم حرفا (حرف معنى) أم جملة أم حركة إعرابية أو تنوينا .

يقول د / أحمد عفيفي :

« و الملاحظ أن الثقل المعنوي يعادل الثقل اللفظي في النتيجة التي يؤول إليها كل منهما ، و هي حذف التنوين في باب الممنوع من الصرف بكل تفاصيله ، لهذا إذا قل الثقل – لفظيا أو معنويا – لا

يحذف التنوين من الكلمة و إنما يبقى ، و يصبح الحذف – إن تم – ضرورة في الشعر ، أو تجاوزا للقاعدة في النثر .» [53] ص 291.

كما يعد الثقل علة ضابطة للإعراب التقديري الخاص بالكلمات المعتلة الآخر ، أو لظاهرة الإعراب بالحروف فالأصل في العلامة الإعرابية أن تكون حركة إعرابية ظاهرة ، لكن العربي قد يعدل عن هذا الأصل بسبب الثقل ، فيلجأ إلى التخفيف .

كما تعد علّة تعذر النطق علّة ضابطة هي الأخرى لوجه تحويلي جار في المستوى التركيبي ، إذ قد يتعذر نطق الحركة الإعرابية في الكلمات المعتلة الآخر ، حيث يكون حرف العلة فيها ألفا و تعذر النطق غير الثقل،ففي الثقل يمكن للعربي أن يتلفظ بصوت معين ، لكن مع بذل جهد عضلي أكبر، في حين أنه في حالة التعذر لا يمكن للعربي أن يحقق اللفظ كما هو ، أي يستحيل عليه ذلك ، و إذا حاول ذلك فإن الملفوظ سيكون شيئا آخر و هو الهمزة في الوجه التحويلي الذي نحن بصدده ، أي في ما يخص تعذر نطق الحركة الإعرابية على آخر الكلمة المعتلة ، حيث يكون الألف هو حرف العلة .

و علة تعذر النطق مثلها مثل علة الثقل اللفظي هي علة مترتبة عن الاستعمال .

كما تعدّ علة سياق الحال من أهم العلل الضابطة لكثير من الأوجه التحويلية الجارية في المستوى التركيبي ، فكثيرا ما يلجأ العربي إلى التقديم و التأخير لأهمية المُقَدَم عند المستمع .

و كثيرا ما يلجأ العربي إلى الحذف كحذف الفاعل خوفا منه أو عليه فـ « هناك أسباب أخرى للحذف ترتبط بالموقف اللغوي ، مثل : حذف الفاعل للخوف منه ، أو للخوف عليه ، أو للتنزيه ، أو للتعظيم .... إلخ و هذا يرتبط بالموقف اللغوي الذي يتطلب ذلك و لا مجال للحديث عن ذلك هنا ، و ربما رأى البلاغيون أسبابا أخرى تبتعد عن طبيعة الخفة .» [43] ص 283.

و لعلة سياق الحال قد يلجأ العربي إلى النفي أو إلى الاستفهام أو إلى التعجب ، عادلا عن الأصل و هو الإثبات .

وعلة سياق الحال قد تكون علة ضابطة لوجه تحويلي آخر يتمثل في الاستبدال في الموضع .

يقول عبد القاهر الجرجاني :

« إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء ، و أما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء ، فإذا قلت : زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ، و يحدث منه شيئا فشيئا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك " زيد طويل و عمر قصير " فكما لا تقصد ها هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد و يحدث، بل توجبها و تثبتها فقط ، و تقتضي بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك " زيد منطلق " لأكثر من إثباته لزيد .» [47] ص 141.

و هكذا يتبين لنا كيف أن المتكلم قد يضع في موضع الاسم و هو موضع المعمول الأصلي جملة فعلية مكونة من فعل و فاعل ، و هذا لعلة اقتضاها سياق الحال ، فالمتكلم عندما يضع في موضع المعمول الأصلي جملة فعلية كما في " زيد ينطلق " ، فهذا لأنه يقصد إثبات حكم متجدد لا ثابت ، و المعمول الأصلي (الاسم) قد لا يحقق له هذه الغاية فيعدل العربي عن المعمول الأصلي ، و يضع في موضعه معمولا فرعيا هو الجملة الفعلية .

و من العلل الضابطة للأوجه التحويلية الجارية في المستوى التركيبي نجد علة أمن اللبس ، و قد يطلق عليها مصطلح " علة الفرق " .

يقول ابن جني :

« اعلم أن محصول مذهب أصحابنا و متصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل .... و أكثرها تجري مجرى التخفيف و الفرق.» [14] 1/144-145.

فمع أن العربي يسعى إلى التخفيف لكنه يسعى كذلك إلى البيان ، و تفادي اللبس ، و مثال ذلك عدول العربي عن خبر كاد المفرد إلى الجملة (الفرع) ، نحو " كاد زيد يقومُ " ، و الأصل " كاد زيد قائما " لأن الأصل العام للمعمول أن يأتي اسما مفردا ظاهرا معربا ، لكن العربي عدل عن هذا الأصل إلى الخبر جملة ، و هذا الوجه التحويلي هو استبدال في الموضع ، إذ يقع في موضع المعمول الأصلي معمول فرعي .و العلة الضابطة لهذا الوجه التحويلي هي علة أمن اللبس ، فكاد فعل يفيد معنى قرب الحدث ، و الخبر المفرد لا يحقق للعربي هذا الغرض ، بينما الخبر جملة ، و بالتحديد الجملة الفعلية يحقق الغرض ، لأن في الجملة الفعلية فعلا يدل على الحدث ، و الفعل المقصود هو الفعل المضارع لأنه يدل على الحال و الاستقبال .

و نستطيع توضيح أهم العلل الضابطة للأوجه التحويلية الجارية في المستويين الإفرادي و التركيبي كالآتي :

شكل رقم : 18

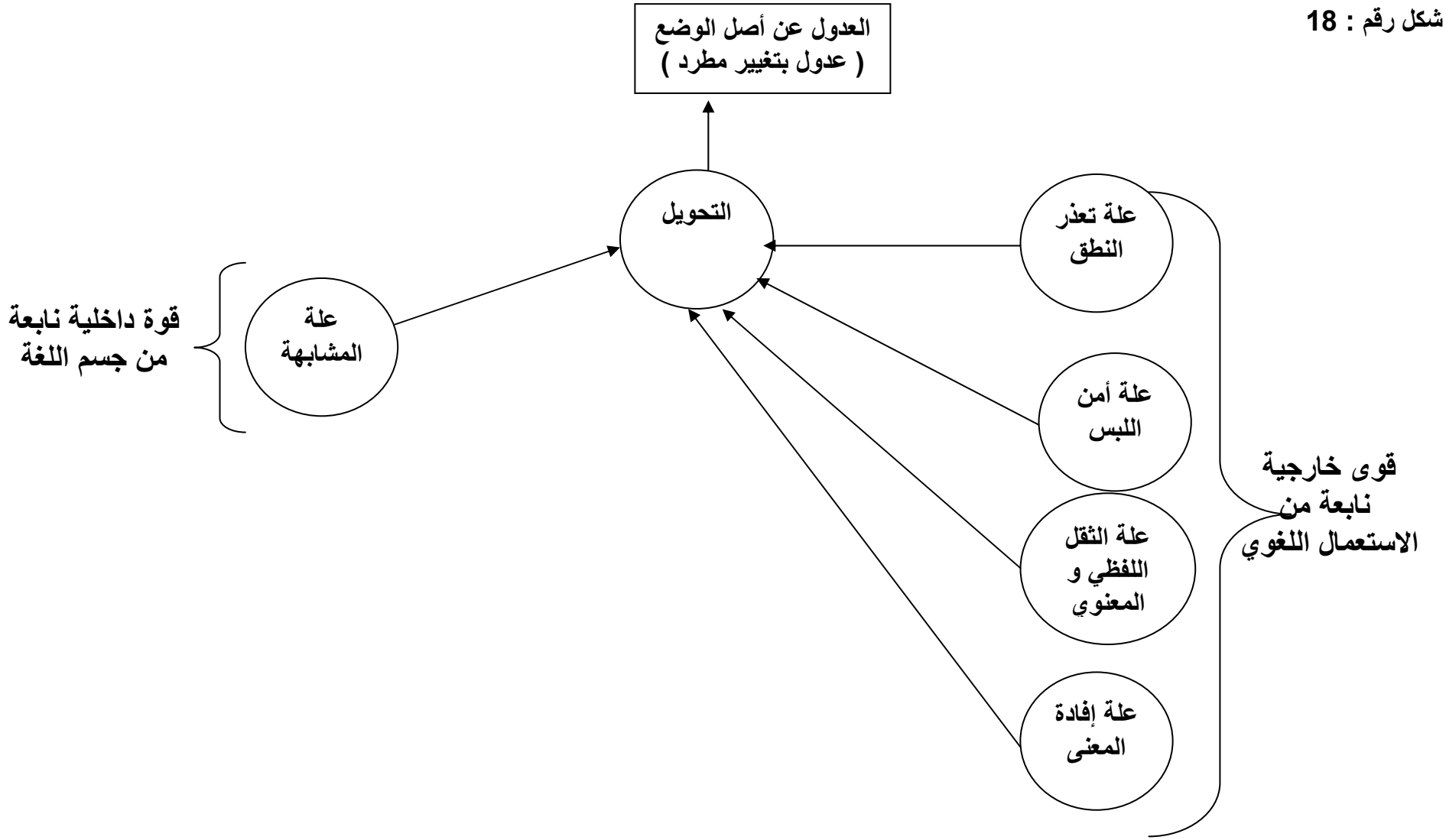

- من العلل الضابطة للتحويل في المستويين الإفرادي و التركيبي و المقابلة لقوة أصل الوضع.

الفصل 4

مفهوم التحويل بين النحو التوليدي التحويلي و النحو العربي

تعدّ النظرية التوليدية التحويلية لرائدها نعوم تشومسكي من أهم النظريات في الفكر اللساني المعاصر .

و ما من ألسني« بإمكانه ، في الواقع القول إنه لم يتأثر بهذه النظرية حتى الذين يناهضون آراء هذه النظرية يأخذون بعين الاعتبار مفاهيمها و مسلماتها و بالتالي ، يفردون لها القسم الكبير من اهتماماتهم ، و الجدير بالذكر هنا أن غالبية المدارس الألسنية الحالية تحدد مبادئها بالنسبة إلى موقفها من هذه النظرية بالذات و أن التأريخ الألسني يتكلم عن الألسنية ما قبل النظرية التوليدية التحويلية و الألسنية ما بعد النظرية التوليدية التحويلية ، أي أن هذه النظرية قد فجرت ثورة ألسنية طبعت الدراسات الألسنية بطابعها الخاص.» [54] ص 99.

و تكمن أهمية النظرية التوليدية التحويلية في أنها« وضعت الألسنية وجها لوجه أمام قضايا لم تتطرق إليها بل لم تدركها في السابق و افتتحت تاليا مرحلة جديدة من التأملات الألسنية بدأ تأثيرها يظهر خارج مجال الألسنية ، فالنظرية الألسنية التوليدية تؤمن أن بنية اللغة يحددها بنية العقل الإنساني و أن خصائص اللغة الكلية دليل بأن هذا الجزء من الطبيعة الإنسانية مشترك في الجنس الإنساني ، فارتفعت من هذا المنطلق بدراسة اللغة إلى مصاف دراسة المعرفة اللغوية التي هي خاصية إنسانية مميزة و جزء لا يتجزأ من المعرفة الإنسانية بصورة عامة. » [54] ص 101.

إن النظرية التوليدية التحويلية لم تصل إلى ما هي عليه اليوم دفعة واحدة ، بل مرت في تطورها الذاتي بمراحل أربع :

– المرحلة الكلاسيكية (1957 م – 1965 م) :

يرتبط ميلاد النظرية التوليدية التحويلية بظهور أول كتاب لنعوم تشومسكي و المتمثل في كتاب " البنى النحوية " سنة 1957 م .

« يؤرخ ظهور النظرية التوليدية التحويلية عام ١٩٥٧. ، تاريخ نشر كتاب " البنى النحوية " للغوي الأمريكي نعوم تشومسكي ، فتكمن أهمية كتاب البنى النحوية في أنه الدستور الأول للنظرية التي جاء بها تشومسكي و أحدثت هذه النظرية ثورة في الدراسة اللغوية في أمريكا و إلى حد أقل في أوروبا .» [55] ص 5.

إن كتاب " البنى التركيبية " كان حصيلة تدريس مادة الألسنية ، و احتوى هذا الكتاب على بعض ملامح النظرية التوليدية التحويلية ، إذ يضع تشومسكي هدف النظرية الألسنية بصورة واضحة ، في كتابه المنشور الأول هذا ، ففي نظره ، ينبغي على النظرية الألسنية أن تحلل مقدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل ، و على أن يتفهمها فيقوم عمل الألسني على صياغة القواعد التي بمقدورها إنتاج اللغة مادة البحث ، كما يحصر تشومسكي اهتمامه بالبنى التركيبية فيحاول وضع نظرية البنى اللغوية دون العودة إلى لغة خاصة و يدعو هذه النظرية بالقواعد (أي قواعد اللغات) .

و يقتضي بناء قواعد لغة معينة أن تكون هذه القواعد التي يعمل الألسني على وضعها متوافقة مع نظرية البنى التركيبية ، حيث تحدد المصطلحات (الفونام ، الركن ، المورفام) بصورة عامة و مستقلة عن اللغة الخاصة [54] ص (102-103).

– مرحلة النظرية النموذجية (1965 م – 1972 م) :

مع صدور كتاب " ملامح النظرية التركيبية " سنة 1965 م برزت النظرية التوليدية التحويلية بصورة جلية و تطورت مفاهيمها بل تم توسيعها و مدّها ببعض المبادئ الأساسية الجديدة التي كانت نظرية البنى التركيبية قد أهملتها ، أو قد ألمت بها بصورة سطحية من دون أن تتوسع فيها ، و كان هذا التطور الحاصل ثمرة أبحاث متعمقة و التي قام بها نوام تشومسكي و رفاقه و تلاميذه المنتمون إلى قسم الألسنية في معهد " ماشيوست " نذكر منهم هنا : " موريس هال ، روبرت ليز ، ج . ماتيوز ، إدوارد كليما ، بول بوستال ، جيري فودرو ، جيري كاتز " ، و من القضايا التي تم التوسع فيها في مرحلة النظرية الألسنية النموذجية القضايا الآتية :

– التمييز بين الكفاية اللغوية و الأداء الكلامي .

– التمييز بين أصولية الجملة و مفهوم تقبل الجملة .

– التمييز بين البنية العميقة و البنية السطحية .

– إدراج المكون الدلالي في القواعد .

– إدراج المعجم في المكون الأساسي [54] ص (108-109).

– المرحلة النموذجية الموسعة (1972 م – 1981 م) :

بعد ظهور النظرية النموذجية سنة 1965 م و اختبارها لبضع سنين في الميدان من قبل تشومسكي و غيره من الباحثين« في هذا الحقل من اللسانيات ، اتضح أنه لا يمكنها أن تولد كل التراكيب اللغوية بطريقة مرضية و فعالة فعمد إلى تطويرها و تنقيحها ، و إعادة النظر في المكون الدلالي على وجه الخصوص ، و قد أطلق على هذه المقاربة الجديدة : النظرية النموذجية الموسعة ... و بدأ هذا التنقيح جليا في ثلاثة مقالات لتشومسكي جمعت في مؤلف واحد بعنوان" دراسات الدلالة في القواعد التوليدية ".» [56] ص (232-233).

و فيما يخص مضمون المقالات الثلاثة السابقة الذكر فإن تشومسكي استعمل في المقال الأول السمات التركيبية لصياغة الفرضية المعجمية المتعلقة بالإسميات المشتقة ، و جاء بأدلة كثيرة تبين صحة هذه الفرضية ، و أكد أن خواص هذه التراكيب لا يمكن التعبير عنها بطريقة ملائمة إلا في حدود المفهوم التجريدي للبنية العميقة الذي ورد في النظرية الثانية و الثالثة [56] ص 234.

و يعني المقال الثاني بالنقائص التي ظهرت في النظرية النموذجية ، و بالأسباب التي دفعت تشومسكي إلى اقتراح النظرية النموذجية الموسعة و ظلت العلاقات النحوية للبنية العميقة تحتل مكانة أساسية في عملية التفسير الدلالي محددة في ذلك ما يسمى بالعلاقات المحورية(thematic relation) أو علاقات الحالات (ease relation) و على الرغم من هذه التعديلات فمازالت بعض مظاهر المعنى تقوم بتحديدها البنية السطحية [56] ص 234.

أما المقال الثالث فيطور النظرية النموذجية الموسعة بشكل واضح للغاية ، و يقارنها ببعض المقاربات الأخرى و خاصة بالدلالة التوليدية (generative semanties) و يبين أن النظرية النموذجية الموسعة مفضلة على المستويين المنهجي و التجريبي [56] ص 234.

– نظرية العامل و الربط الإحالي (1981 م – إلى اليوم) :

اعتمد فيها تشومسكي « على المنطق و الرياضيات و البيولوجيا .... و في عام 1981 م ، أتى تشومسكي بنظرية أخرى أطلق عليها نظرية العامل و الربط الإحالي .... و تناول فيها العلاقات القائمة بين اللسانيات البيولوجية و القواعد التوليدية التحويلية ، و قد تحدث تشومسكي عن هذه النظرية بطريقة مفصلة في هذين المؤلفين : (أ) " محاضرات حول العامل و الربط الإحالي" (1981م) ، (ب) " بعض متصورات نظرية العامل و الربط الإحالي و آثارها " (1982م) .» [56] ص (234-235).

فاللسانيات التوليدية التحويلية أصبحت تعالج قضايا مثل« ما هي طبيعة العلاقة بين البنى اللغوية السطحية و العميقة و بين البنى البيولوجية ؟ ، هل المكنة التوليدية اللغوية البيولوجية ذات طبيعة نحوية تركيبية أم أنها ذات طبيعة دلالية ؟ ، كيف يمكننا معرفة الحركيات و الديناميات اللغوية داخل الدماغ البشري ؟ ، ما هي أفضل الأساليب العلمية لدراسة هذه الحركيات و الديناميات ؟.» [57] ص 169.

و الواقع أن عالم اللسانيات تشومسكي« كان قد وضح كل هذه المسائل من خلال شرحه للأسس البيولوجية للطاقات اللغوية التي كان وضعها عالم بيولوجي آخر هو " إيريك لينبرغ "....حاول تشومسكي أن يأخذ ما انتهى إليه " إيريك لينبرغ " ليطوره و يربطه بنظريته اللسانية التوليدية و التحويلية و لا سيما في منهجها الأخير الذي وضعه في الثمانينات من هذا العصر و هو منهج العامل و الربط الإحالي. » [57] ص 169 - [58] ص (355-356).

كانت هذه لمحة تاريخية عن مسار النظرية التوليدية التحويلية في تطورها الذاتي ، هذه النظرية التي طبعت الفكر اللساني الغربي المعاصر بطابع عقلاني تجريدي خاص .

و عن أهمية علم اللسان يجيب تشومسكي د / مازن الوعر قائلا :

« في تراثنا الفكري الذي يرجع إلى اليونان يعتقد – بحق على ما أظن – أن أهم شيء تجدر به الدراسة هو الإنسان : ما هي حقيقته ؟ و خاصة كيف يعمل العقل الإنساني ؟ .... إننا لايد لنا في تحريك الكواكب و لهذا تبدو حركة الكواكب كظاهرة عجيبة و بما أن فعل الكلام صادر عنا و نحن المسؤلون عنه فلا يبدو لنا عجيبا مثل الظاهرة المذكورة ، على أن هذا الفعل هو أعجب بكثير من حركة الكواكب ، و على هذا فلابد من تحقيق هذا البعد النفساني و إقامته بالقدر الكافي حتى نستطيع أن نتأمل ما نحققه من أفعال الكلام بأنفسنا و نتساءل كيف يتم لنا ذلك كما نتساءل عن حركة الكواكب كيف تجري في فلك على مثل هذه الحال .... عند ذلك فقط يمكن أن نقوم بالبحث الذي سيؤدينا إلى فهم الكيفية التي يعمل بها العقل الإنساني ، إن لهذا العمل العقلي عدة جوانب إلا أن الجانب الأساسي فيه هو لا محالة اللسان ، و ليس من شك في أن التفوق البيولوجي و الثقافي العظيم الذي فاز به الجنس البشري و الذي سخره أداة للتفكير و التحليل و ليس في الدنيا كائن آخر مني بهذا اللسان غيره ، و لهذا فإنه توجد بالضرورة في قلب كل دراسة في حقيقة الإنسان دراسة اللسان.» [59] ص (81-82).

و عن الدور الفعال لمفهوم التحويل في نظريته يقول تشومسكي :

« المشكلة الأساسية التي واجهناها في المراحل المبكرة لنظرية النحو التوليدية و التحويلية هي تطوير مفاهيم معينة للضوابط و البنى اللغوية بما في ذلك **مفهوم التحوّل النحوي** ، إن مثل هذا المفهوم التحويلي في العملية النحوية إنما هو غني جدا في طبيعته بحيث يمكننا من تجلية الظواهر اللغوية المعقدة جدا ، و بلغت درجة التعقيد بحيث لم تستطع النظرية البنوية .. أن تستوعبها في داخل هياكلها الفكرية و تشرحها و تعالجها معالجة جدية ، و هكذا فقد كانت المشكلة الأولى التي واجهتنا هي تطوير مفهوم **التحوّل النحوي** ، بحيث يصبح في هذا المفهوم من الخصوبة ما سوف يمكننا من وصف الظواهر اللغوية المعقدة.» [59] ص 73.

و هكذا يتبين لنا مدى حساسية مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي ، فإن ما يميز نظرية تشومسكي عن غيرها من النظريات الحديثة في الفكر اللساني الغربي هي قدرتها على تفسير الظواهر اللغوية المعقدة ، التي لم تستطع النظريات البنوية تحليلها و تفسيرها. لأنها تكتفي بسطح اللغة الظاهر أي تكتفي بالوصف و التصنيف، و لولا مفهوم التحويل و القول بالبنية العميقة لبقيت نظرية تشومسكي نظرية بنوية وصفية ، لأن مفهوم التحويل عكس قدرة تشومسكي على التفسير .

« أما **النمط التحويلي** فهو يسد ثغرة كبيرة في النمط التوليدي ، إذ يحاول أن يبين العلاقات البنوية القائمة بين الجمل ، و هذه العلاقات هي في الواقع علاقات تكافؤ بين التراكيب التي تنتمي إلى

أسرة واحدة من البنى (قار ن بمفهوم القياس عند العرب) و هذا قد أخذه تشومسكي بلا شك من النحو العبري و العربي القديمين (و الأول نسخة من الثاني) .» [7] ص 6.

إن مفهوم التحويل ليس شيئا جديدا على الفكر اللساني الغربي« ز . هاريس هو كذلك أحد تلامذة سابير و يعدّ أول من أرسى **النظرة التحوّلية** في مجال اللسانيات ، خرج بها إثر دراساته حول القول المتصل ... و أعطاها في السنوات الأخيرة أبعادا غير منتظرة بنشره كتابه : البنى الرياضية للكلام (1968 م).» [60] ص 118.

و تشومسكي لا ينكر فضل أستاذه هاريس عليه في نمطه التحويلي ، إذ يقول :

« لقد استفدت أثناء فترة هذا البحث من المناقشات الكثيرة الطويلة مع زليك اس.هاريس ، فكثير من أرائه و مقترحاته دخلت في نصوص هذا الكتاب ، و في البحث الذي استندت إليه ، لذا لن أحاول ذكرها بالإشارات الخاصة ، إن بحوث هاريس في البنية التحويلية التي تنطلق من وجهة نظر مخالفة للتي ذكرناها ، قد طورت في الفقرات 15 و 16 من المصادر .... و يمكن لهذا البحث في نظرية التحويلات و البنية التحويلية الانكليزية ، مع أنه يتسم بالإيجاز ، أن يكون أساسا لكثير من النقاش أنجز جله بين عامي 1951 و 1955 عندما كنت مبتدئا في جمعية الزملاء الأكاديميين بجامعة هارفرد.» [55] ص 12.

و مع هذا فتشومسكي يؤكد أن مفهوم التحويل عنده مختلف عن مفهوم التحويل عند هاريس ، فحين سئل تشومسكي :

« إن تصور التحويلية أمر أساسي في نظريتك إنه – أيضا – واحد من مبادئها الإبداعية في النموذج الخاص بك ، فالمكون التحويلي يعمل من داخل المكون الأساسي .... و لكن البحث اللغوي عند زيلج هاريس Z.Harris كان بالفعل قد استعمل مصطلح : **التحويل** ،و التمييز بين الاستعمالين للمصطلح، غالبا ما يكون ضعيف الفهم ، هل يمكن أن تحدده بإحكام ؟.» [61] ص (246-247).

أجاب قائلا :

« إن تصور هاريس Z.Harris عن التحويل ، لم يكن كلاما دقيقا في البحث اللغوي ، سواء في أعماله الأصلية أم في أعماله الأكثر إحكاما ، إنه ليس ذلك التصور الذي ينتمي إلى النظرية اللغوية ، التي تهتم بالتراكيب النحوية للجمل .... فالتحويلات عند هاريس عبارة عن نظام علاقات بين الجمل بين التراكيب السطحية تكنيكيا ، التحويل في هذه الحالة عبارة عن زوجين من التراكيب التي لا يستدعي أحدهما الآخر ، تؤخذ لتكون مساوية للنسيج التركيبي في بعض الحالات .» [61] ص (247-248).

إن التحويل عند هاريس هو علاقة بين الجمل في مستواها المحسوس و لا أثر في ذلك للبنيات المجردة ، فهاريس يرى أنه إذا احتوت بنيتان أو أكثر على نفس الفئات التركيبية نقول إن هاتين البنيتين

متحولتان الواحدة منهما عن الأخرى بتحويل خاص ، فالتحويل عند هاريس هو تحويل عكسي ، كما أنه علاقة بين الجمل في المستوى السطحي للغة .

فماذا عن مفهوم التحويل عند تشومسكي ؟

هذا ما سنحاول معرفته فيما هو آت (إن شاء الله).

1.4- مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية

إن مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية مفهوم بالغ الأهمية لأنه يشكل بؤرة تميز ، استطاع تشومسكي عبرها القفز بالمنهج البنوي في الفكر اللساني الغربي المعاصر من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير .

و هذا راجع إلى نظرة تشومسكي العميقة إلى اللغة ، إذ يرى فيها عملا عقلانيا معقدا ، و بذلك يقول :

« فنحن نقوم بدراسة اللغة بصورة تجريدية أي على مستوى العقل ، آملين أن نتمكن من تفهم الكيفية التي تتركب بها الوحدات في هذا المستوى المجرد ، و الكيفية التي يمكن بها تفسير خصائص تلك الوحدات ، و المبادئ الضابطة لها في إطار خصائص الدماغ ..... و من الجدير بالملاحظة أن دراسة العقل لا تدخل في باب الغيبيات إن عدت دراسة للخصائص التجريدية للعمليات التي يقوم بها الدماغ فيجب أن يعد ما يسمى بـ " العقلية المعاصرة ، Contemp orary mentalism " إن فهمت على هذه الصورة ، أنها خطوة نحو إلحاق علم النفس و اللسانيات بالعلوم الطبيعية .» [17] ص 119.

إن مفهوم التحويل عند تشومسكي مفهوم ذو أبعاد حساسة على المستوى التطبيقي ، و هذا لارتباطه بنظرية لها أهداف كبيرة ، لأنها لا تعنى فقط بوضع نظام من القواعد الخاص بلغة معينة ، إنما هدف تشومسكي أكبر بكثير إنه يتطلع إلى وضع مقاربة نظرية لما يطلق عليه " النحو الكلّي " ، يقول :

« أما المهمة الثانية و هي الأصعب فإنها تأخذنا إلى ما وراء الوصف أي إلى مستوى التفسير الحقيقي ، و نحن نحاول عندما نقوم بهذه المهمة صياغة نظرية عن **النحو الكلّي** ، أي صياغة نظرية عن المبادئ الثابتة غير المتغيرة التي تكون الملكة اللغوية الإنسانية .» [17] ص 118 - [62] ص (79-80).

و الجدير بالذكر القول إننا سنتعرض إلى مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية عبر مراحلها الثلاثة :

– المرحلة الكلاسيكية (1957 م – 1965 م) .

– مرحلة النظرية النموذجية (1965 م – 1972 م) .

– المرحلة النموذجية الموسعة (1972 م – 1981 م) .

فما يهمنا هو مفهوم التحويل في المرحلتين : " النموذجية و النموذجية الموسعة " ، لأن مفهوم التحويل وفق هاتين المرحلتين هو ما سيكون محط مقارنة بينه و بين مفهوم التحويل في تراثنا النحوي (على ضوء ما يراه بعضهم) ، لذا فلن نتعرض إلى مفهوم التحويل في المرحلة الرابعة للنظرية التوليدية التحويلية ، لما تحمله المرحلة الأخيرة هذه من تطورات قد تبعدنا عن الهدف المرجو من عقد المقارنة أصلا .

و مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية هو من المفاهيم التي تأثرت تأثرا واضحا بمسار النظرية في تطورها الذاتي ، عبر مراحلها الثلاث السالفة الذكر ، لكن مع ذاك التغيّر و التطور الذي شهده مفهوم التحويل عند تشومسكي من المرحلة الكلاسيكية لنظريته إلى المرحلة النموذجية الموسعة ، ظل يحتفظ بإطاره العام ، و هذا باعتباره مجموعة من العمليات الذهنية التي تجري في المستوى التجريدي للغة ، و يتم عبرها الانتقال من بنية نحوية مجردة إلى بنية نحوية مجردة أخرى .

1.1.4- مفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية

إن مفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية يتمثل في تلك العمليات الذهنية التي تجري في المستوى التجريدي للغة و يتم عبرها الانتقال من بنية نحوية مجردة إلى بنية نحوية مجردة أخرى سواء أتم الانتقال من بنية العبارة إلى البنية التحويلية أو من بنية تحويلية إلى بنية تحويلية أخرى ، و هذا بغية اشتقاق الجملة ككيان نحوي مجرد .

فإذا ما طبقت التحويلات الإجبارية فقط نكون أمام **جملة نواة** ، و إذا ما طبقت التحويلات الإجبارية و الجوازية معا ، نكون أمام **جملة مشتقة** ، فالتحويلات الإجبارية جزء لا يتجزأ من اشتقاق أي جملة ، سواء أكانت جملة نواة أم جملة مشتقة .

لقد كانت الجملة محور اهتمام تشومسكي منذ بداية نظريته فإذا كان ابن جني قد اعتبر اللغة مجموعة من الأصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، فإن تشومسكي يعتبر اللغة مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل ، إذ يقول :

« سأعتبر منذ الآن اللغة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل ، كل جملة محدودة في طولها ، قد أنشئت من مجموعة محدودة من العناصر ، فجميع اللغات الطبيعية في صيغتها المنطوقة أو المكتوبة هي لغات بهذا المفهوم ، طالما أن كل لغة طبيعية لها عدد محدود من الفونيمات (الوحدات الصوتية) (أو حروف الألف باء) ، و يمكن أن تمثل كل جملة بمتوالية محدودة من هذه الفونيمات (أو الحروف) ، مع وجود عدد كثير غير محدود من الجمل . » [55] ص 17.

إن المتأمل في هذه المقولة قد يظن أن نظرة تشومسكي للجملة في المرحلة الكلاسيكية هي نظرة وصفية بحتة ، فما الجملة إلا وحدة لغوية محدودة الطول ، تمثلها متوالية محدودة من الفونيمات ، لكن العكس هو الصحيح ، فنظرة تشومسكي إلى الجملة نظرة تتوغل في التجريد منذ المرحلة الكلاسيكية

لدرجة أنه أراد إلغاء فكرة أن كل مستوى لغوي علوي يتكون حرفيا من عناصر المستويات الأدنى منه ، يقول :

« و إذا تخلينا عن فكرة أن المستويات العالية تتألف حرفيا من عناصر المستويات الدنيا ، (و أنا أعتقد أننا لابد أن نتخلى عن هذه الفكرة) يصبح من الطبيعي أن نعتبر حتى الأنظمة التجريدية للتمثيل مثل البنية التحويلية (حيث تتمثل كل قولة بمتوالية من التحويلات تشتق عن طريقها من خيط الانتهاء لقواعد بنية العبارة) مكونة مستوى لغويا .» [55] ص 78.

فالجملة منذ المرحلة الأولى لنظريته لا تقوم فقط على بنية فونيمية بل تقوم كذلك على بنى علوية مجردة تتمثل في بنية العبارة و البنى التحويلية ، يقول :

« هناك كثير من الأخطاء الشائعة الأخرى التي تفقد – على ما يبدو – جل أهميتها إذا صغنا أهدافنا بالأسلوب الذي اقترحته في أعلاه .... صحيح أن المستويات العليا للوصف اللغوي تعتمد على النتائج التي حصل عليها من المستويات الدنيا ، و لكن العكس صحيح أيضا ، على سبيل المثال لقد لاحظنا في أعلاه أن لا معنى ، بل لا أمل ، في تحديد مبادئ تركيب الجملة اعتمادا على الفونيمات و المورفيمات، و لكن ليس لدينا من دليل يشير إلى أن هذه المهمة غير المجدية ليست ضرورة في المستويات الدنيا سوى تطوير مستويات أعلى مثل بنية العبارة و كذلك قلنا أن وصف بنية العبارة عن طريق التحليل إلى المكونات لن يكون ناجحا إذا جاوز حدودا معينة ، لذا فتطوير مستوى تجريدي للتحويلات هو وحده يمهد السبيل لتطوير أسلوب أكثر بساطة و صلاحية للتحليل إلى المكونات ضمن حدود أضيق .» [55] ص 79.

و لقد جاء نموذج تشومسكي التحويلي عاكسا لهذه النظرة التجريدية للجملة ، منذ أن تكون عنصرا لغويا أوليا إلى غاية اشتقاقها كمتوالية من الفونيمات ، يقول :

« و إذا درسنا بعناية نتائج هذه القواعد التكميلية وجدنا أنها تؤدي إلى مفهوم جديد تماما للبنية اللغوية ، و يمكن تسمية كل قاعدة من هذه القواعد " تحويل قواعدي " فالتحويل القواعدي T (ت) يعمل في خيط معين ... له بنية تكوينية معينة فيحولها إلى خيط جديد له بنية مكونات مشتقة جديدة .» [55] ص 62.

و يوضح لنا أكثر طبيعة هذه القواعد التحويلية قائلا :

« نستنتج مما ذكرناه في أعلاه أن أنظمة القواعد تتألف من ثلاثة أجزاء طبيعية ، فنظام القواعد، له على مستوى بنية العبارة ، متوالية من القواعد من نوع س ⟵ ص ، و على المستويات التي دون ذلك، له مجموعة من القواعد المورفونيمية (الصرفية – الصوتية) التي لها الشكل الأساسي س ⟵ ص أيضا ، و يربط بين هاتين المتواليتين (بنية العبارة ، و المورفونيمية) مجموعة من القواعد التحويلية، و بذلك يكون لنظام القواعد الشكل الآتي أو ما يقاربه :

١٣٥١خ : الجملة

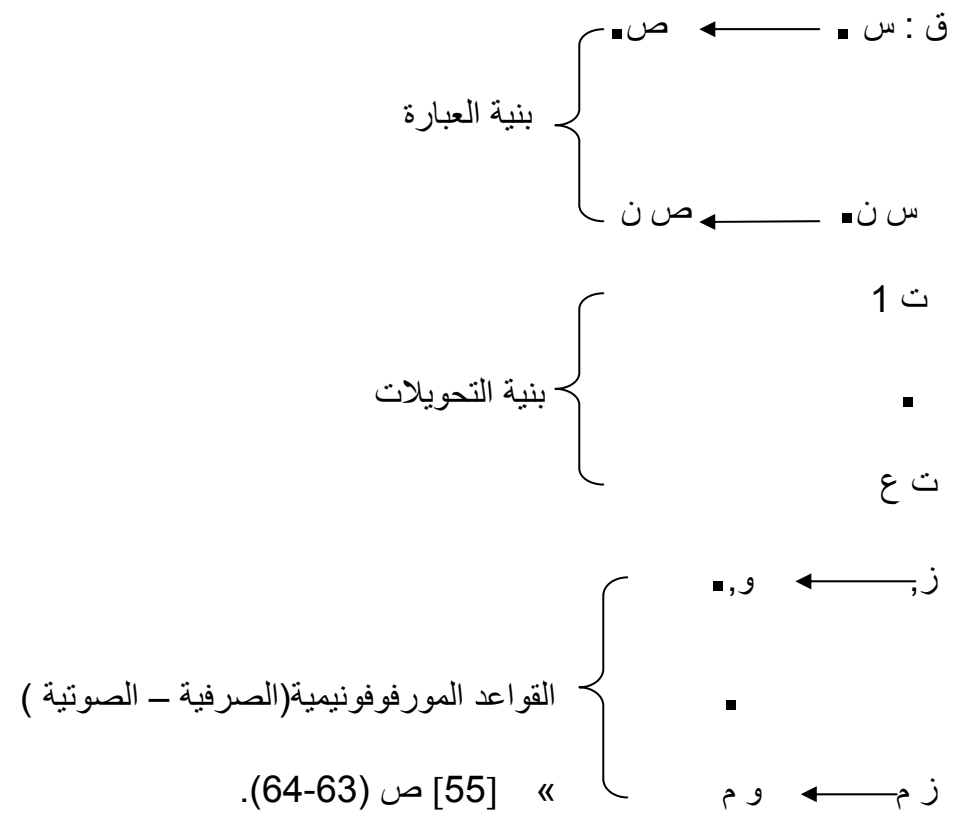

» [55] ص (63-64).

فإذا أردنا إنتاج الجملة باستخدام هذا النوع من نظام القواعد .« قمنا ببناء اشتقاق موسع نبدأ فيه بالجملة ، ثم ننتقل إلى القواعد (ق) فنحصل على خيط الانتهاء الذي هو متوالية من المورفيمات ، و لا يشترط فيها أن تكون مرتبة ترتيبا صحيحا ، ثم ننتقل إلى متوالية التحويلات ت1 ..... تهاع ، فنطبق كل **التحويلات الإلزامية** ، و ربما **بعض التحويلات الاختيارية** . و يمكن لهذه التحويلات أن تعيد ترتيب الخيوط أو تضيف إليها أو تحذف منها مورفيمات معينة . و ينتج عن ذلك خيط من الكلمات ثم ننتقل إلى القواعد الصرفية – الصوتية **فنحول** خيط الكلمات هذا إلى خيط من الفونيمات .» [55] ص 64.

و هكذا يوضح لنا تشومسكي آلية اشتقاق الجملة وفق نظام القواعد التوليدية التحويلية منذ أن تكون عنصرا لغويا أوليا إلى أن تتكون كبنية فونيمية (أو كخيط من الفونيمات) . و نستطيع توضيح آلية الاشتقاق الخاصة بالجملة في نموذج تشومسكي الكلاسيكي كالآتي :

شكل رقم : 19

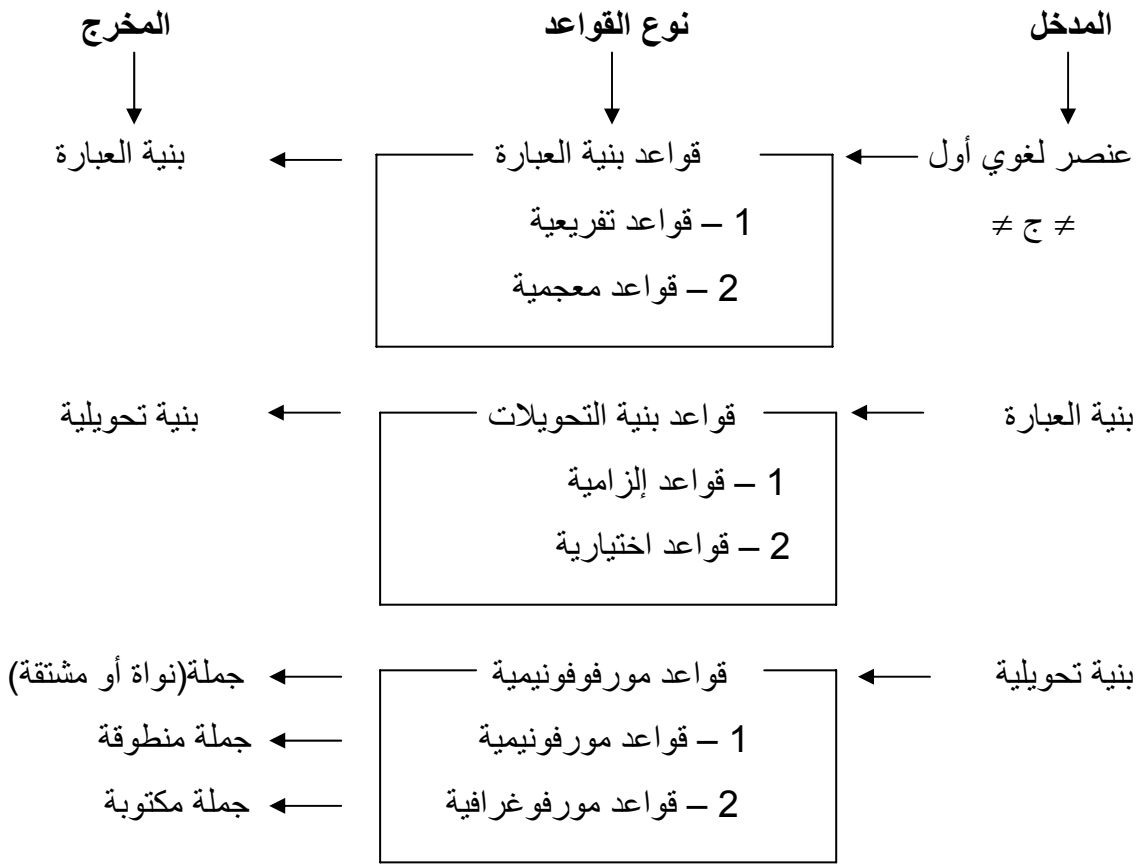

إن اشتقاق جملة مثل : " أ الرجل جَاءَ " بتطبيق نظام القواعد التوليدية التحويلية في المرحلة الكلاسيكية لنظرية تشومسكي ، قد تم عبر المراحل الآتية .

المرحلة الأولى : تطبيق قواعد بنية العبارة :

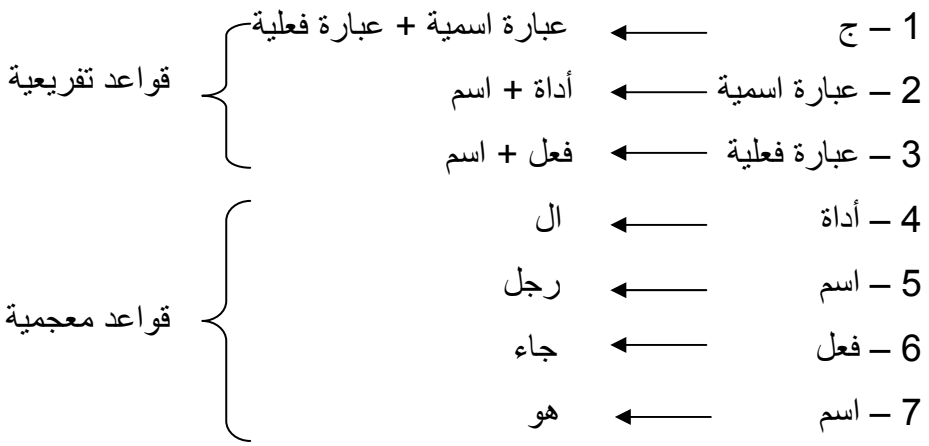

و بتطبيق قواعد بنية العبارة : القواعد التفريعية و المعجمية نحصل على خيط انتهاء :

" الرجل جاء هو ".

و نستطيع تمثيل ذلك في المخطط الشجري الآتي :

شكل رقم : 20

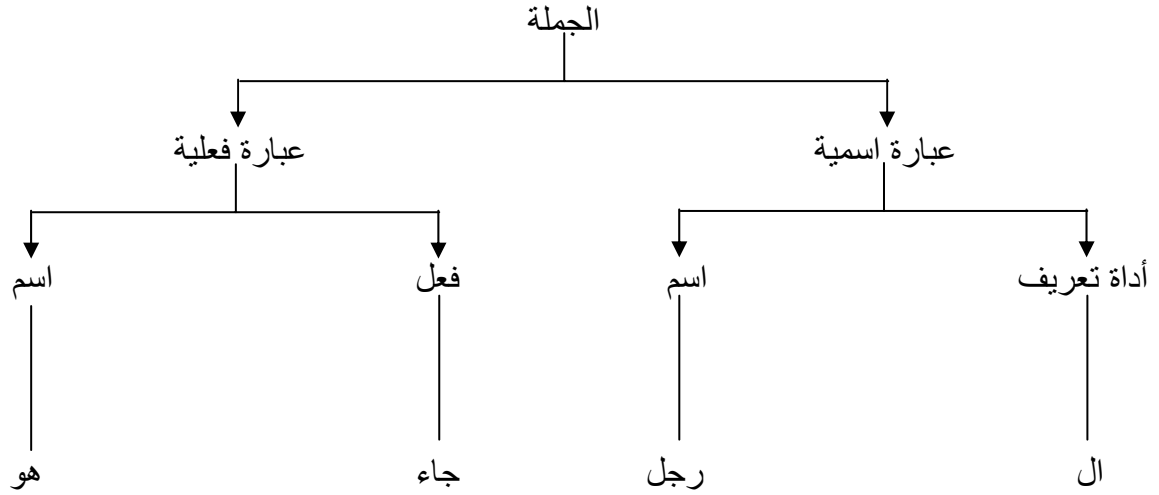

المرحلة الثانية : تطبيق القواعد التحويلية :

تتخذ القواعد التحويلية بنية العبارة(أو خيط الانتهاء)مدخلا لها و بنية التحويلية النهائية مخرجا لها. و لابد في اشتقاق أي جملة من تطبيق القواعد التحويلية الإلزامية (الإجبارية) . في حين أن التحويلات الاختيارية قد تطبق في اشتقاق الجملة و قد لا تطبق .

ق . ت . ج للاستفهام :

فتطبيق القانون التحويلي الجوازي المتمثل في قانون الاستفهام نتج الخيط الآتي :

بنية تحويلية ← أ الرجل جاء هو .

و بعد ذلك تطبق التحويلات الإجبارية :

– ق . ت . و للاستتار :

إن الأصل في الفاعل أن يكون اسما ظاهرا لا مستترا ، لكن قد يستتر الفاعل وجوبا في نظام اللغة العربية و بتطبيق هذا القانون الإجباري ينتج الخيط الآتي :

بنية تحويلية ← أ الرجل جاء ∅ .

– ق . ت . و الخاص بالحركات الإعرابية :

يتميز نظام اللغة العربية بقانون إجباري هو قانون الحركات الإعرابية . فالحركة الإعرابية هي أثر لفظي دال على الأثر المعنوي الذي يتركه العامل في معموله . و بتطبيق هذا القانون الإجباري ينتج الخيط الآتي :

بنية تحويلية نهائية ← أ الرَجَلُ جاء ∅ .

فإذا ما طبقنا التحويلات الإجبارية فقط ، فنحن بصدد اشتقاق **جملة نواة** . أما إذا طبقنا التحويلات الإجبارية و الاختيارية معا فنحن بصدد اشتقاق جملة من نوع ثانٍ هي الجملة المشتقة . و الجدير بالذكر القول أن من يريد اشتقاق جملة مشتقة وفق النموذج الكلاسيكي لتشومسكي فـ« ينبغي أن يطبق القواعد التحويلية الجوازية ثم القواعد التحويلية الوجوبية .» [57] ص 134.

و في هذا المثال المقدم بين أيدينا قد طبقت التحويلات الإجبارية و الاختيارية معا ، أي أننا أمام جملة مشتقة لا جملة نواة . حيث طبقت التحويلات الاختيارية ثم التحويلات الإجبارية ، تتمثل القوانين الاختيارية في قانون الاستفهام إذ تم الانتقال من الإخبار إلى الاستفهام .

المرحلة الثالثة : تطبيق القواعد المورفوفونيمية :

تتخذ هذه القواعد البنية التحويلية مدخلا لها و الجملة ككيان نحوي مجرد منطوق مخرجا لها . لكن هذا المخرج هو مجرد تمثيل فونولوجي في النظرية التوليدية التحويلية ، و ليس كيانا محسوسا . لأن تشومسكي منذ المرحلة الكلاسيكية لنظريته يحدد إطار نظريته التجريدي . فالاستعمال الآني و التحقيق الصوتي الفعلي لأي جملة ليس موضوع دراسته . لأن التحقيق الصوتي الآني لجملة واحدة قد يختلف من متكلم إلى آخر.

و موضوع النظرية التوليدية التحويلية هو الكفاية اللغوية للمتكلم / المستمع – المثالي . أي موضوع النظرية المعرفة الضمنية لقواعد اللغة [63] ص (7-8)، و هي قاسم مشترك بين أفراد المجتمع الواحد . و منه فمخرج تطبيق القواعد المورفوفونيمية هو تمثيل فونولوجي و ليس تحقيقا صوتيا آنيا لمتكلم معين .

و لابد أن لا يأخذنا مصطلح " **التحويل القواعدي** " أو مصطلح " **القواعد التحويلية** " إلى اعتبار أن مفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية للنظرية التوليدية التحويلية هو جميع تلك العمليات التي تعكس مراحل اشتقاق جملة . بداية من اعتبارها عنصرا لغويا أوليا إلى أن تصبح خيطا من الفونيمات لا بل القواعد التحويلية التي ترتبط بمفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية تعكسها فقط **قواعد بنية التحويلات** هذه القواعد التي تتخذ خيط الانتهاء (بنية العبارة) مدخلا لها ، و البنية التحويلية النهائية مخرجا لها . فمصطلح القواعد التحويلية له مفهوم أوسع من مفهوم التحويل ، إنه يعكس (أي مصطلح القواعد التحويلية) جميع القواعد التي تعمل على اشتقاق الجملة بما فيها قواعد بنية التحويلات ، بينما يرتبط مفهوم التحويل بقواعد بنية التحويلات فقط .

و يفرق تشومسكي في هذه المرحلة من نظريته بين نوعين من التحويلات : التحويلات الإلزامية (الوجوبية) و التحويلات الاختيارية (الجوازية) ، يقول :

« إن هذا التمييز بين التحويلات الإلزامية و التحويلات الاختيارية يقودنا إلى تمييز أساسي بين جمل اللغة ... إذن يمكن أن نحدد نواة اللغة طبقا لمفهوم نظام القواعد (ك) بأنها مجموعة من الجمل

نحصل عليها بعد تطبيق التحويلات الإلزامية على الخيوط النهائية لنظام القواعد [خ . ق] .....و هكذا فإن كل جملة من جمل اللغة إما أنها من جمل النواة أو أنها مشتقة من الخيوط التي تعتمد عليها جملة واحدة أو أكثر من جمل النواة ، عن طريق تطبيق تحويل واحد أو أكثر .» [55] ص 63.

و قوله أيضا :

« يلاحظ أن بعض التحويلات إلزامية و بعضها الآخر اختيارية ، فالتحويل (٢٩) على سبيل المثال يجب تطبيقه على كل اشتقاق ، و إلا فلن تكون النتيجة جملة .أما التحويل (٣٤)، تحويل المبني للمجهول، فيمكن تطبيقه أو إهماله ، في كل حالة من الحالات ، و تكون النتيجة دائما جملة .» [55] ص 63.

و منه فالتحويلات الإلزامية هي جزء لا يتجزأ من تكوين أي جملة سواء أكانت مشتقة أم جملة نواة.بل إن عدم تطبيق التحويلات الإجبارية يؤدي بنا إلى **لا جملة** .

أما التحويلات الاختيارية فإنها لا تدخل في تحديد هوية كلّ جملة كما نجد ذلك في التحويلات الإجبارية ، بل التحويلات الاختيارية تدخل في تحديد نوع معين من الجمل هو الجمل المشتقة .

و الفرق بين الجملة النواة و الجملة المشتقة ، يتمثل في كون الجملة المشتقة هي تلك الجملة التي يتم إنتاجها بتطبيق التحويلات الإجبارية و الجوازية معًا .بينما الجملة النواة هي تلك الجملة التي يتمّ إنتاجها بتطبيق التحويلات الإجبارية فقط .

« عندما نسمي التحويلات الإلزامية فقط في توليد الجملة نسمي الجملة الناتجة بجملة نواة .» [55] ص 65.

و يوضح لنا د / مازن الوعر الفرق بين الجمل النواة و الجمل المشتقة في نموذج تشومسكي الكلاسيكي قائلا :

« عرفت المدرسة التحويلية و التوليدية الجملة الأساسية و من دلالتها على أنها الجملة التي تتصف بالصفات الخمس التالية :

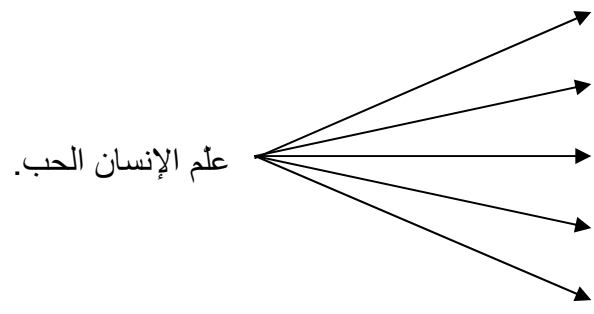

فكل جملة تتصف بهذه الخصائص الخمس هي جملة أساسية في نظر تشومسكي ، و قد عرفت المدرسة التحويلية و التوليدية الجملة الأساسية من جهة شكلها على أنها الجملة التي يحتوي تفريعها على قواعد تحويلية وجوبية فقط. أما الجملة المفرعة فهي من جهة دلالتها ، جملة تنقصها خاصية واحدة من

الخصائص التي تتمتع بها الجملة الأساسية . و هذا يعني أن الجمل المفرعة يمكن أن تتصف بإحدى الصفات التالية :1 – أن تكون معطوفة ... 2 – أن تكون معقدة ... 3 – أن تكون غير تامة .... 4 – أن تكون استفهاما ... 5 – أن تكون أمرا ... 6 – أن تكون نفيا ... و عرفت الجملة المفرعة وفق شكلها على أنها الجملة التي يحتوي تفريعها على الأقل على قاعدة تحويلية جوازية واحدة . مع العلم أن القواعد التحويلية الوجوبية يجب أن تستعمل في كل عملية تفريعية .» [64] ص (43-44).

و عن عدد و طبيعة التحويلات الإجبارية و الجوازية يقول :

« 2 – مستوى القواعد التحويلية : يطلق المدخل أو مادة التحويل Inpout في هذا المستوى على السلسلة اللغوية النهائية Terminal string تلك السلسلة التي سبق أن عرفنا أنها المخرج أو حاصل التحويل في مستوى القواعد البنائية . أما القواعد المستعملة في هذا المستوى فهي القواعد التحويلية المؤلفة من :

– قواعد تحويلية جوازية .

– قواعد تحويلية وجوبية .

فإن طبقنا القواعد التحويلية الوجوبية و ذلك لتوليد الجملة فإن المخرج و الحاصل سيكون جملة أساسية Kernel ، أما إذا طبقنا القواعد التحويلية الجوازية و الوجوبية معا فإن المخرج الحاصل سيكون جملة متفرعة يمكن أن تتصف بأنها : 1 – جملة مجهول ... 2 - جملة نفي ... 3 – جملة استفهام تصديقي ... 4 – جملة استفهام تصوري ... 5 – جملة أمر ... 6 – جملة تعجب .. تتضمن القواعد التحويلية الجوازية قواعد المبنى للمجهول و قواعد النفي ثم قواعد الاستفهام . أما القواعد التحويلية الوجوبية فهي مطلوبة لتوليد أي جملة كانت و تتضمن قواعد الزمن و قواعد الملحقات ثم قواعد الحدود الفاصلة .» [64] ص (35-36).

و نستطيع تمثيل الجمل النواة و الجمل المشتقة في الجدول الآتي :

جدول رقم : 31

الجملة النواة	الجملة المشتقة
* ضرب الرجل الطفل.	* ما ضَرَبَ الرَجُلُ الطفلَ.
* جاء عمر.	* أ جَاءَ عُمَرُ.
* أكل الوحش الطير.	* أُكِلَ الطَّيْرُ.

كما يقسم تشومسكي التحويلات في هذه المرحلة إلى تحويلات عامة و تحويلات خاصة .

أما التحويلات العامة فتعمل في مدخلين و تتمثل في قواعد العطف و قواعد الدمج . و هذا من أجل اشتقاق جملة مُعَقَّدَة (مركبة) .

فمثال الجمل التي طبقت عليها التحويلات العامة :

1 – " جاء عمر و خرج مصطفى ".

إذ طبق في هذه الجملة قانون تحويلي عام هو قانون العطف .

2 – " الرجَلُ وَجْهُهُ حَزِينٌ " .

ج اسمية صغرى

ج اسمية كبرى

إذ طبق في هذه الجملة قانون تحويلي عام هو قانون الدمج حيث دمجت الجملة الاسمية الصغرى (وجهه حزين) في الجملة الكبرى (الرجل وجهه حزين) .

و أما التحويلات الخاصة فهي التي تعمل في مدخل واحد . و هذا من أجل اشتقاق جملة بسيطة . و تنقسم التحويلات الخاصة بدورها إلى قسمين :

أ – تحويلات إجبارية .

ب – تحويلات اختيارية .

و نتبين أنواع التحويلات في نموذج تشومسكي الكلاسيكي من خلال هذه الصورة: [64] ص 45.

شكل رقم : 21

كما يؤكد تشومسكي في نموذجه الكلاسيكي أن تحديد التحويل يقتضي وصف تحليل الخيوط التي يطبق عليها التحويل و وصف التغيير البنوي الحاصل كذلك :« و إذا أردنا أن نحدد التحويل تحديدا واضحا ، علينا أن نصف تحليل الخيوط التي يطبق عليها التحويل ، و نصف كذلك هذه الخيوط .» [55] ص 83.

كما يشترط تشومسكي في تحديد التحويلات الالتزام بقانون الترتيب« نستطيع من هذه الأمثلة القليلة أن نتبين بعض الصفات الأساسية لنظام القواعد التحويلي ، فمن الواضح أنه ينبغي علينا أن نحدد ترتيبا معينا لتطبيق هذه التحويلات .» [55] ص 62.

كان هذا عن مفهوم التحويل في المرحلة الكلاسيكية فماذا عنه في المرحلة النموذجية ؟

2.1.4- مفهوم التحويل في المرحلة النموذجية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التحويل في المرحلة الثانية للنظرية التوليدية التحويلية ، علينا الاطلاع على الإطار العام لنظام القواعد التوليدية التحويلية في هذه المرحلة النموذجية هذا الإطار الذي يوضحه لنا د / ميشال زكريا في المخطط الآتي : [54] ص 117.

شكل رقم : 22

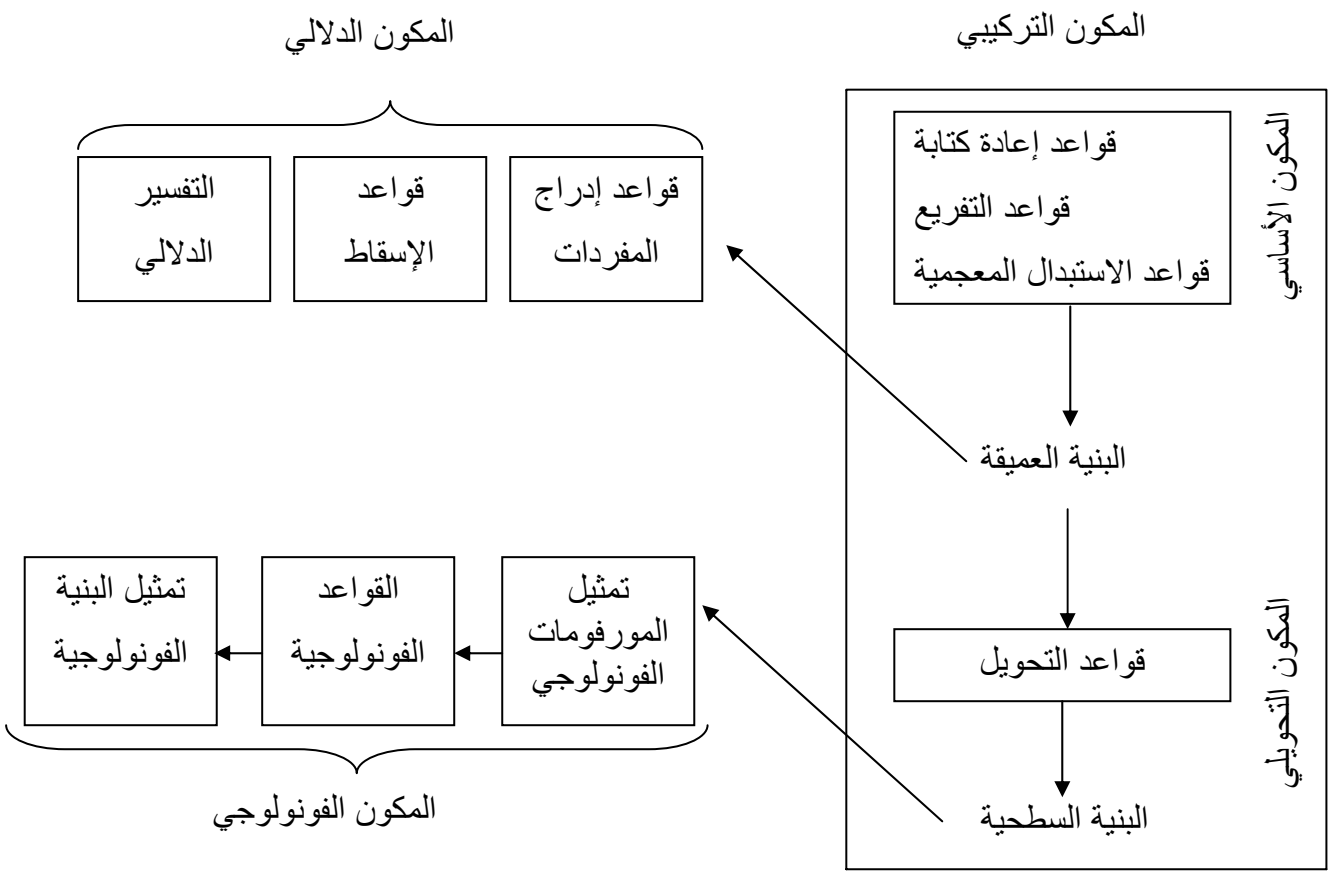

لقد حدثت تطورات عديدة في المرحلة النموذجية من أهمها :

– إدراج المكون الدلالي في القواعد ، فبعد إقرار تشومسكي بالفصل القاطع بين النحو و الدلالة ، إلى درجة أنه لم يعط لأي قاعدة دلالية مكانا في نموذجه التوليدي التحويلي الكلاسيكي نجد المكون الدلالي يفرض نفسه بقوة في المرحلة النموذجية .

« يتناول المكون الدلالي القضايا المتعلقة بالدلالة أو بالمعنى فيدرس دلالات العناصر اللغوية ، فيستلزم وضع آلية مكونة من مجموعة قواعد متناهية بمقدورها تحليل الجمل و إعطاء التفسير الواضح الذي يشرح كيف يستطيع متكلم اللغة أن يفهم جمل لغته ، و إذا ذكرنا بأن متكلم اللغة قادر على أن ينتج عددا غير متناه من الجمل التي لم يسبق له التلفظ بها أو سماعها من قبل ، و على أن يتفهمها ، يتبين لنا أنه ينبغي على هذه الآلية التفسيرية تحليل كيف أنه بإمكان متكلم اللغة أن يفهم جمل اللغة اللامتناهية و التي لم يسبق له أن سمعها من قبل ، فوصف الجملة الدلالي من هذا المنظار يكون جزءا من الكفاية اللغوية لمتكلم اللغة .» [54] ص 130.

إن المكون الدلالي مثله مثل المكون الفونولوجي ، إنهما مكونان تفسيريان لما يقدمه المكون التركيبي .

إذ يقوم المكون الدلالي بإعطاء التمثيل الدلالي للجملة انطلاقا من البنية العميقة التي ينتجها المكون الأساسي ، في حين يقوم المكون الفونولوجي بإعطاء التمثيل الصوتي للجملة انطلاقا من تطبيق القواعد المورفونولوجية على البنية السطحية ، التي ينتجها المكون التحويلي .

و إدخال تشومسكي المكون الدلالي ضمن نموذجه التوليدي التحويلي لا ينفي أبدا إقراره بالفصل بين النحو و الدلالة . فالمكون التركيبي يعمل مستقلا عن المكون الدلالي ، إن البنية النحوية للجملة عند تشومسكي لا تقوم أبدا على اعتبارات دلالية« يقرر تشومسكي في كتاباته العديدة قديما و حديثا استقلال هذين الجانبين عن أحدهما الآخر . فالبنى الجملية لا تأتي بشكلها الذي تظهر عليه بسبب المعاني التي تنتجها ، و كذلك فليس للعمليات النحوية تلازم بتلك المعاني التي نفهمها من الجملة . إن البنى النحوية في اللغات البشرية تعكس بنى ذهنية تؤلف الملكة اللغوية عند الإنسان و هي واحدة من البنى المعرفية التي يمتلكها الإنسان. إن هذه البنى تستخدم لأغراض التواصل و لكنها لا تعكس تلك الأغراض و لم تنتج عنها. و من هذا نصل إلى أن شكل البنى النحوية لا تحدده الوظائف اللغوية بل إن شكلها جزء من التكوين المحدد للعقل البشري. » [65] ص 9.

إن دلالة الجملة عند تشومسكي تابعة لتركيبها النحوي . فبالنسبة إليه لا يمكن قطف المعنى الذي يتنزه وحده في الهواء ، و من ثم إيجاد الأشكال التي تعبر عنه ، بل نحن نتعلم معنى عبارة ما عندما نعرف شكلها .

يقول :« حاولت أن أرى الأمر بكل وضوح ، فإن قاعدة للتخمين تعني ضرورة التصريح بتحديد التصورات النحوية في العناصر الدلالية ، تقودنا إلى نتائج غير صحيحة ... إنه يبدو لي بأن العناصر النحوية ، لم تبن على أساس دلالي ، و تلك العناصر الميكانيكية النحوية ، أصبحت فجأة مؤسسة و موظفة باستقلال عن العناصر الأخرى للقواعد التي تؤول تلك العناصر . » [61] ص 274.

– كما يعتبر إدراج المعجم في المكون الأساسي من التجديدات التي طرأت في النظرية النموذجية« يتكون المعجم من مجموعة غير مرتبة من المداخل المعجمية و يتألف كل مدخل معجمي من سمات تركيبية و فونولوجية و دلالية .» [54] ص 116.

– و يعدّ تمييز تشومسكي بين البينة العميقة و البنية السطحية من أهم التحديدات داخل هذه النظرية النموذجية في مقابل إلغاء تشومسكي لذلك التمييز القائم بين نوعين من الجمل ، و نعني بهما الجمل النواة ، و الجمل المشتقة ، هذا التمييز الأخير الذي كان له دور حساس في المرحلة الكلاسيكية ، لكننا لا نجد له أثرا في المرحلة النموذجية ، بل أصبحت أي جملة عند تشومسكي تتحدد هويتها بقيامها على بنيتين نحويتين مجردتين هما البنية العميقة و البنية السطحية ، و بين هاتين البنيتين يتموقع التحويل في المرحلة النموذجية باعتباره علاقة ذهنية تربط بين البنية العميقة و البنية السطحية . و بتعبير آخر إن التحويل في المرحلة النموذجية هو تلك العمليات الذهنية التي تجري في المستوى التجريدي للغة و يتمّ عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، يقول تشومسكي :

« فالتحويل ليس علاقة بين مجموعتين من الجمل أو بين تركيبين سطحيين ، إنه قانون بين نظام من القوانين ، الذي يعين الوصف التركيبي لقسم من الجمل المحددة في الاشتقاق من جملة خاصة .

فالقانون التحويلي قادر على تمثيل تجريدي لهذه الجملة و كذلك تحويلها إلى تمثيل آخر فالتمثيل الأساس ، هو من ثم يدعى : البنية العميقة ، التي تتحول خطوة بعد خطوة إلى التركيب النهائي (أو البنية السطحية) في إطار" القواعد التوليدية ".

و يعرف تشومسكي البنية العميقة في المرحلة النموذجية بأنها :

- التركيب النحوي المجرد الذي يُولَد بواسطة القوانين في المكون الأساسي و الذي يحتوي على المكونات المعجمية .

- التركيب النحوي المجرد الذي يُعطي التفسير الدلالي .

- التركيب النحوي المجرد الذي يُغَيِّرُ بواسطة التحويلات إلى تراكيب سطحية .» [61] ص 323.

و ارتباط التمثيل الدلالي للجملة بالبنية العميقة في المرحلة النموذجية لابد أن لا يأخذنا إلى اعتبار أن البنية العميقة والتمثيل الدلالي شيء واحد.فالبنية العميقة كيان نحوي مجرد ناتج من تطبيق قواعد المكون التركيبي وهو مكون نحوي في الأساس، و التمثيل الدلالي للجملة هو كيان ناتج من تطبيق قواعد

المكون الدلالي على البنية العميقة .... فالبنية العميقة تعدّ مدخلا لقواعد المكون الدلالي ، و التمثيل الدلالي للجملة يعدّ مخرجا لتلك القواعد .

« و من المهم تذكر أن بنية الجملة العميقة هي تركيب نحوي مجرد . و إنها ليست صورة دلالية للجملة أو بنية دلالية للجملة . فهذه بنية مستقلة عن بنيتها العميقة ، و البنية العميقة ضمن هذا التصور للقواعد ، تركيب نحوي يتألف من عناصر نحوية ، في حين أن البنية الدلالية للجملة تتكون من عناصر دلالية (معنوية) أولية و ما يربط بينها من علاقات دلالية .» [65] ص 12.

و عن استقلالية البنية العميقة للجملة عن تمثيلها الدلالي يقول تشومسكي :

« ... لقد سلك آخرون الطريق المضاد معتمدين على رؤية مختلفة ، إنهم جعلوا الارتباط بين التمثيل الدلالي و التركيب العميق أكثر قربا من النقطة التي جعلت الاثنين يصبحان متماثلين هذا بالطبع دلالة توليدية ، هكذا وصفت .» [61] ص (295-296).

أما البنية السطحية فهي كذلك تركيب نحوي مجرد . و لابد أن لا يأخذنا ارتباط التمثيل الصوتي للجملة ، بالبنية السطحية إلى اعتبار أن البنية السطحية للجملة هي عينها التمثيل الصوتي للجملة ، فصحيح أن التمثيل الصوتي لجملة ما لا يتحقق إلا بتطبيق قواعد المكون الفونولوجي على البنية السطحية ، لكن البنية السطحية شيء مختلف عن التمثيل الصوتي للجملة .

فالبنية السطحية تركيب نحوي مجرد ، و التمثيل الصوتي للجملة هو بنية صوتية ، فالتمثيل الصوتي هو نتاج تطبيق قواعد المكون الفونولوجي ، و البنية السطحية نتاج تطبيق قواعد المكون التحويلي ، و المكون التحويلي جزء لا يتجزأ من المكون التركيبي و المكون التركيبي هو مكون نحوي ، يعمل بصورة مستقلة عن المكونين التفسيريين الآخرين (المكون الفونولوجي ، و المكون الدلالي) . هذا المكون التركيبي (النحوي) الذي تعدّ البنية السطحية للجملة إحدى نتائجه بل و نتيجته النهائية .

« يقدم تشومسكي بوضوح علاقة مكونات القواعد الثلاثة ، الواحد بالآخر و عمل كل منها ، و للمرة الأولى يستخدم مصطلح البنية العميقة deep structure و يناقش بالتفصيل علاقة البنية العميقة بالبنية السطحية surface structure ، يرتبط التمثيل الدلالي sermantic représentation للجملة بالبنية العميقة عن طريق قوانين التأويل الدلالي semantic interpretation rules التي تعمل على هذه البنية ، و على الجانب الآخر تعمل قوانين التأويل الصوتي phonetic interpretation rules على البنية السطحية لتصل بنا إلى التمثيل الصوتي phonetic représentation أو الصورة الصوتية التي تكون الجملة عليها .» [66] ص (63-64).

و هكذا يتبين لنا أن الجملة في المرحلة النموذجية تقوم عند تشومسكي على تمثيلات تجريدية أربعة:

شكل رقم : 23

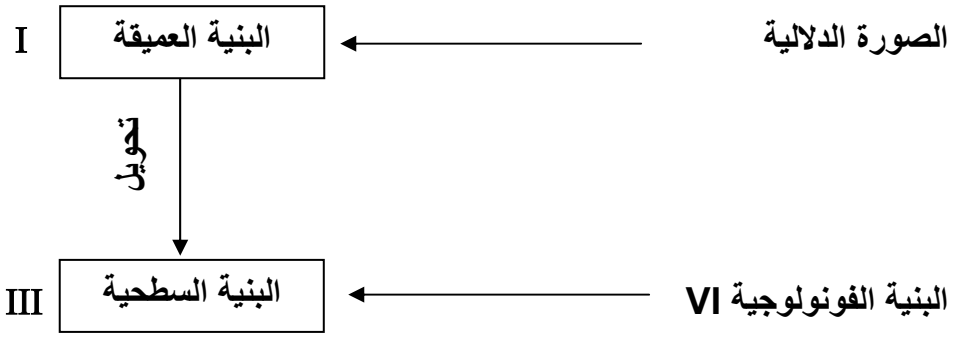

و كل تمثيل تجريدي له كيانه الخاص المستقل ، و إن جمعته بغيره علاقة وطيدة . فالصورة الدلالية للجملة كيان مستقل عن بنيتها العميقة حتى و إن كانت هاته الصورة نتاج تطبيق قواعد المكون الدلالي على البنية العميقة . و البنية الفونولوجية للجملة كيان مستقل عن البنية السطحية لها ، حتى و إن كانت البنية الفونولوجية نتاج تطبيق قواعد المكون الفونولوجي على البنية السطحية ، كما أن البنية السطحية كيان نحوي مستقل عن البنية العميقة و إن كانت تربطها بها علاقة رئيسية في نموذج تشومسكي التحويلي و نعني بتلك العلاقة " العلاقة التحويلية ".

و من التغييرات التي طرأت على مفهوم التحويل في المرحلة النموذجية بالإضافة إلى كونه أصبح علاقة ذهنية تربط بين ما يعرف بالبنية العميقة التي يتم عبرها التمثيل الدلالي للجملة و بين ما يعرف بالبنية السطحية التي يتم عبرها التمثيل الصوتي للجملة . نجد تشومسكي يلغي فكرة التحويلات العامة ، لتصبح بذلك التحويلات كلها تحويلات خاصة (أو فردية) .

كما نجد تشومسكي يبقي على فكرة التحويلات الإجبارية و فكرة التحويلات الاختيارية .

« و على كل حال ، فإن أكثر القوانين التحويلية هي قوانين مفردة ، كما أن الاتجاه التحويلي الجديد، يميل إلى عدم استخدام القوانين المزدوجة .» [67] ص 41.

و رغم أن المكون الدلالي قد أصبح له دور فعال في المرحلة النموذجية للنظرية التوليدية التحويلية، لكن هذا لم يغير شيئا من طبيعة التحويلات ، إذ بقيت العمليات التحويلية عمليات نحوية لا ترتبط بأي شكل من الأشكال بدلالة الجملة .

« تجدر الإشارة هنا إلى أن النظرية الألسنية النموذجية تشدد على أن البنية العميقة هي التي تحدد تفسير الجمل الدلالي بكامله ، و بالتالي ، لا تطال التحويلات التفسير الدلالي بل لا تساهم في تحديده.» [54] ص 118.

فهذا هو مفهوم التحويل في المرحلة النموذجية فماذا عنه في المرحلة النموذجية الموسعة ؟

3.1.4- مفهوم التحويل في المرحلة النموذجية الموسعة

ظل مفهوم التحويل في هذه المرحلة ، تلك العلاقة الذهنية التي تربط بين البنية العميقة و البنية السطحية ، لكن الجديد هو أن التحويلات لم تبق تلك العمليات النحوية التي لا ترتبط بدلالة الجملة ، مثلما نجد ذلك في المرحلة النموذجية ، بل لقد تفطن تشومسكي و من معه إلى أن هناك العديد من التحويلات تغير من دلالة الجملة ، و منه لم يعد التمثيل الدلالي مرتبطا فقط بالبنى العميقة ، بل أصبح لبعض البنى السطحية دور فعال في إعطاء التمثيل الدلالي للجمل .

يقول ميشال زكريا :

« تعتبر مرحلة النظرية الألسنية الموسعة امتدادا للنظرية الألسنية النموذجية ، و تظهر تطورا بسيطا في مجال التفسير الدلالي يساعد في حل بعض المسائل التي ظهرت لاحقا و يتطلب إعادة النظر في مجال عمل قواعد الإسقاط الدلالية ..... و يطال هذا التجديد في النظرية كما قلنا ، مدخلات المكون الدلالي أو البنى التي يعمل عليها هذا المكون ، فهذه البنى لم تعد مقتصرة على البنية العميقة وحدها بل أصبح المكون الدلالي يتعامل مع بعض البنى السطحية.» [54] ص 118.

و يقول مرتضى جواد باقر :

« من جهة أخرى و على صعيد آخر أظهر الدرس النحوي أن بعض القوانين التحويلية لابد و أن تؤثر على دلالة الجمل ، لنتدبر الجملتين التاليتين :

(24) أ – المال يشتري النفوس الضعيفة .

ب – النفوس الضعيفة تشترى بالمال .

لقد افترض طبعا أن الجملة (24 – ب) مشتقة من (24 – أ) بإعمال تحويل البناء للمجهول . و إذن فلابد أن تكونا مترادفتين معنى على اعتبار أن التحويلات لا تغير المعنى . كما افترض في أدبيات هذه المدرسة سابقا ، غير أن من الواضح أن ليس للجملتين الدلالة نفسها ، فالجملة (24 – أ) تعني أن من صفات المال أنه يشتري النفوس الضعيفة ، أم (24 – ب) فإنها تعني أن من صفات النفوس الضعيفة (كلها) أنها تشترى بالمال .

لقد أحدث هذا الفرق تقديم العبارة الاسمية النفوس الضعيفة إلى أول الجملة فأصبح مجالها أوسع من مجال عبارة المال الاسمية التي تأخرت. لقد دفعت جمل مثل هذه و غيرها الباحثين إلى تعديل مقولتهم الآنفة الذكر عن التحويلات و المعنى . إذ لم يعد ممكنا القول بأن التأويل الدلالي للجملة يجري على بنيتها العميقة ، ففي جمل مثل هذه تشترك البنيتان– العميقة و السطحية– في التأويل الدلالي .» [66] ص 79.

و عن هذا الدور الذي باتت تقوم به بعض البنى السطحية بسبب ما تفعله التحويلات من تغيير معنى يقول تشومسكي :

« نعم ، بإثبات القانون الخاص بالتركيب السطحي في التفسير الدلالي .... إنه يبدو احتمالا قويا بأن التركيب السطحي يلعب دورا أوليا في التفسير الدلالي ".» [61] ص 313.

و بإعطاء البنية السطحية هذا الدور الجديد يصبح الإطار العام لنظام القواعد التوليدية التحويلية كالآتي : [57] ص 103.

شكل رقم : 24

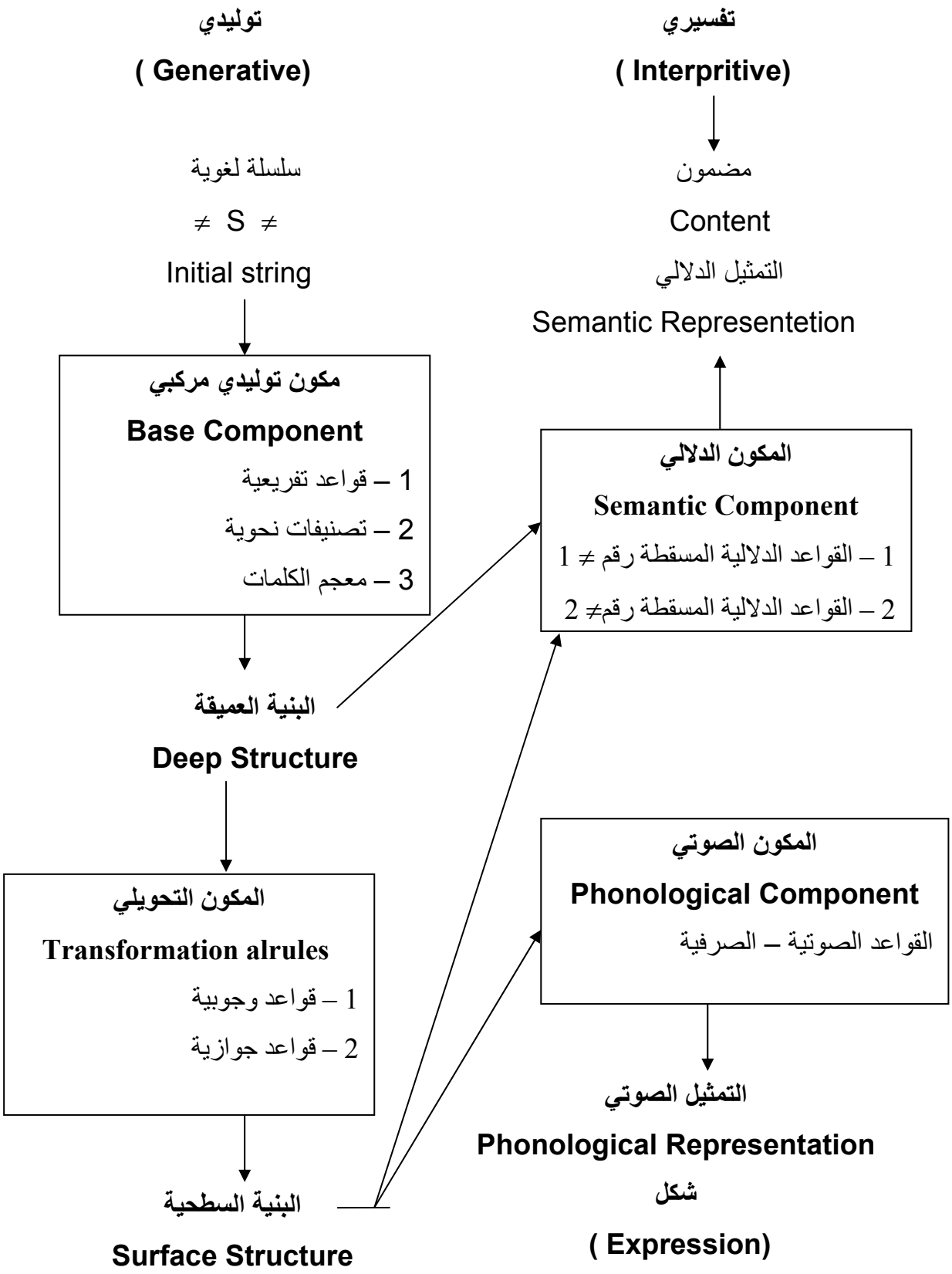
توليدي
(Generative)
تفسيري
(Interpritive)
سلسلة لغوية
≠ S ≠
Initial string
مضمون
Content
التمثيل الدلالي
Semantic Representetion
مكون توليدي مركبي
Base Component
1 – قواعد تفريعية
2 – تصنيفات نحوية
3 – معجم الكلمات
المكون الدلالي
Semantic Component
1 – القواعد الدلالية المسقطة رقم ≠ 1
2 – القواعد الدلالية المسقطة رقم≠ 2
البنية العميقة
Deep Structure
المكون الصوتي
Phonological Component
القواعد الصوتية – الصرفية
المكون التحويلي
Transformation alrules
1 – قواعد وجوبية
2 – قواعد جوازية
التمثيل الصوتي
Phonological Representation
البنية السطحية
Surface Structure
شكل
(Expression)

2.4- دراسة مقارنة بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي و مفهوم التحويل في النحو العربي

تثير أبحاث عربية كثيرة ، قضية هامة و حساسة في الدرس اللساني المعاصر ، ألا و هي قضية تأثر نعوم تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية ، بالنحو العربي .

« و الجدير بالذكر هنا ، أن غالبية المدارس الحالية تحدد مبادئها بالنسبة إلى موقفها من هذه النظرية بالذات و أن التاريخ الألسني يتكلم عن الألسنية ما قبل النظرية التوليدية و التحويلية و الألسنية ما بعد النظرية التوليدية و التحويلية ، أي أن هذه النظرية قد فجرت ثورة ألسنية طبعت الدراسات الألسنية بطابعها الخاص .» [54] ص 99.

و ممن طرحوا هذه القضية الدكتور ممدوح عبد الرحمن إذ يقول :

« و لقد اعتمد تشومسكي في بناء نظريته اللغوية الجديدة على نظرية النحو العالمي كما جاءت في نحو بورت رويال ، و على الفلسفة العقلية الذهنية التي كانت سائدة خلال القرن السابع عشر عند الفيلسوف الفرنسي ديكارت .

كما يذكر تشومسكي فضل بانيني Panini أيضا عليه و على نظريته ، و إن كان تشومسكي قد اطلع على جهد بانيني اللغوي ، فالأقرب للعقل أن يكون قد اطلع على التراث النحوي العربي و الفكر اللغوي العربي ، فدراسته الأولى و نشأته و البيئة التي تربى فيها و التي تتعلق باللغة العبرية ، تؤدي إلى اطلاعه على التراث العربي بطريق مباشر أو غير مباشر ، و لقد وضع روبتز في كتابه Short history of lingustics علماء العربية و منهم الخليل و سيبويه في مصاف " بانيني " و غيره من نحاة العالم .» [28] ص 229.

و قوله أيضا :

« و الحقيقة أن تشومسكي المعاصر لم يسبق نحاة العربية في هذا بل إنه قد استفاد منهم استفادات كثيرة ظهرت في استعماله للبنية السطحية و البنية العميقة ، و مسألة الربط العاملي و التقدير ، و كلها قضايا و فكر نحوي من خصوصيات إنتاج النحو العربي و نحاته ، و قد اعترف تشومسكي نفسه في خطاب بريدي بأنه استمع إلى نصوص سيبويه في كتابه على أحد المواطنين اللبنانيين .» [28] ص 114.

كما يعد د / حسن بن فهد الهويمل ، من الذين تطرقوا إلى قضية تأثر نعوم تشومسكي بالنحو العربي ، قائلا :

« و إن كان ثمة تشابه أو التقاء فإنه واضح كل الوضوح بين النظرية النحوية عند"سيبويه" و من بعده "الجرجاني" ، و النظرية "التوليدية" لـ " أفرام نعوم تشومسكي " الذي درس علم اللغة

و الرياضيات و الفلسفة ، و عمل عضوا في عدة جمعيات علمية و لغوية ، و ارتفعت أسهمه عربيا نتيجة مواقفه الإنسانية على الرغم من يهوديته ، و لما يزل قائما في المشهد المعرفي و السياسي .... و لقد حاول بعض الدارسين تقصي مصادر "تشومسكي " و مرجعياته ، لمعرفة تأثير "النحو العربي " ، و منجزات العلماء العرب على نظريته ، فالدكتور "حلمي خليل " الذي ترجم كتاب "نظرية تشومسكي " من تأليف "جونرليونز" يقول :(و لكن من الغريب حقا أن كل الذين كتبوا عن حياة "تشومسكي "أو نظريته ، يجهلون هذه الفترة من حياته العلمية ، و لا يتوقفون أمامها ، فاللغة العبرية – كما نعلم – هي إحدى اللغات السامية ، و من المعروف أن نحاة العبرية الذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس ، مثل "سعديا الفيومي " و "مروان الجناح" قد أقاموا درسهم النحوي للغة العبرية على طريقة العرب و منهجهم في درس العربية).

و هذا بعض ما أشار إليه المرحوم "حسن ظاظا " في كتابه "الساميون و لغاتهم " . و لقد تساءل الدكتور "حلمي خليل"عما إذا كان "تشومسكي" قد اطلع على النحو العربي و درسه ، و أقام نظريته على ضوء ما توصل إليه من معلومات نحوية عربية و في رسالة تلقاها أحد المغرمين به ، قال "تشومسكي":

" و حين التحقت بجامعة بنسلفانيا في سنة 1945 م بدأت مباشرة بدراسة اللغة العربية مع "جورجيو ليفي ديلافيدا " الذي كان من أبرز المتخصصين في اللغة العربية ثم أومأ إلى أنه قرأ كتاب "سيبويه" و أكد في النهاية باعترافه احتمال وجود تأثيرات كبيرة .» [68] ص (1-2).

كذلك نجد د / عبد الرحمن الحاج صالح يرجح تأثر نعوم تشومسكي بالنحو العربي ، قائلا :

« أما فيما يخص نظرية تشومسكي فلابد أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات ، كما لابد أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات و التصورات اللغوية العربية ، و ذلك من خلال دراسته للنحو العبري الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى و كذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه روزانتال . » [12] ص 10.

و قوله أيضا :

« لقد كان لي حظ كبير بأن التقيت بصاحب هذه المدرسة العلمية منذ زمان بعيد في صيف 1966 بلوس أنجلس بأمريكا ، كنت نزلت ضيفا على بعض الجامعات الأمريكية بصفتي عميدا لكلية الآداب بالجزائر ، فجرى حديثنا في أصول هذه النظرية التحويلية التي وضعها هذا الباحث الأميركي ، ثم بعد ذلك بسبع عشرة سنة اتصل بتشومسكي أحد طلابي السوريين ممن درس علي في دمشق في السبعينات فألقى عليه نفس السؤال الذي كنت ألقيته عليه و هو هل أخذت هذه الأفكار من النحو العبري أو العربي ؟

(و النحو العبري هذا هو نسخة للنحو العربي كما أن النحو السرياني كذلك) ، فأجابه بالسلب و قال بأنني لم آخذ هذا من النحو العربي ، و لكن درست الأجرومية على أستاذي روزنتال فهو ليس غريبا عن النحو العربي ، و إن لم يقرّ بأنه أخذ شيئا من النحو العربي .» [13] ص 93.

و الطالب السوري الذي أشار إليه د/ الحاج صالح هو د / مازن الوعر ، الذي أجرى حوارا مطولا مع نعوم تشومسكي ، سائلا إياه:« نعتقد نحن العرب أن الجهود التي بذلها اللغويون العرب في علم اللسان البشري في العصور المتقدمة إنما هي جهود مهمة أسهمت إلى حد كبير في بناء علم اللسان الحديث Lingustics ما هي آراؤك حول هذه القضية ؟ .» [59] ص 72.

و يجيبه نعوم تشومسكي في قوله :

« قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية ، و مازلت أذكر **دراستي للأجرومية** منذ عدة سنوات خلت ، أظن أكثر من ثلاثين سنة ، و قد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال .. الذي يدرس الآن في جامعة يال .. لقد كنت وقتذاك طالبا في المرحلة الجامعية أدرس في جامعة بنسلفانيا .. **و كنت مهتما بالتراث النحوي العربي و العبري** الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته من تلك الفترة و لكنني لا أشعر أنني كفء للحديث عن البحوث اللسانية ..التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسان الحديث .» [59] ص 72.

و النتيجة التي خرج بها د / مازن الوعر ، من هذا الحوار الذي أجراه مع "نعوم تشومسكي " هي تأثر تشومسكي شيئا ما بالنحو العربي .و يعلن هذه النتيجة في الرسالة التي وجهها إلى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ، حيث يقول فيها :

« الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح . تحية عربية من واشنطن أما بعد فقد تذكرت قولك لنا في دمشق ، معشر طلبتك في إحدى محاضراتك بعدما قابلت عالم اللسان الأمريكي تشومسكي بأنه كان قد تأثر شيئا ما بتراثنا اللغوي . و الواقع أنني لم أدرك هذا تماما حتى ذهبت بنفسي إليه و سألته عدة أسئلة و قد تفضل بالإجابة عنها . و قد قلت لنفسي لعل هذه المقابلة تكون **تأكيدا لبحثكم في هذا الموضوع** .فتفضلوا بقراءة هذه المقابلة و سوف أكون شاكرا لكم على نقدكم و ملاحظاتكم ، فإذا كانت ملائمة لأن تنشر في مجلة اللسانيات التي تشرفون عليها فخير ذلك ... طالبكم مازن الوعر.

واشنطن 25 / 2 / 1980 .» [59] هامش صفحة 66.

الحقيقة أن قضية تأثر "أفرام نعوم تشومسكي " بالنحو العربي في نظريته التوليدية التحويلية ، من عدمها ، قضية واسعة ، و متشعبة ، فالنظرية ليست مجرد نتائج يتوصل إليها الباحثون ، إنما هي أسس معرفية و قناعات شخصية ينطلق منها الباحثون – بل و تحرك مسار النظرية ككل – و أهداف يرمون إلى تحقيقها ، و نتائج يسعون إليها .

و ما يهمنا في تلك القضية الممتدة الأطراف ، نقطة محددة ، أثارها بعض اللغويين المحدثين العرب ، مفادها **تأثر نعوم تشومسكي** في مقاربته النظرية لمفهوم التحويل في المرحلتين : النموذجية و النموذجية الموسعة من نظريته التوليدية التحويلية بمفهوم التحويل في تراثنا النحوي .

و يسير الباحثون العرب الذين ربطوا مفهوم التحويل عند تشومسكي بمفهوم التحويل في تراثنا النحوي – سواء الباحثون الذين يقرون بتأثر تشومسكي بالنحو العربي ، أو الباحثون الذين لم يطرحوا قضية التأثر تلك – في مسلكين . فمنهم من يرى أن مفهوم التحويل عند تشومسكي يدخل في علاقة تكافؤ (أو تناظر) مع مفهوم التحويل في تراثنا النحوي . أمثال د / ممدوح عبد الرحمن إذ يقول :

« إن منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجا يقوم على افتراض(بنية عميقة)، لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح ، و لكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة ، بدت في معالجتهم ، و (البنية السطحية) لم يعبروا عنها أيضا بهذا المصطلح . و لكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم .

و تعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية ، و يمكن أن نطلق على هذا (التحويل) لديهم ، أنه تحويل عفوي قائم على دقة النظر للأمور . و يكشف في الوقت نفسه استقامة المنهج الذي سلكوه و استواء الطريق الذي أمّوه . و ليس ذلك لأن هناك منهجا حديثا يفعل ذلك .

و لسنا نريد بهذا أن نقول إنهم سبقوا إلى ذلك و لكن الوصف المجرد لما فعلوا هو الذي يؤدي إلى هذا الحكم مع ملاحظة أن كل منهج له سياقه الفكري الخاص به ، و ظروفه الثقافية التي تحكمه . » [28] ص 12.

و قوله أيضا :

« و قد قابل بعض الباحثين بعض القضايا في النحو العربي و نظائرها عند التحويليين ، و أهم هذه القضايا : قضية " الأصل و الفرع " و قضية " العامل " ، و قواعد " الحذف " ، و قواعد " الزيادة " أو " الإقحام " ، و قواعد " إعادة الترتيب " ، و مفهوم " النحو و السليقة " ، و " ما ينحصر و لا ينحصر "، و " السطحي و العميق " .» [28] ص 18.

و منهم من يرى أن مفهوم التحويل عند تشومسكي في المرحلتين النموذجية و النموذجية الموسعة من نظريته ، يدخل في **علاقة تشابه** مع مفهوم التحويل في تراثنا النحوي . و من هؤلاء نجد د / محمود سليمان ياقوت يقول :

« يلتقي النحو العربي مع " علم اللغة التحويلي " في قبولهم للتقدير و قد كان هناك عدد من "العمليات النحوية" التي **تشبه غير بعيد كثيرا**. مما جاء في النحو العربي ، و من أهمها الحذف و الإحلال و التوسع و الاختصار و الزيادة و إعادة الترتيب . » [69] ص 402.

و ممن ساروا في المسلك الثاني نجد د / نوزار حسن أحمد ، إذ يقرر وجود تشابه بين مفهوم التحويل عند تشومسكي و بين مفهوم التحويل في تراثنا النحوي ، إذ يقول :

« و نَخْلُص من وصف سيبويه لبنية التراكيب النحوية في (القواعد التحويلية Transformation grammars) ..... إن اقتراب مفهوم (البنية العميقة Deep Structure) في منهج سيبويه مما هو عليه في المنهج الوصفي الحديث من جهة أن القواعد التحويلية من (تقديم ، و تأخير ، و حذف ، و زيادة) هي التي تربط بين (البنية العميقة Structure Deep) و (البنية السطحية Surface Structure) يبرز لنا المنهج العلمي الصائب في كل ما أرساه من أسس ، و ما سنه من مبادئ تعبر عن حقيقة منهجه الوصفي ، الذي يمتلك صلة وثيقة ، و وشيجة قوية أبقت على التواصل بالمنهج الوصفي الحديث ، الأمر الذي يحملني على القول بأن توجيه النظر إلى الإفادة من منهجه الوصفي يبعث الحياة في النظرية اللغوية العربية ، التي تواجه أحدث النظريات الغربية .» [70] ص (300-301).

و ينطلق بعض الباحثين العرب الذين ربطوا بين مفهوم التحويل عند تشومسكي في المرحلة النموذجية و المرحلة النموذجية الموسعة من مسار نظريته التوليدية التحويلية بمفهوم التحويل في تراثنا النحوي .

سواء الذين يقولون بوجود علاقة تناظر (تكافؤ) أو أولئك الذين يقولون بوجود علاقة تشابه بين المفهومين من نتيجة معينة . توصلوا إليها في عملية استقصائهم لماهية التحويل في تراثنا النحوي .

و مفادها أن التحويل في تراثنا النحوي مقاربة نظرية لعملية يتم **بموجبها الانتقال من أصل مجرد مغير إلى فرع مستعمل عبر مجموعة من القواعد .**

وعندما نكون أمام هذه المقاربة النظرية في النظرية النحوية الأصيلة . فنحن أمام عدول العربي عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد . و هذا بلغة نحاتنا الأوائل .

يقول د / ممدوح عبد الرحمن :

« إن مفهوم " البنية العميقة " لا المصطلح الخاص بها كان موجودا في معالجتهم . و قد عبروا عنه بطرق مختلفة كقولهم " أصله كذا " أو " قياسه كذا " أو " هو على تقدير كذا " أو " تأويله كذا " أو " على نية كذا " إلى آخر هذه العبارات التي تعني شيئا واحدا هو أن هناك " بنية عميقة " وراء" السطح" المنطوق .» [28] ص 150 و قوله أيضا :

« فالجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد تكون أيضا من الجمل التي يمكن استعمالها و لكن **يعدل عنها** لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف و كثرة الاستعمال كما أشار سيبويه .» [28] ص 181.

و يقول د / نوزار حسن أحمد :

« و في مجال دراسة التراكيب النحوية ظهر له أن الجملة هي بؤرة التحليل اللغوي ..... ميز بين البنية السطحية للجملة و البنية التحتية لها . و اهتدى قبل المنهج التحويلي بقرون طويلة ، إلى أن الاقتصار على الجانب الشكلي لدراسته اللغة لا يكفي للإحاطة بوصف كامل للنظام اللغوي ، و أن وظيفة القواعد التحويلية ، هي الربط بين البنى التحتية ، و البنى السطحية للتراكيب النحوية . و لا شك أن هذه القواعد قد تتدخل ضمن موضوعات (معاني النحو) التي استعرضها سيبويه بأسلوب ينم عن ذوق فني و حس لغوي عميق .» [70] ص 307.

إن من يحاول الربط بين مفهوم التحويل عند تشومسكي و بين مفهوم التحويل في تراثنا النحوي ، يخوض في حقلين شائكين . أولا إنه يقف ليقول إن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي هو كذا . و هذا في حد ذاته قضية عسيرة لأننا لا نكاد نجد عند النحاة الأولين حدا ضابطا لماهية التحويل في تراثنا النحوي، أضف إلى ذلك أن توظيف النحاة للكلمات المنحدرة من الجذر الاشتقاقي (ح – و – ل) قليل جدا ، فلو وظفوا هذا اللفظ بكثرة في خطابهم العلمي ، لكان سيجعلنا أمام نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بعملية استقصاء ماهية التحويل في تراثنا النحوي ، بل و ربما كنا نجد أنفسنا أمام مصطلح قائم بذاته ، لا أمام مجرد كلمة، لا ضابط لها .

لكن للأسف ، هذا ما لا نجده ، مما يجعل مهمتنا أصعب فما بالك إن حاولنا أن نقابل و نقارن هذا المفهوم الذي لم يحدّ بحدّ في تراثنا النحوي ، بمفهوم واضح و محدد محكوم الصياغة العلمية ، و نعني به مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية .

كما أن الباحث الذي يتطرق إلى قضية التأثر و التأثير بين مفهومين محدّدين ، وواضحين في حضارتين مختلفتين ، و سياقين تاريخيين مختلفين ، فإنه يعي تماما ، أنه يخوض في قضية ليست سهلة بالمرة . فما بالك أن ينطلق الباحث من مفهوم ليس له حدّ صريح في حضارة معينة ، ليعلن تأثر باحثين، من ثقافة و حضارة أخرى بذلك المفهوم ، بل و القول بأن ذلك المفهوم الذي ليس له حد صريح مناظر للآخر .

إننا بعقدنا هذا الفصل (بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي و مفهوم التحويل في النحو العربي) . نعي تماما بأننا لسنا بصدد قضية سهلة . لكن بصراحة قد أثارتنا تلك البحوث العربية الحديثة التي ترى أن مفهوم التحويل عند تشومسكي لا يبتعد كثيرا عن مفهوم التحويل عند نحاتنا الأولين. و ترى أنه ربما هو عينه . على أساس أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي هو تلك المقاربة النظرية التي **يتمّ بموجبها العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد** .

و لأننا قد عالجنا هذه المقاربة النظرية في موضوعنا هذا ، أردنا أن نعرف إلى أي مدى تصدق آراء أولئك الباحثين ، أي إلى أي مدى يناظر أو يشابه مفهوم التحويل عند تشومسكي مفهوم التحويل عند

نحاتنا الأولين . هذا المفهوم الذي له وجود ضمني في النحو العربي و ليس وجودا صريحا محددا بحد و بأسس صريحة .

فما هي النتائج التي توصلنا إليها في عقدنا تلك المقارنة ؟

لقد تبين لنا أن مفهوم التحويل عند تشومسكي لا يناظر (أو يكافئ) مفهوم التحويل في تراثنا النحوي ، و يعود عدم وجود تناظر إلى وجود وجوه تشابه إلى جانب وجوه اختلاف كثيرة ، و منه فالمفهومان يدخلان في علاقة تشابه لا تناظر . لكن إلى أي مدى يبلغ هذا التشابه بينهما ؟ هذا ما سنجيب عنه بعد عرضنا لأوجه التشابه ثم لأوجه الاختلاف .

1.2.4- أوجه التشابه

– إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم ، و مفهوم التحويل في تراثنا النحوي هو مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم كذلك .

« و إذا كانت النظرية التحويلية .. ترتكز على المقدرة اللغوية لا على الأداء الكلامي ... فكذلك يعنى النحو العربي بالكشف عن المعرفة اللغوية الضمنية الكامنة في أذهان المتكلمين ، و ينسب إليهم ما ينتهي من أحكام و قواعد و علل ، بل و حتى ما يقول به من أصول مقدرة مفترضة و غير مستعملة ، لأنه وصف و تفسير لسليقة المتكلم .» [4] ص 212.

– إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية يتم بموجبها الانتقال من بنية لغوية هي البنية العميقة إلى بنية لغوية أخرى هي البنية السطحية ، و التحويل في تراثنا النحوي هو كذلك مقاربة نظرية لعملية يتم بموجبها الانتقال من بنية لغوية هي أصل الوضع الخاص إلى بنية لغوية أخرى هي الفرع المستعمل . نحو الانتقال من قَوَلَ إلى قَالَ أو من ضَرب عمر زيدًا إلى ضرب زيدا عمرٌ.

– إن التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية **تجري عبر مجموعة من القواعد (القوانين التحويلية)** كما أن التحويل في تراثنا النحوي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد هو مقاربة نظرية لعملية تجري عبر مجموعة من القواعد .

– يتقاطع المفهومان في كثير من تلك القواعد التي يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي ، و الانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل في النحو العربي و بالتحديد في المستوى التركيبي . و من هذه القواعد (التي تعرف في النحو التوليدي التحويلي بالقوانين التحويلية) :

– قاعدة الحذف .

– قاعدة التقديم و التأخير .

– قاعدة الزيادة .

– قاعدة الاستبدال .

– قاعدة الاستفهام .

– قاعدة النفي .

– قاعدة البناء للمجهول .

– تنقسم القوانين التحويلية التي يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي إلى قسمين :

– **قوانين إجبارية** .

– **قوانين اختيارية** .

كذلك قد تنقسم القوانين التي يتم بموجبها الانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل في تراثنا النحوي إلى قسمين :

– قوانين إجبارية .

– قوانين اختيارية .

– تخضع مجموعة العمليات التي يتم عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية إلى **قانون الترتيب** في النحو التوليدي التحويلي ، فكل عملية تعدّ نتيجة لما سبقها من العمليات أي أن هناك تسلسلا منطقيا تخضع له العمليات التحويلية ، و كذلك نجد العمليات التحويلية في النحو العربي قد تخضع هي الأخرى إلى قانون الترتيب ، و هذا ما يعرف في النحو العربي بـ **" حفظ المراتب "** الذي بسط فيها ابن جني القول في كتابه الخصائص . و لقد بينا ذلك في موضعه من هذا البحث .

2.2.4- أوجه الاختلاف

– ينطلق مسار الاختلاف بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي و بين مفهوم التحويل في تراثنا النحوي ، من البنى اللغوية المحورية في عملية التحويل ، و نعني بهذه البنى اللغوية :

- البنية العميقة / البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي .

- أصل الوضع / الفرع المستعمل في النحو العربي .

و الجدير بالذكر هنا ، القول إن نحاتنا الأوائل قد توصلوا إلى أن الأصول و الفروع في النحو العربي قد تأتي **هيئات مجردة** كما قد تأتي **وحدات لغوية مستعملة** . في حين أن البنى العميقة و البنى السطحية في النحو التوليدي التحويلي هي **كيانات لغوية مجردة** .

و ما يهمنا في الأصول و الفروع التي توصل إليها نحاتنا الأولون و نحن نعقد هذه المقارنة هي الأصول المجردة و الفروع المستعملة . لأن التحويل في تراثنا النحوي هو عدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد .

و سنوضح أوجه الاختلاف بين البنية العميقة و البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي و بين أصل الوضع و الفرع المستعمل في النحو العربي . من خلال المقابلات الآتية :

- أصل الوضع / البنية العميقة .
- الفرع المستعمل / البنية السطحية .

لأن التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، و التحويل في تراثنا النحوي هو مقاربة نظرية لعملية يتم بموجبها الانتقال من أصل الوضع إلى الفرع المستعمل . فأصل الوضع يعدّ منطلق عملية التحويل في تراثنا النحوي كما تعدّ البنية العميقة منطلق عملية التحويل في النحو التوليدي التحويلي ، و الفرع المستعمل يعدّ نتيجة تطبيق التغييرات المطّردة على أصل الوضع كما تعدّ البنية السطحية نتيجة تطبيق القوانين التحويلية على البنية العميقة .

- البنية العميقة / أصل الوضع :

– تعدّ البنية العميقة مفهوما نحويا مجردا مرتبطا فقط بالمستوى التركيبي . في حين يعدّ أصل الوضع فكرة مجردة مرتبطة بالمستوى التركيبي و بالمستوى الإفرادي و الصوتي .

– تعدّ البنية العميقة مفهوما نحويا مجردا خاصا بجملة بعينها . في حين أن أصل الوضع في النحو العربي ، يقوم على نظام التدرّج فهناك أصل الوضع العام نحو : الأصل في الأفعال البناء ، الأصل في الأسماء الإعراب، و هناك أصل الوضع الخاص بلفظ معين ، قد يكون هذا اللفظ جملة ، كما قد يكون كلمة . نحو : أصل الوضع الخاص " ضرب زيد عمرا " و هو أصل خاص بالفرع المستعمل " ضرب عمرا زيدٌ " . و نحو : أصل الوضع الخاص " قَوَلَ " للفرع المستعمل " قَالَ " .

– تعدّ البنية العميقة عنصرا مكونا من عناصر تكوين الجملة ككلّ في النحو التوليدي التحويلي ، لكنها لا تكوّن وحدها الجملة ، لأن تشومسكي يرى أن الجملة تقوم على أربعة عناصر :

– التمثيل الدلالـــي .
– البنية العميـقــة .
– البنية السطحيـة .
– التمثيل الصوتي .

فجميع تلك العناصر معا تكوّن الجملة ككيان نحوي مجرد . فعملية اشتقاق أي جملة في النحو التوليدي التحويلي تمر عبر جميع تلك المراحل . في حين أن أصل الوضع الخاص في المستوى التركيبي في النحو العربي هو جملة قائمة بذاتها لا جزءا من جملة . غير أنها جملة أصلية متصورة ضمنيا في ذهن المتكلم العربي . كما أن أصل الوضع الخاص في المستوى الإفرادي هو كلمة قائمة بذاتها لكنها كلمة أصلية متصورة ضمنيا في الذهن العربي .

- البنية السطحية / الفرع المستعمل :

– البنية السطحية هي تركيب نحوي مجرد . في حين أن الفرع المستعمل هو كيان نحوي مستعمل (حسّي) .

– البنية السطحية تركيب نحوي مجرد مرتبط فقط بالمستوى التركيبي ، في حين أن الفرع المستعمل قد يكون جملة ، و قد يكون كلمة في النحو العربي ، و قد يكون حرفا مما يستعمل .

– البنية السطحية عنصر من العناصر المكونة التي تتركب منها الجملة ككيان نحوي مجرد . فلا تُشَكِّلُ البنية السطحية جملة قائمة بذاتها ، في حين أن الفرع المستعمل في النحو العربي قد يكون جملة قائمة بذاتها . هي جملة فرعية ، و قد يكون كلمة فرعية قائمة بذاتها .

– إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية تجري في المستوى التركيبي فقط . فالجملة عند تشومسكي هي الوحدة اللغوية الأساسية في حين أن مفهوم التحويل في النحو العربي هو مقاربة نظرية لعملية تجري في المستوى التركيبي كما تجري في المستوى الإفرادي .

– إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية تجري في كلّ جملة من جمل اللغة لأن كل جملة تقوم عند تشومسكي على بنية عميقة و على بنية سطحية ، و في كلّ جملة يتمّ الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، و منه ففي كلّ جملة يقع تحويل لأن التحويل عند تشومسكي ما هو إلا مجموعة من العمليات الذهنية التي تجري في المستوى التجريدي و يتمّ عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية . فحتى و إن لم تقع في جملة ما التحويلات الاختيارية فإن تلك التحويلات الإجبارية هي جزء لا يتجزأ من بناء أي جملة في النحو التوليدي التحويلي ، لأنها مرتبطة بالسلامة النحوية للجملة ، بينما التحويل في النحو العربي هو مقاربة نظرية لعملية لا تجري في كلّ الجمل و لا في كلّ الكلمات ، و إنّما التحويل يجري فقط على مستوى الجمل و الكلمات المخالفة لأصول وضعها العامة ، أمّا الجمل المطابقة لأصول وضعها العامة فلا يقال إن تحويلا جرى عليها و لا يقدر أصل وضعها لأنها جاءت على الأصل .

– يعدّ مفهوم التحويل في النحو العربي أكثر تركيبا بالمقارنة مع مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي . فمفهوم التحويل عند تشومسكي عبارة عن مجموعة من العمليات الذهنية التي يتمّ بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في حين أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد . يقوم - زيادة على تلك التغييرات المطّردة التي يتمّ بها الانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل - على فكرة جوهرية في مفهوم التحويل عند العرب. و هي **فكرة العدول عن أصل الوضع**. فالمتكلم العربي يعدل عن أصل الوضع الخاص و عن أصل الوضع العام إلى الفرع المستعمل في حين أن مفهوم التحويل عند تشومسكي لا يقوم على فكرة العدول عن البنية العميقة إلى البنية السطحية لأن البنية العميقة و البنية السطحية

وجهان لعملة واحدة ، فكلاهما يدخل في بناء الجملة ككلّ . فلا يستطيع المتكلم أن يستغني في عملية اشتقاقه للجملة لا على البنية العميقة و لا على البنية السطحية – وفق المنهج التحويلي الغربي - في حين أن التحويل في النحو العربي لا يكون تحويلا إلا إذا **عدل** العربي عن الأصول الوضعية الخاصة و عن الأصول الوضعية العامة إلى الفروع المستعملة.

و على ضوء ما تقدم عرضه من أوجه الاختلاف و التشابه بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي و بين مفهوم التحويل في تراثنا النحوي يتبين لنا أن هذا المفهوم عند تشومسكي و إن شابه مفهوم التحويل عند العرب ، فإن تلك المشابهة ليست قوية كما يعتقد الكثيرون .

لأن أوجه الاختلاف بينهما أعمق بكثير من أوجه التشابه ، فيكفينا تلك الاختلافات الكامنة بين مفهوم البنية العميقة و مفهوم أصل الوضع ، و بين مفهوم الفرع المستعمل و مفهوم البنية السطحية . و هي اختلافات جوهرية .

فالقضية ليست فقط قضية قوانين تحويلية ، لأن التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، عبر تلك القوانين التحويلية ، فهاتان البنيتان اللغويتان تشكلان محور العملية التحويلية ، كما أن التحويل في تراثنا النحوي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد ، لا يقوم فقط على تلك التغييرات المطردة – و التي تقابل القوانين التحويلية عند تشومسكي – بل هو في تراثنا النحوي وفقا لذلك المفهوم عملية مركبة، تقوم زيادة على تلك التغييرات المطردة التي تقع في الأصول الوضعية الخاصة ، و يتمّ عبرها الانتقال من الأصول الوضعية الخاصة إلى الفروع المستعملة . على فكرة أساسية و هامة هي **فكرة العدول** . و التحويل في النحو العربي لا يقوم فقط على عدول العربي عن أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل بل إن العربي كما يعدل عن أصل الوضع الخاص يعدل عن أصل أو أكثر من الأصول الوضعية العامة إلى نفس الفرع المستعمل . و لا نجد عند تشومسكي لا ما يقابل **فكرة العدول** ، و لا ما يقابل فكرة **الأصول الوضعية العامة** .

فليس التشابه من وجوه بين تلك القوانين التحويلية في النحو التوليدي التحويلي ، و بين تلك التغييرات المطّردة التي توصل إليها نحاتنا في النحو العربي كافيا ، لنسارع إلى الحكم على أن مفهوم التحويل عند تشومسكي مناظر لمفهوم التحويل في تراثنا النحوي. بدليل أن عددا من القوانين التحويلية التي توصل إليها تشومسكي موجودة قبل قرون عند العرب .

و لكن مفهوم التحويل عند تشومسكي لا يقتصر فقط على تلك القوانين التحويلية ، بل هو مرتبط **بمفهومي البنية العميقة و البنية السطحية** ، فهاتان البنيتان اللغويتان هما الأساس في العملية التحويلية . كما يرتبط مفهوم التحويل عنده بشيء آخر و هو **مفهومه للجملة** و تصوره لآلية اشتقاقها في ذهن المتكلم.

فتشومسكي يركز في مفهومه للتحويل على آلية الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، في عملية اشتقاق أي جملة في نظام أي لغة من اللغات البشرية ، فالتحويل عنده جزء لا يتجزأ من مسار اشتقاق أي جملة . يقول تشومسكي :

« لقد اعتبرنا حتى الآن واجب اللغوي إيجاد وسيلة من نوع ما (تسمى نظام القواعد) تقوم بتوليد جميع جمل لغة معينة ، و لا تولد جملا لا وجود لها في تلك اللغة . و قد افترضنا أن هذه الجمل موجودة سلفا .» [55] ص 113.

في حين أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد لا يركز فيه النحاة العرب على آلية اشتقاق أي جملة، في ذهن المتكلم العربي ، لأن التحويل عندهم لا يجري في كل جملة ، بل يركزون على كيفية و علة مخالفة الفروع المستعملة للأصول الوضعية العامة ، التي تعدّ قوانين كلية من المفترض أن تخضع لها الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي .

« فكل هذه الأقوال التي ذكرناها آنفا للنحاة القدماء ، مما يبرز طريقتهم في معالجة .. وجوه الكلام المعدولة عن أصولهم ، إنما تضمر اعتقادا من أنه لابد أن يكون وراء اختلاف الاستعمال و تناقض الشواهد و وجود الشواذ في كلام العرب نظام باطني يربط الفروع و حتى الشواذ بالأصول . و يفسر عدم الانسجام الظاهر و مخالفة بعض الشواهد لما اطرد من أحكامهم و أصولهم . فاختلاف الأقوال و تنوع الاستعمال و تناقض الشواهد أحيانا كل ذلك لم يمنع النحاة من تصور نظام اللغة و وضع نمط تفسيري له احترازا من التناقض و تسليما بحكمة واضع اللغة .» [4] ص 21.

فالخلفية التي ينطلق منها " نعوم تشومسكي " في دراسته للتحويل مختلفة عن الخلفية التي ينطلق منها النحاة العرب في دراستهم للتحويل باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد ، فالأسس الابستمولوجية التي ينطلق منها الباحثون في دراساتهم تكتسي أهمية في النتائج المتوصل إليها .

« و الأنظار – إلى جانب مفارقتها للواقع – متعددة و متنافية ... و مفاد صفة التعدد و التنافي فيها أنه يجوز أن تقوم أقوال نظرية شتى لتفسر الواقع الواحد أو تتحدث عنه ، و من صفاتها الاختلاف و التنافي فيما بينها، لأنها تصور الإمكان الذهني ، أو هي عوالم نظرية ممكنة تحاول تأويل الواقع بطريقتها، و ذلك بعد أن ترتب نفسها و تتهيأ لهذا التأويل ، و صورة الترتيب قيام هذه العوالم على كليات أو جوامع بنيت على وقائع و جزئيات معدودة ، فكانت تلك أصولا نظرية كلية واقعة على معينات منحصرة و نافية لما فاتها أن تقع عليه ، فعدم العلم ليس علما و لا يقتضي عدم الوجدان عدم الوجود .
و لكل نظرية بناؤها و طريقة تصويرها للعوالم الممكنة .... فيكون الواقع كله قائما في بنية نظرية أو في عالم ممكن متخيل صنعه النظر و زعم قيام الواقع فيه .» [1] ص (13-14).

أما عن قضية تأثر أفرام نعوم تشومسكي بالنحو العربي في مقاربته النظرية لماهية التحويل . فإننا **لا نستبعد تأثره شيئا ما بالنحو العربي** . سواء أكان التأثير مباشرا أو غير مباشر . لكنه تأثير لا يمس المفهوم ككلّ . و إنما يمس مسألة محددة ، تتمثل في وصف وجوه التحويل (القوانين التحويلية) ، و التي يتم عبرها الانتقال من بنية لغوية إلى بنية لغوية أخرى . إذ يتقاطع النحو العربي مع النحو التوليدي بقوة في تلك الأوجه كـ (التقديم و التأخير ، الحذف ، الزيادة ، قانون الاستفهام ، النفي ، البناء للمجهول) .

و في الوظيفة التي تؤديها حيث يتم عبرها الانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل في النحو العربي . كما يتم عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي. غير أن الاختلاف الكامن في مفهوم التحويل ككلّ بين النحو العربي و النحو التوليدي التحويلي أضعف القول بتأثر تشومسكي بالنحو العربي فيما يخص مقاربته النظرية لماهية التحويل . و إن كنا لا نستبعد وجود ذلك التأثير فهذا يعود إلى :

– وجود تشابه كبير بين وجوه التحويل التي توصل إليها تشومسكي و بين وجوه التغييرات المطردة التي توصل إليها العرب في المستوى التركيبي . و في الدور الذي تلعبه إذ يتم عبرها الانتقال من بنية لغوية إلى بنية لغوية أخرى .

– دراسة تشومسكي للنحو العبري ، و ما النحو العبري إلا نسخة من النحو العربي .« يبدون أثر العرب واضح في الدراسات النحوية الآتية :

١– النحو السرياني .....٢ – النحو القبطي .....٣ – النحو العبري : نثير في هذا المقام إلى ما سبق و أن ذكرناه في الفصل الثاني من الباب الأول و ملخصه :

(أ) ازدهار الدراسات اللغوية العبرية بعد ظهور الإسلام . و كان نموذج العربي هو الذي احتذاه العبرانيون ثم طوروه .

(ب) وجود شواهد مؤكدة أن النفوذ العربي كان موجودا حتى منذ اللحظة الأولى للنشاط اللغوي العبري ....

(جـ) ظهور الثقافة العربية في مؤلفات أبو سيف القرقساني النحوية الذي تتلمذ على مدارس بغداد.

(د) تأثير الثقافة العربية على مؤلفات يهوذا بن حيوج النحوية .

(هـ) تأليف أبو الوليد بن جناح لكتاب نحوي عبري أسماه " اللمع " يسير على النمط العربي» [71] ص (250-251-252).

– اعتراف تشومسكي للدكتور مازن الوعر بأنه درس الأجرومية على يد أستاذه روزنتال .

لكن حتى و إن لم يتأثر تشومسكي بالنحو العربي فنحن لا نستبعد أن يتوصل إليها (أي إلى القوانين التحويلية) دون أن يتأثر بأي نظرية من النظريات اللسانية المشابهة .

و لو تأثر تشومسكي تأثرا عميقا بمفهوم التحويل في تراثنا النحوي ، لما وجدنا مفهوم التحويل عنده **يتغير و يتطوّر** من مرحلة إلى أخرى ، في مسار التطوّر الذاتي للنظرية التوليدية التحويلية ؟.

و لو كان تشومسكي قد تأثر تأثرا عميقا بالنحو العربي فلماذا ينتظر إلى غاية المرحلة الرابعة من نظريته حتى يتوصل إلى فكرة العامل . و هي فكرة محددة و واضحة المعالم في تراثنا النحوي . أ لم يكن الأحرى بتشومسكي أن يتأثر بهذه الفكرة (فكرة العامل) عند العرب كما تأثر – إن حصل هذا التأثر – بفكرة مضمرة مثل فكرة التحويل في تراثنا النحوي ؟.

و يكفي تشومسكي فضلا أنه نبه إلى قيمة هذا المفهوم (مفهوم التحويل) في الفكر اللساني الغربي في حين نجد دعاة الوصفية يرفضون القول به في الفكر اللساني العربي المعاصر .

هذا المفهوم الذي ربما بقي غامضا دفينا في تراثنا النحوي . لا يلتفت إليه أحد من المحدثين العرب، لولا نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية ، و لولا الهام ل مفهوم التحويل في نظريته .

إن لتشومسكي بصمته الفكرية المتميزة في مقاربته النظرية لمفهوم التحويل ، مهما نادى بعض الباحثين العرب بتأثره العميق بالنحو العربي .

فـ« الكثير من الدراسات الأخيرة التي عنت بنقاط الالتقاء بين منهج الدرس النحوي العربي و مناهج الدرس اللغوي الحديثة يفرد فصلا للحديث عن أوجه التشابه بين الدرس النحوي العربي و منهج القواعد التحويلية .... غير أن من الملاحظ على جل هذه الدراسات أنها خرجت بتعميمات و نتائج غير دقيقة في هذا الأمر . و قد يعود هذا في بعض الأحيان إلى التحمس – تحمس الكاتب إلى تبيان عصرية الدرس النحوي العربي و تقدمه – فهو قد عالج قبل ألف سنة ما تعالجه المناهج الحديثة اليوم . إلا أن فائدة مثل هذا التحمس في البحث العلمي ليست كبيرة ، بل إنه قد يوقع في مزالق من التعميمات غير الدقيقة مما يبعده عن موضوعية البحث العلمي و رصانته .» [65] ص 25.

و هذا الحكم على المتحمسين صحيح فما أكثر الكتب اللسانية التي وجدناها تستعير مصطلحات من المدرسة التوليدية التحويلية و تستعملها لتدل على مفاهيم نحوية عربية أصيلة دونما تحرج مثل أن تستعمل البنية العميقة بمعنى الأصل و البنية السطحية بمعنى الفرع مع أن بينها فرقا لا ينكر .

الخاتمة

قد توصّلنا في هذا البحث إلى نتائج أهمّها :

أوّلا :

تتمحور ثنائيّة الأصل و الفرع في النّحو العربي ، وفق بعدين :

أ – بعد حسّي : تجري وفقه الأصول و الفروع كوحدات لغوية مستعملة و هي جزء من الأداء اللّغوي للمتكلّم العربي .

ب – بعد تجريدي : تجري وفقه الأصول و الفروع كهيئات ذهنيّة و هي جزء من المعرفة الضّمنيّة للمتكلّم العربي .

كما تقوم الأصول المجرّدة على نظام التّدرّج ، فهناك الأصول المجرّدة العامّة ، و الّتي أطلقنا عليها مصطلح " الأصول الوضعيّة العامّة " و هناك الأصول المجرّدة الخاصّة ، و الّتي أطلقنا عليها مصطلح " الأصول الوضعيّة الخاصّة " .

ثانيا :

ليس هناك حدّ ضابط لمفهوم التّحويل في تراثنا النّحوي ، لكن من خلال توظيف سيبويه و ابن جنّي و المازني لكلمة التّحويل و لبعض مشتقّاتها، تبيّن لنا ، أنّ مفهوم التّحويل له وجود مضمر في تراثنا النّحوي ، إنّه من المفاهيم الّتي لا يمكن إدراكها إلاّ باستنطاق خطابهم العلمي ، كما قوي عندنا الاعتقاد بأنّ مفهوم التّحويل عند سيبويه و ابن جنّي و المازني قد يكون مرتبطا بظاهرة العدول عن الأصل إلى الفرع المستعمل بتغيير معيّن يجري على الأصل ، فيبنى عليه الفرع الّذي يعدل إليه المتكلّم العربي عن أصل الوضع (و الله أعلم).

ثالثا :

لم نصادف بحثا يقدم لنا رؤية نحوية جديدة لمفهوم التّحويل في النّحو العربي . فجلّ الدّراسات العربيّة الحديثة الّتي تناولت مفهوم التّحويل ، انصبّت على استقصاء ماهية التّحويل في تراثنا النّحوي ، و ينقسم الباحثون العرب الّذين حاولوا استقصاء هذا المفهوم عند النّحاة الأوائل إلى فريقين : فريق حاول استقصاء مفهوم التّحويل، بفكر عربي ، دون إسقاط مفهوم التّحويل عند تشومسكي على النحو العربي أمثال د / عبد الرّحمن الحاج صالح ، و الدّكتور تمّام حسّان ، و فريق آخر حاول استقصاء مفهوم التّحويل عند النّحاة الأوّلين ، انطلاقا من مفهوم التّحويل عند تشومسكي على أساس أنّ النّحاة العرب الأوائل سبقوا أفرام نعوم تشومسكي إلى مفهوم التّحويل بمئات السنين بل و إنّ مفهوم التّحويل عند تشومسكي هو عينه عند العرب أو هو مشابه له إلى حدّ بعيد ، و ممّن ساروا في هذا الاتجّاه نجد د / نهاد الموسى ، و د / ممدوح عبد الرّحمن .

رابعا :

ليس هناك اتّفاق حول مفهوم محدّد للتّحويل في تراثنا النّحوي ، حسب ما توصّل إليه بعض الباحثين العرب فهناك من توصّل إلى أنّ مفهوم التّحويل في تراثنا النّحوي هو مقاربة نظريّة لعمليّة يتمّ بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر تغييرات مطّردة (قوانين تحويليّة) ، سواء أتمّ الانتقال من أصل مستعمل (ملفوظ) إلى فرع مستعمل (ملفوظ) أم من أصل مجرّد (مُقَدَّر) إلى فرع مستعمل أمثال د / ممدوح عبد الرّحمن ، و هناك من توصّل إلى أنّه مقاربة نظريّة لعمليّة يتمّ بموجبها العدول عن أصل مجرّد إلى فرع مستعمل بتغيير مطّرد أمثال د / بن لعلام مخلوف و د / تمّام حسّان و هناك من توصّل إلى أنّ لمفهوم التّحويل عند النّحاة الأوّلين وجوها متعدّدة : فقد يكون التّحويل عندهم قياسا ، و قد يكون تقديرا. و قد يكون مقاربة نظريّة لعمليّة يتمّ بموجبها الانتقال من الأصل إلى الفرع عبر تغيير مطّرد . و قد يكون التّغيير المطّرد الّذي يلحق الأصل فيبنى عليه الفرع هو عينه التّحويل عندهم ، و هذا ما توصّل إليه د / عبد الرّحمن الحاج صالح .

خامسا :

إنّنا إذ نتبنّى في دراستنا لظاهرة التّحويل في النّحو العربي مفهوما محدّدا للتّحويل ، باعتباره مقاربة نظريّة لعمليّة يجريها العربيّ ضمنيّا ، و يتمّ بموجبها العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد، فما هي إلاّ محاولة نسعى من خلالها إلى المساهمة في مزيد من التّأصيل لمفهوم التّحويل ، وفق أسس ارتكزنا عليها ، بيّنت في موضعها من هذا البحث . و الباب مفتوح على مصراعيه لمساهمات أكبر ، مساهمات قد لا تقف عند حدود تراثنا النّحوي ، مساهمات قد لا تسقط المفاهيم اللّسانية الغربيّة على الفكر اللّغوي العربي. بل قد تكون ذات طابع عربي أصيل و حديث في الوقت نفسه .

سادسا :

لا يمكن القول بحصول تحويل في النحو العربي إلا عند خروج الكلام عن أصل الوضع عبر قاعدة تحويلية أو أكثر فهو إذن عكس عملية التقدير التي تجري في ذهن النحوي أما التحويل فإنه يجري في ذهن العربي السليقي ضمنيا و يحاول النحوي اكتشافه و وصفه و تفسيره لبيان كيفية عمل السليقة .

سابعا :

إنّ ظاهرة التّحويل في النحو العربي وفق المنظور الّذي نتبنّاه للتّحويل ، ما كان للنّحاة الأوائل أن يكشفوا عنها لولا انطلاقهم من أسس ابستمولوجيّة ، بيّنت في موضعها في هذا البحث. ولولا:

- تجريدهم للأصول الوضعيّة العامّة .

- و معاودة استقرائهم للواقع اللّغوي من جديد عبر الأصول الوضعيّة العامّة . و من ثمّ اكتشافهم للفروع المستعملة المخالفة لأصولها الوضعيّة العامّة .

- و تقديرهم للأصول الوضعيّة الخاصّة بالفروع المستعملة و من ثمّ كشفهم عن التّغييرات المطّردة الجارية على الأصول الوضعيّة الخاصّة و الّتي تمّ عبرها بناء الفروع المستعملة المخالفة الّتي عدل إليها المتكلّم العربي عن الأصول الوضعيّة الخاصّة و العامّة .

ثامنا :

إنّ ظاهرة التّحويل في النّحو العربي ، هي ظاهرة تجري ما بين المستوى التّجريدي للّغة و ما بين مستواها الحسّي ، كما أنّها ظاهرة تحكمها علل نابعة من ذات اللّغة . كعلّة المشابهة و علل ناتجة عن استعمال اللّغة ، كـ (علّة الثّقل ، علّة سياق الحال ، علّة أمن اللّبس ، علّة تعذّر النطق ، و علّة إفادة المعنى) .

و قد تبيّن لنا أنّ القول بالتّحويل و الكشف عن قواعده و علله عند النّحاة الأوائل ، إنّما كانت غايته بيان كيفيّة عمل السليقة عند الاستعمال و هو كيفيّة إجراء الناطقين لأصل الوضع في واقع الخطاب .

تاسعا :

ربطت دراسات عربيّة حديثة عديدة مفهوم التّحويل في تراثنا النّحوي ، بمفهوم التّحويل عند تشومسكي . و من هذه الدراسات ، نجد الّتي تدخل المفهومين في علاقة تناظر ، و منها الّتي تدخلها في علاقة تشابه .

كما تثير بعض البحوث العربيّة قضيّة تأثّر تشومسكي بالنّحو العربي في مقاربته النّظريّة لماهية التّحويل، سواء أكان التّأثير مباشرا أم غير مباشر .

و من خلال عقدنا لمقارنة بين مفهوم التّحويل في النّحو التّوليدي التّحويلي و مفهوم التّحويل في النّحو العربي على ضوء ما توصّل إليه بعض الباحثين العرب في عمليّة استقصائهم لمفهوم التّحويل في تراثنا النّحوي، و الّذين ربطوا هذا المفهوم بمفهوم التّحويل عند تشومسكي .تبيّن لنا أنّ المفهومين لا يدخلان في علاقة تناظر إنّما في علاقة تشابه ، لكن حتّى ذلك التّشابه ليس كبيرا ، كما يظنّه بعضهم بل إنّ أوجه الاختلاف الكامنة بين المفهومين أعمق بكثير من أوجه التّشابه .

أمّا فيما يخصّ قضيّة تأثّر أفرام نعوم تشومسكي بالنّحو العربي في مقاربته النّظريّة لماهية التّحويل، فإنّنا لا نستطيع استبعاد تأثّره به في تلك المقاربة ، لكنّه تأثّر لا يمسّ مفهوم التّحويل ككلّ – فأوجه الاختلاف بين المفهومين أضعفت القول بتأثّر تشومسكي بالنّحو العربي – و إنّما يمسّ نقطة معيّنة تتعلّق بعدد من القوانين التّحويليّة الّتي توصّل إليها تشومسكي و الّتي يتقاطع من خلالها هذا المفهوم في النّحو العربي بقوّة مع نظيره في النّحو التّوليدي التّحويلي و عدم استبعادنا ذلك التّأثير راجع إلى :

أ – اعتراف تشومسكي بأنّه درس الأجروميّة على يد أستاذه روزنتال .

ب – دراسة تشومسكي للنّحو العبري ، و ما النحو العبري إلاّ نسخة من النحو العربي.

كما أنّنا في نفس الوقت ، لا نستبعد على هذا المفكّر اللّساني ان يتوصّل إلى ما توصّل إليه من القوانين التّحويليّة دون أن يتأثّر بأيّ نظريّة مشابهة .و لا يسعنا و نحن في هذا المقام ، إلاّ أن نشيد بالنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ، و نثني على رائدها . فلولا دراسة تشومسكي للتّحويل ، ما كنّا لنقف اليوم أمام هذا الزّخم من الدّراسات العربيّة الحديثة الّتي تناولت مفهوم التّحويل في تراثنا النّحوي ، و لظلّ مفهوم التّحويل عند النّحاة الأوّلين ربّما دفينا لا يلتفت إليه أحد من المحدثين .

قائمة المراجع

1- بودرع عبد الرحمن ، الأساس المعرفي للغويات العربية، نادي الكتاب لكلية الآداب ، المغرب ، الطبعة الأولى ، سنة 2000.

2- الحاج صالح عبد الرحمن ، منطق النحو العربي و العلاج الحاسوبي للغات ، بحث ألقي في ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية ، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات ، من 8 – 12 ذي القعدة 1412 هـ الموافق 10 – 14 مايو 1992 م.

3- حسّان تمّام ، الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب – النحو – فقه اللغة – البلاغة)، عالم الكتب، أميرة للطباعة، القاهرة ، دون طبعة ،سنة 2000 م.

4- بن لعلام مخلوف ، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه ، رسالة دكتوراة ، إشراف الدكتور : سعدي الزبير، كلية الآداب و اللغات ، قسم اللغة العربية و آدابها ،جامعة الجزائر ، سنة 2002 – 2003 م.

5- ينظر إلياس حسن ، القياس في النحو ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، دون طبعة ، سنة 1985 م.

6- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمود مصطفى حلاوي ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ،بيروت ، دون طبعة ، دون تاريخ ، الجزء الأول.

7- الحاج صالح عبد الرحمن ، المدرسة الخليلية الحديثة و مشاكل علاج العربية بالحاسوب ، بحث ألقي في مؤتمر اللغويات الحسابية بالكويت سنة 1989 م .

8- ابن جني ، المنصف ، تحقيق : إبراهيم مصطفى – عبد الله أمين ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، سنة 1954 م، الجزء الأول.

9- الغلاييني مصطفى ، جامع الدروس العربية ، الدار النموذجية، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة السابعة و الثلاثون،سنة 1420 هـ - 2000 م ، الجزء الأول.

10- سيبويه ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب، بيروت ،الطبعة الثالثة، سنة 1403 هـ - 1983 م، الجزء الأول.

11- السيوطي جلال الدين ، الأشباه و النظائر في النحو ، تحقيق :عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة 1406 هـ - 1985 م ، الجزء الثاني.

12- الحاج صالح عبد الرحمن ، المدرسة الخليلية الحديثة و الدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، مقال ألقي في المؤتمر الذي أقامته منظمة اليونسكو ، الرباط ، 8 - 11 أفريل 1987 م.

13- الحاج صالح عبد الرحمن ، النظرية الخليلية الحديثة ، مجلة اللغة و الأدب ، تصدر عن معهد اللغة العربية و آدابها ، جامعة الجزائر ، العدد العاشر ،رجب 1417 هـ - ديسمبر 1996 م.

14- ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ،بيروت ، دون طبعة ، دون تاريخ ، الجزء الأول.

15- ينظر ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، دون طبعة ، دون تاريخ ، ص (546 – 547) . و ينظر أيضا عيد محمد ، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون ، عالم الكتب ، القاهرة ، دون طبعة ، دون تاريخ.

16- ينظر المسدي عبد السلام ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، دون طبعة ، سنة 1981 م.

17- تشومسكي نعوم،اللغة و مشكلات المعرفة ، ترجمة : د/ حمزة بن قبلان المزيني،دار توبقال للنشر،الدارالبيضاء،الطبعة الأولى ،سنة 1990 م.

18- ينظر نخلة أحمد محمود ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، دار النهضة للطباعة و النشر ، بيروت ، دون طبعة ، سنة 1988 ، ص 11 . و ينظر أيضا المخزومي مهدي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الراشد العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، سنة 1406 هـ - 1986 م ص (31 إلى 49) .

19- ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 2004 م ، المجلد الثاني .

20- ينظر ابن جني ، اللمع في العربية ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، دون طبعة ، سنة 1972 م.

21- ينظر شنوفة السعيد ، في الأسس العامة لتحليل الجملة عند العرب ، مجلة التواصل ، تصدر عن جامعة عنابة ، العدد ، الثامن ، 8 جوان 2001.

22- الحاج صالح عبد الرحمن، الجملة في كتاب سيبويه ، قدم هذا البحث لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة 1993م.

23- ينظر سيرفوني جاد ، الملفوظية ، ترجمة الدكتور قاسم المقداد ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دون مكان نشر ، دون طبعة ، سنة 1998 م ، ص (15 – 16) . و ينظر أيضا دلاش الجيلالي ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ترجمة محمد يحياتن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، دون طبعة ، سنة 1992 م، ص (43 – 44) .

24- ينظر حسن عباس ، النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة ، سنة 1966 م ، الجزء الثاني.

25- بن لعلام مخلوف ، نظرية العامل – نشأتها و مسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب ، رسالة ماجستير ، إشراف الدكتور سعدي الزبير ، كلية الآداب و اللغات ، قسم اللغة العربية ، جامعة الجزائر، سنة 1996 – 1997.

26- ينظر السيوطي جلال الدين ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق و تعليق د / أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 1396 هـ - 1976 م.

27- ابن منظور ، لسان العرب المحيط ، قدم له : الشيخ عبد الله العلايلي ، إعداد و تصنيف : يوسف خياط ، دار اللسان العربي ،بيروت ، دون طبعة ، دون تاريخ ، المجلد الأول.

28- عبد الرحمن ممدوح، من أصول التحويل في نحو العربية ، دار المعارف الجامعية ، دون مكان نشر ، دون طبعة، سنة1999.

29- الحاج صالح عبد الرحمن ، النحو العربي و البنوية : اختلافهما النظري و المنهجي ، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية ، تصدر عن كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، العدد الأول ،محرم 1423 هـ - أفريل 2002.

30- الحاج صالح عبد الرحمن ، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات مقال ألقي في ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات ، بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات، السعودية ، 10- 14 مايو 1992 م.

31- ينظر الجرجاني عبد القهار ، أسرار البلاغة ، علق حواشيه السيد محمد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1423 هـ - 2002 م.

32- الموسى نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، دون طبعة ، دون تاريخ.

33- الراجحي عبده ، النحو العربي و الدرس الحديث ، دار النهضة العربية ،بيروت ، دون طبعة، سنة 1979 م.

34- حسان تمام ، مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، دون طبعة ، سنة 1407هـ - 1986م.

35- الحاج صالح عبد الرحمن ، مدخل إلى علم اللسان الحديث - أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات ، تصدر عن معهد العلوم اللسانية و الصوتية،جامعة الجزائر،العدد الرابع، سنة 1973- 1974 م.

36- الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : د / مازن المبارك ،دار النفائس،بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة 1399هـ / 1979 م.

37- فريحة أنيس ، في اللغة العربية و بعض مشكلاتها ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة 1980.

38- عيد محمد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،عالم الكتب ، القاهرة، الطبعة السادسة ، سنة 1997.

39- بن لعلام مخلوف ، الأصول المقدرة غير المستعملة في النحو العربي ، مجلة التبيين ، تصدر عن الجاحظية ، العدد الثاني و العشرون، سنة 2004.

40- الحاج صالح عبد الرحمن ، مدخل إلى علم اللسان الحديث – تحليل و نقد لأهم مفاهيمه مجلة اللسانيات ، تصدر عن معهد العلوم اللسانية و الصوتية ، جامعة الجزائر ،المجلد الأول ، الجزء الأول،سنة 1971.

41- ينظر : دي سوسور فرديناد ، ترجمة يوسف غازي ، محاضرات في الألسنية العامة ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، دون طبعة ، سنة 1986 م ، ص (101 – 102 – 103) .

و ينظر: المبارك محمد ، فقه اللغة و خصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية و عرض بمنهج العربية الأصيل في التجديد و التوليد) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ،سنة 1395 هـ - 1995 م ، ص (206 إلى 223). و ينظر أيضا : وافي عبد الواحد ، علم اللغة ، دار نهضة مصر للطباعة و النشر ، مصر ، الطبعة السادسة ، سنة 1384 هـ - 1967 م ، ص (227 إلى 260) .

42- الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ،قدم له و وضع هوامشه و فهارسه : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة 1420 هـ - 1999م.

43- عفيفي أحمد ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، رجب 1417 هـ - نوفمبر 1996 م.

44- محي الدين عبد الحميد محمد ، دروس التصريف، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ،الطبعة الثالثة، سنة 1378 هـ - 1958م.

45- ينظر عمر مختار أحمد ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، دون طبعة ، سنة 1418 هـ - 1997 م.

46- ينظر الصالح صبحي ، درا العلم في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية، سنة 1980 م.

47- الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، شرحه و علق عليه و وضع فهارسه: محمد التنجي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة 1420 هـ - 1999 م.

48- ينظر حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، سنة 1418 هـ - 1998 م.

49- ينظر بن عيسى حنفي ، محاضرات في علم النفس اللغوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الخامسة ، سنة 2003 م.

50- باي ماريو ، أسس علم اللغة ، ترجمة و تعليق : الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة، الطبعة الثانية ، سنة 1983 م.

51- السيرافي أبو سعيد ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق و تعليق: د/ رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دون مكان النشر، دون طبعة ، سنة 1990 م .

52- ينظر الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموفي على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1417 هـ - 1997 م ، الجزء الثاني ، ص 290 . و ينظر أيضا: الملخ خميس حسن ، التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقرار ، التحليل ، التفسير ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، سنة 2002 م.

53- ينظر أيضا :العثيمين صالح محمد ، شرح المقدمة الآجرومية ، مكتبة المسلم ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 1424 هـ - 2004 م.

54- زكريا ميشال ، مباحث في النظرية الألسنية و تعليم اللغة ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر،بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة 1405 هـ - 1985 م.

55- تشومسكي نعوم ، البنى النحوية ، ترجمة : د/يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة : مجيد الماشطة ، منشورات عيون بالاشتراك مع دار الشؤون الثقافية العامة ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، سنة 1987 م.

56- مومن أحمد ، اللسانيات النشأة و التطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، دون طبعة ، سنة 2002 م.

57- الوعر مازن ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، منشورات طلاس ، دمشق ، الطبعة الأولى ، سنة 1998 م.

58- ينظر : كولبج .ن.ي ، الموسوعة اللغوية ، ترجة : د / محي الدين حميدي و د / عبد الله الحميدان، النشر العلمي و المطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، دون طبعة ، سنة 1421 هـ ، المجلد الثاني.

59- الوعر مازن ، حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية ، مجلة اللسانيات ، تصدر عن معهد العلوم اللسانية و الصوتية ، جامعة الجزائر ، العدد السادس ، سنة 1982 م.

60- الكشو صالح ، مدخل في اللسانيات ، الدار العربية للكتاب ، دون مكان نشر ، دون طبعة ، سنة 1985 م.

61- تشومسكي نعوم ، اللغة و المسئولية ، ترجمة و تمهيد و تعليق : حسام البهنساوي ، زهراء الشرق، القاهرة ، الطبعة الثانية ، سنة 2005 م.

62- ينظر أيضا : تشوسكي نعوم ، المعرفة اللغوية طبيعتها و أصولها و استخدامها ، ترجمة و تعليق و تقديم : د / محمد فتيح ،دار الفكر العربي ،القاهرة ، الطبعة الأولى ،سنة 1413 هـ- 1993 م.

63- ينظر : زكريا ميشال ، الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 1403 هـ - 1983 م.

64- الوعر مازن ، النظريات النحوية و الدلالية في اللسانيات التحويلية و التوليدية : محاولة لسبرها و تطبيقها على النحو العربي ، مجلة اللسانيات – تصدر عن معهد العلوم اللسانية و الصوتية ، جامعة الجزائر ، العدد السادس ، سنة 1982 م.

65- باقر جواد مرتضى ، مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي و الدرس النحوي العربي ، مجلة اللسان العربي – تصدر عن مكتب التنسيق و التعريب ، الرباط ، العدد الرابع و الثلاثون ، سنة 1990 م.

66- باقر جواد مرتضى ، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية ، دار الشروق ، عمان ، الطبعة الأولى ، سنة 2002 م.

67- الخولي علي محمد ، قواعد تحويلية للغة العربية ، درا المريخ ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، سنة 1402 هـ - 1981 م.

68- الهويمل بن فهد حسن ، ظواهر النقد الحديث و جذورها في التراث ، الجزيرة أول صحيفة سعودية تصدر على شبكة الإنترنت ، العدد ألف و ستة و أربعون ، الثلاثاء 17 سبتمبر 2002 م ، الموقع .www.suhuf.net.sa.

69- ياقوت سليمان محمود ، قضايا التقدير النحوي بين القدماء و المحدثين ، دار المعارف ، دون مكان نشر ، دون طبعة ، سنة 1985 م.

70- أحمد حسن نوزار ، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ،دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، سنة 1996 م.

71- عمر مختار أحمد ، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر ، دار المعارف ، مصر ، دون طبعة ، سنة 1971 م.